

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
Faculté des sciences humaines et des sciences islamiques

قسم الحضارة الإسلامية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

في التاريخ والحضارة الإسلامية موسومة بـ:

الملكية وحيازة الأراضي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني

إعداد الطالبة:

رفاف شهرزاد

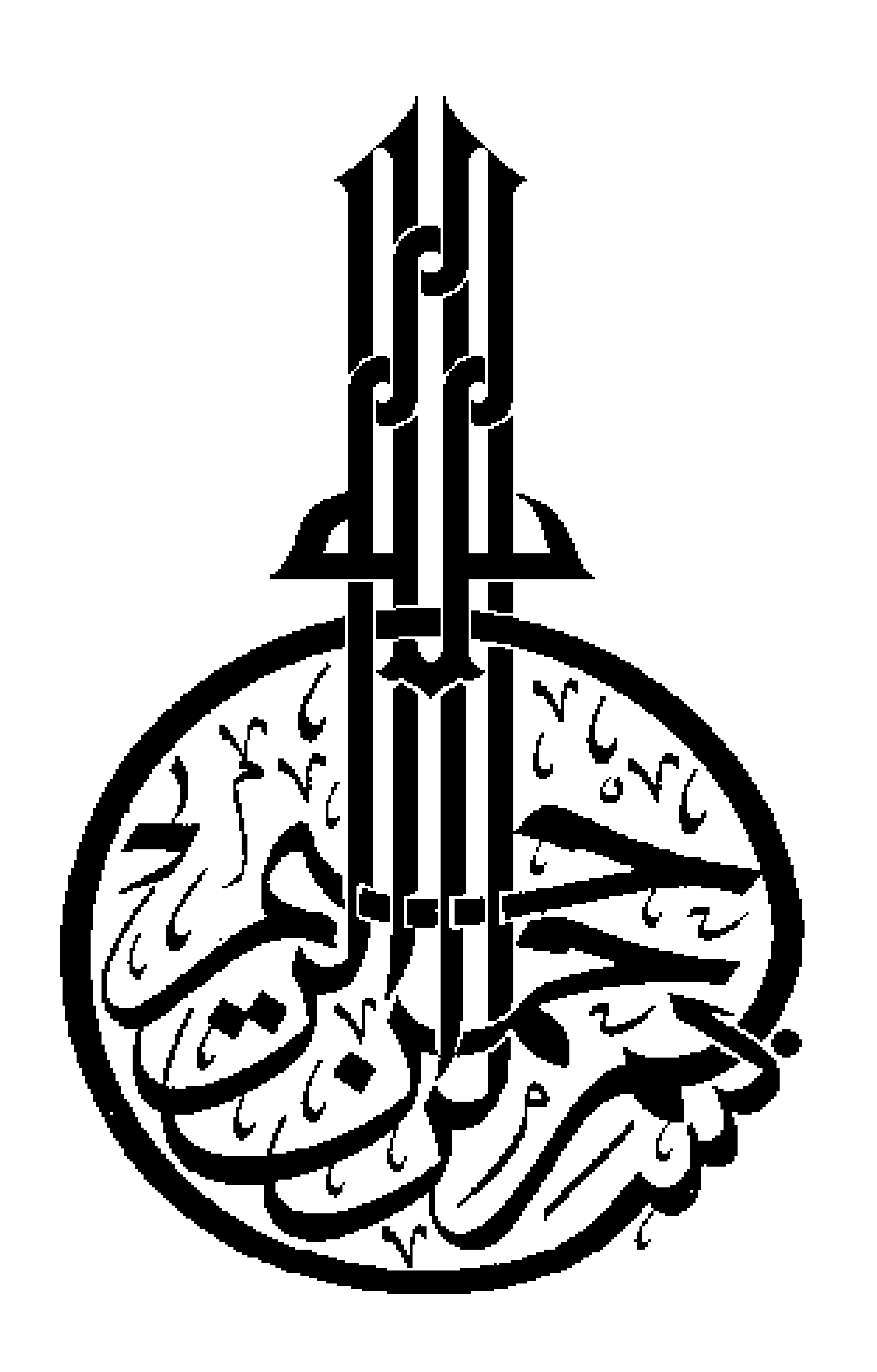
بإشراف الأستاذ الدكتور:

الحمدي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د عبد المجيد بن نعمية	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 1	رئيسا
أ.د الحمدي أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مشرفا مقررا
أ.د دادة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 1	عضوا مناقشا
د.بحري احمد	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 1	عضوا مناقشا
أ.د بوشنافي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بلعباس	عضوا مناقشا
أ.د بلبروات بن عتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة بلعباس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1437-1438هـ/2016 -2017م


بسم الله الرحمن الرحيم

قبس

لا اعرف أن عصرا من عصور التاريخ في بقعة من بقاع الأرض

ناله من الحيف والجور، ومن تلطيخ السمعة وامتهان الكرامة ما نال من ذلك عصر

حكم الأتراك العثمانيين بأرض الجزائر.

إنك لتقرأ ما يكتبه عن تلك الحقبة من تاريخ هذا الوطن كتّاب الإفرنج ومن نحا

نحوهم من كتّاب التاريخ، فيخيل إليك أن القطر الجزائري بأسره ما كان خلال تلك

الأيام الطويلة إلا مغارة من مغاور السفاكين، وملجأ يركن إليه السفاحون من لصوص

البر والبحر، ويخيل اليك مع ذلك أن هذا القطر كان موطن المحن والبلايا،......بينما كان

غيره من بقاع العالم يرتع في بحبوحة الأمن....

من آثار أحمد توفيق المدني

إهداء

اهدي ثمرة عملي لكل من كانوا خير معين لي في إعداده الى* أمي الغالية وأبي العزيز

- حفظهما الله ورعاهما- و إخوتي و أخواتي

الى رفيق دربي زوجي الذي تحمل معي عناء السفر وصبر عليا في أحلك الظروف.

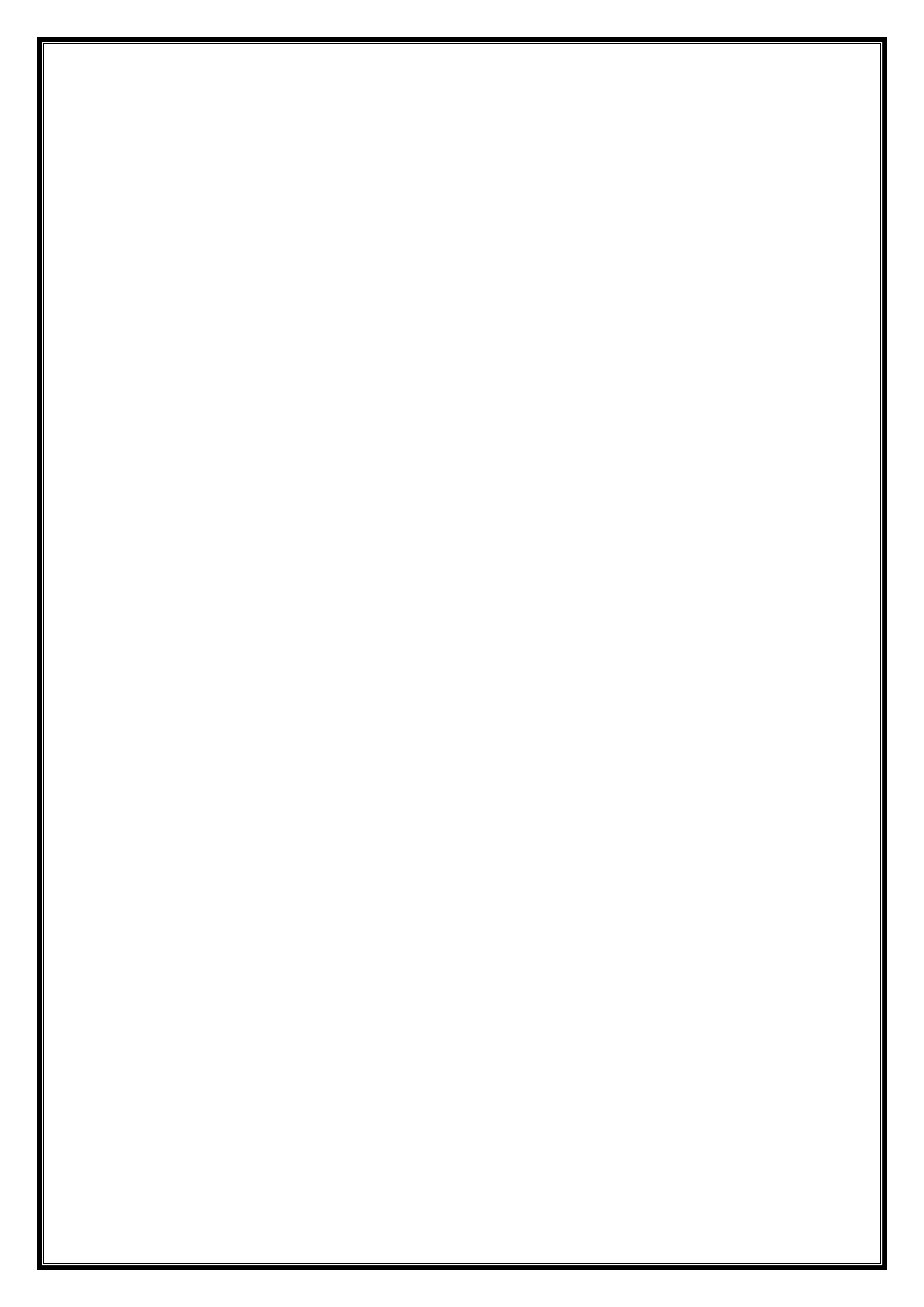
الى أطفالي الذين رغم حداثة سنهم تفهموا ظروف البحث وعناء الرسالة

وتحية خاصة الى السيد الدكتور لحمدي أحمد الذي تتبع الموضوع منذ أن كان فكرة، والى الاستاذ بن صحراوي كمال الجامعة تيارت، والأستاذ شريدي سعيد جامعة سكيكدة، والأستاذ بوكعبر تقي الدين معسكر ،والأستاذ عباس قويدر ،متحف المجاهد بلعباس، والأستاذ علوي مصطفى، جامعة بشار،الاستاذ لحري أحمد ، الأستاذ بوركبة محمد جامعة وهران والأستاذ خليل كمال جامعة سطيف، والاستاذة لزغم فوزية ،جامعة تيارت

وتحية خاصة الى السيد الدكتور خالد عبد القادر الجندي من لبنان ، الذي فتح أمامي مكتبته وتكبد عناء الطبع والارسال، فمن عليا بالخير الكثير، وتحية كذلك الى السيد فاضل بيات الذي لم يبخل عليا بالنصيحة والاعانة بالكتب.

الى الأسرة الجامعية أساتذة قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بشار....

الى كل الغارقين في بحار الكتب.....



كلمة الشكر و التقدير

أتقدم بخالص شكري و عرفاني الى الذين ساعدوني على إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر أستاذي المشرف الدكتور لحمدي احمد، الذي تكبد عناء القراءة و التصحيح ،وهو في ذلك عاملنا بكل أناة و صبر ،و حثنا على المثابرة و الكد لنحصد النجاح له خالص تقديري و امتناني و جزاه الله عنا كل خير فمهما قلنا فإننا سوف لن نوفيه حقه من التكريم ،و لن نتمكن من أن نعدد فضائله علينا التي باتت لا تعد و لا تحصى .

كما أوجه جزيل تقديري و امتناني لاستاذي الدكتور بن داهة عدة على مساعداته و توجيهاته، كما أتوجه بالشكر الى الأستاذ كمال بن صحراوي و الأساتذة قسم التاريخ جامعة بشار و الى كل الأسر الجزائرية التي فتحت أمامي أبوابها لتثبت أن العائلات الجزائرية مازالت مضيافة و كريمة .

قائمة الاختصارات

المختصرات باللغة العربية	المختصرات باللغة الفرنسية
تح: تحقيق تر: ترجمة تع: تعليق تق: تقديم ج: جزء س.م.ش: سجلات المحاكم الشرعية ص:الصفحة ط: طبعة (د.ت): بدون سنة الطبع ع: عدد ع: علبة مج: مجلد مخ: مخطوط م: ميلادي هـ هجري	**B.S.G.O**: Bulletin de la Sociétés de Géographie et d' Archéologie de la province d'Oran. **R.A** : Revue Africaine **R.O.M.M**: Revue des L'occident Musulman et de la Méditerranée . - ***TRAD*** *: Traduction* **.** Ibid المرجع نفسه: Idemفي الموضع نفسه : N°: الرقم Op.cit المرجع السابق: P: الصفحة T: tome.

المقدمـــــــــــــة

اكتست ملكية الأرض أهمية كبيرة في الجزائر خلال العهد العثماني ، خاصة مع مطلع القرن الثامن عشر ميلادي، فقد تميز هذا القرن بأحداث كثيرة أثرت على الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر عامة والجهة الغربية خاصة ، فعلى المستوى السياسي كانت هناك حروب ومواجهات عسكرية مع أوروبا، كانت أشدّها الحرب مع اسبانيا، التي كبّدت الجزائر خسائر جسيمة في الأرواح والعتاد، وأثقلت كاهلها بكثرة المصاريف والإنفاق على عدد الجيوش.

زد على ذلك حدوث كوارث طبيعية على امتداد القرن الثامن عشر ميلادي، و تراجع العائدات البحرية ،نتيجة ضعف الأسطول البحري الذي كان يعد العمود الفقري للحياة الاقتصادية، وحدوث أزمة اقتصادية في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر بسبب تقلص موارد القرصنة من الاتاوات والغنائم التي كانت تذر أرباحا على الخزينة العامة .

وهذا التحول الاقتصادي المفاجئ دفع الدايات إلى البحث عن مصادر دخل جديدة لتغطية العجز المالي الذي أصبحت تتخبط فيه البلاد فلم يجدوا بديلا من الاهتمام بالداخل خاصة الأراضي، فحاولت الجزائر التركيز على تنمية الإنتاج الزراعي ، وأصبحت قضية الأرض وغلاتها تشكل النقطة المحورية في السياسة العثمانية في الجزائر.

وتميز نظام الملكية المطبق في الجزائر خلال العهد العثماني بتكييف الإجراء والتقاليد المحلية مع الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية وعلى الخصوص المذهب الحنفي، مما سهل للدولة الاستحواذ على أغلبية الأراضي

، وقد ساعد هروب الموظفين العثمانيين واختفاء السجلات وإتلاف البعض منها في عدم تثبيت الملكية العقارية، مما ساعد حكام فرنسا على التصرف في العقار وفقا لمزاجهم ولسياستهم التوسعية، والاستيلاء على الأراضي الخصبة بإصدار قوانين وأوامر لمنح وتوزيع الأراضي على المعمرين.

و أضحت مسألة ملكية الأراضي وأنواعها وأوضاعها في الجزائر أواخر العهد العثماني حقلا مفصلا للباحثين في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، لكون القضايا التي تطرحها والإشكاليات التي تثيرها تحدد للباحثين المؤشرات الصحيحة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال العهد العثماني .

وإدراكا لمدى أهمية دراسة نظام ملكية الأرض في فهم مختلف جوانب السياسة العثمانية في الجزائر فقد ارتأينا أن نتناولها كموضوع لهذا البحث الموسوم بــ:

الملكية وحيازة الأراضي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني.

وقد جلب هذا الموضوع اهتمام الباحثين والمؤرخين ،فمن بين الدراسات الحديثة التي كان لها قصب السبق في هذا المجال نشير إلى الأبحاث والدراسات وسلسلة المحاضرات حول الملكية العقارية للدكتور ناصر الدين سعيدوني، الذي تناول الموضوع في ثلاثة بحوث معمقة حـــــــــول المسألة الزراعية و قضية الملكية، سبق أن عرضت في مؤتمرات دولية ووطنية و قدمت لمؤسسات علمية، تناول البحث الأول ملكية الأرض ببلاد المغرب العربي أثناء العهد العثماني، و الثاني تعرض لوضعية الأوقاف

العقارية بفحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، و تعلق الثالث بأوضاع أراضي الميري ببلاد الشام أثناء العهد العثماني.

وكذلك رسالة الأستاذ بن طالب **محمد الأمين الموسومة** بـ" ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870م"، فقد تعرض في الفصل الأول من رسالته إلى ملكية الأراضي بالجزائر أثناء العهد العثماني والظروف المتحكمة فيها، ورسالة **صخرية بن قويدر** حول:أسعار جنّات فحص مدينة الجزائر في القرن 18م/12هـ من خلال سجلات المحاكم الشرعية أربعة فحوص نموذجا(بير الخادم، بير مراد رايس،بوزريعة، تلاوملي)، وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر، وموضوع أسعار الجنّات يحمل طابعاً اقتصاديا، حيث تناول البحث أحد الأنشطة الاقتصادية المتمثل في الاستثمار العقاري لسكان مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر ميلادي.

و الرسالة المقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان "السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930) من إعداد صالح حيمر الذي خصص فصلا كاملا بين فيه أنواع ملكية الأراضي في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي، ثم تناول بعمق مصير ملكية الأراضي في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي وقوانين المصادرة وتفتيت الملكيات.

إضافة إلى العديد من الدراسات الأكاديمية المرتبطة بالموضوع والأكثر تركيزا على بايلك الغرب على رأس هذه الدراسات رسالة الواليش فتيحة حول الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر ،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ،جامعة الجزائر 1994 و رسالة الأستاذ توفيق دحماني حول النظام الضريبي في بايلك الغرب خلال القرن

الثامن عشر 2006م، ورسالة كمال بن صحراوي بعنوان **"اوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني"** هذه المذكرة لها صلة مباشرة بالموضوع المدروس، فقد تعرض صاحبها لموضوع الملكية وقدم تحليلات عميقة للسياسة العثمانية المتبعة في المجال الاقتصادي.

وتبرز خصوصية ملكية الأراضي في الجزائر العثمانية إلى طبيعة وضعها السياسي وتعرضها للعديد من الحقب التاريخية والسياسية على مر العصور، وقد كان للحكم العثماني في الجزائر أثره الواضح فيما يتعلق بالسياسة المتعلقة بالملكية وحيازة الأراضي والتي تهدف إلى إحكام سيطرتها على الممتلكات وخاصة الأرض وتأكيد حقها فيها في وجه القوى المحلية.

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لجملة من الأسباب، الذاتية منها والموضوعية، فالذاتية تتمثل في رغبتي الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، خلافا للمواضيع السياسية البحتة.

أما الموضوعية فتتمثل :

أولا: قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تتناول مثل هذه المواضيع وان وجدت فهي عبارة عن دراسات جزئية تتناول فترة قصيرة أو منطقة جغرافية معينة.

ثانيا: فيرتبط مباشرة بأهمية الموضوع الذي يشكل مرحلة جديدة من تاريخ الجزائر العثمانية، تبرز لنا أهم التحولات في الملكية وأنواع الأراضي خاصة أواخر هذا العهد.

ثالثا :أهمية الموضوع في الماضي واستمرارية تأثيره على واقعنا حتى يومنا هذا ، فأغلب النزاعات بين الأعراش كانت ومازالت حول ملكية الأراضي.

رابعا:أحاول من خلال هذه الدراسة رفض افتراضات الفرنسين بعدم وجود تنظيم عقاري خاص بالجزائريين وطمس حقيقة وجود ملاك جزائريين ، لتبرير ترسانة التشريعات التي سنتها فرنسا لمصادرة أملاكهم خاصة في السنوات الأولى للاحتلال.

وقد حاولت قدر المستطاع أن اجعل رسالتي عامة وشاملة تستوعب جوانب الموضوع وسوف يشمل العمل مقاطعة الغرب باختلاف نواحيها دون إهمال الاستفادة من واقع البايلكات الأخرى في إطار السياق التاريخي للإحداث خاصة في عملية المقارنة، ويمكن القول بأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالفترة العثمانية ماتزال بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث.

وقد حددنا الإطار الزماني للبحث بأواخر العهد العثماني في الجزائر إلى نهايته 1830 واستيلاء الفرنسيين على مقاليد الحكم في الجزائر، لعدة اعتبارات أهمها:

* تركز اهتمامات حكام الجزائر تدريجيا على الداخل، كان مع أواخر العهد العثماني، وهو ما جعل قضية الاعتماد على الأرض ومداخليها والمواد الأولية المرتبطة بها تصبح من أولويات السلطة العثمانية في الجزائر.

* تقلص العائدات البحرية من آتاوات وأعمال قرصنة أواخر العهد العثماني، جعل السلطة تسعى إلى خلق فضاء مالي يعوضها هذه الخسارة.

* والاعتبار الاخير نربطه ببايلك الغرب، فهذا الاخير يحمل خصوصية زمنية كون الأتراك لم يثبتوا أقدامهم فيه إلا بعد معارك دموية نظر لشدة المعارضة المحلية والخارجية المثمتلة في الزيانيين والإسبان، وتحرشات المغرب الاقصى ، وعرف بايلك الغرب أحداثا تاريخية هامة منها فتح وهران الأول في عهد الباي بوشلاغم سنة 1708 واسترجاع وهران النهائي في عهد الباي محمد الكبير سنة 1791 م ، وأكمل بيايلك الغرب وحدته الترابية بإجلاء الأسبان عن وهران والمرسى الكبير وذلك سنة1792 وقد بلغ المد التركي أقصاه خلال القرن الثامن عشر هذا القرن الذي شهد تحولا في اهتمامات الدولة نحو الداخل، وذلك بالاعتماد أكثر فأكثر على الموارد الداخلية للبلاد خاصة ما تدره الأرض.

وأصبو من وراء هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

*المساهمة في إثراء المكتبة الوطنية بالدراسات الخاصة بالتاريخ الوطني ولاسيما التاريـــــــــــــــــــــــخ الاقتصادي والاجتماعي نظر لافتقارها إلى هذا النوع من الدراسات فمعظم الدراسات تناولت الجوانب السياسية والعسكرية.

*تقديم صورة صادقة وموضوعية عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني.

*اعتقادنا أننا بأمس الحاجة إلى الدراسات التي تغوص في قلب المجتمع لفهم واقعنا في الماضي لنربطه بالحاضر ونشعر بالواقع الاجتماعي والنفسي للفئات الاجتماعية الأكثر تضررا والتي تعرضت للحرمان والاقصاء والتهميش .

وتهدف إشكالية بحثنا إلى تتبع مسألة الممتلكات على رأسها ملكية الأراضي بمختلف أنواعها في بايلك الغرب، واثبات وجود نظام عقاري جزائري خلال الحقبة العثمانية ، ونظرا لحيوية هذا الموضوع يجدر بنا طرح مجموعة من التساؤلات الجوهرية هي:

*ماهي طبيعة الممتلكات ببايلك الغرب ،ومستويات توزيع الثروة على الأفراد والجماعات؟

*كيف ساهم الميراث ومعاملات البيع والشراء والوقف والهبة والمصادرة في انتقال وحيازة الملكية بين الأفراد داخل مجتمع بايلك الغرب.

*ماهي وضعية النظام العقاري في الجزائر أواخر العهد العثماني، وهل أخذت السلطة العثمانية على عاتقها مسألة الاهتمام بالأرض من باب التطوير، وتشجيع الجماعات الفلاحية على العمل الزراعي؟

* و هل سعت السلطة إلى خلق مشروع نهضوي يرجع الزراعة الجزائرية الى سابق عهدها؟ أم أنها اقتصرت على استحداث أنواع جديدة من الضرائب على الأراضي لتزويد الخزينة بالأموال بمختلف الطرق؟

* ماهي أنواع ملكيات الأراضي في بايلك الغرب ووضعيتها القانونية؟ وطرق استغلالها ؟

* الأساليب العسكرية والإدارية التي اعتمدتها السلطة العثمانية للاستحواذ على ممتلكات الجزائريين.

*أثر استحواذ الأتراك على أجود الأراضي ، والطرق التي اعتمدها الجزائريون لإثبات ملكيتهم للأراضي، وماهي بواعث المنازعات العقارية

في مجتمع بايلك الغرب؟ وهل لعبت القبيلة دورا مفصليا في الحفاظ على الأرض بوقوفها في وجه السلطة العثمانية تارة بالقوة وتارة بالخضوع؟

*مصير الأرض بعد دخول الاستعمار الفرنسي للقطاع الوهراني. و كيف تعامل الفرنسيون مع الوثائق الهامة المتعلقة بالملكية من السجلات وعقود التمليك وسندات البيع التي وجدوها؟

و تواجه الباحث في هذه الفترة صعوبات على رأسها :

*كون الدراسات التي شملت العهد العثماني بالجزائر لا تخلو من النظرة المسبقة أي وجهة النظر الأجنبية التي ترى أن الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني مرتبط بالخارج ،ضف إلى ذلك أن معظم اهتمامات المؤرخين خلال العصر العثماني قد ركزت على الجانب السياسي والحربي ومن ثم جاءت كتابتهم عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قليلة.

*صعوبة الانتفاع بوثائق المحاكم الشرعية فالتعامل مع هذه الوثائق يعد عملية شاقة وصعبة، نظر لرداءة الخط الذي كتبت به بعض الوثائق، فقد كان موضوع التعامل مع سجلات المحاكم الشرعية في بداية الدراسة موضوعا مبهما يكتنفه الغموض بالنسبة لنا ،سواء من حيث قرأتها التي كانت تأخذ في بداية الأمر ساعات طويلة أو التعرف على المفردات والألفاظ الواردة فيها. فكان لابد من قراءتها بتمعن وتركيز واستخلاص المعلومات التي تضمنتها ،ولعل أهم معضلة واجهتنا خلال البحث في مختلف مراحله هي شح سجلات المحاكم الشرعية خاصة عندما يتعلق الأمر ببايلك الغرب و سجلات بيت المال والبايلك التي تحوي معلومات متناثرة لا تشفي غليل الباحث .

* نهيك عن صعوبة استغلال الأرشيف على مستوى مديرية الأرشيف بالعاصمة فطريقة العمل تهدر الوقت بسبب العراقيل باسم النظام الداخلي للمصلحة كمنع التصوير والنسخ وإدخال أجهزة تساعد الباحث على إتمام عمله في أسرع وقت كل هذا جعل مهمة الاستفادة من الأرشيف متعبة، وكذلك صعوبة الحصول على الوثائق التي تملكها العائلات كعقود الملكية كونها تعد من الأمور الحساسة.

* صعوبة التعامل مع بعض جوانب الموضوع كون مادته باللغة الفرنسية أو الاسبانية وهي من الأسباب التي تبطئ عملية البحث في تاريخ الجزائر العثمانية مما استلزم جهدا ووقتا طويلا لترجمتها.

*ومن الصعوبات التي واجهتنا كذلك هيكلة الموضوع المقترح للدراسة والتحكم فيه ووضع خطة متكاملة ومتناسقة ومتوازنة نظر لشساعته وتداخل عناصره ومحاوره، فالملكية في بيايلك الغرب خلال العهد العثماني في حد ذاتها تنفع أن تكون موضوع بحث مستقل نهيك عن موضوع حيازة الأراضي فهذه الازدواجية جعلت الموضوع يتداخل في أغلب عناصره ما وضعنا في حالة خوف من تغليب أحد شقي الموضوع على الآخر في عملية البحث.

وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الملكية وحيازة الأراضي في بايلك الغرب انطلاقا من الوثائق المحلية كمصدر أساسي ومادة تاريخية أولية ولأجل ذلك اعتمادنا المنهج التاريخي القائم على استغلال الوثائق عن طريق التحليل والنقد والاستنتاج خاصة في تحليل فحوى وثائق بعض الظهائر التي حصلنا عليها عن طريق جمعية الظهرة في مدينة مازونة، نظرا لأن المادة المتعلقة بالملكية و الأراضي لم تكن الموضوع الأساسي لهذه الوثائق بل

جاءت معلومات وصفية في حالات منح امتيازات وتعينات وتثبيث في المنصب ، أو إعفاءات ضربية.

واتخذ المنهج التحليلي منحى آخر في البحث حيث حاولنا تحليل شكل الوثيقة وذلك بتحليل الأجزاء الأساسية المكونة لها كالخط والألفاظ وطريقة الصياغة والديباجات المستخدمة وغيرها من العناصر وذلك لتسهيل استنباط المحتوى التاريخي وبالتالي تسهيل التعامل معه والاستفادة منه.

و اتبعنا في دراسة الموضوع كذلك المنهج الكمي القائم على استخراج أكبر قدر من المادة التاريخية من بطون المصادر الأصلية والدفينة مثل المصادر التاريخية ومذكرات الرحالة وتقارير القناصل والجواسيس والرهبان، و مساهمة في تحليل الظواهر والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية بايلك الغرب مزجنا في دراستنا هذه بين المنهج الاستقرائي والمقارن في مختلف أبواب وفصول البحث فالمنهج الاستقرائي اعتمدناه في استقراء المادة الأولية أما المقارن فقد اعتمدناه بإتباع طريقة الموازنة بين البيلكات الأربع أواخر العهد العثماني، وحاولنا من خلالهما نقد بعض الآراء وتصحيح بعض المفاهيم التي وقع فيها بعض الأجانب المهتمين بتاريخ الجزائر.

كما أن الدراسة تعتمد بشكل محوري على الإحصاءات فيوظف بذلك المنهج الإحصائي الوصفي بطريقة أساسية في البحث.

إن الرغبة في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود جعلتنا نسعى دون كلل للبحث عن مصادر متنوعة واستغلال ما توفر من مراجع باللغتين العربية والفرنسية على رأسها:

الوثائق الأرشيفية:

في إطار السعي للحصول على وثائق محلية تقرّبنا من بعض الخزائن في عدة مناطق من الجهة الغربية للبلاد، على رأسها خزائن ولاية معسكر ومازونة فحصلنا على مجموعة وثائق هامة تحوي عقود وسندات بيع وعقود هبة و وقفيات ، وتصفية تركات حاولنا استخدامها حسب متطلبات البحث.

كما اعتمدنا وثائق تعود للفترة العثمانية حصلنا عليها من الأرشيف الوطني و المكتبة الوطنية بالحامة و وثائق الأستاذ بن داهة عدة،كمصدر أساسي ومادة تاريخية أولية لهذه الدراسة نظرا لما تحويه من معلومات قيمة ومعطيات هامة وجديدة حول الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في العهد العثماني، مما يسمح بمقارنة ما جاءت به الوثائق من معلومات تاريخية بتلك المذكورة في المصادر الأدبية والأجنبية.

وكذلك مجموعة وثائق حصلنا عليها عن طريق الدكتور والباحث كمال بن صحراوي من جامعة تيارت وقد حصل عليها بدوره من مركز أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفونس وتحوي المجموعة الأولى منها على وثائق تعود إلى تسعينات القرن 18م، وهي في معظمها حول صفقات تجارية بين الايالة الغربية والوكالة الإفريقية لتزويد المجتمع الفرنسي بما يحتاج إليه من قمح وشعير.

أما المجموعة الثانية تعود إلى أربعينيات القرن 19م وتحوي معلومات هامة للغاية حول الأسواق العربية في أرياف كل من معسكر، تيارت وسعيدة من حيث أماكنها وأيام انعقادها والقبائل التي ترتادها والمواد التي توفرها فيها، وهو ما يسمح بمعرفة الإنتاج الزراعي، ومكانة منتجات الايالة

الغربية، و في ذات السياق تحتوي المجموعة على معلومات حول المطامير، وأسمائها وأعدادها وأماكن تواجدها.

لذلك فإن حسن استغلال الوثائق الأرشيفية واعتمادها كأصول تاريخية أساسية تمكن الباحثين من إعادة النظر في التاريخ المحلي بنظرة علمية دقيقة.

المصادر المحلية: من خلال قراءتنا للمصادر الجزائرية للفترة العثمانية وبداية الاحتلال الفرنسي رأينا أن الاهتمام بالجانب الاقتصادي كان محتشما إذا ما قورن بالأحداث السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية التي سجلها هؤلاء، و بالرغم من أهمية الجانب الاقتصادي في تكوين الدولة والمجتمع، فهو يتحكم في وضع قرارات الدولة ويحدد موقعها من أحداث العالم[1].

و حاولنا قدر المستطاع تتبع هذه المصادر بعناية وجمع ما أمكن من المادة التاريخية التي ترتبط بالموضوع المدروس على رأسها:

* **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني** "لأحمد بن سحنون الراشدي(ت بعد 1211هـ/1796م)" ، كان من ملازمي بلاط الباي و تولى الكتابة لدى محمد الكبير، هذا المؤلف يعد مصدرا أساسيا الدراسة التطورات التي شهدها بيايلك الغرب فإبن سحنون عاصر أحداث فتح وهران الثاني سنة1208هـ/1792م.

*-**الرحلة القمرية في السيرة المحمدية** "لـ محمد المصطفى بن زرفة(ت1215هـ/1800م)"،هو كذلك من المقربين للسلطة بصفته كاتبا

---

[1] حول هذا الموضوع ينظر: رقية شارف، الواقع الاقتصادي للجزائر من خلال نماذج لمؤرخين جزائريين نهاية القرن12هـ/18م وبداية القرن13هـ/19م، مجلة العلوم الانسانية، عدد41، جوان2014،مجلد "ب"،ص-ص53-62.

خاصا للباي الفاتح محمد الكبير ومساعد لرئيس رباط ايفري بوهران خلال الحصار وقاضيا بعد فتح وهران. اذن هذه المناصب جعلته في قلب الاحداث، وسوف نستعين بكتاب آخر لـ: بن زرفة عنوانه" **الاكتفاء في حكم جوائز الامراء والخلفاء"** ذا أهمية اقتصادية كونه يسلط الضوء على موضوع الضرائب وموارد بيت المال ،وحالة الريف والأرض، للأسف الشديد نسخته الورقية مفقودة حسب علمنا[2]. ولكنه منشور من طرف **أرنست مرسيه** في مصنف مذكرات الجمعية الأثرية لمقاطعة قسنطينة سنة1898 م.

* **رحلة الباي محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي"**لأحمد بن هطال التلمساني" (ت1219هـ/ 1804م)، كان كاتبا لدى الباي محمد الكبير هذا المؤرخ بحكم موقعه في السلطة رصد تصرفات الحكام وجنودهم من سلب وسرقة وفساد ويسلط الضوء على علاقة الحاكم بالمحكوم خاصة لدى القبائل المتمردة ، ووصف لنا أراضي الجنوب الجزائري خاصة الاغواط وعين ماضي.

*- **"المرآة** "لحمدان بن عثمان خوجة" ولد سنة 1773م بالجزائر توفي في سنة1845م بالقسطنطنية، عاصر الفترة الأخيرة من الوجود العثماني والسنوات الأولى للاحتلال يعتبر مؤلفه مادة مصدرية ووثيقة حية عن الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة، فقد خصص الفصل الحادي عشر من كتابه لتحديد رسوم الأرض

---

2 - يشير الدكتور أبو القاسم سعد الله أن أرنست مرسيه قد حلل بعض أجزائه تحليلا بعيدا عن الحقيقة، واعتمد في ذلك على نسخة هوداس من كتاب (الاكتفاء)، وقد أشار إلى وجود هذا الكتاب أحمد بن سحنون في الثغر الجمان ومعاصر بن زرفة، أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثاني1500-1830،ط1،بيروت، دار الغرب الإسلامي،1998، ص84 ، ينظر كذلك :رقية شارف، مرجع سابق،ص58.

وطريقة جمع الضرائب في الجزائر خلال العهد العثماني ثم تحدث عن الأوقاف والتغيرات التي تعرضت لها.

***التحفة المرضية في الدولة البكداشية**"لمحمد بن ميمون الجزائري توفي سنة1746م خاص كتابه لتفاصيل الفتح العظيم لوهران مع مطلع القرن الثامن عشر و رغم انه يغلب عليه الطابع الأدبي لان صاحبه اقتدى فيه أسلوب المقامات إلا أنه غني بالمادة التاريخية التي تهم الموضوع.

***مذكرات الحاج أحمد الزهار**" لأحمد الشريف الزهار(1872/1781م) التي تعتبر كشاف للإحداث التي عرفتها الجزائر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى وقوعها تحت الاحتلال فهو يقدم صورة صادقة لمعاناة الأهالي من ثقل الضرائب وتعنت السلطة في تحصيلها.

***بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر**" للمشرفي عبد القادر" المتوفي سنة 1778م بضواحي مدينة معسكر ، يوضح هذا المصدر لنا أهم القبائل المنتشرة في الغرب الجزائري والعلاقات فيما بينها وعلاقتها بالسلطة الحاكمة.

***أنيس الغريب والمسافر**"لمسلم بن عبد القادر الوهراني توفي1832م يعتبر هذا الأخير شاهد عيان على الأحداث التي كانت تجري في بيايلك الغرب بحكم المناصب التي تولها مثل منصب رئيس الكتاب لدى الباي حسن بن موسى آخر بايات وهران.

***-طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19م** للمزاري أبو إسماعيل بن عودة البحثاوي توفي 1897م

أفاد البحث من خلال حديثه عن سياسة الحكام العثمانيين في بيالك الغرب خاصة المتأخرين منهم.

***دليل الحيران وانيس السهران في أخبار مدينة وهران**"لمحمد بن يوسف الزياني توفي 1902م ،رصد مؤلفه مجموعة هامة من المصادر التي تعتبر اليوم مفقودة أو مبتورة، رغم قربه من السلطة الحاكمة إلا أنه أعطى رأيه في تصرفات الأتراك دون تحفظ،فهذا التأليف الذي خصصه صاحبه لتاريخ مدينة وهران كما يشير اليه العنوان ، يشمل تاريخ العهد التركي بالجزائر بصفة إجمالية ويشمل الفترة الأخيرة منه بصفة خاصة تحدث المؤلف عن وهران والبايات الذين تداولو حكمها واهم الأحداث التي وقعت في عهدهم ، وميزته هو تحدث المؤلف عن الفترة الأخيرة من الحكم التركي التي تعد حلقة مفقودة.

***-القول الأعم في بيان أنساب قبائل الحشم:**للطيب بن مختار الغريسي، المتوفي عام 1902م،يساعد هذا المصدر في معرفة أهم قبائل الجهة الغربية خاصة منطقة غريس وحركتها.

كما احتاج البحث إلى بعض المصادر الفقهية للاستعانة بها في شرح المسائل الفقهية المتعلقة بالأرض والضرائب الشرعية.

أما المصادر الأجنبية : فقد ترك الأجانب مادة مصدرية هامة تحدثت عن تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، ومن بين هذه الأعمال **مذكرات تيدنا ،** تحدث تيدنا عن الغرب الجزائري خلال أواخر القرن الثامن عشر بإعطائه صورة عن الباي محمد الكبير والمجتمع الجزائري أنداك، ووصف الحياة

الاقتصادية والاجتماعية، و السهول والمنتجات الفلاحية، ومصادرات الملكيات، رغم ذلك يجب أن تؤخذ كتاباته بمحمل الحذر.

و **تقرير يوسف باسيليو دي أرومبورو**، حاكم وهران والمرسى الكبير عام 1738، احتوى التقرير على معطيات هامة حول الإجراءات التي اتخذها الاسبان للتمركز في الأرض كما وصف العلاقة بين القبائل والاسبان من جهة وعلاقاتهم مع الأتراك من جهة أخرى، والضرائب التي كان الاسبان يحصلونها منهم، وثروات المنطقة على رأسها الأرض.

أما المصادر الثانوية فتشمل كتب الرحلات والجغرافيين وكتب التاريخ الإسلامي التي قد تلقي بظلالها على الأنشطة والمفاهيم الاقتصادية المختلفة في ذلك العصر إلى جانب الشواهد المادية أي الآثار الباقية في بايلك الغرب التي يمكن استدرار مخزونها التاريخي والانثربولوجي لأنها تسجل ثقافة ذلك عصر.

على رأسهم كتاب وصف إفريقيا "للوزان الحسن بن محمد الفاسي " المعروف بـ:"ليون الإفريقي" توفي سنة 1537م ،أفادنا من خلال الأوصاف التي ذكرها عن المدن الجزائرية التي حل بها، والرحلة المسماة "الترجمانة الكبرى" للزياني أبو القاسم بن أحمد بن علي بن إبراهيم (1735-1833م) جمع الزياني في رحلته أوصاف ما شهده في رحلاته الثلاث من الأمصار والبحار ووصف إقامته ببعض المدن الجزائرية وضيافته عند محمد الكبير.

ولسد الفراغ الذي لمسناه في المصادر المحلية كان لزاما علينا الاعتماد على المصادر و المراجع الأجنبية المساعدة التي تخدم الموضوع ويأتي في مقدمتها أعمال الحقوقيين الفرنسيين الذين عالجوا من خلالها الوضعية

القانونية لأصناف ملكيات الأراضي خلال الفترة الإسلامية وبالخصوص العهد العثماني على رأسها:

*موريس بويان (Maurice Pouyanne) ترك عملا ضخما حول الملكية تحت عنوان:

la propriété foncière en Algérie.

*لينود (Laynaud): سمح له منصبه كمدير لاملاك الدولة سنة 1900 م الإطلاع على وثائق تتعلق بالملكية العقارية في الجزائر، ترك عملا ضخما تحت عنوان:

Notice sur la propriété foncière en Algérie

وكتابات (Emile Larcher) حول ملكية الأراضي في الجزائر تحت عنوان:

Traité élémentaire de législation algérienne

حلل فيه بعمق مسألة ملكية الأراضي خاصة ماتعلق بأراضي العرش،واستفدنا من بعض الكتابات التاريخية عن المجتمع الجزائري لمعرفة وجهة نظر الأجانب التي غالبا ما تكون متحاملة وتخدم الأغراض الاستعمارية، وإذ نقتصر على ذكر هذه النماذج فإن الملاحظة التي نسجلها أن هذه المصادر بالرغم من اشتمالها على تفاصيل كثيرة إلا أنها غالبا ما كررت المعلومات التاريخية وبوجهة النظر نفسها .

واستفدنا من مجموعة مقالات بأقلام جزائرية مثل: مقال الخلافات والمنازعات في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني(10-13هـ/16-

19م)، بوشنافي محمد، ومقال حول ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري خلال عهد الدايات، حنيفي هلايلي، ومقال الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية، دادة محمد، و مقالات الأجنبية خاصة مقالات

المجلة الإفريقية التي كانت وما تزال ملجأ الباحثين في تاريخ الجزائر في العهد العثماني لما حوته من مقالات تاريخية حول الوجود العثماني في الجزائر، رغم اتسام كتاباتها بالروح الاستعمارية المغالية في تبيان مساؤى الحكم العثماني السابق ومن هذه المقالات نذكر على سبيل المثال:

MM. AUMERAT : La propriété urbaine à Alger.

أما الدراسات الجزائرية الحديثة المختصة بالفترة العثمانية والتي استفدنا منها كثير فنذكر على سبيل المثال لا الحصر الأعمال العديدة **لـ: ناصر الدين سعيدوني** مثال ذلك كتـــــــــــــــــــــابه **"دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة"**، مرجع ذو صلة مباشرة بموضوع الملكية تضمن تحليلات تاريخية هامة حول سياسة الأتراك وإجراءاتهم للاستحواذ على الأراضي.

دون تجاهل الاعمال التاريخية القيمة للباحثين الجزائريين مثل: مصطفى أحمد بن حموش،المهدي بوعبدلي،عائشة غطاس،أبو القاسم سعد الله، صالح عباد، منور مروش.

أما الملتقيات فستفدنا من فعاليات الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي، منشورات وزارة المجاهدين ،2007.

والحقيقة أنه من الصعب الإلمام في هذه العجالة بمختلف المصادر والمراجع والدراسات المعتمدة في هذه الدراسة والتي نرجو أن تكون إضافة إيجابية للدراسات التاريخية عموما والعثمانية خصوصا.

إلى جانب المقدمة والخاتمة.

فأما الفصل الأول فكان بعنوان خصوصية بايلك الغرب 1792-1830م، حاولنا من خلاله إظهار خصوصيات الجهة الغربية التاريخية والعسكرية، و ركزنا على الاحتلال الاسباني لوهران والمرسى الكبير، والصراع العثماني مع سلاطين المغرب الأقصى ، وأثر ذلك على استقرار الأوضاع السياسية، ثم الخصوصية الجغرافية والإدارية سلطنا فيها الضوء على الأهمية الطبيعية وشساعة السهول وتنوع المعطيات التضاريسية وتوفر الغطاء النباتي وملاءمة المناخ للنشاط البشري ، وتتبعنا السلم الإداري باختصار خاصة علاقة السلطة العثمانية مع الشيوخ و القياد في الأرياف .

أما الخصوصية المونوغرافية فتعرفنا من خلالهـــــــــــــا على بعض المدن الهامة سياسيا واقتصاديا ،ثم عرجنا على تعداد السكان ووتيرة النمو الديموغرافي ، وعلاقة السكان بالسلطة المركزية ، وركزنا العمل على أهم القبائل المتمركزة في بايلك الغرب وعلاقتها بالسلطة العثمانية بين حليف ومتعاون ومتمرد.

وعالج المبحث الرابع الحيوية الاقتصادية للبايلك من خلال استعراض مكونات الدنوش وطريقة التدنيش وعرض أهم موارد البايلك من خلال معالجة عوائد المحلات.

أما الفصل الثاني فتناول الملكية في بايلك الغرب من حيث مفهومها وتوزيع الممتلكات على الأفراد والجماعات، وطرق اكتسابها عن طريق

الميراث ومعاملات البيع والشراء ، والأسلوب العقابي الذي كانت تنتهجه السلطة في مصادرة الممتلكات، إلى جانب الهبة والوقف و المعاوضة.

وعالج الفصل الثالث هيكلة ملكية الأراضي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني فطرحنا في مبحثه الأول إشكالية وجود نظام عقاري جزائري خلال العهد العثماني مستعرضين مختلف الآراء بين مؤيد ومعارض لوجوده، ثم عالجنا مختلف المراحل التي مرّ بها النظام العقاري الجزائري خلال العهد العثماني، ودرسنا أنواع الأراضي في بايلك الغرب وطرق استغلالها والعوامل المؤثرة فيها ، ومختلف الضرائب التي فرضت عليها بين شرعية ومستحدثة، وطرق تحصيلها وأثرها السلبي على الطبقات الاجتماعية خاصة في الأرياف.

وتناول الفصل الرابع المنازعات العقارية ببايلك الغرب، و حاولنا من خلاله تبيان طرق إثبات الملكية العقارية في العهد العثماني ، ودرسنا عينات من العقود التي تعود للفترة المدروسة، والظهائر التي منحها رجال السلطة العثمانية إلى الأسر النافدة ببايلك الغـــــــــــــرب، و نماذج من المذكرات الاحتجاجية لأنها حملت ضمنيا بعض العبارات التي تؤكد وجود نظام توثيق بين أفراد المجتمع ببايلك الغرب في غاية الأهمية.

وحاولنا ربط العلاقة بين الإقطاع في الجزائر خلال العهد العثماني وبوادر النزاعات اي ظهور الطبقية في مجتمع بايلك الغرب وسيطرة الأسر الارستقراطية على دواليب الاقتصاد خاصة الأرض، وتوجيه الإنتاج الزراعي، ومدى مساهمة القبيلة في خلق توازن اجتماعي بحافظها على الأرض والدفاع عنها بالقوة، ودور السلطة العثمانية في إثارة بدور الفوضى

والصراعات بنزع الأرض من أصاحبها عنوة وإعطائها للقبائل الأخرى لكسب ودها.

أما الفصل الخامس فتناول مصير الممتلكات على رأسها الأرض في بايلك الغرب ، بعد احتلال مقاطعة الغرب الجزائري، وقد وجدت الإدارة الاستعمارية أفضل وسيلة للاستحواذ على الأرض الجزائرية سنّ ترسانة من التشريعات العقارية لسلب الأراضي، و توطين العنصر الدخيل عن طريق تشجيع الهجرة الأوروبية والفرنسية إلى الجزائر، ونبحث من خلاله على التسهيلات التي قدمتها الإدارة الفرنسية للمعمرين الجدد، ونعالج الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاستدمار الفرنسي على المجتمع الجزائري ، وفي الأخير الخاتمة التي حملناها مجمل النتائج المتحصل عليها من خلال هذا البحث.

ولست أزعم في هذه الدراسة بأنني قد أتيت على كل ما يمكن أن يقال في هذا الموضوع، فبلا شك أن آفاقه لا زالت تتسع للكثير، وكل ما قمت به ما هو إلا جهد متواضع يحاول بقدر الإمكان أن يضيف شيئا ولو يسيرا إلى الدراسات التاريخية الأكاديمية التي تناولت التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، هذا التاريخ الذي يبقى دائما مجالا خصبا يحتاج إلى مزيد من البحث.

الفصل الأول:

خصوصية بايلك الغرب أواخر العهد العثماني 1792-1830م.

المبحث الأول : الخصوصية التـــــاريخية والعسكرية

المبحث الثاني: الخصوصية الجغـــــرافية والإدارية

المبحث الثالث: الخصوصية المونوغرافية و السكانية

المبحث الرابع: الخصـــــــوصية الاقتصـــــــادية

تمهيد:

مثلت الجهة الغربية[1] أو ما عرف ببايلك الغرب في العهد العثماني نموذجا متميزا من نماذج الإدارة العثمانية بحكم شساعته وغناه، فضلا عن كونه أرض جهاد دائم قرابة ثلاثة قرون، فالخطر الاسباني من جهة وتمرد القبائل على السلطة العثمانية أو المتحالفة مع الأسبان من جهة أخرى[2]، وتحتل الجزائر بصفة عامة والمنطقة الغربية منها بصفة خاصة، بموقع استراتيجي هام عرفت معظم مدنها ازدهارا اقتصاديا ملحوظا وهذا ما شجع الأسبان على احتلال هذه المنطقة [3].

1 – الخصوصية التاريخية والعسكرية

أ– التاريخية :

يعود تاريخ ظهور البايلك،كتقسيم إداري وسياسي إلى النصف الأول من القرن 16م حيث تم تقسيم البلاد إلى أربعة بليكات تسهيلا للحكم وقد حدث ذلك خلال حكم حسن باشا ابن خير الدين(1540-1552م)، وفي محاولة لتأمين حدود الغرب الجزائري ضد الهجومات الاسبانية المتكررة خاصة من وهران والمرسى الكبير، حيث توجد أكبر حامية لها منذ 1504م، قام حسن باي ابن

[1] – خوجة،حمدان بن عثمان ، المرآة، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري ، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ،النشر والإشهار،2005،ص 55.

[2] – خروبي فتيحة، بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني وتطوره فيما بين1563-1792م،**مجلة المرآة للدراسات المغاربية**، العدد الأول، جانفي2014، يصدرها مختبر الدراسات المغاربية،النخب وبناء الدولة الوطنية، جامعة وهران،ص190.

[3] –دغموش كاميلية، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية (1509-1792م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف محمد دادة، السنة الجامعية 2013-2014م، ص49.

خير الدين سنة 1546م، بحملة على تلمسان لتمشيط هذه الضاحية وإخلائها من بقايا الأسرة الزيانية المناوئة للبايلك وقبائل بني عامر الهلالية الموالين للأسبان، وفعلا تمكن من مطاردة الأمير أبو عبد الله والقضاء على مولاي حامد وهما أبناء أبو حمو الثاني، أمير الزيانيين المخلوع، وقام صالح رايس بتنصيب حسن قورصو خليفة له على تلمسان وجعل من مازونة مقر بايلك الغرب سنة1563م ،وعين ابن خديجة باي[1]، وحصن هذا المقر بحامية تقدر بألف وخمس مئة يولداش من فرق الزبنطوط أو المخصية[2].

لقد أضحت مازونة عاصمة للبايلك ابتداء من 1563م، وكان الاختيار استراتيجيا نظرا لموقعها الوسطي فهي تتوسط القبائل ما بين مستغانم وتنس وهي أيضا على مقربة من الشلف، لكنه مع مطلع القرن الثامن عشر اتخذ الباي مصطفى أبو الشلاغم مدينة معسكر عاصمة للبايليك، ويعود سبب اختيارها إلى أهميتها الإستراتيجية، وعقب الفتح الأول لمدينة وهران في عهد الباي مصطفى أبو الشلاغم انتقل مركز السلطة إلى وهران(1708-1732م)، ثم تحولت إلى مستغانم لفترة وجيزة (1732-1737م) ثم انتقلت قاعدة البايلك إلى معسكر (1737-1792م)، وأخير انتقل مقر

1- Walsin Esterharzy, Esterhazy (Louis-Joseph-Ferdinand Walsin), De la Domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, Paris, Librairie de Charles Gosselin, 1840,pp 163-164.

2 -كمال فيلالي، البايلك نظام حكم في الجزائر العثمانية، مجلة الهجرة والرحلة، عدد خاص، افريل 2014، مخبر الدراسات السوسيوتاريخية حول حركات الهجرة، جامعة قسنطينة ،ص22.

البايلك بصفة نهائية إلى مدينة وهران بعد الفتح النهائي الذي كان على يد الباي محمد الكبير أبرز بايات الناحية الغربية[1].

يمتد بايلك الغرب من الحدود المغربية إلى الحدود التي تفصله عن دار السلطان وعن بايلك التيطري، ومن سواحل البحر المتوسط إلى نواحي البيض حيث مجال النفود الديني والسياسي لمشيخة أولاد سيدي الشيخ، ولم يكتمل بصفة نهائية إلا بعد خروج الاسبان من منطقة وهران سنة 1792م[2].

وهناك من يعطي للمنطقة حدودا أدق حيث يحدها وادي الشلف في الشرق ووادي الملوية في الغرب والبحر الأبيض المتوسط في الشمال والصحراء في الجنوب[3] وكانت إحدى أولويات العثمانيين بعد أن تمكنوا من مد نفودهم إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط، الدفاع عن مراكزهم من الخطر الاسباني والبرتغالي، وقد أدرك العثمانيون أن تحقيقهم لذلك الهدف يتطلب منهم ضم المغرب الأقصى

[1] – عائشة غطاس، النظم الإدارية المركزية ببايليك الغرب، ضمن كتاب الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسستها ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007 ،ص234.

[2] – صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر،2005،ص292.

[3] -Aramburu Den-Joseph De, Oran et L ouest Algérien au18 Siécle,Présentation et traduction de korso et Epalza,Alger,B. N.1978,p9.

– ينظر ايضا:الواليش فتيحة،الحياة الحضرية في بيايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستر في التاريخ الحديث، اشراف بلحميسي مولاي،جامعة الجزائر،1993–1994م،ص16.

إلى ممتلكاتهم وجعله فاصلا بينهم وبين اعدائهم[1] فبعد تثبيت حكمهم في تلمسان وفي بعض المناطق في الجهة الغربية شرعوا في اعدد العدة لضم المغرب الأقصى.[2]

ولا شك أن إحدى الخصائص التي انفرد بها بايلك الغرب هي عدم ثبات واستقرار عاصمته، وهو أمر تحكمت فيها الأوضاع السياسية والعسكرية المرتبطة بالاحتلال الاسباني للموانئ الغربية وتحديدا وهران والمرسى الكبير[3].

ب- العسكرية:

❖ الاحتلال الاسباني:

قد ساهمت مجموعة من العوامل في التواجد الاسباني بالسواحل الغربية للمغرب الأوسط ومنطقة وهران خصوصا ومن هذه العوامل ضعف الدولة الزيانية والدفاعات الساحلية لديها[4]، وأهمية موقع مدينة وهران والمرسى الكبير بالنسبة لإسبانيا لتأمين الطريق البحري بينهما وبين الدويلات الايطالية، نهيك عن رغبة اسبانيا في تضيق الخناق على الاندلسين الفارين إلى المغرب الأوسط وقطع دابر العودة إلى اسبانيا (الأندلس)أو مساندة من بقي منهم[5].والتحكم في التجارة التي كان ميناء وهران والمرسى الكبير يلعبان دورا هاما في تحريك دوليبها عبر السودان الغربي نحو أوروبا،ولا يمكن

---

1 – ارزقي شوتيام ، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني1519-1830م،أطروحة دكتوراه ، إشراف عمار بن خروف ، السنة الجامعية2005-2006،ص15.

2 – المرجع نفسه.

3 –عائشة غطاس، مرجع سابق، 233.

4 –خروبي فتيحة ، مرجع سابق ،ص 190.

5 –صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي، مرجع سابق،19-20.

تجاهل العامل الديني في الاحتلال وتمويل الكنيسة الكاثوليكية للحملات بل وصل الأمر لقيام بعض رجال الدين المسيحي بقيادة الحملات[1].

هذه العوامل مجتمعة ساهمت في نجاح المشروع الاسباني وإحكام السيطرة على وهران منذ (1509-1708 ثم1732-1792م)، وسوف يستمر الصراع بين الجزائر في العهد العثماني واسبانيا طوال العصر الحديث، ذلك أن العثمانيون تحملوا على عاتقهم مسؤولية تحرير المدن الساحلية الجزائرية والقضاء على التواجد الاسباني مثل بجاية، الجزائر، عنابة، ورغم مقاومة السلطة التركية للتوسع الاسباني إلا أن الاسبان تمكنوا من توسيع منطقة سلطتهم إلى الشرق والغرب والجنوب في شعاع يصل طوله إلى حوالي 20 فرسخا من وهران في أواخر القرن السابع عشر، ويؤكد تقرير **أرامبوبرو** الحاكم الاسباني، **أن** الاسبان كانوا يسيطرون قبل الانسحاب الأول سنة 1708م، على منطقة تمتد غربا الى وادي تلمسان على بعد 14 فرسخا من وهران، وتمتد شرقا الى 20 فرسخا، اي إلى ما قبل الوصول إلى الشلف بفرسخين، وتمتد الى الجنوب الى ابعد من وادي السيق[2].

وقد ساهم اليهود بشكل مباشر في تمكين الاسبان من وهران ،ذلك ما أوضحه الأغا بن عودة المازري بقوله"...ولما مكنوهم من المدينة شرطوا عليهم برج المرسى فأنزلهم به وفاء بالعهد واليهم

[1] -صالح عباد، المرجع نفسه ،ص26-27، مختار حساني،تاريخ الدولة الزيانية الأحوال السياسية، الجزء الأول ، الجزائر ، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2007،1، ص-ص153-161.

[2] – يوسف دى ارمبورو، وهران والغرب الجزائري في القرن 18م"حسب تقريرر ارمبورو" تق وتر محمد القورصو، ميكال دي ايبالزا ، الجزائر ، المكتبة الوطنية،1978، ص39.

ينسب برج اليهودي الذي بالهيدور..." [1]، وهي نفس الإشارة التي يؤكدها ابو راس الناصري المعسكري فدور اليهود بدء جليا في سقوط وهران والى نفوذهم السياسي والتجاري في هذه المدينة[2] فإشتراطوا جباية الضرائب من ميناء وهران فبنوا لهذا الغرض برج اليهودي[3].

استغل الاسبان احتلالهم لوهران لتوسع في السواحل القريبة مثل: مستغانم ومزغران ، مستغلين ضعف الأمراء مثل أبو حمو موسى الثالث، وأبو زيان الثالث (923هـ/1517م) الذين تؤاطو مع الاسبان ضد الأتراك[4]، فإسبانيا كانت تحتل حول وهران والمرسى الكبير مساحة من الارض تبلغ دائراتها 20 مرحلة اي نحو 89 كيلومترا[5]، كما حاولت اسبانيا التقرب من القبائل القريبة من وهران مستعملة في ذلك جميع الأساليب والطرق وهذا ما أدى ببعض القبائل إلى إعلان ولائها للأسبان[6].

1 -الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج 1،تح ودراسة يحى بوعزيز، لبنان، دار الغرب الاسلامي،ط1990، ص 211.

2 -محمد أبو راس الناصري المعسكري، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تح وضبط وتع محمد بن عبد الكريم الجزائري، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب،1990،ص-ص15-30.

3 -مارمول كربخال، افريقيا، ج2، تر محمد حجي وآخرون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، مطابع المعارف الجديدة1989، ص330.

4- Paul ruff; La Domination Espagnole A Oran sous Le Gouvernement Du comte D'Alcaudete1534-1558,Présetation de Chantal De la Vérone Edition Bouche, 1998,p.p83-176

ينظر كذلك الزياني، محمد بن يوسف ، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران تقديم وتعليق البوعبدلي المهدي،الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1978، ص141-142.

5 -احمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص447.

6 – من هذه القبائل كريشتل ، شافع ، حميان ، غمرة ، جيزة، أولاد عبد الله ، أولاد علي، الونازرة، ينظر،مختار حساني، مرجع سابق،ص-ص 149-150، أحمد توفيق المدني، نفس المرجع ،ص-ص449-450.

بعد سيطرة الاسبان على المرسى ووهران نصبوا إدارة عسكرية خاضعة لقائد الجيش وألحقت بأسبانيا وعمرت المدن المحتلة بالجنود والمواطنين المسيحيين وكان الاسبان يعولون في حكمهم على عملائهم من العرب الذين يتم اختيارهم من القبائل المجاورة للبلدتين والخاضعة لهم[1]، كما أسس الاسبان نظاما ملكيا مثلما كان موجودا في مدريد، وبدء الاسبان يغيرون ويفرضون ضرائب على العرب.

حاول الأتراك تحرير واستعادة وهران في عدة محاولات خلال القرن السادس عشر مثل حملة "حسن قورصو1556" الذي دعمها السلطان العثماني سليمان القانوني بـ 40 غليوطة* 6000 رجل بهدف السيطرة على وهران والمرسى الكبير، وتأديب السلطان السعدي[2] بطلب من صالح رايس(1552-1555م) الذي أرسل وفدا بقيادة ابنه الى السلطان العثماني، هذه الاستجابة الفورية لسلطان العثماني تأكد رغبة الدولة العثمانية في السيطرة على الحوض الغربي للمتوسط ببسط النفوذ على وهران وتقويض النفوذ الاسباني والسعدي في المغرب الأقصى.

---

1 - Baccera(F) et Penarauda(J), Oran Sous Les Espagnols Traduction de Rapports Officiels Espagnols Sur La prise de Mers-El-Kebir en 1505 , R.A , n° 13,1869,pp100-115

*غليوطة: هي نوع من السفن العسكرية في العهد العثماني تدفع بالمجاديف وهي مجهزة بـ16 مقعدا للتجديف وحوالي 20 مدفعا، ينظر ، حنفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني،ط1، الجزائر، دار الهدى،2007،ص-ص55-57.

2 - عمار بن خروف، العلاقات بين الجزائر والمغرب623-1069هـ/1517-1659م، رسالة ماجستير،إشراف ليلى الصباغ، جامعة دمشق،كلية الاداب ، قسم التاريخ،1983، ص-ص144-145.

لكن الوباء تمكن من صالح رايس سنة 1556م فحكم بعده الجزائر "حسن قورصو 1557/1556م" الذي أخذ على إكمال المهمة بالزحف على وهران برا وبحرا ويظهر أن هذه المدينة أضحت مهمة اللجانبين الاسباني والعثماني، فوصل الى عين الترك وراس لعيون قرب وهران فستولت المدفعية العثمانية على حصن القديس قرب وهران، غير انه ودون سابق انذار أمر السلطان العثماني الأسطول بالعودة إلى الشرق بسبب تهديد "أنذري دوريا" لسواحل الدولة العثمانية وبالتالي عدم تحقيق الحملة العثمانية لأهدافها وتحرير وهران فستغل السلطان السعدي الامر وزحف على تلمسان بغرض بسط نفوذه عليها[1].

ثم حملة حسن باشا 1563م هي ثاني حملة عثمانية في القرن السادس عشر لتحرير وهران وشجع مقتل "الكونت ألكوديتي" في حملته على مستغانم في ذي القعدة 965ه/أوت1558م الذي حاول جعل هذه المدينة قاعدة لمواجهة العثمانيين بعدما سيطر هؤلاء على تلمسان[2]، فإضطربت الأوضاع الأمنية في وهران و تعرضت لحصار من طرف القبائل المحيطة بها مما أثر في نقص التمويل بالمواد الغدائية للحامية الاسبانية في المدينة، فجهز "حسن باشا بن خير الدين" حملة لتحرير وهران لم تكلل بالنجاح بسبب وصول النجدة الاسبانية في 8 جوان 1563م فرفع حسن باشا الحصار على وهران وعاد الى الجزائر دون تحرير وهران[3].

---

1 -يحى بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ،ط2، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002،ص143.

2 -pall Ruff; OP.CIT,P 157-176.

3 -احمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة، مرجع سابق،ص379.

هذه بعض محاولات التحرير خلال القرن السادس عشر، وسوف يتميز الصراع الجزائري الاسباني بشئ من الهدوء والركود في مطلع القرن السابع عشر، فقد دخلت الجزائر مرحلة الباشوات(1588- 1659 م) وتراجعت قوة اسبانيا بسبب ظهور منافسين من أوروبا مثل فرنسا وانجلترا ورغبتهما في احتلال السواحل الشمالية للبحر المتوسط.

واستمرت الرغبة في تحرير وهران في مرحلة الدايات بدء بحملة أول دايات الجزائر الداي" حاجي محمد" حكم مابين 1671-1682م، ثم حملة الباي شعبان وهو باي إيالة الغرب 1679-1686م والذي حاصر مدينة وهران وعسكر في كدية الخيار الى أن استشهد تحت أسوار المدينة وحزَ رأسه وعلق على أبواب المدينة[1] ، ثم حملة الداي حسن خوجة الشريف 1705-1707م ويصف محمد بن ميمون الجزائري ذلك بقوله "وكان الأمير الذي قبل مولانا أرسل خمسين من الأخبية يحاصرون الطائفة الباغية، ويأكلون الضرع ويفسدون الزرع وكان ذلك أول صفر من سنة ثمانية عشر حتى يخرج هو بنفسه ويباشر قتالها..."[2].

رغم ارتفاع وتيرة المحاولات الرامية لتحرير وهران والمرسى الكبير من طرف الأتراك إلا أن ذلك تعثر بسبب غياب خطة واضحة المعالم ، ضف إلى ذلك أن وهران كانت محصنة بأسوارها وأبوابها لان الاسبان انفقوا أموال طائلة لتحصينها، وعدم استغلال الأتراك لحالة الضعف التي عرفتها اسبانيا

1 –ابن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح المهدي البوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشوؤن الدينية ، سلسلة الثرات 1، الجزائر، ص114-115.

2 –محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح و تق، محمد بن عبد الكريم،ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981،ص209-210.

خاصة أواخر القرن السادس عشر وعدم تمكنهم كذلك من بسط السيطرة الكاملة على الغرب الجزائري ومساعدة المغرب الأقصى وبعض القبائل الجزائرية للأسبان.

كل هذا ساهم في سلسلة الإخفاقات طوال القرنين السابقين السادس عشر والسابع عشر حتى مطلع القرن الثامن عشر حيث تمكن الداي محمد باكداش[1] من تحرير وهران وسمي ذلك بالفتح الأول سنة 1708 إلى غاية 1732م، في هذه الأثناء ثم نقل مقر إيالة الغرب الجزائري قرب وهران حيث نقلت من مازونة إلى مدينة معسكر لتسهيل مراقبة تحركات الاسبان والقبائل الموالية لهم ولتنظيم الهجمات من منطقة أقرب الى وهران، وقد ساهمت شخصيات بارزة في هذا الفتح وهم الداي محمد باكداش والحسن أوزان وهو صهر الداي ووزيره والباي مصطفى بوشلاغم وهو مصطفى بن يوسف بوشلاغم المسراتي باي الغرب الجزائري (1733-1686م) حكم سبعا وأربعين سنة، وقد قام هذا الباي بنقل ايالة الغرب من مازونة إلى معسكر ثم إلى تلمسان ثم إلى وهران بعد فتحها[2]، بقي بايا على وهران إلى أن تمكن الاسبان من استعادتها سنة1732م.

وقام بنقل مقر بابليك الغرب بعد ذلك إلى مستغانم، حاول استعادة وهران ومات في مستغانم ودفن فيها وضريحه معروف بها[3]، بعد تحقيق الفتح الأول لوهران الذي دام من سنة 1708-

[1] -محمد باكداش أو باكطاش كلمة تركية تعني الحجر الصلب، قدم الى الجزائر واستقر في مدينة عنابة، ولزم الشيخ قاسم بن الساسي وهو من اسماه محمد، أصبح دايا على الجزائر(1710-1707م) من أكبر انجازاته التحرير الأول لوهران سنة 1708م، مات مقتولا على يد الداي دالي ابراهيم آغا، **ينظر**، ابن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص112، ابن سحنون الراشدي، مصدر سابق،ص115.

[2] - نفس المصدر ،ص199.

[3] - بن عودة، المصدر السابق،ج1،ص 274-277 ، يحى بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ،ص 95-99.

1732م سوف يشتد الصراع بين الجزائر واسبانيا بواسطة حملات عسكرية فإسبانيا لم تتقبل فقدان وهران واعتبرت هذه الهزيمة دينية للمسيحية، فعملت على إحتلالها من جديد وكان ذلك بنجاح حملة الكونت "دي مونتماريا" سنة 1732م[1].

ويظهر أن الاستعدادات الجزائرية لمواجهة الحملة الاسبانية كانت ناقصة خاصة القوات البحرية[2]، إختار الاسبان منطقة عين الترك غرب وهران كمكان للنزول للزحف برا فتمكن الاسبان من السيطرة على المدينة بسهولة نظرا لعدم قدرة الباي على المقاومة وانسحب الباي من المدينة ومعه 200 بعير تحمل الاشياء الثمينة الى مستغانم لتصبح مقرا لبايلك الغرب ويدخل الاسبان في أول جويلية 1732م، ليجد المدينة خالية من سكانها[3]، قاد الباي مصطفى بوشلاغم المقاومة من خارج المدينة بعد وصول النجدة العسكرية من مدينة الجزائر، ولكن لم يوفق في تحرير وهران لتبقى المدينة تحت السيطرة الاسبانية من 1732-1792م، أي إلى عهد الباي محمد بن عثمان باشا.

عرفت العلاقات الجزائرية الاسبانية عقد عدة معاهدات سلم أهمها معاهدة 1786م التي وضعت حدا للصراع العسكري الطويل الذي دام أكثر من ثلاثة قرون[4]، وقد شجعت هذه المعاهدة

---

[1] -احمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة، مرجع سابق،ص479-480.

[2] -charles tapie, La conquete D'Oran par Les Espagnolsem 1732, imprimerie Emille ollet, Oran,1923,p10.

[3] -charles tapie, ibib.pp4-7

[4] - بلبروات بن عتو،الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته 1766-1791م، مجلة عصور، عدد6-7، جوان- دسمبر2005، مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، قسم التاريخ وعلم الاثار ، جامعة وهران ،ص80.

الطرف الجزائري للمطالبة بالانسحاب من وهران خاصة من طرف باي الغرب محمد بن عثمان، وقد أشارت بعض المصادر المحلية الى تخلي الداي حسن، الذي اعطى أوامر لباي الغرب محمد بن عثمان بمحاصرة المدينة بشرط ألا يطلب دعما ماليا أو عسكريا ، وتظهر نية الباي في تحقيق الهدف المنشود من خلال سلسلة المناوشات كل سنة[1] التي كانت تستهدف وهران، كما استغل الباي معاهدة السلم الجزائرية الاسبانية لسنة 1786 م لمدة سنة كاملة لتوسع نفوذه بين القبائل وبسط سيطرته على الجنوب الصحراوي الجزائري[2].

ويظهر أن الوضع في اسبانيا كان يساعد في عملية تحرير وهران نهائيا من الخطر الاسباني، فبدء التفكير في مدى ملائمة الوجود الاسباني بوهران والمرسى الكبير، ولم تفتأ هذه المسألة تشغل البلاط بمدريد الذي يتعرض آنذاك لمشاكل عديدة في مختلف المجالات مالية بصفة خاصة ، وكانت وهران والمرسى الكبير تشكلان عبئا ثقيلا على الاسبانيين الذين لم ينالوا فائدة كبرى[3] ، واضطر الأسبان الدخول في مفاوضات مع الباي ففي 26 سبتمبر 1785م، وظهرت بوادر المصالحة

---

[1] –عميرواي أحميدة، الجزائر في أدبيات الرحلة والاسر خلال العهد العثماني(مذكرات تيدينا أنموذجا)،الجزائر، دار الهدى عين مليلة،2003، ص72-73.

[2] –دّون ابن هطال مسألة التقرب من القبائل ومد النفود بإتجاه الجنوب الجزائري والتي كانت فرصة للاختبار قدراته العسكرية ، ينظر أحمد بن هطال التلمساني، رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري الى الجنوب الصحراوي الجزائري، تح وتق: محمد بن عبد الكريم، القاهرة، عالم الكتب،ط 1، 1969 .

[3] – يوسف دى ارمبورو ، مصدر سابق، ص163-164.

والتفاوض بشأن الوجود الاسباني في مدينة وهران والمرسى الكبير، وطالب الباي بترسيم الحدود بين مدينة وهران وبايلك الغرب والكف عن مهاجمة المسلمين وإقامة صداقة بين الطرفين[1].

وفي سنة 1786م وقع الطرف الجزائري والاسباني شروط الصلح حول قضية وهران، ورغم هذه المساعي والجهود بين الطرفين لأن الباي محمد الكبير أصبح عازما على تحرير المدينة، وقد استغل هذا الاخير الهدنة الموقعة في سنة 1785م مع الاسبان للهجوم على قبائل الهضاب وفرض الاستقرار على وهران حصار طويل المدى من 1787-1791م وقطع الامدادات عن الاسبان التي كانوا يتلقونها من القبائل المتعاونة معهم[2].

وقد ساعد الزلزال الذي ضرب وهران بتاريخ 8-9أكتوبر1790م وحطم معظم منازل الاسبان ومات على أثره حوالي ثلاثة آلاف نسمة في انتشار الفوضى في المدينة[3]، وكان هذا الزلزال فرصة مناسبة من أجل إعلان الحرب الشاملة .

ويذكر ابن سحنون استعدادات الباي لتحرير وهران، وازدادت ضربات الحصار على المدينة بقيادة الباي واستمرت المعارك طوال سنة1791م[4]، أثناء هذه المعارك قامت الحكومة الاسبانية

[1] – الزياني، محمد بن يوسف ، دليل الحيران ...، مصدر سابق، ص208.

[2] –بلبورات بن عتو، مرجع سابق، ص82.

[3] –ابن سحنون الراشدي، مصدر سابق ،ص219. احمد توفيق المدني، حرب ثلاثمائة سنة، مرجع سابق، ص524، ينظر:
-Ismet TERKI-HASSAÏNE, Oran au XVIIIe siècle, du désarroi à la clairvoyance politique de l'Espagne, Insaniyat n° 23-24, janvier – juin 2004, pp. 197-198.

[4] – ابن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص221-222.

بمفاوضات مع داي الجزائر في شهر فيفري 1791م ثم تجددت في افريل 1791م وطلب الاسبان الهدنة واستغل الباي هذه الفرصة لدعم موقفه العسكري ، واستطاع جيش الباي تخريب "سور برج سانتاكروز" ونسف باب برج زروال، وفي هذه الاثناء وصلت أوامر من الداي في الجزائر بوقف الهجومات لاستئناف المفاوضات بين الطرفين الجزائري والاسباني،فطلب من الاسبان المتوجدين في مدينة وهران مدة ستة أشهر من أجل إخلائها[1].

فوقع الداي حسن باشا معاهدة تسليم اسبانيا للمرسى الكبير ووهران بشكل نهائي يوم 12 ربيع الأخر 1206هـ/9 ديسمبر 1791م، ونتيجة لجهود الباي في تحرير مدينة وهران قلده داي الجزائر نيشان " الريشة" واعطه حق التصرف في المدينة[2] .

توجه الباي محمد الكبير الى مدينة وهران محولا مقر عاصمته اليها بعد أن كانت في معسكر، وكان دخوله مدينة وهران في يوم الاثنين من شهر رجب 1206هـ/ 28 فيفري 1792م، بعد دخوله وهران توجه إلى المرسى الكبير ليتأكد من خروج الاسبان منه ، وفي مارس 1792 قام بتقسيم الدور بين رعيته والذي أشرف عليه ولده البكر عثمان[3] فأمر بتسجيل كل من أراد أن يسكن في

[1] - بلغيث عبد القادر ، الحياة السياسة والاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني، رسالة ماجستير، إشراف احمد الحمدي، ، جامعة وهران، قسم الحضارة الإسلامية ،2013-2014، ص33.

[2] -المزاري ، مصدر سابق،ج1، ص291.

[3] -ابن سحنون، المصدر السابق، ص168.

المدينة في بيع قمحه بالسعر الذي يحدده الباي[1]، ثم واجه الباي قضية سكان مدينة وهران العرب الذين كانوا متعاونين مع الاسبان وصفح عنهم[2].

❖ تحرشات المغرب الأقصى:

حاول العثمانيون ضم المغرب الأقصى في مطلع القرن 10هـ/16م، لرد الخطر الاسباني والبرتغالي، والدفاع عن مكتسباتهم في البحر الأبيض المتوسط، فشرعوا في إعداد العدة لضمه، بعد استتباب أمورهم في الجهة الغربية بتثبيت حكمهم في تلمسان[3] محاولة منهم لمنع سلاطين المغرب الأقصى من عقد تحالفات مع الاسبان والبرتغاليين ضدهم، وإحباط مشاريع سلاطين المغرب الرامية إلى احتلال تلمسان وبعض أجزاء الجهة الغربية، وتضيق الخناق على القبائل الجزائرية الحدودية، أمثال الانجاد التي كانت تتخذ من أراضي المغرب الأقصى ملاذا لها في موسم جمع الضرائب[4].

وكان الخلاف في عمقه بين الشرفاء والأتراك لا يدور حول تلمسان كمشكل حدود فحسب،بل كان الخلاف حول مسألتين جوهريتين عند الشرفاء وهما: مبدأ أحقية الخلافة فالشرفاء السعديون ثم العلويون يعتبرون أنفسهم أحق بها من الأتراك، أما المبدأ الثاني وهو وحدة المغرب الإسلامي الذي كان يبدو ضرورة شرعية وتاريخية قومية من وجهة نظر المغاربة[5].

---

1 – بلغيث، مرجع سابق،ص37.

2 –ابن هطال التلمساني، مصدر سابق،ص23.

3 -F.DE HAEDO : Histoire des rois d'Alger, Trad. De l'espagnol par H.Delmas de Grammont, éd. Grand Alger Livres, ALger ,2004,p.123.

4 –ارزقي شوتيام، مرجع سابق، ص16.

5 –محمد بن عبد السلام الضعيف، تاريخ الضعيف(تاريخ الدولة السعيدة)،تح وتع وتق،احمد العماري، الرباط، دار المأثورات أكدال، ط1986،1،ص19(الهامش)

ويرصد لنا **محمدا لضعيف**[1] مؤرخ الدولة العلوية، حيثيات الصراع العثماني المغربي حيث يقول"... وفي سنة أربع وستين وألف(1064هـ) نهض مولاي بن الشريف لناحية تلمسان وما حولها من العربان فأوقع بالترك على ظاهر تلمسان وقتل منهم جملة وفر كبيرهم، و أوقع بأعرابها بني عامر وغيرهم..."، ونقل أيضا هذا المؤرخ رسائل متبادلة بين الطرفين المغربي والتركي وهي عبارة عن وثائق ، تحمل مادة تاريخية جد هامة للمهتمين بتاريخ العلاقات بين الجزائر والمغرب.

وطوال القرنين 10و11هـ/16و17م، لم تهدأ المناوشات بين البلدين فقد تواصلت في شكل حملات عسكرية على الناحية الغربية من الجزائر من طرف المغرب الأقصى ، ومحاولة الجزائر التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب[2]، واستخدم سلاطين المغرب المعارضين للحكم العثماني الذين فروا اليهم للإثارة القلاقل في الجزائر.

وبدأت علاقات بايلك الغرب مع المغرب تتوتر أكثر منذ نهاية القرن الثامن عشر ميلادي الموافق للقرن الثاني عشر هجري ،بعد موت السلطان محمد بن عبد الله الذي كان يعطي للسياسة والحوار الأسبقية على الحروب، وكان يبذل جهده في سبيل تحرير الأسرى المسلمين بمبالغ مالية هامة، وذلك عن طريق إيفاد لسفارت في ذلك الشأن[3]، مثل سفارة المكناسي التي مكنته من تبادل الأسرى

---

[1] -هو محمد بن عبد السلام بن احمد بن امحمد الضعيف الرباطي، ولد سنة 1165هـ، ترك كتاب الضعيف او تاريخ الضعيف، او تاريخ الدولة العلوية او تاريخ الدولة السعيدة.

[2] -عمار بن خروف، العلاقات بين الجزائر والمغرب 1517-1659، مرجع سابق، ص153-156.

[3] – محمد بن عبد السلام الضعيف، مصدر سابق،ص303، دحماني توفيق، النظام الضريبي في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني،
ص26.

بين الجزائر واسبانيا[1].

وفي عهد السلطان سليمان(1206-1238هـ/1791-1822م)، قام العثمانيون بضم إقليم وجدة، وقام الباي محمد الكبير بجباية ضرائبها، فبعث السلطان سليمان برسالة إلى الباي ليتخلى عنها وعن قبائلها التي كان يتصرف فيها، فأمتثل الباي وكتب لنائبه أن يتخلى عنها[2]، وبعد وفاة الباي محمد الكبير حاول ابنه استرجاع وجدة ثانية[3].

وساهم السلطان سليمان في اضطراب الوضع الأمني ببايلك الغرب، بسبب تحريضاته للقوى الدينية المتمثلة في الدرقاوية، والتيجانية، وعموما لم يتخلى سلاطين المغرب كمولاي إسماعيل عن أطماعه التوسعية بجهات تلمسان إلا بعد أن تيقن باستحالة انتصاره على القوة التركية بعد هزائمه المتكررة في نواحي الشلف ووهران وملوية[4].

وحتى بعد وقوع الاحتلال الفرنسي، فسرعان ما استجاب مولاي عبد الرحمان بن هشام الشريف لدعوة الباي له بالقدوم ليتولى على المغرب الأوسط ويضيفه للأقصى[5].

---

[1] -المكناسي(محمد بن عثمان)، الإكسير في فكاك الأسير، تحقيق محمد الفاسي، مطبعة أكدال، الرباط، 1965م.

[2] - توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف عمر بن خروف، جامعة الجزائر،2003-2004، نفسه.

[3] - محمد بن عبد السلام الضعيف، مصدر سابق،نفسه.

[4] -ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1،2000،ص254، محمد الضعيف، نفس المصدر،ص30.

[5] -المزاري، طلوع سعد السعود،ج2، مصدر سابق، ص88.

نستنتج أن جليد العلاقات بين البلدين ساهم في زيادة حجم التكاليف المادية وبشرية لكلا الطرفين، وكان ذلك في صالح العدو الخارجي المتربص لغزو السواحل المغاربية، وما احتفاظ الأسبان بمدينة وهران إلى غاية 1792م لدليل على ذلك.

2 – الخصوصية الجغرافية والإدارية:

أ– الجغرافية: كان البحر المتوسط وما يزال إلى يومنا هذا يتمتع بموقع استراتيجي هام، مما جعل الدول المطلة عليه في صراع دائم الانفراد بالسيطرة والزعامة على موانئه وطرق الملاحة فيه، و الجزائر من بين هذه الدول التي لعبت دورا محوريا وعسكريا لا يستهان به خاصة مع مطلع القرن السادس عشر، و انضمامها إلى الدولة العثمانية.

وتتميز الجهة الغربية من الجزائر أو القطاع الوهراني بتنوع في التضاريس على رأسها الأطلس التلي الغربي، يتميز بانقساماته ونسبة جفافه، هذا الانقسام ناتج عن تواجد سهول وأحواض تحيط بها السلاسل الجبلية والتي لا تتعدى 1900م، منها مرتفعات وهران، الظهرة، وجبال مليانة، وتقف حاجزا تفصل البحر عن السهول المنخفضة مثل سبخة وهران، المقطع، شلف[1].

هذه السهول المنخفضة يعزله عن الأحواض الداخلية لكل من مغنية، بلعباس، معسكر عن طرق السلاسل الضيقة التي تمتد من جبال ترارة إلى غاية الونشريس[2]، هذا الاخير يرتفع في الجنوب

[1] – الواليش فتيحة،مرجع سابق، ص36.

[2] – نفسه.

فوق الهضاب العليا لسلرسو، في الجنوب الغربي نجد مرتفعات فرندة، سعيدة، تلمسان[1]،ويحوي القطاع الوهراني سهول خصبة،ساحلية وشبه ساحلية مثل سهول شلف والهبرة والمقطع و سهل مينا و قد أشار الوزان الى مدى خصوبة المنطقة الغربية للجزائر بقوله:"... السهول القريبة من الساحل منتجة جدا نظرا لخصبها والجهة المجاورة لتلمسان كلها سهل مع بعض المفازات..."[2]، ويعتبر القطاع الوهراني منطقة سهلة الاختراق رغم تنوع التضاريس، فهو ملتقى التيارات البشرية منذ اقدم العصور.

بالنسبة للغطاء النباتي يحتوي ببايلك الغرب على غطاء نباتي كثيف، ويتوفر على كافة نباتات حوض البحر الابيض المتوسط، حيث نجد غابات متنوعة، زراعات واسعة، اشجارا مختلفة مثل الخروب، الكروم ، التين، الزيتون[3].

وعموما فالمنطقة الغربية كما وصفها يحي ابن خلدون بقوله:"... إنها اعدل الأرض مزاجا وأفضلها نتاجا..."[4].

ب– الإدارية:

عرف الجهاز الإداري للجزائر في العهد العثماني تطورا ملحوظا وذلك مند استقرار الحكم التركي بالجزائر، وقد استكمل النظام الإداري واستقرت أجهزته مع نهاية القرن الثامن عشر[1]، ويكتسي

[1] – نفسه.

[2] –الوزاني، مصدر سابق،ج2، ص83.

[3] – الواليش، نفس المرجع، ص41.

[4] –أبي زكريا يحي ابن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد،ج1، الجزائر ، مطبعة بيير فونطانا الشرقية،1903 ، ص84.

موضوع التنظيمات الإدارية المحلية إبان العهد العثماني أهمية بالغة إذ يسمح بالوقوف عند طبيعة الحكم العثماني، كما يتيح معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين الحكام والمحكومين[2]، وكان الطابع المميز لتنظيم الجهة الغربية هو الطابع العسكري نظرا للمنافسات والحرب التي نشبت بين الأتراك وبين سلاطين المغرب الأقصى من جهة كما أسلفنا ذكره،ونظر لمتطلبات الدفاع العسكري ضد القاعدة الحربية الاسبانية في وهران ومرسى الكبير، ومن هنا كانت فرق بايليك الغرب دائما على أهبة الدفاع والحرب[3].

فقد أصبحت الجهة الغربية منطقة خاضعة لنفود الباي عام 1563م على يد حسن باشا بن خير الدين، وكان "**ابو خديجة**" أول باي على المقاطعة الغربية، متخذ من مدينة مازونة قاعدة لحكمه، وكان تحت تصرفه 84 خيمة أي سفرة تركية وكان من صلاحيته ومهامه تعيين القياد وجباية الضرائب[4].

كان بايلك الغرب مقسما إلى ثلاث قيادات كبرى، قيادة الشرق وتشمل واد الشلف والمرتفعات المجاورة، من مازونة حتى حدود دار السلطان أي إلى حلوان، حوالي خمسة عشر كيلومتر شرقي مليانة، وكانت مسيرة من طرف خليفة الباي الذي يسكن مليانة ، وكان يوجد ضمنها قيادة

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ ، العهد العثماني ، ج4، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984،ص16.

[2] –عائشة غطاس،النظم الادارية المركزية... ، مرجع سابق،ص220.

[3] –مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3،مكتبة النهضة، الجزائر، (د.ت)،ص 279.

[4] -Boyer(p),Beys et beyliks, essai sur les origines de l'administration provinciale dans la régence d'alger,1965,p. 166.

جندل التي كان يتبع لها بعض القبائل، أما القيادتان الأخرتان فكانتا تشملان باقي الاقاليم وتداران من طرف قبيلتي الدواير والزمالة المخزنيتين[1].

ويأتي على رأس المنظومة الإدارية **الباي** الذي يعود إليه التصرف المطلق في شؤون البايليك، كان يتم اختياره من طرف الداي وضمن الأقلية التركية،ويكون عادة من الموظفين الكبار بدار السلطان،أو من الذين شغلوا منصب خليفة باي سابق،او منصب قايد كالباي محمد الكبير الذي كان قايد على فليتة[2].

ويمكن القول أن السلطة كادت أن تتحول إلى حكم محلي وراثي[3]، حيث تداولت عليها عائلتان بارزتان:العائلة المسارتية من 1699-1748م بخمسة بايات وعائلة محمد بن عثمان الكردية، وتولى منها أربعة بايات، وحتى حكم محمد الكبير كان البايات يسمون الولاية الغربية أو بايات معسكر[4] وأول من لقب بباي وهران هو الباي محمد الكبير لدوره في تحرير وهران ، وحافظ البايات على هذا الشكل حتى انهيار الحكم العثماني في الجزائر[5].

[1] – توفيق دحماني، النظام الضريبي...، مرجع سابق، ص36.
[2] -Gorguos, Notice sur le bey d'Oran, Mohammed el kebir, A.R,n°01,1856,p406.
[3] –عائشة غطاس نفس المرجع ، ص225.
[4] – كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بيايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، في التاريخ الحديث ،إشراف دحو فغرور، قسم التاريخ ، جامعة وهران،2012 –2013م ،ص41
[5] -Esterhazy, De la domination turque, op.cit,p197.

كان يساعد الباي في مهامه ديوان محلي يتألف بوجه خاص من الخليفة والآغا، كما كان يساعده أيضا خليفتان، الأول كان على اتصال دائم بالرعية وهو المكلف بجباية الضرائب، أما الثاني فكان ينوب الباي في حالة غيابه أو مرضه مما جعله يعرف بخليفة الكرسي[1].

ويأتي في طليعة الموظفين المقربين للباي **الخزندار**، المتكفل بأمور الخزينة ، ويوضح لنا **تيدنا** الذي تولى هذا المنصب، صلاحياته والمسؤوليات الملقاة على عاتقه بقوله"فمهمة الخزندار ليست سهلة..ويجب على الخزندار أن يعلم بالذهب والفضة المزور السائر في البلد..."[2]، والخزندار يتمتع بنفوذ أمام الباي، فيمكنه أن يعمل الشر والخير للعديد من الناس، لان بواسطته تمنح المهن حسب تيدنا ايضا[3]،يساعد الخزندار معاونان كحاجبين، وخوجة الباي، اضافة الى الباش دفتر الكبير والصغير.

و **آغا العرب**، أو آغا الدائرة، أو خوجة الخيل، وهو قائد الحامية العسكرية العثمانية بمركز البايلك، وكذا فرسان العرب التابعين للمخزن ، وكان يعين مباشرة من طرف الداي، ويوكل له مهمة تنفيذ قرار تنحية أو إعدام البايات بأمر منه، وهذا ما أعطاه مكانة تناظر سلطة الباي نفسه[4]، **وبيت المالجي** وكان مكلفا بالمواريث، أو الأملاك الشاغرة، **وخوجة ومخزن الزرع**، كان يدير ويراقب تحضير خبز الجيش، ويوزع الحبوب والخبز الضروري، ويحصي الأراضي الزراعية ، وجباية العشور من

[1] – عائشة غطاس نفس المرجع ، ص220،221.

[2] –عميراوي احميدة، ، الجزائر في أدبيات الرحلة...، مرجع سابق، ص61-62.

[3] – نفسه ، ص63.

[4] – توفيق دحماني، النظام الضريبي...، مرجع سابق، ص38.

الأوطان[1]، هناك بعض الموظفين المساعدين لهم ، والذين لا يتصلون بالباي إلا عند الضرورة أو عند تقديم الخدمة[2]، و على العموم هناك عدة وظائف قريبة من الباي لايسعنا المقام لذكرها بالتفصيل .

أما الموظفون القائمون على شؤون المدن اي **قياد المدن**، فكانوا يختارون بعناية أكثر، فيعين أغلبهم من طرف الباي إلا القليل منهم مثل قائد تلمسان أصبح يعين مباشرة من طرف الداي بالجزائر في عهد الداي علي باشا[3]،واثناء حكم علي قاره بغلي لبايلك الغرب(1813-1816م)[4]، يشرفون على النشاط التجاري، والتنظيمات المهنية ، ومراقبة إرادات الضرائب، على رأسهم قائد المدينة، أو قائد الدار، والقاضيان التركي والعربي، والمفتيان كذلك مالكي وحنفي، والمحتسب...الى غير ذلك من الوظائف الإدارية، وكانت وظائفهم وأدوارهم مطابقة لدور القياد في الريف[5].

أما الريف فقد خص بموظفين يقومون على شؤونه على رأسهم **القياد**، يعينون من طرف الباي ، ويختارون من بين ضباط الانكشارية الذين سبق لهم العمل العسكري من أتراك وكراغلة، وتوكل للقياد مهمة إدارة الأوطان، ومراقبة الشيوخ، وكان اهتمامهم الأول هو جمع الضرائب من السكان،وقد كانت تختلف أهمية ومكانة القائد بحسب الجهات التي يشرفون عليها، وهذا ما جعل

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص245-246.

[2] – نفسه.

[3] – نفسه.

[4] –مسلم عبد القادر الوهراني، انيس الغريب والمسافر، تح ونشر رابح بونار، الجزائر،1974، ص97-106.

[5] عائشة غطاش، مرجع سابق ، ص227.

مثلا قيادة فليتة تحظى بالأولوية في البايليك، وقد عين محمد الكبير قائدا عليها سنة 1178هـ/1765م قبل أن يصبح بايا على الايالة الغربية[1].

و**قائد العشور** الذي يحدد مبلغ العشور المدفوع من كل قبيلة، و**الشيوخ** وهم رؤساء القبائل، كانوا خاضعين لقائد الوطن الذي ينتمون إليه، ومهمتهم الأساسية جمع الضرائب وحفظ الأمن وتنظيم المعاملات الاجتماعية و الاقتصادية والقضائية، وكان الشيوخ يختارون في الأغلب من بين الأعيان، وذوي النفوذ، ومن الموالين للبايلك[2]، الى جانب المكاحلية، الشواش، الزبنطوط، القوم، الشواف أو العيون على القبائل، ما نلاحظه ان هناك عدد كبير من الوظائف يسهر اصحابها على السير الحسن للنظام الإداري[3].

وعموما فقد كان التنظيم الاداري لبايلك الغرب بسيطا وقويا في الوقت نفسه، باستثناء مجموعتين من القبائل هما بني عامر والمجاهر ، وقد كان باي وهران متحفظا منهما، فإن الادارة المباشرة لبايليك الغرب كانت مقسمة بين ثلاثة من الرؤساء ذوي النفوذ ، يستلمون مداخيل الجباية ويعينون القياد، وهذه هي اللامركزية الحذرة التي كانت مطبقة في بايليك الغرب[4]، و ارتبط تنظيم البايلك ارتباطا عضويا بولاء القبائل الخاضعة أصلا لسلطة شيوخها، ومن هنا عملت السلطة العثمانية على هيكلة هذه القبائل ضمن تنظيم هرمي يسمح بتسيرها، حيث شكلت كل مجموعة من القبائل وطنا

[1] – احمد بن هطال التلمساني، رحلة محمد الكبير ...، مصدر سابق ، ص16.
[2] –توفيق دحماني ، النظام الضريبي...، مرجع سابق، ص41-42.
[3] –عائشة غطاس، نفس المرجع،228-229.
[4] –صالح عباد،مرجع سايق، ص301.

على رأسه قائد، وكل مجموعة من القيادات تشكل آغاليك، يكون تحت تصرف الآغا أو قايد القياد[1]، كما نجد الباي أيضا يختار القائد من القبيلة نفسها، وكانت هذه السياسة إحدى الوسائل الناجعة لضمان تعبئة أفراد القبيلة،ذلك أن القبيلة لا تشعر بضغط أجنبي عليها ما دام شيخ القبيلة نفسه يقوم بدور القائد[2].

وقد حافظ حكام الجزائر في العهد العثماني على بعض التقاليد الإدارية التي كانت سائدة في الفترة الإسلامية السابقة نظرا لملاءمتها لأوضاع البلاد وتماشيها مع الحالة الاجتماعية السائدة بالأرياف والحواضر، مثال ذلك ابقوا على سلطة شيوخ القبائل ورؤساء العشائر، ومن ثم تدعيم مبدأ ثنائية السلطة الإدارية إذ اكتفى الأتراك بالإشراف غير المباشر، بينما أعطيت للأعيان والموظفين المحليين المتعاملين مع أهالي الأرياف صلاحيات محدودة خاضعة لتوجيهات الموظفين الأتراك المقيمين بالمراكز العسكرية والمدن الهامة[3]

3- الخصوصية المونوغرافية والسكانية:

إن القيام بدراسة مونوغرافية لهذه المدن يجعلنا نقف على توفر هذه الحواضر على مؤهلات اقتصادية زراعية بالأساس تهئ الإقليم الغربي ليكون رائدا في المنتجات الزراعية والحيوانية ومصدرا هاما للدخل ، فعبر كل الأزمنة شكلت المنطقة بصفة عامة أرضية مرور نحو اتجاهات مختلفة ، هذه الحركة

[1] -بن صحراوي،أوضاع الريف...، ص41.
[2] -عائشة غطاس، مرجع سابق، ص228.
[3] -ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، مرجع سابق، ص254-255.

ساهمت في انتعاش ماض حضاري تميز به القطاع الوهراني[1]، و كانت الجهة الغربية مصدرا لمداخيل الايالة الجزائرية في العهد العثماني.

أ- مونوغرافية مدن بايلك الغرب:

يتكون بيايلك الغرب الجزائري من مجموعة من المدن الداخلية والساحلية ويتوفر على أحواز وفحوص هامة وأراضي زراعية واسعة وخصبة صالحة لمختلف انواع المزروعات، ويهدف هذا المبحث إلى التعريف بمدنه وحواضره ، والحواضر المتناولة بالدراسة هي مدن تاريخية قديمة في الجزء الغربي للجزائر مثل وهران ، مازونة ، معسكر، مستغانم، تلمسان ، قلعة بني راشد ،تميزت هذه المدن بمواقعها الحساسة وسهولها الخصبة والمسقية ، فهي مناطق عبور تتحكم في شبكة برية كبيرة وبعضها له منافذ بحرية إستراتيجية وخلجان ورؤوس شكلت ومازالت مواني طبيعية على مر العصور.

❖ **وهران:**

تحتل وهران موقعا متميزا على الساحل الغربي للجزائر، تقع عند مدخل جبل طارق[2]، تمتد من السفح الشرقي لجبل المايدة (مرجاجو) أو جبل سيدي هيدور وذلك فوق شاطئ خليجي بحري

---

[1] -الواليش فتيحة،الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري ،مرجع سابق، ص16،ينظر كذلك:

- Tinthoin Robert ,L'Oranie Sa géographie, Son Histoire, ses Centres Vitaux, Oran, Fouqué,1952 , p35.

[2]- ابن ميمون ،محمد الجزائري، التحفة المرضية ، مصدر سابق، ص307.

هادئ عرضه حوالي 21كلم، وكانت نواة هذه المدينة على الضفة اليسرى لوادي الرحى[1]، تتوفر المدينة على مصادر للمياه وكثرة البساتين والثمار، ولها ماء سائح من عيون وأرجاء كثيرة وأهلها موصوفون بعظم الخلق وكمال القامة والايد والشدة[2]، وتحظى المنطقة بأهمية إستراتيجية في غاية الأهمية فهي تقع بين ميناء أرزيو وميناء المرسى الكبير وهما مرفآن طبيعيان لرسوا السفن التجارية على مدار السنة[3].

❖ مازونة:

مدينة داخلية تقع الى الجنوب الغربي من تنس على الحافة اليمنى لوادي وازران وهو رافد من روافد نهر شلف، تحتل في وسط الظهرة موقعا هاما تتدفق فيه المياه وتصب في نهر الشلف[4]، تقع في السلسلة التي هي نوعا ما رطبة ، وعلى ممرات ومعابر ذات أهمية استراتيجية واقتصادية ، حيث توجد جبال الظهرة على هضبة يقدر ارتفاعها بـ 500 م فوق سطح البحر، تشرف من الجنوب الغربي

[1] – يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ ، الجزائر، دار البصائر ، 2009، ص- ص 29-30، عبد القادر بلغيث، الحياة السياسية والاجتماعية ، مرجع سابق، ص2.

[2] –الحميري،محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الاقطار، تحقيق احسان عباس، بيروت،مكتبة لبنان،1984،ج1،ص613-614 .

[3] – المصدر نفسه ،عبد القادر بلغيث، مرجع سابق، ص3.

[4] –الواليش فتيحة، مرجع سابق،ص47.

على سهول وادي الرهيو الجافة نسبيا وفي الجنوب الشرقي على سهول شلف الاكثر رطوبة، يفصلها عن البحر جبل حلواتة (819متر)[1] .

وصفها الادريسي بقوله" مدينة مازونة على ستة أميال من البحر وهي مدينة بين أجبل وهي أسفل خندق ولها انهار ومزارع وبساتين واسواق عامرة ومساكن مونقة ، ولسوقها يوم معلوم يجتمع اليه اصناف من البربر بضروب من الفواكه والالبان والسمن والعسل كثير بها، وهي من احسن البلاد صفة وأكثرها فواكه وخصبا"[2]، يظهر من وصفه انها مدينة ضاربة في القدم، تشهد انتعاشا اقتصاديا وحركة تجارية دؤوبة ، بناها الرومان على نحو أربعين ميلا من البحر، تمتد على مساحة شاسعة وهي مدينة متحضرة مند القدم، بها أراضي زراعية جيدة تعطي غلة حسنة، لكنها كثيرا ما تعرضت للتخريب من طرف ملوك تونس تارة ومن قبل الثوار تارة أخرى.[3]

كانت مازونة بيد القبيلة البربرية القوية مغراوة خلال عدة قرون[4]، ومع مطلع القرن السادس عشر بدخول العثمانيين الى الجزائر وإخضاعهم المغرب الاوسط الى سلطانهم عرفت مازونة نقلة نوعية لم تشهدها من قبل، فلقد جعلوها عاصمة ومقر للايالة الغربية واصبحت مازونة مستقرا للباي بن

---

[1] -غنية عباسي، مدينة مازونة وناحيتها في العصر الوسيط- دراسة مونوغرافية- رسالة ماجستير، اشراف علاوة عمارة، جامعة الامير عبد القادر،قسنطينة، قسم التاريخ،2011-2012،ص39-40.

[2] – الادريسي، ابي عبد الله محمد (من علماء القرن السادس الهجري)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الاول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2006م،ص270-271.

[3] – ليون الإفريقي، الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف افريقيا، ج1، تر محمد حجي، محمد الاخضر،ط2، دار الغرب الإسلامي ، لبنان،1983، ص36.

[4] -غنية عباسي، المرجع السابق،ص48.

خديجة أول بايات الغرب سنة1563م[1]، ويعود اختيار هذه المدينة كعاصمة للبايلك لتيقن" حسن بن خير الدين" من عدم مجيء الاسبان في طلبه، كونها تحتل موقعا استراتيجيا هاما وتتوسط القبائل ما بين مستغانم وتنس وذات موقع حصين ومنيع، وقد ساهمت مازونة بعدة حملات عسكرية ضد الاحتلال الاسباني لوهران طيلة الفترة الممتدة من 1563الى غاية1791م[2].

ومن مازونة وسع العثمانيون سلطانهم إلى مليانة ثم كامل الجهة الغربية بإستتناء وهران وقد قسمت السلطة في بايلك الغرب في بداية الأمر بين بايين اثنين يستقر الأول بمازونة والثاني بتلمسان، ربما يعود ذلك إلى خوف الأتراك من الامتداد المغربي الذي طالما هدد الجهة الغربية من الجزائر.

لقد استمرت مازونة عاصمة لبايلك الغرب الجزائري حتى سنة 1701م حيث حولت العاصمة إلى معسكر، وبقيت مازونة من أهم حواضر البايلك يقيم بها حاكم تحت سلطته الجهة الشرقية للبايلك وقد اجتمعت له السلطتان المدنية والعسكرية[3].

عرفت خلال هذه المرحلة انتعاشا اقتصاديا وثقافيا وتجاريا فجل سكان مازونة يحترفون الحرف والزراعة، ومرد ذلك إلى وفرة الأراضي الجيدة التي تعطي غلة حسنة.[4]

[1] -أحمد بحري، حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث 1500-1900، رسالة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، إشراف محمد بن معمر، السنة الجامعية 2012-2013 ، جامعة وهران ،ص36.

[2] - خروبي فتيحة ، مرجع سابق،ص 194.

[3] -عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994،ص210.

[4] -ليون الافريقي، مصدر سابق،ص36.

❖ معسكر:

اتفق على تسميتها في كتب الرحالة والجغرافيين بالقرية العظيمة ، ومما جاء في وصفها في كتاب صورة الأرض"... المعسكر قرية عظيمة لها أنهار وأشجار وفواكه"[1]، اما الادريسي فيصفها بقوله " والمعسكر قرية عظيمة لها انهار وثمار ومنها جبل فرحان مارا مع اسفله الى قرية عين الصفاصف، وبها فواكه كثيرة وزروع ونعم دارة[2]، وهي مدينة كبيرة غنية بالمواد الزراعية والحرفية وسوق التجارة فيها رائجة ، وكان أهلها مياسير بذليل ما كانت تدفعه المدينة من ضرائب وأتاوت إلى ملوك الدولة الزيانية في تلمسان[3].

اتخدت معسكر عاصمة لبايلك الغرب لمدة تقارب القرن من الزمان حيث امتدت من حكم مصطفى أبو الشلاغم سنة 1701م الى غاية وفاة آخر باتها فاتح وهران محمد الكبير سنة1792م،شهدت المدينة انتعاشا اقتصاديا وبلغت ذروة مجدها في أيام الباي محمد الكبير.

وقد تعددت الأسباب بشأن اختيار معسكر كعاصمة للبايلك منها:

---

[1] – – عاش الرحالة أبو القاسم محمد بن علي الموصلي الحوقلي البغدادي في القرن الرابع هجري العاشر ميلادي، كان مثقفا وتنقل في الاقاليم تاجرا، فتعرف على المظاهر الطبيعية والجغرافية وعادات الشعوب وتقاليدها الاجتماعية والاقتصادية،ابن حوقل النصيبي ابو القاسم، صورة الارض، دار صادر، بيروت، ط2،(د–ت)،ج1، ص 89.

[2] – الإدريسي، مصدر سابق ،ص251.

[3] –عبيد بوداود، معسكر وأحوازها في العصر الوسيط من خلال المصادر الجغرافية العربية، ضمن كتاب معسكر: المجتمع والتاريخ، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية،جامعة معسكر الجزائر ، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر 2014، ص11.

- كونها محطة تتحكم في المسلك الطبيعي الذي يشكله وادي الحمام والذي يربط بين الجهات الساحلية والأقاليم الداخلية كما أنها مركز مهم على الطريق الرئيسي بين قلعة بني راشد وتلمسان.
- مناعة وحصانة موقعها فهي مقامة على منحدرات جبال بني شقران على ارتفاع 600 م بمحاذاة وادي تودمان وهذا ماجعلها في مأمن من الخطر الاسباني الذي كان يهدد وهران وضواحيها، وابعد عنها التحرشات المغربية التي كانت تستهدف تلمسان ولهذا أصبحت تعرف لدى السكان بشارب الريح[1].

ويتجلى دور معسكر الاقتصادي في كونها منطقة غنية بإنتاجها الزراعي خاصة الحبوب التي ينتجها سهل غريس والأصواف والجلود من قلعة بني راشد بالإضافة إلى صناعة الأسلحة النارية والصابون والشمع والسروج والبرانيس والزرابي الفاخرة[2]، كما كانت معسكر سوقا رئيسية لقبائل بني راشد ومحطة للعشائر الكبرى، كبني عامر وبني شقران والحشم والشراقة وغيرهم[3]

إلا أن معسكر لم تبقى عاصمة لبايلك الغرب فابتداء من 1708م حيث انتقل مقر حكم البايلك من معسكر إلى وهران على أثر الفتح الأول لها.

---

[1] - خروبي فتيحة ، مرجع سابق، ص196.

[2] - يشير أسير الباي **تيدنا** إلى أن صناعة الشمع كانت تتم في السرايا، وكان يصنع فرديا حيث يتمكن من صناعة 400 شمعة خلال 8أو 9 ساعات من الزمن، ينظر:عميراوي احميدة، مرجع سابق،ص94-95.

[3] -ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،ص248.

❖ **مليانة:**

وصفها بن حوقل[1] بأنها تتمتع بتاريخ عريق، وذات حيوية جغرفية قائلا"مليانة مدينة أزلية، ولها أرحية...على نهرها، وسقي كثير من واديها، ولها حظ من نهر شلف مرحلة، ومنها إلى سوق كران وهو حصن أزلي له مزارع...، وهو نهر على نهر شلف أيضا مرحلة ومن سوق كران إلى ريغة وهي قرية، ولها سوق صالح ولها فواكه وأجنة وأنهار تطرد ومزارع مرحلة..."[2].

ويشير البكري أن مليانة مدينة رومانية، "...جدد بناءها زيري بن مناد... وهي عامرة آهلة على نهر ولها آبار عذبة وسوق جامعة..."[3]، وهو الأمر الذي يذكره الوزان الفاسي ويضيف أن العرب حرفوا هذا الاسم من ماكنانة إلى مليانة، واستحضر ليون الإفريقي وهو يصف مدينة مليانة صورة مدينة "**ناريي**" الايطالية القريبة من روما، ووجه الشبه عنده هو في "منحدر يبدأ من أعلى الجبل"[4].

[1] ابن حوقل ،كتاب صورة الارض، مصدر سابق ،ص ص5-11.

[2] -المصدر نفسه، ص89.

[3] -أبو عبد الله البكري، كتاب المسالك والممالك، الدار العربية للكتاب، بيت الحكمة، قرطاج،ج2، 1992، ص752، ينظر كذلك:شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ، معجم البلدان، دار صادر ودار بيروت، ج5، 1984، ص196.

[4] – الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف افريقيا، مصدر سابق،ج2، ص34.

ووصفها حمدان بن عثمان خوجة[1] في اطار التعريف بسكان الجهة الغربية من الجزائر، فقال أن مناخ المنطقة بارد لكنه صحي، وأهلها بواسل أشداء، مزارعون ولا يمارسون الصناعة باستثناء معالجة بعض المواد الغذائية[2].

وأضاف قائلا:"...ويتسم سكان مليانة بنوع من العناد ، أرضهم خصبة للغاية وهم فلاحون وثمرهم ممتاز، لا يمارسون أي نوع من أنواع الصناعة ، وليس لهم حرف غير تجفيف الفواكه، وصناعة نوع من المعجون بعصير العنب واللوز يمكن الاحتفاظ به طوال السنة[3]...".

تتفق مجمل الدراسات التاريخية والجغرافية أن مليانة تتمتع بموقع جغرافي متميز، اكسبها أهمية في العهد العثماني، حيث استطاع العثمانيون بعد فترة وجيزة من قدومهم أن يوطدوا فيها أركان حكمهم، وأن ينشروا الأمن إلى حد كبير في ربوع القبائل المحيطة بها[4]، وحسب هايدو فقد خضعت المدينة للعثمانيين في 1517م عندما انهزم جيش حامد بن عبيد أمام قوات بابا عروج في وادي جر

---

[1] – عاش حمدان خوجة مابين (1845-1773م)، ينتمي الى أسرة ثرية ، درس الفقه والفلسفة والتاريخ والطب وبعض اللغات، تولى منصب أمين عام لدى ديوان حكومة الجزائر، زار مركز الخلافة العثمانية عدة مرات كما زار دول المشرق وتونس، وجال في انكلترا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا واليونان، له عدة مؤلفات أشهرها كتاب المرآة الذي ظهر بباريس عام 1833م حاملا لمساوئ فرنسا في الجزائر، ودان بوغفالة، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية ومليانة في العهد العثماني،منشورات مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر،ط1، 2009،ص50. ينظر:
-Georges YVER, Si Hamden Ben Othman Khodja ,in R.A, n°57,1913, pp96-122.

[2] –حمدان خوجة، مصدر سابق، ص58.

[3] – حمدان خوجة ، نفسه.

[4] –ودان بوغفالة، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي...، مرجع سابق، ص93.

بالمتيجة[1]. وقد الحقت مليانة وضواحيها ببايلك الغرب عندما كانت عاصمته مازونة (1563-1701م)، وعندما أعيد التنظيم الإداري للايالة، أصبحت مليانة تابعة لدار السلطان وتحت حكم الداي مباشرة خلال القرن الثامن عشر ميلادي، ثم عادت مرة أخرى إلى بيايلك الغرب في أوائل القرن التاسع عشر ميلادي، وضمها الاستعمار الفرنسي إلى عمالة الجزائر[2].

ب – الخصوصية السكانية :

❖ **تعداد السكان:**

تعد عملية تعداد سكان الجزائر أثناء الحكم العثماني من العمليات المعقدة ، نظرا لعدم وفرة المعلومات والبيانات الإحصائية الرسمية، وقد أشار القنصل الفرنسي في الجزائر **فاليير**(**J.A. VALLIERE**) في أواخر القرن 12هـ/18م إلى ملاحظة هامة حول السكان في الجزائر، حيث قال:"إن سكان الجزائر قليل، إذا قارناه بمساحتها الواسعة، إنه من الممكن معرفة أولئك المقيمين في المدن، ولكن كيف يمكن تعداد أولئك القاطنين في الأرياف والجبال والرحل"[3].

[1] -Fray Diégo DE HAEDO, Histoire des rois d'Alger, Adolphe Jourdan, Alger,1881, p.27.

[2] – ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص93.

[3] ارزقي شوتيام، مرجع سابق، ص75.

فأغلبية السكان كانوا يعيشون في الأرياف، بينما المدن لا يؤلف سكانها سوى أقلية وهذه النسبة من الحضر تختلف كثافتها من منطقة إلى أخرى، ففي المنطقة الغربية تتراوح نسبة الحضر 7 إلى 8%، ونلاحظ أن نسبة التحضر والعمران كانت أكثر ارتفعا في بيايليك الغرب[1].

ويذكر تقرير **دون جوزي فاليجو**(Don José VALLEJO) إن عدد سكان وهران من الأسبان كان حوالي خمسمائة نسمة، بينهم عائلات من النبلاء[2]، وفي نهاية العهد العثماني كان سكان تلمسان حوالي 14000 نسمة، و معسكر 10000 نسمة، و وهران 10000 نسمة، أما سكان البايليك عموما في العهد العثماني فقدر عددهم بنحو 600 ألف نسمة ، يتوزعون على 275 قبيلة منها 202 قبيلة تدار بصفة مباشرة في مساحة تقد بـ :102 ألف كم مربع [3]، و وفق للإحصاء أنجز في بداية الفترة الاستعمارية عن جاهزية القبائل في مقاطعة وهران بيّن أنها كانت قادرة على توفير ما بين 250.000-300.000 مقاتل[4].

---

[1] – فتيحة الواليش، مرجع سايق، ص104.

[2]-CASENAVE (j), Contribution à l'histoire du vieil Oran, R-A n°.66.1925.p,331-343.

[3] -Ministère de la Guerre, du gouvernement et de l'administration de tribus arabes, In .**T.S.F.F.T** (1846-1847),Paris 1851,p719.

[4]- CASENAVE (j), Op.cit,p355.

وقد عرفت المنطقة هجرات من الجنوب إلى الشمال ، وهو يفسره وجود كثافة سكانية في الهضاب العليا والأطلس التلي، ويعود ذلك الى الاستقطاب هذه المناطق لسكان الجنوب بفضل انتاجها المنتظم ومراعيها، والفرص العمل المتوفرة[1].

❖ عناصر السكان علاقتهم بالسلطة المركزية:

أهم ميزة تميزت بها التركيبة الاجتماعية للبايلك الغرب هي التنوع والتعدد في العناصر الاثنية، فلقد كانت المدن تتميز باختلافات عرقية ودينية وحتى مذهبية ، أما الريف فاغلبا ما تميز بنوع من الانسجام وتنظيم[2]، حيث كان السكان ينتمون إلى قبائل شتى، تقسم إلى فريقين أو أكثر، فريقا يحتل الصدارة وتابع للبايلك في كل شئ وهم أهل المخزن، وفريق خاضع وهم الرعية[3].

ويرى **ايميريت** أن التركيبة الاجتماعية في الريف الجزائري تكونت على العموم من جماعة ذات امتيازات وجماعات عادية (الرعية) ، يمكن ترتيبها كالآتي: كبار ملاك العقارات أفراد وعائلات، فلاحي الملكيات الجماعية، الخماسة، العمال المزارعين المؤقتين، العبيد السود يخدمون في بيوت العائلات الغنية[4]، لقد كانت الظروف الاقتصادية تتدخل في تصنيف السكان خاصة سكان الريف باعتبار أن قسما منهم نال الامتيازات مقابل عمل لصالح النظام الحاكم وقسمًا بقي يئن تحت وطأة الضرائب.

---

[1] – كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص244.

[2] –الواليش، مرجع سابق، ص104.

[3] –توفيق دحماني، النظام الضريبي، نفس المرجع، ص27.

[4] -Emerit,(m), les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du xlx siècle, in Annales économies, sociétés, civilisations, n°1,Année1966,p 44.

ويعد سكان بيايليك الغرب أكثر خضوعا للسلطة، ربما ذلك يعود إلى الخطر الاسباني،مما دفعهم إلى التعاون مع العثمانيين، و إلى التركيبة السكانية نفسها، التي كانت تتشكل من الأسر الدينية التي أظهرت ولاءها للعثمانيين منذ البداية[1].

❖ القبائل وعلاقتها بالسلطة:

إن القاعدة الاجتماعية لتنظيم القبائل ، كانت تتمثل في تجمع عدد من الدواوير أو الخيام ومجموعة هذه الدواوير تشكل فرقة يحكمها شيخ، يعقد اتفاقا مع الولاء للعثمانيين. وهذه القبائل والفرق ليست غريبة عن بعضها البعض حيث كانت تنتمي إلى نسب واحد[2].

ويشير تقرير النقيب"**G. Latareau**" ، وهو عبارة عن كشف حول قبائل مقاطعة وهران ، صادر عن وزراة الحربية بتاريخ 1833/04/30م، الى وجود قبائل عربية وبربرية متعايشة مند القدم في الجهة الغربية، يحترفون الفلاحة منهم بدو ورحل، تشكل هذه القبائل دواوير أو دشرة، يرأسها قائد القبيلة، وتملك القبائل الكبرى من 180الى 200 خيمة،أما الأقل شأن فتملك مابين 20 إلى 60 خيمة، وهذه القبائل تملك سلطة روحية ومادية متوراثة منذ أجيال[3].

ويضع التقرير جدول إحصائي مفصلا عن قبائل الغرب الجزائري في غاية الاهمية التاريخية، يبين فيه فروع كل قبيلة و مقدرتها الحربية إي عدد المشاة والخيالة لديها مثلا يقدر قوة صوالة

[1] -ارزقي شوتيام، مرجع سابق، ص71-72.

[2] -توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر 1206-1282هـ/1792-1865م، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، إشراف عمار بن خروف، جامعة الجزائر، قسم التاريخ ، السنة الجامعية2007-2008، ص426.

[3]- G. Latareau, Notice Sur les tribus de la Provence d' Oran, Ministère de la Guerre,1H225,p1.

Sou-aliaب : 2500 من الخيالة ، أما ترارة trara بـ:2500 من الخيالة ، والغزول بـ:800 مشاة و400 من الخيالة[1].

وكانت قبائل بايلك الغرب كثيرة ومتداخلة، يغير بعضها على بعض أحيانا ويستجير بعضها ببعض أحيانا أخرى، كما عرفت قبائل الحدود مع المغرب تداخلا آخر حيث فرضت عليها الظروف الانتقال بين البايلك والمغرب الشريفي[2]، وقد صارت هذه الحركية واحدة من السمات الاجتماعية التي طبعت المجتمع الريفي في بيايلك الغرب ، وما يزيد من غموض تاريخ القبائل كثرة تنقلاتها وتحركاتها خضوعا لظروف متباينة[3].

وحسب **لويس ران** فقد أحصى 157 قبيلة منها 46 مخزنية وبدورها تضم 36 قبيلة حربية و10 فلاحية، أما الباقي فنجد 56 قبيلة تحت تصنيف قبائل الرعية ، 29 قبيلة محالفة،26 قبيلة مستقلة.[4]

وأدى الوجود الاسباني في وهران والمرسى الكبير والوجود العثماني في باقي الغرب الجزائري إلى فرز بين القبائل، منها ما انضمت إلى الاسبان ومنها ما انضمت إلى الأتراك العثمانيين، أما القبائل

---

1 -G. Latareau, Notice Sur les tribus de la Provence d' Oran, op.cit,p 2.

2 -كمال بن الصحراوي،أوضاع الريف...، مرجع سابق، ص235.

3- كمال بن صحرواي، نفسه، ص235 .

4 -Revue Africaine,n°43,1899, p122.

الواقعة على الحدود الفاصلة بين إقليمي الاسبان والعثمانيين فقد ظلت مترددة بين التبعية لهؤلاء و أولئك[1].

بعد أن سيطرة الاسبان على المرسى الكبير سنة 1505م،و وهران 1509م، زاد اهتمامهم بكسب ود العرب القاطنين حول المدينة مستعملين في ذلك جميع الأساليب والطرق، فاعترفت بسلطتهم بعض القبائل المجاورة للموقعين، وقدمت لهم المقاتلين، وأصبحت المنطقة الواقعة بين وهران وجبل راشد إما خاضعة لهم أو حليفة، وشكل الاسبان فرقا عسكرية من الأهالي تتكون أساسا من الفرسان وقد عرف هؤلاء الجنود باسم **المغطسين**، وهذه الكلمة تعني المعمدين[2]، وكان **شيخ** بني **عامر عبد الرحمن بن رضوان** ، أول من انظم إلى الاسبان، واستمر تحالفهم مع الاسبان مدة طويلة، ونستشف ذلك من خلال الرسائل المتبادلة بينهما، والتي يعود تاريخها إلى عام942هـ/1535م[3]، ويحدد **عبد القادر المشرفي** الأهالي الذين كانوا تحت سلطة الاسبان يتشكلون من ثماني جماعات هي:كرشتل و شافع وحميان وغمرة وجيزة وأولاد عبد الله و أولاد علي و أولاد الونازرة[4].

ومن الأسباب الرئيسية التي جعلت بعض الجماعات الأهلية تنضوي تحت سلطة الاسبان في وهران، سيطرة هؤلاء الاسبان على السهلين الهامين **مليتة** و **سيراط**، وهما سهلان واسعان وخصبان

---

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص303-304.

[2] – صالح عباد، نفسه ، ص306.

[3] -L. Féraud, lettre arabes de l'époque de l'occupation Espagnole en Algérie, in **R.A** 1873,N°17,P.318.

[4] – عبد القادر المشرفي الجزائري، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الاعراب كبني عامر، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم،(د.ت)، (بدون دار نشر)، ص13.

وفيهما مراعي لا مفر منها لقطعان ماشية القبائل المجاورة، فكان على هذه الأخيرة أن تتصالح مع الاسبان لكي تضمن لنفسها الاستفادة من السهلين[1]، هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت سوق الاسبان تسمح للأهالي ببيع فائض إنتاجهم من الحبوب والجلود والشموع والفواكه، وكان الملك الاسباني يقدم كل سنة كمية من النقود لكل شيخ من شيوخ الجماعات الأهلية تتناسب مع عدد خيام كل جماعة[2].

وهناك من لاحظ أن تلك القبائل ورغم تظاهرها بالولاء للأسبان، فإنها كانت في الواقع معادية لهم حيث كانت تقوم بالإغارة على المراكز الإسبانية من حين لآخر، فعندما أقدم الباي مصطفى بوشلاغم بإعداد العدة على محاربة الإسبان قرر بنو عامر التخلي عن الإسبان والانضمام إلى صفوف الباي[3] .

أما القسم الآخر من القبائل،فكان خاضعا للعثمانيين في مقدمتهم:

*__قبائل المخزن__[4] :قبائل المخزن هي قبائل جزائرية متعاونة مع السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر مقابل تمتعها بامتيازات في الأراضي والنفوذ، كما تعتبر همزة وصل بين السلطة والسكان، وهي

---

[1] –صالح عباد ، نفس المرجع، ص307.

[2] – صالح عباد ،نفسه.

[3] –توفيق دحماني، ، الضرائب في الجزائر،... المرجع السابق ، ص 428.

[4] – يعود اصل هذه الكلمة إلى تلك المؤسسة الإدارية، التي أنشأتها دول المغرب قبل الفتح الاسلامي والمثملة في الاعوان الاداريين المكلفين بتسيير وحفظ محصولات الضرائب العينية المكدسة في المخازن، وقد تطور معنى هذا اللفظ ليشمل كل الاعيان الاداريين التابعين للبايلك تقريبا، إلى أن أصبح في العهد العثماني لفظا مرادفا لكلمة " سلطة أو حكومة"، ينظر:دغموش كاميلية، مرجع سابق، ص95.

مسؤولة عن حفظ الأمن في المناطق البعيدة عن سيطرة الأتراك كالأرياف ، الصحراء والجبال، من أهم مهامها جمع الضرائب[1]،فالمخزن حسب المزاري هو الناصر للدولة كيفما كانت وحيثما وجدت[2].

تتمركز هذه القبائل في الأماكن الإستراتجية وفي ضواحي المدن والحاميات،لتسهيل حركة مرور الجنود[3]، على مقربة من طرق المواصلات الرئيسية والمسالك المهمة، وبالخصوص الطرق المعروفة آنذاك بالطرق السلطانية، فالطريق السلطاني الرابط بين الجزائر وكل من مدنتي وهران ومعسكر نجد العديد من قبائل المخزن المستقرة حوله[4]، وهي ذات صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية، ويعرفها **ناصر الدين سعيدوني** بأنها" مجموعات سكانية تعميرية إصطناعية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها.

فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها ، لتكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة، ليؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية"[5]، و يعتبر فرسان قبائل المخزن القوة

---

[1] –سفيان صغيري،العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر1671–1830، مذكرة ماجستير، إشراف حسينة حماميد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011–2012 ، ص 118 .

[2] – المزاري، مصدر سابق، ج،1 ص30.

[3] – توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 428.

[4] –من الشرق إلى الغرب نجد على التوالي: مخزن بوحلوان بالقرب من مليانة، ومخزن أولاد الصحاري الى الغرب من مليانة، ومخزن بن يحيى على واد الروينة، زمالة البغدادي على وادي الفضة، ومجموعتين من قبائل الزمالة عند ملتقى وادي سلي بالشلف، عزارة وزمالة الحاج عند ملتقى وادي رهيو بالشلف، ثم نجد مجموعتين أخريتين من قبائل الزمالة عند ملتقى وادي مينا بالشلف فمخزن الصحاري على وادي الهليل ثم مجموعات الدواير، والزمالة المنتشرة بين وهران ومعسكر، **ينظر**: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص269.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص258.

الأساسية للإدارة التركية في الأرياف والمناطق الخارجة عن نطاق السيطرة الحكومية، فهم يساهمون بشكل كبير في تدعيم السلطة وبقائها خاصة مع انخفاض عدد الجيش التركي.

أما عن أعداد فرسان المخزن فيذكر رين[1](RIN) أنهم يشكلون حوالي ستين جماعة مخزنيه، ويقدرهم سعيدوني بحوالي ثلاثين ألف فارس يتمركزون في الأرياف والمدن الداخلية[2]، ولعل أهم منطقة تمركزت فيها قبائل المخزن في بيايلك الغرب هي السهول الوهرانية التي كانت عرضة للتهديد من طرف الاسبان والمتعاونين معهم من بني عامر، وأيضا لوضع حد لتدخلات المغاربة ، وللتمردات والانتفاضات الداخلية، أما باقي المناطق فتواجدهم بها يقتصر غالبا على أغراض اقتصادية وعسكرية وإستراتيجية[3]، وتظهر على الخريطة في توزيعها على شكل خطين متوازيين الأول يأخذ جوانب الجبال التلية من سبخة وهران إلى منتصف وادي الشلف ، والثاني في أطراف الصحراء من سعيدة إلى سبدو، وهو كان يسمح بمراقبة قبائل الرعية[4]، وسوف نسلط الضوء على بعض قبائل المخزن:

[1] - ارزقي شويتام،المجتمع الجزائري وفعالياته...، مرجع سابق،70-71.

[2] -ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، نفسه.

[3] - ذكر المزاري أن مخزن وهران مشكل من قسمين هما : المخزن الشرقي والمخزن الغربي، فالشرقي هو نجع المكاحلية، وأولاد سيدي عربي، وصبيح، وأولاد العباس، وغيرهم من أهل النواحي الشرقية من واد مينا الى واد الشلف، والغربي هو نجع الدواير والزمالة و الغرابة و البرجية، ينظر:المزاري، مصدر سابق، ج1، ص30، دغموش كاميلية، مرجع سابق، ص97.

[4] -Emerit,(m), les tribus privilégiées, op.cit,p52.

* الدواير: تعتبر الأقوى في مخزن وهران استقرت في المنطقة سنة 1750م، تتربع على مساحة أراضي تناهز 140 ألف هكتار، تتقاسم فيها الرئاسة ثلاث مجموعات هي: البحايثية، الكراطة، البناعدية[1].

* الزمالة: تعني كلمة الزمالة من الفرسان، والمخيم الدال على التنقل والترحال، تتكون من فرسان المخزن وإخماد الثورات، والسهر على تنفيد أوامر الإدارية، تتقاسم رئاستها ثمانية أعراش هي: المخاليف، القدادرة، القرايدية، الورادية، المخاترة، الونازرة، اليساسفة، الشوايلية.

*الغرابة:وهم عرش ملتقط كالزمالة والدواير ، يطلق عليهم لفظ العبيد ، او عبيد البخاري،جاؤوا مع مولاي إسماعيل عند غزوه للغرب الجزائري في سنة1700-1701م[2].

*البرجية:تقاسم قيادتها النقايبية والبلاغة بالتناوب[3]

---

[1] – البحايثية :ينتمون الى أولاد المسعود بن سويد ، ويشكلون أكبر الفرق المنتسبة الى أولاد البشير البحثاوي، كانوا يقطنون نواحي العمرية بين وهران وتلمسان ،الكراطة: هم قبيلة بني راشد، كانوا يسكنون مدينة الكرط احدى مدن غريس الغربي وهم عائلة اولاد الشريف، واسمه عبد الله بن عبد الرزاق التلاوي القرطي، البناعدية: نسبة الى جدهم بن عدة بن خدة المنحدر من ذرية الشيخ السنوسي ، واصلهم من أجواد واد حمام من الحشم، تولى رئاستهم أولاد الشريف و أولاد بن عفان، ينظر: دغموش كاميلية، مرجع سابق101.

[2] – تقاسم الرئاسة في الغرابة ثمانية أعراش هي:الواردة، العلايمية، الخدايمية، الوناونية، السهايلية، المحاميد، الرفافسة، العوايلية، ينظر: توفيق دحماني، النظام الضريبي،مرجع سابق، ص55، دغموش كاميلية، مرجع سابق101.

[3] –ينحدر النقايبية من قبيلة خلافة، وهم أبناء عم الأمير عبد القادر، يجتمعون معه في الجد أحمد بن عبد القادر الشهير بابن خدة، وسموا بالنقايبية نسبة الى محمد أبي نقاب، أما البلاغة فنسبة الى جدهم أعمر البلغي الزياني، ينظر: المزاري، مصدر سابق، ج2، ص32، دغموش كاميلية، نفس المرجع 102.

* الحشم:موطنهم سهل غريس، كان العثمانيون يستعينون بهم في صد هجمات الاسبان بوهران على المناطق المجاورة لها، ويكافئونهم باقتطاع مساحات واسعة في مناطق سيق وسهل الهبرة[1].

* المكاحلية:تتألف من القبائل التالية: أولاد أحمد، أولاد بوغرارة، أولاد العباس، أولاد سلامة.

هذه بعض القبائل المخزنية خاصة المتمركزة في السهول الوهرانية، ونظر لضعف قوة الأتراك العسكرية لجأوا إلى تجنيد الأهالي بشكل رسمي ، فاستعانوا بالمخزن[2]، حتى قيل انه منذ عهد الباي مصطفى المنزالي لم تطلق رصاصة من قبل "تركي" في اي حملة ، لان قبائل المخزن هي التي كانت تتكفل بذلك[3]والجدول التالي يوضح ذلك.

قوات المخزن تحت سلطة حسن بن موسى آخر بايات وهران حسبما أورده استرازي من الخوجة الصغير التابع لخليفة الباي[4]:

القبيلة	عدد الفرسان
الدواير	1500
الزمالة	1100
الحشم	2000
البرجية	500

[1] -Lespinasse, Notice sur le Hachem de Mascara, in R A,1877,T21,Alger, p141.

[2] -كمال بن صحراوي، اوضاع الريف، مرجع سابق، ص52.

[3]- Esterhazy, De la Domination turque, op.cit , p262.

[4]-ibid, pp 282-283.

العوارة(سجرارة-بني شقران- شارب الريح-بني غدو)	100
المكاحلية	200
أولاد حامد+ بوغرارة	50
أولاد سلامة(أولاد عدة- أولاد زرفة- أولاد علجة)	100
عكرمة	100
اولاد العباس	200
اولاد خويدم	100
اولاد خضرة	50
اولاد قويدر	50
عبيد الشراقة	500
المجموع	**6550**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول ان مخزن وهران يعتبر من ابرز مخازن الايالة الجزائرية من حيث القوة العسكرية وشجاعة المنتمين اليه ، وقوتهم تعود الى استمرار الحروب، وهو ما جعل دايات الجزائر يعتمدون عليهم[1]، فقد حصل أفراد من الدواير والزمالة على ألقاب شرفية من البايلك وحق الإشراف على بعض قبائل الرعية ، وجباية الضرائب[2].

[1] – الواليش فتيحة، مرجع سابق، ص31.

[2]- Esterhazy, Notice historique sur le maghzen d'Oran, Oran, Typographie de Berrier, 1849,p15.

ادن لعبت قبائل المخزن دورا بارزا في تدعيم وترسيخ أسس الحكم العثماني في بايلك الغرب، فهي بمثابة حلقة الوصل بين الحكام والأهالي، ورابطة متينة شدّت المحكوم إلى الحاكم[1].

*‏**قبائل الرعية**: شكلت هذه الأخيرة القبائل المضطهدة، والتي تتحمل عبئ الضرائب الثقيلة والتي كانت تشكل المورد الرئيسي للدولة خلال القرن الثامن عشر[2]، لما كانت توفره من مداخيل مالية هامة ، وإنتاج زراعي وحيواني[3].

اجبرها موقعها الجغرافي على الخنوع فهي تقيم في المناطق التي كانت تحت نفوذ الإدارة الممثلة في قبائل المخزن، والحاميات العسكرية المرابطة في الأبراج ومدن البايليك، و سيطرة قبائل المخزن وبعض الأسر القوية على أخصب الأراضي مما جعل قبائل الرعية تدخل ضمن نظام الرعية ، للاستفادة من قطعة أرض مقابل تقديم خدمات للإدارة ودفع الضرائب المقررة[4]، أما من حيث تنظيم قبائل الرعية فكان ببايلك الغرب أكثر تنظيما، إذ قسم إلى ثلاث مناطق، ويعد سهل الشلف من أهم المناطق لكونها توجد بها الأراضي الخصبة ، وتمتد حدودها الشرقية إلى إقليم دار السلطان، كما أنها كانت معبرا للطريق السلطاني الرابط بين البايليك ومدينة الجزائر، ونظرا لأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، فإن إدارة قبائل الرعية القاطنة بها أوكلت لخليفة الباي.[5]

---

1 - Esterhazy, Notice historique sur le maghzen d'Oran, op.cit,p9.

2 – الواليش فتيحة، نفسه.

3 – دغموش كاميلية، مرجع سابق ،ص106.

4 – أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص182-183.

5 – نفسه، ص184.

أما قبائل المناطق الأخرى التابعة للبايلك فكان يتصرف فيها الأغوات، وقياد الدواير والزمول والمكاحلية، كما كانت بعض القبائل تابعة مباشرة للباي[1]، وكانت قبائل الرعية في بيايلك الغرب عموما تتمركز في التافنة ، وتتشكل شريطا بسبدو وتليلت وجبال تسالة، وطفراوي الى الشطوط، وسعيدة، وفرندة، وتيارت، وزمورة، ومازونة، واغلبها يسكن الجبال الملائمة للزراعة أو الهضاب الداخلية[2].

* **القبائل المتحالفة او الشبه مستقلة** : وهي المتعاملة مباشرة مع الأتراك انطلاقا من بعدها الروحي والديني كقبيلة أولاد سيدي **بوعبد الله**[3] باعتبارها عائلات مرابطية، لعبت دور الوسيط بين السكان والاتراك وحل النزاعات القبلية ، استمدت شرعيتها ونفوذها من نسبها الشريف[4]، فقد كانت الإدارة العثمانية تستعين في تعاملها مع بعض القبائل بالمرابطين والشخصيات المؤثرة في المنطقة، ومقابل منحهم بعض الامتيازات[5].

* **القبائل المستقلة:** وهي القبائل الجبلية والصحراوية ،عرفها احمد بن هطال التلمساني بقوله:"...هناك أعراب راحلة ومقيمة، إلا أنها لم تنلها أيدي السلطة، ولم يكن لملك مصلحة ولا

[1] - Esterhazy, De la Domination turque, Op.cit, p 266 .

[2] -توفيق دحماني، النظام الضريبي...، مرجع سابق، ص56.

[3] - نسبة الى الوالي الصالح سيدي بوعبد الله المغوفل الحسيني المشيشي828-923هـ، **ينظر**:

- بلقاسم ليلى المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان1850-1900م، رسالة ماجستير، إشراف موفقس محمد، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2012-2013، ص42.

[4] - المرجع نفسه.

[5] - أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص184.

منفعة..."[1]، ،امتنعت عن دفع الضرائب ، ساعدها في ذلك موقعها الجغرافي وتضاريسها، وكذا بعدها عن مركز الإدارة، وكذلك طبيعة نشاطها الاقتصادي، إذا تعتبر أراضيها من أفقر الأراضي،أي اقل قيمة زراعيا واقتصاديا، ويظهر أن ابن هطال وصفها وصفا اقتصاديا رائع بقوله"...وأجابهم لما طلبوه لشؤم بلادهم وقبح أرضيهم، فماؤها حميم وغبارها عميم، فلا توافق كل ذي طبع سليم... لا نبات فيها تعيش به الدواب ولا شجر بساحتها يكون منه الاحتطاب..."[2]، هذا الوضع الاقتصادي جعل الباي محمد الكبير يبدي قلة الاهتمام بهذه المناطق[3].

وكانت هذه القبائل تتمركز في المناطق الجبلية الوعرة أو في أقصى الحدود المغربية أو في الهضاب العليا،فمثلا قبائل ريغة الواقعة بضواحي مليانة كانت في حرب دائمة مع السلطة نتيجة رفضها دفع ما عليها من الضرائب، وكذلك الأمر بالنسبة للقبائل المجاورة لها منها: بني فراح، وشنواه جندل، ومطماطة والعطاف[4].

تعذر على السلطة العثمانية إخضاع القبائل في بيايلك الغرب طيلة فترة وجودها، فخضوع بعضها ظرفي فسرعان ما تتمرد على السلطة بمجرد شعورها بضعف هذه الأخيرة، ويعود ذلك إلى قوة

---

1 – احمد بن هطال التلمساني، مصدر سابق، ص36.

2 – نفس المصدر ،ص66-67.

3 –، رقية شارف، مرجع سابق، ص58.

4 – دغموش كاميلية، مرجع سابق118.

بعض القبائل " قوة السيف" أي الاجواد وقبائل أخرى اعتمدت على نفوذها الروحي والديني، مما سمح لهم بالاستقلال الذاتي.

أما السياسة العثمانية فكانت تقوم على فرض سلطتها وإخضاع السكان وربطهم بالحكم المركزي معتمدة على مبدأ فرق تسد، وإثارة عامل المنافسة بين القبائل، وإقامة نظام دفاعي يستند على الحاميات العسكرية و قبائل المخزن للحد من تحركات القبائل الجبلية[1]، و إرسال حملات فصلية وشن هجمات انتقامية استفزازية من طرف فرسان المخزن ضد القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب بغية إضعافها وإجبارها على الخضوع مثل ما حدث لقبيلة الاحرار احدى قبائل منطقة تيارت، التي رفضت الانصياع والخضوع لوقت طويل لسلطة التركية، لكن حاجتها في البحث عن المراعي فرض عليها التواجد بالتل بضواحي اليعقوبية في رحلة سنوية[2]، وهنا تعرضت لهجوم في 17 جويلية 1828م وذكر المزاري ذلك بقوله"...**فاننا غزونا على قبيل الاحرار الغرابة بعد المراصدة وتخلف العيون لما هم عليه،...، وسرنا نحوهم سيرا عنيفا،...،فأصبحنا عليهم وهم في غفلة فأحطنا بهم إحاطة الهالة بالقمر والخاتم بالخنصر وجمعنا مالهم جمعا..."**[3].

---

[1] – حباش فاطمة، ، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري(1844-1870)، تيارت، سعيدة، جيرفيل، البيض. نماذجا، اطروحة دكتوراه، إشراف بن نعمية عبد المجيد،جامعة وهران،السنة الجامعية 2013-2014م ، ص5.

[2] – نفسه ، ص5.

[3] –المزاري، مصدر سابق،ج1، ص-ص 367-368.

وتعد فترة حكم الباي محمد بن عثمان (1779-1796م) من أهم الفترات التي فرضت فيها الإدارة وجودها في بيايلك الغرب، فقد وسع نفوذه إلى الاغواط بعد الحملة العسكرية عام 1777م وأجبرت هذه المناطق على الاعتراف بسلطة الأتراك ودفع الضرائب[1].

ومما يلاحظ أيضا ، هي أن كثيرا من القبائل كانت تسعى بنفسها إلى البايليك ، وتعرض تبعيتها له ، وتفرض على نفسها المطالب والفروض المخزنية التي في مقدورها الوفاء بها[2]، ويذكر ابن هطال واصفا رحلة باي الغرب إلى الجنوب الجزائري لتأديب بعض القبائل العاصية ،كيف كانت ترد عليه وفود بعض القبائل في الطريق ، عارضة ولاءها وتبعيتها إذ يقول :"... وقد كان ورد عليه أهل تاجموت ، وأهل عين ماضي بعلمائهم وكبرائهم يريدون خدمته كآحاد الرعية ويلزمون أنفسهم بشيء يرتضيه حتى تأتي على جميعهم المنية فقسط لكل واحدة منهما قِسطا معتبرا يعطونه في كل عام إلى آخر الدهر[3]".

[1] -Gorguos, Notice sur le Bey d'Oran, Mohammed EL Kebir,op.cit ,P412.

[2] – أحمد بحري، حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية، أطروحة دكتوراه ، في التاريخ والحضارة الإسلامية، إشراف بن معمر محمد،السنة الجامعية2012-2013، ص101.

[3] – بن هطال، مصدر سابق، ص53.

وكان لسياسة التركية المبنية على العنف والتسلط خاصة على قبائل الرعية وسياسة فرق تسد، أثرها البالغ، فقد ولدت الروح العدائية لديها ، وعبر هايدو عن ذلك بقوله:... بأنه لا توجد في الإمبراطورية العثمانية علاقة أسوأ من علاقة الترك بالعرب في مملكة الجزائر..."[1].

4- الخصوصية الاقتصادية:

هناك جملة من العناصر الاقتصادية، ساهمت في ثراء الجانب الاقتصادي ببيايلك الغرب، على رأسها المؤهلات الزراعية، والمنتجات الحرفية،والتبادل التجاري،ويمكن الحديث أيضا عن موارد الخزينة التي كانت الضرائب عمودها الفقري خاصة في المدن الداخلية، وسوف نحاول استقراء هذه الجوانب من المنظور الاقتصادي رغم شح المصادر المحلية من المعطيات الاقتصادية أو الإحصائية ولكن نحاول استخدام ما أتيح منها ومن غيرها خاصة القراءات الأجنبية وكتب الرحلات.

أ- الحيوية الاقتصادية:

تجوّل **الحسن الوزان** عبر المدن الجزائرية في مطلع القرن 10هـ/16م، وأعطى معلومات اقتصادية هامة حول المزروعات والأراضي وأكد في معرض حديثه عن مستغانم و مليانة و تنس ومازونة، أن هذه المدن محاطة بالأراضي الجيدة وصالحة لإنتاج ، الحبوب[2].

---

[1] - ناص الدين سعيدوني، النظام المال للجزائر في الفترة العثمانية1800-1830م،الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص43.

[2] - الحسن الوزان، مصدر سابق،ج2،ص 32.

فيقول في مستغانم "...دورها جميلة، وسقاياتها عديدة يخترقها جدول ماء يحرك الطاحونات وفي خارجها عدة بساتين جميلة... وجميع الأراضي المحيطة بها جيدة للفلاحة وخصبة..."، أما مليانة فهي الأخرى"... لها دور متقنة الصنع في داخلها سقايات جميلة، يكاد يكون سكانها كلهم صناعا، نساجين أو خراطين ، ويصنع هؤلاء أواني من خشب في غاية الحسن ويشتغل كثير من السكان كذلك بالفلاحة..." .

ومازونة سكانها أما نساجون أو فلاحون... الأراضي المزروعة جيدة تعطي غلة حسنة..."[1]،يؤكد الوزاني مدى جودة الأراضي في الغرب الجزائري وتنوع مصادر المياه ووفرة المحاصيل ،وانتشار الحرف، اما تلمسان فكانت سهولها تحوي حدائق خضراء ذات اشجار كثيرة ومثمرة، تسقى بالمياه، حيث ذكر **ديفونتان** أنه لم يشاهد في حياته بلدا مرويا مثل تلمسان، وذلك لوجود مئة عين في مساحة تقدر بمرحلتين طولا[2].

وجاء **تيدنا** بوصف اقتصادي دقيقا لبيايلك الغرب باعتباره خزندار أي وزير المالية بالمعطى الحديث بقوله"...كنا نمشي كل يوم تقريبا ، مما منحني الفرصة لمعرفة هذا البلد الذي فيه الجمال الساحر والمذعور في نفس الوقت، واجتزنا الجبال والسهول الخلابة التي من الممكن أن تكون خصبة

[1] - الوزاني، نفسه،ص32-35.

[2] - Desfontaines(L.R),Frangemens d'un voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, fait de 1783à 1786, publiés par, Dureau de la malle, tome second, paris,1838,p164.

جدا ...والتقينا بقليل من الدواوير، ولكننا كنا نرى في ضواحيها بقاعا شاسعة ممتلئة بالحبوب وكثيرة الجمال... "[1].

هذا النص يحمل في طياته مؤشرات اقتصادية هامة جدا وتنمّ عن حيوية بيايلك الغرب، فاتيدنا يصور لنا -بما لا يدع مجالا لشك – امتلاك بيايلك الغرب سهول وأراضي خصبة صالحة للزراعة مثل سهل غريس الخصب الذي يستحوذ على زراعة القمح، إضافة إلى الخضر والفواكه والمواشي[2]، اما الوجه المطل على البحر من جبال الظهرة فتغطيه أشجار غابية متنوعة، أهمها الصنوبر والبلوط، كما لا يخلوا من الأشجار المثمرة الاخرى، وبه مساحات مزروعة كبيرة، جعلت منه خزان قمح للحبوب والسهوب سنين عديدة[3].

اما التين، فهو اكثر الاشجار وجودا في المنطقة، مما جعل أسواق مدينة مازونة عامرة به، يبيع أهلها منه الى كامل الجزائر، بل والى اسبان وهران، الذين ترسو سفنهم في الشواطي القريبة، بعيدا عن رقابة البيايلك، ومن مظاهر الثراء ايضا ما كانت تملكه قبائل مديونة فهي اغنى سكان المنطقة، بساتينهم جميلة، مليئة بأشجار التين والزيتون[4]،و كان اسبان وهران يجردون حملات لسرقة سكان

[1]–عميراوي احميدة، مرجع سابق، ص68.

[2] –توفيق دحماني ،النظام الضريبي، مرجع سابق،ص14

[3] -Y. Loukil, Mazouna ancienne capitale du Dahra Alger , imprimerie algérienne , 1912,P,11.

[4] –احمد بحري، حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية مرجع سابق،ص155.

بيايلك الغرب، تصل الى حدود مازونة لتسرق احمالا من العملة الذهبية والفضية التي تفنن سكان هذه المناطق في صناعتها، كما يسرقون قطعان الغنم والبقر الكثيرة وبعض الجمال.[1]

أما الصناعات والحرف فتوجد في تلمسان الصناعات النسيجية مثل الأغطية الحمراء والمعاطف والأقمشة العادية التي يستعملها الجيش،كما تصنع المحازم المتنوعة التي كانت تنقل إلى كل أنحاء الايالة، والتي تنسج نسجا متينا[2]، وكذلك في معسكر كانت تصنع البرانس الشهيرة السوداء ذات اللون الطبيعي والأقمشة الكتيمة، والتي تستعمل في كامل انحاء إيالة الجزائر، وتصدر الى مصر وتركيا[3].

كل ما تقدم يضعنا أمام قوة اقتصادية وتلك حقيقية جعلت مدن بيايلك الغرب تتميز بالثراء والترف وقد تجلت مظاهر القوة هنا في قيمة الدنوش وعوائد المحلة التى ارتأينا أن نقف عندها لنبرز بعض من جوانب القوة. وسنحاول في هذا العنصر تحليل المادة المكونة لهذه الدنوش باعتبارها مؤشرا على قوة هذا الإقليم الاقتصادية.

[1] -Malki Nordine , Razzia , Butin et Esclavage dans l'Oranie du 16 eme siecle d'apres le manuscrit de Diego Suarez , ed: Dar el Gharb , Oran , 2003.P.104.

[2] – حمدان خوجة، مصدر سابق،57.

[3] –حمدان خوجة ، نفسه.

ب– الدنوش: كان من نتائج شح مصادر الجهاد البحري زيادة ارتباط الحكام بداخل البلاد واعتمادهم على متطلبات جهازهم الحكومي على المصادر المحلية التي توفرها المقاطعات (البياليكات)[1].

فقد كان البايات مطلبين بالتوجه الى الجزائر العاصمة مرّة كل ثلاث سنوات يسلمون عائدات بيالكهم وتقارير عن أوضاع المناطق الخاضعة لهم، وكان يتم في نفس الوقت تجديد تعينهم أو عزلهم نهائيا، وذلك وفقا لما كان يقدمونه من العائدات والرشاوي للداي وأعوانه[2]، وتتمثل العوائد في الدنوش الأصغر وهو عبارة عن ضرائب وهدايا تمنح لداي كل ستة أشهر، أي في الربيع والخريف، ويقوم خليفة الباي بإيصال الدنوش الصغير إلى العاصمة.

ويرصد لنا الشريف الزهار حيثيات تقديم الدنوش بشكل وافر بقوله"...فقدم الباي محمد باي، وجاء معه بتحف وأموال وهدايا كثيرة من الخيل العتاق والعبيد والمصوغ، والأثاث الفاخر...راكبين الخيل المسوّمة ذات السروج الذهبية، وعليهم لباسهم الفاخر، ومع الباي خزانته المقومة..."[3]، وعند خروجه من معسكر وقومه يلعبون بالسلاح ويضربون البارود، يلتف الناس حولهم طمعا في الهدايا حسب المقامات، فمن كان يستحق الخيل أهداه الخيل، ومن كان يستحق العبيد،

[1] – ناصر الدين سعيدوني، صفحات من ماضي الجزائر المجيد ، البحرية الجزائرية، ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، العدد العاشر، 1997،ص37.

[2] – فتيحة الواليش، الحياة الحضرية، مرجع سابق،ص18.

[3] –الشريف الزهار، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر،الجزائر، تق، احمد توفيق المدني، دار البصائر،2009، ص57.

يعطيه الإماء والعبيد الصغار، ومن كانوا يستحقون اللباس يعطيهم البرانس الزغداني و هي برانس دقيقة الصنع من الصوف عسلية اللون، و الحياك الحمر صنعة تلمسان[1]، وكان يوم دخول البايات الى مدينة الجزائر لملاقاة الأمير، يوما مشهودا حيث يقوم البايات بتوزيع الأموال على سكان المدينة المحتشدين سيما الفقراء منهم"...**وهو يرمي الدراهم في الزقاق يمينا وشمالا للفقراء وغيرهم**..."[2].

جـ – موارد البايلك :

كان مبلغ مجموع ما يدفعه باي الغرب يقدر بـ:27.300 دورو[3]، فحسب **شالر** فإن كل زيارة يقوم بها باي وهران وباي قسنطينة للحكومة المركزية تكلفه ما لا يقل عن 300.000 دولار[4]، أما الضرائب المقدرة على بيايلك الغرب فتصل إلى 60.000 دولار اسباني حسب جدول الدخل والخرج للخزينة لسنة1822م، وحسب نفس المصدر وصلت الضرائب على صادرات وهران 15000 دولار[5].

و لمعرفة موارد البايليك من الضروري التعرف على كميات الدنوش والعوائد التي كان بايات الغرب وخلفاؤهم يأتون بها إلى العاصمة، وتحتفظ لنا المصادر العربية والأجنبية بتقديرات وإشارات في غاية

---

[1] –الشريف الزهار ، المصدر نفسه.

[2] –الزهار، نفسه، ص38.

[3] –الدورو وزنه كان 20 غرام من الفضة، ينظر، الشريف الزهار، نفسه.

[4] – شالر وليام، مصدر سابق، ص46.

[5] –شالر، نفس المرجع، ص59.

الأهمية، والجدول التالي الذي أعده الدكتور توفيق دحماني حاولنا توظيفه وفق ما يتطلبه البحث بالشكل التالي:

المصـــــــــادر	مـــــــــــــــوارد بايليك الغـــــــــــــــــــرب
"تاسي ده لوجي" (*L. de Tassy*) (1725م)	مواد ثابتة تقدر بـ: 100 ألف بياستر، أو في حدو د 250 :ألف فرنك.
"مورقان(*Morgan* ") 1755م	100ألف قرش.
"تيدنا"(*Thédinat*) 1779-1782 م	دنوش سنوية تقدر ب 666 : ألف قرش، وحصان رائع لاستعمال الداي، 25 بغلا، و 12 عبدًا زنجيًا من كلا الجنسين، و 25 قنطارًا من الشمع، و 50 قربة مملوءة بالزبدة، و 25 وعاء من العسل، 25 غطاء صوفيا مرهفا أحمر اللون، و 50 زوجًا من البابوج الأحمر، و 50 لباسا صوفيا لصالح عبيد الأشغال الشاقة .وهدية الداي التي تقدر بـ: 2000 :قرش، وكذا عوائد إلى داره، وإلى كبراء الإيالة، حيث كانت الهدايا تفوق ضرائب البايلك نفسه.
"بردي ده فنتور" (*V. de Paradis*)	ضرائب باي معسكر هي 120 :ألف بياستر، يدفع سنويا 40 ألف بياستر. وكل ثلاث سنوات يأتي ب 60 : بغلا محملا ب 2000 : بياستر لكل بغل

24أكتوبر1788 م	محملا ب 2000 : بياستر لكل بغل، وهو ما يقدر ب 120 : ألف بياستر، يدفع سنويا 40 ألف. ويدفع سنويا غرامة تقدر ب 10 : آلاف قفاز (كيلة) قمح بسعر02 بياستر للكيلة، وهو ما يقدر ب 20 : ألف بياستر ويدفع 100 قنطار من الشمع تقدر ب: 53 ألف بياستر سنويا. و يدفع ضريبة من الجمال والأبقار و الأغنام و الخيول، و 30 إلى 40 زنجي وزنجية كهدية لأكابر الدولة، و80 عبدا مسيحيا من وهران، 60 لصالح الإيالة و 20 للكبا ر. كل هذا بقيمة 120 ألف بياستر فمجموع ما كان يدفعه باي معسكر سنويا هو: 273000 بياستر.
سحنون بن أحمد الراشدي(1791م)	الباي محمد الكبير يدخل إلى الجزائر كل ثلاث سنوات بنحو: 100 ألف سلطاني، و العديد من الغنم، والسمن، والثياب، والعبيد والدواب، وسائر النفائس.
الشريف أحمد الزهار(1791م)	دنوش باي الغرب هي:40 بغلة على كل بغلة ألفا ريال صغيرة، أي 80 **ألف ريال**، كلزمة، و 40 فرسًا من الخيل، وأقفاصا من السباع والنمور، وبقر الوحش وغيرها من الحيوانات كلها مخصصة للبايلك. وزكاة وعشوربـ 10 آلاف صاع قمحا ومثلها شعيرا، وألفي صاع قمح ومثلها شعيرا كعوائد على أرباب الدولة، والغنم تقدر ب: 06 آلاف رأس. أما الهدايا والعوائد فكانت كما يلي: -هدية الداي؛ 20 ألف دورو، ونصفها من المصوغ، و 04 خيول، و 30 عبدًا كبارًا و 20 عبدًا سودانيًا صغيرًا، وحياك قرمز تلمسان، وحياك الحرير المحببة صنعة

	فاس، والبلاغي والرواحي (أنواع من الأحذية) المذهبة، ونحو 20 قنطارًا من الشمع ومثل ذلك من العسل، ومثله من الجوز والسمن.

نستنتج مما سبق أن رحلة الدنوش في غاية الأهمية والخطورة ففيها كان يتم دفع محصول الضرائب وتقديم الهدايا، ومن خلالها تقديم الولاء للأمير وكان يقابل ذلك تجديد الباي في سلطته ومنصبه إذا حضي برضا الأمير حيث تسلم له الخلعة السلطانية في بداية اللقاء وتسلم له قنضورة من الذهب عند نهايته، وأما إذا لم ينل ذلك فانه يتعرض للسخط والعزل والتنحية[1].

د ـ عوائد المحلة:

المحال أو الأمحال والمحلات جمع محلة، وهو اسم أطلق في العهد العثماني على مجموعة كبيرة من الجند، كانت تخرج من مدينة الجزائر، أو من عواصم البياليك الجزائرية الثلاث مرتين في السنة، وكانت المحلة تخرج مرتين في السنة، تحت إمرة الأغا من العاصمة، وبقيادة الباي أو خليفته من إحدى عواصم البايلك، لتجوب الأوطان، مرة لإحصاء الأراضي المزروعة وعدد المواشي وغيرها، ومرة لجباية المستوجب من الضرائب[2].

و يخرج الباي مصحوبا بجيش ليطوف في البلد الذي يحكمه، ويجمع الأموال المفروضة على السكان وتدوم المحلة ثلاثة أشهر ، وتأتي محلة أخرى من العاصمة كل سنة لتساعده على جمع الضرائب، وكانت المحلة تنتقل في خيم لكل واحدة فيها 25 جنديا، بمجموع 60 خيمة، وكان رؤساء

[1] -عائشة غطاس، مرجع سابق، ص236.

[2] - توفيق دحماني، الضرائب...، ص226.

القبائل يسارعون في تقديم الأموال، ويتم نهب ثروات السكان الذين يخفون من المحلات، و تركت لنا المصادر بعض الإشارات عن نتائج الحملات التي كان يشنها العثمانيون على القبائل العاصية، ومن ذلك حملة ذكرها "**ديفونتان**"، عن الباي محمد بن عثمان على عرب طرارة أو الانجاد، حيث انتزع منهم 400 جمل، و30 ألف خروف، و400 بندقية، وكل ما وجده من مال[1].

ويذكر تيدنا الذي كان شاهد عيان شارك مع سيده في المحلة، انه ثم نهب 14 الى 15 دوار وأخذ 67ألف رأس من الحيوانات الصوفية و5000 جمل و653 دابة و720 بقرة وثورا، اما حاجيات الخيام فقد ابيحت للفرقة العسكرية[2].

ويرصد لنا ابن هطال واقع الناس وممتلكاتهم بمرارة، على خلفية الغارات المباغتة والحملات العسكرية التأديبية ونستشف ذلك من حملة محمد الكبير على الصحراء ففي طريقه داهمت جيوشه عدة مواضع من بينها "سيدي علي"، "عين سيدي سليمان"، " خنيق الملح" "سلام"، فقال: "...فقد شنت الغارات على تلك الجبال والأودية، فلم يبقى واد إلا وفيه طليعة، ولا جبل الا وعليه كتيبة، ففّر الناس هاربين بأنفسهم، طالبين النجاة لذريتهم وعيالهم، فأخذوا عن أجمعهم، إلا من ستره الله... فغنمت منهم الناس "غنيمة" كبيرة من خيام وفرش وأمتعة ونحو الف جمل وأما الغنم فزهد فيها سيدنا ثم انتهبتها الناس بالدبح...حتى استغنوا كلهم وفضل نحو أربعة آلاف، أخذها سيدنا..."[3]،

---

[1] -توفيق دحماني، نفسه ، ينظر كذلك أحمد بن هطال التلمساني، مصدر سابق، ص41-51.

[2] -عميراوي احميدة، مرجع سابق، ص84-85.

[3] -بن هطال، مصدر سابق، ص41.

وتواصلت عمليات النهب، فقد نهبت منطقة تاويلة وكانت ذات عمارة و أوسع مزارع، فقد وجد الناس فيها القمح و الشعير وغيرها من الحبوب مالا يحصى[1].

استنتاج: من خصوصيات ببايلك الغرب انه شهد حروبا وصراعات متواصلة ساهمت في عدم استتباب الأمن ، وعجز السلطة العثمانية على احتواء الوضع في بايلك الغرب ومن جهة أخرى ربما ساعد الخطر الاسباني والتحرش المغربي في إيجاد فرص التلاقي بين الأتراك والمجتمع الجزائري في ببايلك الغرب باسم الجهاد.

ويمكن القول أن الأتراك كانوا يمثلون أقلية حاكمة ومسيرة، استطاعت توظيف عامل الفرقة بين القبائل والصراعات الداخلية لصالحها ،كما سخرت الريف الجزائري لتوفير مداخيل كبيرة لتغطية نفقات الإدارة المركزية، و نلاحظ كذلك مما سبق عرضه أن مبالغ ضخمة كانت تخرج من ببايلك الغرب ومصدرها الطبقات البسيطة، لملء الخزينة العامة بالأموال، الأمر الذي جعل البايات يضاعفون مطالبهم واستغلالهم للرعية لإرغامها على دفع الضرائب بمضاعفة الحملات العسكرية على القبائل ونحن هنا لا نناقش المحلة كإجراء عسكري بل نحاول من خلالها فحص الجانب الاقتصادي والمؤشرات الدالة على مدى ثراء بايلك الغرب.

[1] – بن هطال ،نفسه،ص42.

الفصل الثاني:

الملكية ببايلك الغرب، مفهومها وطرق اكتسابها

المبحث الأول : تعريف الملـكية ودليـــــل مشروعيتها

المبحث الثاني: توزيع الأملاك على الأفــــــــــــراد والجماعات ببايلك الغرب

المبحث الثالث : حيـــــــــازة الملكية وطرق اكتسابها ببايلك الغرب

تمهيد:

الملكية تعود إلى الله باعتباره المالك الوحيد للكون، والإنسان مجرد خليفة في الأرض أودعه الله فيها، وجبله على حب التملك الذي يمنحه الحرية المطلقة في الانتفاع بها، وهي في تطور مستمر، وفي هذا الفصل نحاول إبراز ماهية الملكية و رصد الممتلكات وأنواعها في بايلك الغرب وذلك من خلال التعرض لماهية الملكية وربطها بالفترة المدروسة، وتتبع ممتلكات الأفراد بدءا من أعلى الهرم الإداري إلى قاعدته والتعرف على آليات انتقالها ، مصادرها وطرق اكتسابها ، وسوف لن يكون البحث هنا متجها اتجاها فقهيا، فذلك متروك لأهل الفقه وأصحاب الاختصاص، وإنما سنحاول أن نقف ولو بإيجاز على بعض المفاهيم التي نرى أن لها تأثيرها على مجريات البحث.

1- تعريف الملكية ودليل مشروعيتها:

أ- التعريف اللغوي: الملكية **من أصل المَلك والمُلك والمِلك**[1]، فهي من ملكه، يملكه، ملكاً مثلثة، وملكه محركة، ومملكه بضم اللام أو يثلث احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد به، وماله ملك مثلثاً، وبضمتين شيء يملكه[2]، ومنه قوله تعالى: **(مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)** [3] ، بمعنى يملك يوم الدين، وقوله **أيضا :(قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ**

---

[1] -ابن منظور، لسان العرب ، اعتناء وتصحيح امين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، ج13، بيروت، دار احياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ط3، 1999، ص183.

[2] - الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، باب الكاف، فصل الميم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط6، 1998،ص954.

[3] - [الفاتحة :4]

مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [1]، بمعنى مالكا لكل شيء[2]، والملكية في أصلها تعود إلى الله باعتباره المالك الوحيد لهذا الكون لقوله تعالى:(**وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)**[3] ، وقال أيضا :(**لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)**[4].

ب- **التعريف الاصطلاحي:**

مُلك(ملكية) وهو ما يؤول من أصول(عقارات) ومنافع للشخص الحقيقي أو المعنوي عن طريق المسوّغات الشرعية للتملك، فقد تؤول الملكية عن طريق الميراث أو المعاوضة أو الإقطاع أو الحيازة أو الهبة، وفي غياب هذا المسوّغ يكون وضع اليد غصبا وتعديا[5].

ويتعدد نوع الملكية بحسب المالك، فقد يكون فردا او جماعة وبذلك يكون العقار ملكية خاصة او مشاعا، والمشاع هو العقار الذي يملكه شخصان فأكثر، وهو ما يسمى في عصرنا بالملكية الجماعية.[6]

---

[1]- [آل عمران :26]

[2] – ابن منظور، لسان العرب، المصدر نفسه.

[3] -[الزخرف :85]

[4]- [المائدة :122]

[5] – بن حموش مصطفى أحمد ، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956-1246هـ/1549-1830م) من واقع الأوامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعية، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 2000،ص96.

[6] – بن حموش، نفسه.

تعددت التعاريف بتنوع الآراء والأفكار عند الفقهاء والعلماء المسلمين، حسب المذاهب المتبعة، و نورد في هذا الصدد تعريفها عند المالكية والحنفية باعتبارهما المذهبين المعمول بهما آنذاك في الجزائر خلال العهد العثماني.

❖ **الحنفية**:عرفها ابن نجيم الحنفي(ت970هـ) بقوله:" قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف إلا لمانع".[1]

❖ **المالكية**: عرفها صاحب (الفروق) بأنها:" حكم شرعي مقدر في العين أو المنفعة يقتضي تمكن من يضاف إليه من انتفاعه بالمملوك، والعوض عنه من حيث هو كذلك."[2]

والأصل في الشريعة ومما اتفق عليه الفقهاء أن لمالك الأرض أن يستفيد مما فوقها إلى أعنان السماء وما تحتها إلى أعماق أعماقه لأنه يملكها بجميع أجزائها وطبقاتها، فله أن يعلي على الأرض من الأبنية ما يشاء وله أن يحفر فيها ما يشاء، كما يحق له التصرف فيها بكافة التصرفات المشروعة من بيع وإجازة وإعارة وغيرها، وتصير ميراثا إذا مات صاحبها[3]، ونستشف ذلك جليا من خلال بعض عقود البيع ببايلك الغرب، و المعتمدة كنماذج خلال البحث ، كما في المثال التالي:

[1] – ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم(ت970هـ) ، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان،وضع حواشيه زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط1، 1999، ص299.

[2] –القرافي أحمد بن إدريس(684هـ)، الفروق في أنواء البروق وأنوار الفروق، ج3، بيروت ،دار الكتب العلمية، ط 1 ،1998، ص364.

[3] - شلبي محمد مصطفى، المدخل في الفقه الإسلامي، تعريفه وتاريخه ومذاهبه، ، نظرية الملكية والعقد بيروت،الدار الجامعية، ط 10 ،1985، ص338-341.

"...اتفقا عليه والمشتري عند العقد والقطعة المرسومة ، اشتراها الماسك بسهلها ووعرها وجميع منافعها ومرافقها ، وسائر حقوقها الداخلة فيها والخارجة عنها، بحيث لم تبق للبائع حجة ...،...،...."[1] ، وهذا الإطلاق لا يتقيد بشيء غير عدم الضرر بالغير، سواء كان الغير فردا أو جماعة أو الدولة نفسها، وهذا الانتفاع بالأرض المملوكة على وجه الدوام والاستمرار، غير مقيد بزمان محدد ولا مدة معينة.[2]

وتعتبر الآيالة الجزائرية من أغنى بلدان العالم بالمال والمجوهرات وتكتنز كنوزا من الذهب والفضة[3]، وهذه الثروات كانت دافعا ومحركا لأطماع ودسائس الدول الأوروبية ،وتعد الثروة المالية والأملاك العقارية الحضرية والريفية معيارا للمكانة الاجتماعية والسيادة الاقتصادية ومؤشر للفعالية السياسية، ورأسمال حقيقي للمستوى المعيشي والعمل الاستثماري الذي كان يشغل بال الموظفين العثمانيين بالآيالة الجزائرية من قاعدة الهرم الإداري إلى قمته[4]، سنحاول في هذا المبحث تتبع أملاك وثروات أفراد المجتمع الجزائري وتوزيعها ببايلك الغرب بدءاً من صناع القرار.

[1] – وثيقة تمثل عقد بيع ، خزانة الشيخ محمد التهامي ، معسكر تيغنيف، "بدون رقم"

[2] –شلبي محمد مصطفى، نفس المرجع السابق.

[3] – واليام شالر، مذكرات وليام شالر،قنصل الولايات المتحدة بالجزائر(1816-1824)، تق وتع وتح،إسماعيل العربي، الجزائر ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص104.

[4] –حسان كشرود،رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659-1830م، شهادة ماجستير ، إشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2007-2008م،ص169.

2- توزيع الأملاك على الأفراد والجماعات ببايلك الغرب:

أ- أملاك المسئولون الإداريون و موظفو الحكومة:

اغلب هؤلاء من الأتراك، شكلوا على مدار الفترة العثمانية أقلية اجتماعية ، لكنها هي الحاكمة بدون منازع [1]، وتذكر المصادر التاريخية أن هذه الفئة وضعت نصب عينها جمع اكبر قدر من الثروة وتوسيع حساباتها وأملاكها العقارية، رغم مراقبة أغا النوبة والشاوش لهم[2]، حيث كان هؤلاء مكلفين برفع كل التقارير عنهم لديوان الداي، فأعلى الهرم الإداري الذي يمثله الداي كان يملك ثروة مالية ضخمة وعقارات مستغلة ومحبوسة ويصف جيمس كاثكارت ممتلكات حسان باشا من الأثاث والسجادات والمرجان والفنادق والمعدات الحربية التي قدرت بـــ20000 سلطاني ذهبي جديد سنة 1791م[3].

أما البايات فهم كذلك لم يغفلوا هذا الجانب فقد جمع الباي عصمان ثروة ضخمة شملت الأثاث والتحف والسلاح والهدايا وتسعة وثلاثين جملا وثلاثين حصانا وستة وعشرين عبدا [4].

---

[1] -بن عتو بلبروات، المهاجرون والمهجّرون إلى الجزائر العثمانية بين الانعزال والاندماج الاجتماعي،مجلة المواقف للدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد الرابع، ديسمبر 2009،"الهجرة والمواطنة"، منشورات جامعة معسكر، ص55.

[2] - يشير وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر أن بايات الأقاليم كان يلحق بكل واحد منهم وكيل أو مراقب للشؤون المالية،ينظر: وليام شالر،نفس المصدر السابق، ص45.

[3] -جيمس كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب،تر و تع و تق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982،ص97.

[4] - سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص112.

ويصف الأسير **تيدنا**[1] الذي وصل الى مرتبة خزندار[2] بايلك الغرب، قصر سيده باي معسكر محمد بن عثمان الملقب بمحمد الكبير(1766-1791م) بقوله:"... **يجلس فوق سرير العدل الذي لم يكن سوى من القماش المطرز وكذلك ملابسه، وكل شيء يلمع منه الى حد يشد الاعجاب، وكانت حيطان القاعة مغطاة بزرابي رائعة الجمال وفوقها لا نرى سوى الذهب وبنادق، ومسدسات وسيوف بأنواع مختلفة حيث زينت بالذهب والفضة، ولم يكن بلاطه المحيط به أقل لمعانا...**"[3].

[1] – ولد تيدنا سنة 1758 في يوزيس لانغدوك من عائلة كاثوليكية ميسورة الحال، مارس مهنة نقل براميل الخمر من مالاقا الى مرسيليا على متن سفينة أسبانية وهي التي قبضه قرصان البحر التابعين لداي الجزائر على متنها، ولسوء العلاقة بين داي الجزائر واسبانيا اعتبر تيدنا أسيرا، اشتراه باي معسكر الذي كان بحاجة لشخص مثقف ومخلص لإدارة منزله، فبقي في قصره وفي خدمته مدة ثلاثة اعوام وسبعة اشهر، تدرج تيدنا خلالها الى ان صار خزندار باي الغرب الجزائري محمد بن عثمان باشا الملقب في التاريخ بمحمد الكبير(1766-1791م)، وقد أكسبته مغامراته مع أهل الجزائر في الغرب أشياء كثيرة ، كتب مذكراته التي تعتبر مصدرا هاما وتحفظ مذكرات تيدنا غير مطبوعة في المكتبة الوطنية بباريس، قسم مخطوطات ف.أ فرنسا رقم10877، وتحتوي على 140 صفحة.

– **ينظر**: عميراوي احميده، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر ، مرجع سابق،،ص33-34.

[2] - الخزندار هو الذي يقوم بحفظ الثروة وترتيبها وتسيرها، مثلما يقوم بالتفاوض مع الهيئات الأجنبية، ويحتل الخزندار المرتبة الثانية بعد الباي في السلم الإداري بالنسبة لبيايلك الغرب، ينظر:

-Venture De Paradis, Alger au18ésiècle, Présentation de fagan (E.),in.R.A.n° 39,annèe1895,p-p272-273.

[3] – عميراوي احميدة، نفس المرجع ،ص 54.

وكان للباي محمد الكبير قصرا في جنوب مدينة معسكر يحوي بستانه اشجار النخيل والرومان والخروب، أما الطريق المؤدية اليه فكانت أجمل منتزه[1]، إلى جانب ذلك كان البايات يحصلون على مبالغ عن طريق الالتزام فمثلا القياد يشترون وظائفهم بكمية من المال تقل أو تكثر حسب أهمية المركز، فرسوم الالتزام كانت لا تقل عن عشرة آلاف وقد تبلغ ثلاثين ألف بوجو في بعض المدن الهامة.

ويضاف إلى هذه العوائد التي يحصل عليها البايليك من القياد، تلك التعهدات المالية من النقود والمنتجات الزراعية والحيوانية التي يوفرها هؤلاء القياد لميزانية في فترات محددة، فمثلا كان قائد مدينة مستغانم يسلم لباي وهران 800 زياني ذهبا، و300 قيسة قمح و300 قيسة شعيرا و300 طن من الزبدة و73 حصانا مهيئة لحمل الأثقال منها ثلاثة مخصصة للركوب.[2]

وكان الأغنياء يشترون المناصب فقد حدث أن اشترى **الحاج خليل** منصب باي الايالة الغربية من الداي بثمن باهض ووضع في خزانة مال الدولة حسبما جرت العادة آنذاك[3].

واستفاد البايات من الهدايا التي تقدمها الدول الأوروبية وتعرف بالهدايا القنصلية، فقد تعددت في مختلف المناسبات وكانت توزع على الشخصيات النافدة وكبار الموظفين كل حسب مكانته ، فقد قدم القنصل الفرنسي بيكو Bécot زوجان من المسدسات لباي وهران وهذا يرتبط

[1] – كمال بن صحراوي، أوضاع الريف ، مرجع سابق ، ص63.

[2] -Esterhazy.(w)De la domination turque dans l 'ancienne Régence d'Alger, op.cit ,p.163 et 279.

[3] –ابن هطال التلمساني أحمد ، رحلة محمد الكبير ...، مصدر سابق، ص17.

بالمساعي التي قامت بها فرنسا بعد تحرير وهران الأول،كما تقدم أيضا كدليل على فرح فرنسا باسترجاع الجزائر لوهران من الاسبان بتقديم هدايا للصباحية الذين أتوا بخبر وبشارة الاستيلاء على حصن سان فليب[1].

أما كامبانا Campana نائب قنصل اسبانيا بوهران فقدم للباي محمد الكبير هدايا بقيمة 50.000 ريال، وكذلك هدايا إلى قائد ميناء أرزيو باسم ملك فرنسا[2]، أما حاكم مليانة (1805م) فكان يملك ثروة تقدر بـ:42.000 بتاك شيك بقيمة (8500 بياستر)[3].

أما الإنكشارية فقد حرصوا على امتلاك الأراضي الزراعية خاصة بعد تراجع القرصنة خلال نهاية القرن 18 م و تراجع الصرف سنة 1817 م و تدهور المداخيل بسبب الأزمة المالية في عهد عمر باشا، فكانت مظهرا من مظاهر الإقطاع الإنكشاري والثروة المالية المحددة لمكانتهم الاجتماعية و الاقتصادية[4].

فقد كان جند الانكشارية يستغلون النوبات والمحال لزيادة ثرواتهم بما يحصلون عليه من أسهم مالية وعينية جراء السيطرة على القبائل المستعصية وذلك ما أكده السفير venture de paradis في كتاباته حين تحدث عن دور اليولداش في المحال الخاصة بجباية الضرائب والحملات

---

[1] – بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من1564 إلى 1830م، أطروحة دكتوراه،إشراف فغرور دحو، جامعة وهران ، قسم التاريخ وعلم الآثار،2010-2011م، ص 101-104.

[2] – نفس المرجع،ص105.

[3]-**Merouche (L)**, recherche sur l'algerie à l'époque ottomane, monnaies prix et revenus, (1520 - 1830), édition bouchene, paris 2000, PP.200-201

[4] –حسان كشرود، مرجع سابق، ص32.

العسكرية الموجهة لإخماد ثورات القبائل العاصية والمستقلة ونهب خيرتها وكنوزها[1]، أما الفئة المخزنية" الاجواد" فهي كذلك استغلت وظائفها العسكرية فاستغلت الرعية وأثقلت كاهلها بالضرائب التي لم تكن تصل للسلطة بشكل صحيح.

ما نستنتجه أن الموظفين السامين والانكشاريين سعوا للحفاظ على تدفق وجمع الأموال، واستمرار مداخليهم ومشاريعهم كسبيل لاكتساب الملكية، لكن هذا الأمر لا يمكن تعميمه على كل الفترات خاصة القرن الثامن عشر، فقد عرف تململ الظروف الداخلية والخارجية بتراجع القرصنة وغنائمها وتدهور الوضع العام في الجزائر بانعدام الأمن واستفحال الثورات الداخلية.

ب- أملاك الكراغلة:

هم نتاج زواج الجنود العثمانيين بنساء البلاد[2]، فقد بادر العثمانيون إلى إقامة حاميات عسكرية مهمتها حفظ الأمن وجمع الضرائب، فكان من نتائج إقامة الحاميات ظهور وتشكل تجمعات سكانية حولها، في مدن الجزائر مثل تلمسان، معسكر ،قلعة بني راشد، مستغانم، ومازونة، مليانة وغيرها، فكانت هذه المناطق هي الأولى التي شهدت ظهور عناصر الكراغلة المولدون في إيالة الجزائر[3]، لقد نجم عن امتزاج العناصر المحلية بالفئة التركية وجود فئة الكراغلة، التي تعتبر فئة حضرية

[1] -J.M.Venture de paradis, Alger au XVIII siècle, In R A ,n°40 1896, p42-43.

[2] - مقصودة محمد، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني، 1519-1830، شهادة ماجستير، إشراف محمد دادة، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014 ،ص76.

[3] -مقصودة محمد،نفسه.

وكان أكبر عدد منها متمركز بالمدن الكبرى، ففي بايلك الغرب كان أكبر تجمع للكراغلة في تلمسان ومستغانم ومعسكر[1] بالإضافة إلى مدينة مازونة وندرومة.

ويظهر أن تلمسان كانت تشكل أكبر تجمع للكراغلة[2] فقد أصبحوا يكونون غالبية سكان مدينة تلمسان و أصحاب الرأي فيها[3]، وذهب سعيدوني إلى ابعد من ذلك فهم يؤلفون شبه حكومة خاصة بهم ويتقاسمون المدينة مع طبقة الحضر[4]، وبالنسبة لموقعهم ضمن النسيج الاجتماعي يصنفون في المرتبة الثانية حسب سعيدوني[5].

ويفسر **بوير Boyer** ذلك باعتبار أن الكراغلة فئة حضرية تركزت في المدن الكبرى ارتبطت بالأهالي أو العنصر المحلي ، كما ارتبطت بالحكام بالانتماء العرقي[6]، تمتعوا بامتيازات اقتصادية واجتماعية فشكلوا طبقة أرستقراطية إلى جانب الأتراك، شغلوا عدة مناصب إدارية هامة[7]،نلاحظ من خلال النصوص التاريخية المتوفرة مدى ثراء فئة الكراغلة ويمكن استخلاص أسباب هذا الثراء:

---

[1] -Boyer,Pierre,Le probléme koulougli,dans la Régence d'Alger,in R.O.M.M, n°08, special,Aix-en-Provence,1970,p88.

[2] – مقصودة محمد ، نفس المرجع ، ص77.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص43.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ ، العهد العثماني ، ج4، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984،ص95.

[5] –المرجع نفسه.

[6] -Boyer,Pierre,Op.cit,p87.88.

[7] – وصل بعض الكراغلة في بيايلك الغرب الى رتبة الباي مثل الباي محمد الكبير: هو محمد بن عثمان الكردي، يلقب بـ محمد الاكحل، كنيته أبو عثمان، أمه جارية اسمها زائدة أهداها مولاي إسماعيل سلطان المغرب لوالده، تقلد منصب الباي سنة=

*اعتمد العثمانيون في المصاهرة مع الأهالي اختيار العائلات الثرية والبرجوازية في المدن والأرياف، وهي فرصة للاستفادة من نفوذ أصهارهم، وهو ما لوح له حمدان خوجة فقد أشار أن الجنود كانوا حريصين على إحترام عادات البلاد وحسن السيرة حتى يسهل عليهم مصاهرة الأسر المحافظة في المدن والقبائل الكبيرة[1].

*سعي التركي قبل زواجه تقلد منصب مريح يضمن له الربح الوفير، ليتمكن من الارتباط بامرأة ثرية.[2]

*استفادة الكراغلة من مميزات آبائهم الحضارية والخصوصيات المشرقية من ملبس ومآكل وصنائع" العادات التركية" و الثروة التي تركها لهم آبائهم الأتراك من جهة، وخصوصيات أمهاتهم اللواتي حضينا في الغالب بامتيازات ومداخيل اقتصادية وأملاك عقارية ونشاطات تجارية، إذن نستطيع القول أن الكراغلة ولدوا في كنف الثروة والجاه.

وقد شارك الكراغلة في الحياة الاقتصادية بفاعلية كبيرة حسب ناصر الدين سعيدوني، فقد ظهر في هذه الطبقة الصناع المهرة والتجار النشيطون[3]، ومن الحرف التي عرف بها الكراغلة في بيايلك الغرب إنتاج الأنسجة الملونة والذي كان يتطلب تقنيات هامة، ويستدعي امتلاك ورشات حرفية

1779م/1192هـ، كان شديد الإنسانية وذا سلوك طيب،بالإضافة إلى ذلك ثقافة الواسعة على خلاف الأتراك الآخـــــرين على وصف الخزنذار تيدنا، ينظر: عميراوي حميدة، الجزائر في أدبيات الرحلة والاسر، مرجع سابق،ص 54، وتولي الكرغلي مصطفى العمر(1748-1736م) منصب الباي في بايلك الغرب.

- ينظر: ناصر الذين سعيدوني، النظام المالي، نفس المرجع، ص44.

[1] -حمدان خوجة، المرآة، مصدر سابق،ص109، مقصودة محمد ، مرجع سابق،ص84.

[2] -سيمون بفايفر،مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر وتق و تع أبو العيد دودو ، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م،ص184.

[3] -ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص97.

عرفت درجة من التوسع والنمو، حيث كان هذا النموذج أكثر وضوحا في تلمسان، كما اهتم الكراغلة بالتجارة وظهر من بينهم تجار وملاك كبار تمتعوا بامتيازات خاصة.[1]

وعموما فقد امتازت حياة الكراغلة في بايلك الغرب بمستوى اجتماعي واقتصادي جيد خاصة كراغلة تلمسان الذين لجؤا إلى وهران سنة 1748م، فمعظم عائلاتهم كانت غنية تملك الكثير من العبيد، وتكتنز الذهب والحلي[2]،حيث كتب عنهم الجنرال بواييه سنة 1832م ان اغلبهم كان يملك مائة ألف بياستر اسباني والكثير من الماس واللؤلؤ[3].

ولكن برغم من اشتراك الكراغلة مع الأتراك في الأصل إلا إنهم أبعدوا عن المهام الكبرى خوفا من سيطرتهم على شؤون البلاد، لا سيما أن الكراغلة بحكم قرابتهم من الأهالي وارتباطهم بالبلاد،كانوا قادرين على تكوين حلف وطني يهدد امتيازات الطائفة التركية[4].

ج – أملاك العلماء والمفتين:

في سياق الحديث عن ثروة الموظفين وأملاكهم، لا يمكن أن نستثني مداخيل ومدخرات وثروات العلماء والمفتين والموظفين العادين، الذين كانوا يمثلون شريحة اجتماعية لها معيارها في تحديد بنية المجتمع ووتيرة الاقتصاد، ففي دفاتر مداخيل العلماء والفقهاء من المذهبين الحنفي والمالكي بالقرن

---

[1] – مقصودة محمد، مرجع سابق،ص88.

[2] –سلطانة عابد، الرسائل العربية بأرشيف وزارة الحربية الفرنسية، دراسة لعينة من رسائل المخزن، الكراغلة وزعماء القبائل بإقليم وهران 1830-1843م، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2003،ص30.

[3] -Emerit(M), les tribus prévilégiées en Algérie dans la premiére moitie du XIXe siécle. in A.E.S.C.n°01 jan.fev,paris,1966.p44.

[4] –ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص44.

السابع عشر الميلادي تضمنت أربعة عائلات من العلماء حددت ثروتهم المالية السنوية الإجمالية ب68000 دوبلة لكل عائلة(6800 ريال) وخمسة عشر عائلة أخرى حددت قيمة ممتلكاتهم القارة والمنقولة بـ 10000 دوبلة سنويا (1000 ريال) لكل عائلة دون تسجيل وحساب العقارات والأملاك التي أوقفوها على مؤسسات الوقف[1].

واستفاد رجال الإفتاء من الإعفاءات الضريبية والمطالب المخزنية ونورد ظهيرا وقّعه خليفة الباي الحاج أحمد، يعفي فيه الشيخ محمد بن المهدي، إمام مسجد أبي ذلول بمازونة ونصه كالآتي:

" الحمد لله، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم، يعلم الواقف على هذا الأمر الكريم، والخطاب الواضح الجسيم، النافذ أمره، العلي شأنه وقدره؛ من إخواننا الخلفوات لار، وأبنابينا القوّاد والعمّال، وساير المتصرِّفين في الأحوال، خصوصا عمالة مازونة، سدّد الله الجميع، ووفّق الله الكل لصالح القول وحسن الصنيع.

وأنّنا أنعمنا على ماسكه، العالم الأجلّ المرعي المبجّل ، الزّكّي الأفضل، السيّد محمد بن المهدي، نجل العالم الأوّاه، الخايف من مولاه، المرحوم بكرم الله، الحيّ القيوم، السيّد محمد بن المهدي – برّد الله ضريحه، وأسكنه من الجنان فسيحه– ، وجدّدنا له على ما بيده من تحرير لاغواتنا الذين قبلنا، وأوصينا له بحرمه واحترامه، ورعيه وإكرامه؛ بحيث لا يطالبه أحد من العشور

[1] –حسان كشرود، مرجع سابق، ص174.

والعشرات، ومبيت ومونة، وصخرة، وغير ذلك من التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية قلّت أم جلّت.... كما أنّنا أنعمنا على كافة إخوانه السيد علي، والسيد أحمد، والسيد علي الصغير، وعلى أولادهم، وأولاد أولادهم،وعقبهم وعقب عقبهم، حيثما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام، وحرّرناهم من جميع التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية؛ بحيث لا يقاسون بما يقاس به غيرهم لا قليلا ولا كثيرا، إنعاما تاما شاملا عامّا؛ لهم ولكل ما تنسّل منهم.... وبتاريخ أول ذي الحجة الحرام، كُتب بأمر السيد الحاج أحمد الخليفة وفّقه الله، عام 1215ه"[1].

نستنتج من هذا الظهير المكانة المرموقة والحضوة التي تميز بها رجال الدين والإفتاء في بايلك الغرب، فبالإضافة إلى الاحترام والتقدير هناك مظاهر أخرى ساهمت في ثراء هذه الشريحة وزيادة حجم مداخيلها، كتكليفهم بتسير الأوقاف، فقد كلف أحمد بن خدة بن علي الكتروسي بتسير الاوقاف، كما جاء في ظهير تعينه مفتيا[2]، إلى جانب أجرة المفتي لان الإفتاء منصبا ولمن يناله مرتب شهري من بيت المال بشكل منتظم،إلى جانب ذلك الهدايا والهبات خاصة خلال الاحتفالات الدينية تشمل رؤوس الماشية وكمية من الحبوب والزيت تقسم بينهم[3].

[1] – كتب على ختم الظهير أعلى الصفحة على اليمين الواثق بالله أحمد بن مصطفى 1215ه، الوثيقة ملك لعائلة الكتروسي، مكتبة جمعية الظهرة، مازونة.

– جمعية الظهرة: تعنى بالفن والسياحة والاثار ، تنشط على مستوى بلدية مازونة، تأسست في 27 جانفي 2004، رقم الاعتماد :005/م ت ش ع/م ت ع / 2004، رئسها الحالي هو عبد القادر كحلوش.

[2] – العباسي محمد،الإفتاء في الجزائر العثمانية، أطروحة دكتوراه، إشراف سلطاني الجيلالي، جامعة وهران، 2013، ص149.

[3] – العباسي، نفسه.

وبلغ المستوى المعيشي لبعض العلماء حد الثراء، فيذكر أنّ أحمد بن يوسف الملياني، كان يملك خمسمائة حصان، وعشرة آلاف من الغنم، وألفين من البقر، ويتلقى من أربعة إلى خمسة آلاف دوكا من الهديا والصدقات، ريع أراضيه يبلغ ثمانية آلاف روقي في السنة[1]، هذا ما تؤكده تركته التي احتوت سنة1700م، ثمانية منازل بمدينة الجزائر ومليانة، وجنان وحمام ومتجرا، وإقطاعات زراعية.

د- أملاك أهل الذمة:

لاستكمال صورة البناء الاجتماعي الاقتصادي للسكان في بيايلك الغرب لابد من التعرض لطبقة الدخلاء، المتميزة عن مجموع السكان لأسباب دينية وحضارية، وتضم هذه الطبقة جماعات الأسرى المسحيين والفئة السياسية الممثلة في القناصل والعاملين في السلك التجاري والجالية اليهودية.

***الجالية اليهودية:** كان وضع اليهود الاجتماعي متفاوتا من فئة الى أخرى، فهناك الفئة المتكونة من الحرفيين والصناع، وهي تمثل الأغلبية، فهذه كانت تعيش حياة متواضعة[2]،أما الفئة الثانية التي تتكون من التجار، ولا سيما ممن كانت لهم تجارة دائمة مع موانئ البحر المتوسط، فكانت وضعيتها ميسورة.[3]

---

[1] – المنور مريوش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: العملة، الأسعار و المداخيل،ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر،2009،ص،329.

[2] – ارزقي شوتيام، مرجع سابق ،ص131.

[3] – ارزقي شوتيام، المرجع نفسه.

ويظهر أن الأسبان مكنّوا اليهود من زمام الأمور في مدينة وهران، وفي هذا يورد أبو راس الناصرى"... ولما ملكوا المدينة، أنزلوا اليهودي بهذا البرج(برج المرسى) وفوضوا له التصرف في الخراجات البرية والبحرية، وتوارثها عنه بنوه ...وكان العامل من يهود هذا المرسى، يخرج الى مطالب بني عامر وخراجاتهم في زي الملوك، يخدم من أسرى المسلمين، فينزل بفسطاطه، ويحكم بين أهل الإسلام في شكاياتهم ويأمر وينهي، ويصفد ويقتل ويضرب، وهذا أكبر المصائب وأفظع المعائب، وكانت لهذا اليهودي جواري من أحسن بنات الإسلام"[1].

هذا النص أورده الناصري باعتباره شاهدا على عصره يعتبر مرآة عاكسة لتسلط اليهود وسطوتهم في مدينة وهران ومنه نستطيع استنباط بعض الأمور التاريخية فاليهود كانوا جباة للضرائب على السكان ، ويفصلون في النزاعات بينهم وبلغ الأمر حد الضرب والقتل وهذا كله أمام مرأى الأسبان.

وتمتع اليهود بحرية تامة في ممارسة عقائدهم الدينية، فقد كانت مدينة تلمسان وحدها تضم في القرن9هـ/15م سبعة عشر معبدا[2] وحرية التنقل والإقامة حيث يرغبون، يدفعون الجزية، يمارسون جميع فروع التجارة وهم يحتكرون أعمال السمسرة وأعمال المصارف وتبديل العملة.[3]

بعد تحرير مدينة وهران من الاسبان1207هـ/1792م، قام الباي محمد الكبير1193 هـ/1779م-1212هـ/1796م بفتح أبواب المدينة لليهود، وأدى ذلك الى انتقال عدد كبير منهم

1 -احمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة...، مرجع سابق، ص 116.
2 -ارزقي شوتيام، مرجع سابق،ص 132.
3 - وليام شالر،مصدر سابق ، ص89.

اليها، قادمين من مستغانم، ومعسكر، وتلمسان وندرومة[1] وسوف يلعب اليهود دورا اقتصاديا يساهم في اعتمار مدينة وهران من جديد، وقد وجد اليهود كل التسهيلات، فقد أقطعهم الباي محمد الكبير قطعة أرض لدفن أمواتهم دون أن يدفعوا مبلغا ماليا.[2]

رغم هذه التسهيلات إلا أن اليهود طالما شكلوا خطرا، ففرضت عليهم إجراءات صارمة من السلطات الجزائرية ربما لمراقبة تحركاتهم المشبوهة،فسقوط وهران في أيدي الاسبان في عام 915هـ/1509م كان بمساعدة اليهود[3]، فلم يكن يسمح لليهود بامتلاك الأراضي[4]، ربما هذا ما يفسر اهتمام اليهود بالتجارة والحرف الاخرى، وعدم ممارسة الفلاحة، لان هذا القطاع يمكن للدولة مراقبته ، وتحديد قيمة الضرائب، عكس التجارة التي تكثر فيها المضاربة[5].

ورغم الاحتقار الذي يكنه السكان لليهود، فان أغلب هؤلاء قد تحصلوا على ثروات ضخمة، نتيجة ممارسة السمسرة والمرابات والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية مهما كانت بسيطة

---

1 - M.EISENBETH: Les Juifs en Algérie, esquisse historique, depuis les origines jusqu' à nos jours, inst de l'Encyclopédie coloniale et maritime, Paris1930,p15.

2 -DARMON: Origine et constitution de la communauté Israélite à Tlemcen, in R.A n°14,ALger1870,p38.

3 -A. BERBRUGGER: Conquête d'Oran, in,R.A. n°10,ALger1866,p 47.

4 –سلسلة بيت البايلك، علبة 280،رقم السجل 376، السنة 1220-1223هـ/1809-1812م، نقلا عن : ارزقي شويتام، نفس المرجع، ص136.

5 – ارزقي شويتام، نفسه.

او تافهة، ومن اشهر أغنياء اليهود في أواخر الفترة التركية: اليهودي ناردوخي دارمون Nardochée DARMON وقد مكنته ثرواته من بناء بيعة وهران على نفقته الخاصة[1].

* **الجالية الأوروبية**:تنقسم بدورها إلى مجموعتين هما:

* **المجموعة الأولى**:الأوربيون الأحرار يتشكلون من القناصل وموظفي القنصليات، ووكلاء المؤسسات التجارية والقساوسة والتجار، كان استقرارهم بالجزائر مؤقتا إذ بمجرد ما ينتهون من أعمالهم يعدون إلى بلدنهم، عرف عددهم ارتفاعا ابتداء من أواخر القرن10هـ/16م، نتيجة الازدهار الاقتصادي الذي شهدته المدن الجزائرية، كان شغلهم الشاغل تنمية ثرواتهم وخدمة مصالح بلدنهم، وكان تعاملهم مع المجتمع الجزائري مقصورا على المبادلات التجارية[2].

***المجموعة الثانية**:الأسرى المسيحيون، يمثلون الأغلبية، يصنفون حسب مهنهم فيشكلون أربع مجموعات هي:الحرفيون، الملاحون، المكلفون بالأشغال العامة[3]، وكان الأسرى الحرفيون يتوجهون كل صباح للوراشات لأداء أعمالهم، أما أوليك الذين لا يملكون حرفة فإنهم يكلفون بمختلف الأشغال العمومية[4]، كان هؤلاء الأسرى يربحون مبالغ مالية تمكنهم من افتداء أنفسهم[5]، ويشير **شالر** قنصل

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص46.

[2] – ارزقي شوتيام، مرجع سابق ، ص138.

[3] -J.A.VALLIERE, Observations sur le Royaume d'Alger, détails historiques, Présenté par L.CHAILLOU sous le titre: Alger aux XVIIIe siècle ,IPC, France1979,p45.

[4] –ارزقي شوتيام، ، نفسه، ص142.

[5] -VENTURE DE PARADIS, , Alger au XVIII siècle, In R A ,n°40 1896 op.cit,p153

امريكا في الجزائر الى تقليد كان ساريا في قصر الداي يمكن الأسير من توفير دخل مالي، فالسفير الذي يحظى بمقابلة الداي وينال شرف شرب القهوة، يترك على صحن الفنجان قطعة من النقود الذهبية، يجمعها القهواجي، ويضعها في صندوق مغلق ، محفوظ في منزل الداي الخاص، ويقوم الداي بإضافة مبلغ من ماله الخاص الى محتوى الصندوق، ثم توزع على الأسرى مرتين في السنة[1].

ومن المفرقات المثيرة للانتباه هو أن الأسير قد يصبح مصدر هاما من مصادر الدخل للايالة الجزائرية عن طريق فديته، وسوف نستعرض نماذج تاريخية توضح ذلك:

- ورد في مذكرات أحمد الشريف الزهار:"... فلما كانت سنة1199هـ، أتى الاسبانيول للصلح، وأتوا معهم بالأسارى الذين عندهم و أبدلوهم بالنصارى الأسرى، أما الأسرى الباقين من الأسبانيول فدفع عنهم ألف دورو على الرأس وكذلك دفع لأهل البلاد قيمة الأسارى الذين بأيديهم ألف دورو لكل رأس...ودفع الاسبانيول ثمن الصلح وغرامة مائة سنة سلفا... ودفعوا العوائد وقد سمعت ممن حضر ساعة نزول المال قال: رأيت بمرسى الفلايك ساعة نزول صناديق المال...حتى امتلأت الرحبة...وقد تعمرت بذلك المال الخزانة الأولى والثانية ووضعوا في الثالثة"[2].

[1] - شالر، مصدر سابق،ص51.

[2] -الشريف الزهار، مصدر سابق، ص54.

أما فدية الأسرى البرتغاليين حسب الشريف الزهار بقوله:"...في سنة 1227هـ، تمكن البرتغال من عقد الصلح مع الجزائر ...ودفع مليونين ونصف ثمن الصلح، وافتدى جميع أسراه الذين من جنسه بألف دورو..."[1]

إن المتمعن في هذه النصوص التاريخية يكتشف البعد المادي لفدية الأسير، فقد ساهمت في إمداد الخزينة بالسيولة النقدية، وعموما فالأسير وان كان من الطبقات الفقيرة، فإنه يمارس بعض الأعمال خلال فترة أسره، تسمح له من توفير ثمن فدائه، كالعمل في الخمارات والملاهي الموجودة على مستوى سجون الأسرى[2]، كما كان بعض العبيد يقومون بصنع الخمر من الزبيب وذلك في الرواق بمعسكر ويبيعونه مع اللحم والخبز ليوفر لأنفسهم ما يخفف من قيودهم[3].

حسب مذكرات الأسير تيدنا باعتبارها مرآة عاكسة نستطيع من خلالها تتبع مصادر دخل الأسير الذي توفرت له فرصة التقرب من السلطة الحاكمة وطريقة جمع ثروته ، بدء بشكل لباسه فقد منح تيدنا بأمر من الباي ملابس مصنوعة من الصوف ومطرزة بالذهب وحزام من الحرير[4].

[1] – نفس المصدر، ص138.

[2] - VENTURE DE PARADIS: Tunis et Alger au XVIIIe siècle, Mémoires et observations rassemblés et présentés par joseph Cuoq, Edit. Sindbad, paris,1983,p.50.

[3] – عميراوي احميده، الجزائر في أدبيات الرحلة...، مرجع سابق، ص106.

[4] – عميراوي احميده ، نفس المرجع ،ص56.

وصل تيدنا مرتبة الخزندار وبدء يتلقى مرتبا شهريا نحو 10سكات من الباي، بالإضافة إلى ما يمنحه إياه الحكام، أو ما يربحه من تعيين أشخاص جدد في البلاط من ثلاثة إلى أربعة آلاف ليرة في السنة، ويقر تيدنا ان الخزندار يمكنه زيادة ربحه وإثراء نفسه بسهولة كبيرة من دون أن يلاحظ سيده ذلك[1]، تمكن تيدنا من فتح مكتبة في معسكر تضم كتب كثيرة[2] ، هذه المداخيل الكبيرة مكنت تيدنا من التمتع بحياة هنيئة إلى درجة مكّنته من إيداع 100سكة عند أحد المسحيين بمعسكر، إلى حين يسافر إلى الجزائر ويسلمها للساعاتي الذي اتفق معه تيدنا أن يحفظ له نقوده التي يجمعها إلى أن يتحرر[3].

نلاحظ مما سبق أن الأسير في الجزائر كان يستطيع أن يرتقي السلم الإداري، ويجمع مبالغ مالية وثروة مادية تمكنه من قضاء حاجاته التي على رأسها الحرية والتخلص من العبودية.

هـ – أملاك العائلات والأسر:

عرف بيايلك الغرب ظهور عائلات ذات طابع ثيوقراطي تستمد سلطاتها من النـــفود الروحي**[4]**،كما تشكلت عائلات إقطاعية في بيايلك الغرب، تابعة لسلطة الأتراك ،وتتمتع بسلطة كاملة على إقطاعاتها، شرط الحفاظ على دفع الضريبة ،والمشاركة بفرسانها في المحلات التركية التي تخرج لجمع الضريبة، ومن بين هذه العائلات الحشم – سكان غريس وأجداد الأمير عبد القادر، وعائلات

[1] – عميراوي احميده ،المرجع سابق ، ص64.
[2] – نفسه ، ص82.
[3] – نفسه ، ص104،105.
[4] –ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص 50.

سيدي العربي سكان مينا، ومديونة سكان الظهرة، وبن قدور أولاد سيدي الشيخ، الذين أعطونا صورة واضحة لهذا الشكل من الإقطاع[1].

وتمكنت عائلات من حيازة الرياسة في بيايلك الغرب مثل عائلة المشارف في الوطن الراشدي التي حصرت فيهم النقابة فقد كانت لا تتعداهم ولا تخرج منهم وحصرها فيهم ملوك الأتراك[2]، ويشير أبو حامد المشرفي إلى الوضع المادي للمشارف بقوله:"حازوا الرياسة...الدينية والدينوية...ورياسة الدنيا حازوها بالثروة والطول والجاه والنجدة ومقابلة الملوك...".[3]

وبيت المشارف لم يكن بيتا واحد بل عدة بيوت، ولهذا فليس هناك شك من أن الوضع المادي اختلف من بيت إلى آخر، ويبدو أن اغلب بيوتاتهم كانت ميسورة الحال، فقد كان للمشارف علاقات وطيدة مع بايات الغرب الذين قربوهم وولوهم الوظائف الدينية المختلفة كالفتوى والقضاء والتدريس[4]، وفي أبيات شعرية لـ: أبو حامد المشرفي يشير إلى هذه المكانة المادية بقوله:

---

[1] – بحري أحمد ، مرجع سابق، ص16.

[2] – الطيب بن مختار المختاري الغريسي، كتاب القول الأعم في بيان أنساب قبائل الحشم ، ضمن كتاب مجموع النسب والحسب والتاريخ والادب في اربعة كتب اللهاشمي بن بكار، تلمسان، مطبعة ابن خلدون(ط1)، 1961، ص334-335.

[3] –أبو حامد المشرفي، ياقوتة النسب الوهاجة، مخ، ص24 ، نقلت هذه النسخة من أصل مصور عن النسخة الأصلية، الموجودة بمكتبة الرباط الدولية تحت رقم 2163، منسوخة بتاريخ 15 شوال 1381هـ/28 مارس 1962م، وناقله هو السيد الحاج المهري بن ابي عبد الله، (المخطوط نسخة شخصية) .

[4] – لزغم فوزية، البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي 925-1246هـ/1520-1830م، أطروحة دكتوراه، إشراف محمد بن معمر، جامعة وهران ، 2013-2014، ص649.

وكنا **أهل ثروة** في القــوم	***	ولنا شـــأنا عاليا في السَوْم
لنا أصول و**عقـــــــــار**	***	ولنا **جمال زانة وقــــــــار**
وتركنا **الحائط والجـــــدار**	***	وهجرنا **العقار** والوقـــار

نلاحظ أن الأبيات أعلاه قالها أبي حامد المشرفي عندما تغيرت أحواله بعد هجرته إلى المغرب و داق مرارة العيش والسجن، ولكن مضمونها المادي غاية في الوصف فهذه العائلة إلى جانب الريادة السياسية كانت تملك عقارات وأصول وماشية، إي ثروة مادية معتبرة إلى غاية أواخر العهد العثماني وبداية الدخول الفرنسي.

كما حظيت أسرة الكتروسي بإمتيازات مهمة بمازونة، وقربتها السلطة لها وتحالفت معها، وهناك مجموعة من الوثائق على شكل ظهائر تحمل امتيازات وإعفاءات، ومراسيم تعين بعض أفرادها في مناصب دينية[1].

ومن خلال الإطلاع على فحوى هذه الظهائر نلمس رغبة السلطة الحاكمة في بقاء هذه الامتيازات بأيدي أسرة الكتروسي، ما أكده المرسوم الصادر من طرف الداي علي باشا1121هـ/1709م لتثبيت السيد المهدي في منصبه: أما بعد فإن حامله المعظم الفقيه ... السيد المهدي جددنا له وأبقيناه على حاله بأن يكون إماما...ويكون أحباسه داخل البلد المذكور

[1] – لزغم فوزية، مرجع سابق، ص632.

وخارجها كلها على يديه يصرفها في ضرورية المسجد المذكور...وما يبقى ينتفع به هو في نفسه كما هي العادة القديمة..."[1]، وقد صدرت تلك الظهائر من عدة جهات مثل الباشوات و البايات وواحدة صادرة عن العسكر على رأسهم آغا النوبة.

وفي ظهير وقعه خليفة الباي أحمد سنة 1215هـ/1800م يمنح فيه مجموعة من الامتيازات لمفتي مازونة محمد بن المهدي جاء فيه:"...وأنّنا أنعمنا على ماسكه العالم الأجل المرعي المبجّل، الزكي الافضل السيد محمد بن المهدي نجل العالم الأوّاه...وجدّدنا له على ما بيده من تحرير لاغواتنا، الذين قبلنا، وأوصينا له بحرمه واحترامه، ورعيه وإكرامه..."[2].

نلاحظ من خلال هذه الظهائر حجم الامتيازات المعنوية والمادية التي حظيت بها الأسر الشريفة في بيايلك الغرب مما زاد في مستوى الثراء لديها.

ومن الأسر كذلك نجد أسرة الملياني فقد اتصل عروج بأحمد بن يوسف الملياني سنة 1517م على شاطي البحر غرب مدينة وهران وهو أول تحالف بين العثمانيين ومرابطي الغرب الجزائري، وقد ارسل خير الدين الى الشيخ الملياني هدايا ثمينة كاعتراف بجميله ومبلغ مالي قدره4000 دينار، وخصص له جزءا من الجزية المفروضة على اليهود والمقدرة بثمانية صيغات[3]، وظل أتباع الملياني

[1] –وثيقة ملك لاسرة الكتروسي، جمعية الظهرة، ينظر كذلك فوزية لزغم، نفس المرجع، ص633.
[2] – مصدر سابق، ينظر كذلك العباسي محمد، الافتاء .... مرجع سابق،ص145.
[3] – شدري معمر رشيدة، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات(1671-1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف فلة موساوي قشاعي، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2005-2006 ، ص16.

مؤيدين للسلطة، فقد حصل احد اتباع الملياني"ابن شعاعة" من بايات وهران على اعفاءات ضريبية ومنحه قطعة أرض كوقف له[1].

وكذلك أسرة ابن حواء، فقد أمر الباي عثمان بن الحاج إبراهيم (1160-1170هـ/1747-1756م) بتحرير العلامة السيد محمد بن حواء وإخوانه وبني عمه التجاجنة من جميع التكاليف المخزنية وكتب لهم رسما بذلك، عام 1167هـ/1753م ومن ثم الحصول على امتيازات.[2]

أما الوضع المادي لبيت عبد القادر بن المختار،فقد عرف بسعة الرزق فقد تبرع محي الدين بكيس مليء بالذهب لضريح عبد القادر الجيلالي عند زيارته له[3] ، وقد دبح بمناسبة عودته من الحج خمسة عشرة بقرة وثمانون شاة،[4] هذا يدل على الرفاه المادي نهيك عن الجود والكرم، وعرف عن أحد أعيان هذا البيت، وهو الأمام السيد محمد بن عبد القادر بن مختار، المعروف بشايب ذراع، سعة المال وعظم الجلال وكثرة العقار واتساع الحرث والحيوان.[5]

[1] - شدري معمر، المرجع السابق، ص17.

[2] -لزغم فوزية ، مرجع سابق، ص649.

[3] -هنري تشرشل ، حياة الأمير عبد القادر،ترجمة وتقديم وتعليق، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، دار الرائد، عالم المعرفة،طبعة خاصة،2009 ، ص69.

[4] - فوزية لزغم ، نفس المرجع، ص71.

[5] - الطيب بن مختار، القول الاعم، مصدر سابق، ص336.

اما بيت مصطفى بن عب بن البقرة، فقد كان هذا الأخير من أهل الترفه في مآكله ومشربه وملبسه...سلك مسلك الناسكين العارفين...مع ما أعطى الله لوالده من المال والكسب والخيل المسومة والأنعام والحرث[1].

ومن العائلات الثرية في تلمسان نجد بيت المقري، فقد كان سعيد المقري صاحب ثروة[2]، وكذلك بيت اليبدري، عرف في أواخر العهد العثماني باسم أولاد ابن سعد، نسبة لأبرز علمائهم وهومحمد بن سعد، كان هذا البيت من البيوت الثرية، وقد ذكرهم الشيخ عبد الحفيظ الفاسي في النص الموالي:"...بيت أولاد ابن سعد كان بتلمسان بيتا عظيما علما، ومجدا، وثروة..."[3].

من خلال هذا الطرح التاريخي نلاحظ أن بعض العائلات والأسر في بيايلك الغرب كانت تتمتع بالحضوة لدى السلطات الحاكمة مما ساهم في استقرار أوضاعها المادية، وزيادة مستوى ثرائها، فأقبلت هذه العائلات على كسب الأراضي والبساتين والعقارات وممارسة الفلاحة وتربية المواشي.

و- أملاك الحضر:

مثل سكان الحواضر في الجهة الغربية نسبة 7% من مجموع السكان،وكانت طبقة الحضر تتكون من العائلات الحضرية المتأصلة بالبلاد ومن مهاجري الأندلس بعد أن تكاثر عددهم نتيجة

[1] -أبو حامد المشرفي، ياقوتة النسب الوهاجة، مخ سابق ،ص18.
[2] -ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص390.
[3] - عبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفاسي، معجم الشيوخ المسمى رياض الجنة أو المدهش،ج1، صححه وخرج حواشيه وعلق عليه، عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003،ص52.

قرارات الطرد الإجباري التي تعرضوا لها بإسبانيا سنة1610م، واستقر عدد كبير منهم بالجزائر خلال القرن السادس عشر، ووصل الى مدينة تلمسان سكان مالقة من الأندلسيين[1].

وقد كان العنصر الأندلسي عاملا ايجابيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية قبل أن تحد من نشاطه مضايقة الأتراك واستبدادهم، فبفضل نشاط الاندلسين وثرواتهم التي حملوها معهم أو تحصلوا عليها من ممارسة التجارة والقرصنة، نهضت كثير من المدن من خرائبها،[2] مارس الأندلسيون بالجزائر العثمانية أعمالا تجارية وحرفية وفلاحية، واشتهروا في مجال البناء والري، ولم تكن لهم ثروة كبيرة في العهد العثماني، والدليل على ذلك أن القليل منهم من كان يملك العبيد المسيحيين حسب هاينريش.[3]

وأصيبت الأنشطة التجارية للتجار الحضريين بالجزائر العثمانية بالتقهقر بفعل السياسة الاقتصادية التي انتهجها الدايات، والتي تقوم على دعم أغنياء اليهود الليفورنيين، والاوربين الأجانب خاصة الفرنسيين المرسيليين[4]، وبالتالي لم يكن التجار الحضريين المسلمين من بينهم الأندلسيين، يستندون إلى قوة تحمي مصالحهم، فكان موقعهم ثانويا في تجارة المدن[5]، ويرجع ناصر الدين سعيدوني

---

[1] – بن عتو بلبروات، مرجع سابق، ص60.

[2] –. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، نفس المرجع ،ص45.

[3] –هاينريش، فون مالتسان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، الجزء الأول، ترجمة، أبو العيد دودو، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1976،

[4] – بن عتو بلبروات، نفس المرجع،ص61.

[5] – سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر،تع وتق، زبادية عبد القادر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1980، ص92.

سبب تلاشي العنصر الأندلسي بالمدن الجزائرية إلى ضعف نشاط أفراده في الميدان المالي،نتيجة مضايقة واستبداد الحكام الأتراك.

وعلى العموم فان الحضريين لم يطمحوا لارتقاء مناصب سامية تؤهلهم لقيادة البلاد،بل بقوا قانعين بما يملكونه من دكاكين وبساتين وثروات، فأعمالهم الاقتصادية كانت حافزا لهم على البقاء في حالة هدوء[1].

ز- أملاك سكان الأرياف و القبائل:

ساهمت الظروف الاقتصادية في تصنيف سكان الأرياف ، باعتبار أن قسما منهم نال الامتيازات مقابل العمل لصالح السلطة الحاكمة والمقصود هنا قبائل المخزن، فقد كانت تملك ثروات هامة،فهم من يجبي الضرائب من السكان، ولعل ما ساعد على نماء ثرواتهم سياسة البايلك المشجعة لهم في امتلاك الأراضي الخصبة،أو كرائها لهم، وقد جاء في احد ملفات مركز الأرشيف الفرنسي ما وراء البحر وهو الملف رقم 102 الذي يحمل عنوانSénatus- consulte لعام 1887 م، يتحدث عن قبيلة الجبلية[2]، يوضح التقرير ان هذه القبيلة كانت تملك 15474 رأسا من الماشية،

---

[1] - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، نفس المرجع،226.

[2] -**الجبلية**: تنتسب إلى عائلة الولي الصالح الشيخ سيدي بلمرسلي الذي عاش في القرن 10هـ/16م، وقد انتشرت بطون هذه القبيلة خلال التاريخ الحديث والمعاصر في رقعة جغرافية جد إستراتيجية على ظهر القسم الغربي من سلسلة الأطلس التلي بين معلمين تضاريسيين هما ، جبال الونشريس شرقا وجبال بني شقران غربا ، وبهذا الموقع أصبحت القبيلة طرفا رئيسا في معادلة الصراع على العقار في العهد الفرنسي وخلال الفترة الاستعمارية، **ينظر**: وادن بوغفالة، موقف قبيلة الجبلية من السياسة العقارية الفرنسية ، دراسة من خلال وثائق الارشيف الفرنسي، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، معسكر، العدد الاول/جانفي- ديسمبر2007،ص135.

منها 1100 من الأبقار، و6000 من الأغنام و من الماعز 7000 ، أما مداخيل الضرائب فهي 17000 فرنك في الأساس و3000 فرنك كمبلغ اضافي[1]، وحسب المعلومات الواردة في التقرير(الملف رقم102) فإن أبناء القبيلة كانوا يعتمدون في نشاطهم الاقتصادي على تربية المواشي وعلى زراعة الحقول[2]، أما فيما يخص الملكية فقد لاحظ التقرير أنها جماعية، وان القبيلة قد استولت على مساحة قدرها 1052هكتار من الأراضي، تقع بالجبل الكبير على ضفاف وادي العبد .

ترتيب الملكية في قبيلة الجبلية حسب جلسة 24 جويلية 1894م			
دوار بن حليمة		دوار مغرنيس	
عقارات الدومين (الغابات)	7773 هكتار	عقارات الدومين (الغابات)	5317.95هكتار
عقارات مشتركة مخصصة لخدمة مشتركة	1272	عقارات مشتركة مخصصة لخدمة مشتركة	10.65
عقارات مشتركة للتنقل	1039.98	عقارات مشتركة للتنقل	478.25
الملكية الخاصة	542.07	الملكية الخاصة	510.30
الملكية الجماعية	5122.52	الملكية الجماعية	3960.15

[1] – وادن بوغفالة، المرجع السابق،ص135-138.
[2] –نفسه، ص138.

الدومين العام	213.71	الدومين العام	23.15
المجموع	14714	المجموع	10300هكتار و45 آر

والجدول التالي الذي أعددناه بناء على دراسة الباحث ودان بوغفالة يوضح ذلك[1]:

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن هذه القبيلة تملك ثروات هامة على رأسها الأراضي الزراعية ، ورغم أن هذه الإحصائيات تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر ولكن حاولنا استثمارها للكشف عن مدى ثراء بعض القبائل الجزائرية.

و نعرج أيضا على أراضي بعض القبائل المخزنية التي كانت تسيطر عليها في سهل ملاتة الممتد من شمال التسالة وسهول غرب وهران الى غاية وادي المالح حسب ما أشار Tinthoin من خلال هذا الجدول[2]:

[1] –تم تقسيم القبيلة إلى شطريين بتاريخ 11 افريل 1893م إلى دوار أولاد سيدي بن حليمة و دوار مغرنيس، ينظر: ودان بوغفالة، نفسه.

[2] - Tinthoin(R),Colonisation et évolution des Genres de vie dans la Région Quest d'Oran1830-1885,pp13-21.

المساحة الإجمالية تقدر: 200.000 هكتار	
الدواير يسيطرون على	الزمالة يسيطرون على
150000هكتار	51400 هكتار

هذه المعطيات على سبيل المثال لا الحصر، نلاحظ من خلالها أن القبائل المخزنية كانت تشكل طوقا أمنيا واقتصاديا، بسيطرتها على أجود الأراضي، فالقبيلة بنوعيها الزراعية(المستقرة) والرعوية(المتنقلة) إلى جانب الأرض تشكلان دعامة لتحريك عجلة الاقتصاد في الجزائر خلال العهد العثماني، وهذا يؤكده قول"**نوشي**":"لن نفهم شيئا عن المغرب العربي إذا إستبعدنا القبيلة "[1]،ويشير حمدان خوجة أن ثروة القبائل تقاس بعدد الأوتاد التي تشد الخيمة[2]، و تحدث العالم الالماني **هاينسترايت**. عن وضعية سكان الريف قائلا:" عرفت أن كل ما تتكون منه ثروة العربي، خيمة مسودة من دخان الموقد، ينقلها حسب رغبته من مكان إلى آخر وقطيع ماشية و زاد من القمح محفوظ في أحد المطامر وبعض الأثاث."[3]

أما غالبية سكان الأرياف فاضطرتهم ظروف المعيشة أن يبقوا على اتصال دائم بالسلطة الحاكمة عن طريق رؤسائهم المحليون، ومنهم من بقي يعاني أنواع الاستغلال وهم يمثلون الأغلبية

---

1 -دغموش كاميلية، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية(1792-1509م)، مرجع سابق،ص53.

2 -حمدان خوجة ، مصدر سابق، ص71-72.

3 - ج.أو. هاينسترايت، رحلة العالم الألماني ج.أو. هاينسترايت الى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/1732م)، تر و تق وتع ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي،، ص59.

الساحقة[1]، خاصة الفئات الاجتماعية التي كانت تحتل آخر رتبة في السلم الاجتماعي مثل الدلال والقصاب والمداح والفلاح وكانت مطالبة بدفع الضريبة رغم دخلها المحدود[2]، ونستشف واقعها المعاش من تذمر وشكوى **ابن الشريف الدرقاوي** لمبعوث المولى سليمان عندما قدم إليه سنة1220هـ/1806م أثناء محاصرة الدرقاوي لوهران بقوله:**"ما نال الفقراء والمنتسبين وسائر الرعية من عسف الترك وجورهم وانهائهم في ذلك الى القتل والطرد من الوطن"**[3]، تحمل هذه الرسالة هموم الطبقة المهمشة او الفئيات البسيطة التي تعيش حياة التعاسة والشقاء ، وطالما اتسم موقفها من السلطة التركية بالعداء الشديد،فأصبح شغلها الشاغل خاصة جماعة الفلاحين ترقب الحملات الانتقامية التي يشنها عليهم البايلك لضمان المتطلبات المالية المتزايدة[4] ومد الدولة بما تحتاجه من مواد أولية، رغم أنهم لم يلقوا رعاية الحكام ولم تشملهم اهتمامات الدولة.

و استطاع **تشرشل هنري شارلز** أن يصنف المجتمع الجزائري إلى ثلاث طبقات عند وصفه الاحتفالات التي أقامها **محي الدين** عند عودته من الحج إلى القيطنة بقوله"...وحضر الضيوف من كل الطبقات والدرجات... وكان بعضهم ممتطيا جواده بأبهة ومرتديا أضخم الأزياء ومتبوعا بصفوف طويلة من العبيد والخدم، وكان آخرون ممن ينتمون إلى **الطبقة الوسطى** قد جاؤا راكبين ظهور البغال

[1] -ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ، المرجع السابق، ص228-229.

[2] -ارزقي شوتيام،مرجع سابق، ص156.

[3] -الناصري، الشيخ أبو العباس احمد بن خالد، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح وتع :جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956،ج8، ص110.

[4] - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، نفسه ، ص61.

والحمير، بينما كانت المئات من **الطبقات الدنيا** تنصب نحو المكان متوقعة في شغف أكلة أميرية من مرابطهم المعظم"[1].

هذا النص يحمل دلالة اقتصادية قيّمة فهو يبرز لنا مدى استفحال الطبقية في مجتمع بايلك الغرب، ويظهر لنا مميزات كل طبقة رغم تأثر تشرشل بالذهنية الغربية أي الإقطاع وملامحه في الغرب.

3 -حيازة الملكية وطرق اكتسابها ببايلك الغرب:

تختلف طرق الملكية بحسب كيفية الحيازة، وبداية نحاول ضبط مفهوم الحيازة: من خلال تعريفها اللغوي، ثم تعريفها الاصطلاحي بالرجوع إلى آراء الفقهاء في الفقه الإسلامي:

❖ **مفهوم الحيازة :**

– **لغويا:**

الحيازة مأخوذة من الفعل حاز، وحاز الشيء يحوزه حوزا وحيازة، بمعنى جمعه وملكه وضمه إلى نفسه، وحاز العقار ملكه، و إحتاز الشيء إحتيازا جمعه وضمه إلى نفسه، ويقال حازه إليه ضمه وامتلكه[2].

[1] – هنري تشرشل ، حياة الأمير عبد القادر،مصدر سابق، ص71.

[2] – احمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، الجزء الثالث، مصر، ط3، 1981، ص117-118

والحوز هي الملك، والحوز من الأرض ما يحتازه الإنسان لنفسه فيبين حدوده ويقيم عليه الحواجز ليستحقه فلا يكون لأحد حق فيه[1]، وحيازة الرجل هي ما في حوزته من مال أو عقار، وحيازة الزارع هي ما في حوزته من أرض زراعية، ويقال الحيز بمعنى المكان.[2]

ويتضح مما سبق أن الحيازة في اللغة تطلق على عدة معان منها: الضم والجمع، والملك، والقبض والاستبداد.

– اصطلاحا:

الحيازة هي وضع اليد والتصرف في الشيء المحاز كتصرف المالك في ملكه بالبناء والغرس والهدم وغيرها من وجوه التصرف[3] ، والاستيلاء عليه ، وهي إحدى الطرق المكسبة للملكية، وقد وضع الفقهاء مدة من الزمن لثبوت الحيازة واستحقاق الشيء الحوز، وهذا مع وجود تصرف ظاهر في العقار المحوز مثل الهدم والبناء والغرس والإيجار والبيع ، مما يقطع حجة المدعي الحاضر والساكت بلا مانع[4].

وجاء في **مهمة دفتري** فرمانا إلى حاكم جزائر الغرب هذه بعض فقراته"بلغنا أنباء عن ترك بعض الرعايا في الأطراف لمساكنهم، وهجرة بعضهم إلى المدن، والبعض الآخر إلى مناطق

[1] –أبي الفضل جمال الدين بن محمد بن منظور، لسان العرب، الجزء الاول، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1993،ص1046.

[2] – الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار الكتاب، القاهرة، ط2، 1972، ص99.

[3] –عدلي أمير خالد، اكتساب الملكية العقارية بالحيازة في الفقه الإسلامي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2003 ،ص16-19.

[4] –بن حموش مصطفى ، فقه العمران، مرجع سابق، ص66-68.

أخرى...حال وصول هذا الحكم الشريف، ينبغي النظر في الأمر... فيجب إعادة توطين كل من هاجر دياره منذ اقل من عشرة أعوام،... ولا يجوز إعادة من مضى على هجرته أكثر من عشرة أعوام..."[1].

يمثل هذا الحكم صورة للحيازة تتمثل في ترخيص السلطان العثماني للمهاجرين من الأرياف إلى المدن مدّة ما يزيد عن عشر سنوات بالبقاء في أماكن إقامتهم.

ومن مظاهر الحيازة في بيايليك الغرب هو إقرار السلطة بعض قبائل المخزن على الأراضي التي بحوزتها، أو جعلها تستقر على أراضي البايليك، كما حدث مع قبائل الدواير، وكذلك مع فرقة أولاد عيسى الذين نقلهم الباي ابراهيم من ناحية البيض في القرن الثامن عشر ، ليجعلهم يستقرون في دوار الفغايلية لصد بني زقزق وأولاد ميرة الذين كانوا يهاجمون مليانة[2].

كما سمح الاسبان للقبائل الموالية لهم بالاحتفاظ بالأراضي التي بحوزتهم ما لم يرفضوا دفع الضريبة، أو يتمرد بعض أفرادهم على سلطة الاسبان[3]، وفي هذا الخصوص يقول **فاليجو**: "بأن

[1] -مؤرخ بـ:985/3/13 هـ، يحمل رقم (30)، صحيفة (228)، حكم رقم (531)، ينظر: بن حموش ، فقه العمران،مرجع سابق، ص128.

[2] -صالح عباد،مرجع سابق، ص367، كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص252.

[3]- Mohamed El korso et MIKel de Epalaza,Op cit,pp37-38.

خصوبة الأراضي المجاورة لوهران والمرسى الكبير جلبت العديد من الدواوير الذين يعترفون بنا وهم اتباع لدينا، ويعيشون تحت حمايتنا وذلك من أجل زراعة الأرض التي امتلكوها دائما[1].

❖طرق اكتسابها:

يؤول حق التملك ووضع اليد بطرق يخولها الشرع الإسلامي والعرف الجاري في الجزائر خلال العهد العثماني ، و سوف نسلط الضوء على أهمها، انطلاق من بعض الوثائق المحلية المتوفرة ببايلك الغرب وتحليل عناصرها ومراعاة مدى احترامها الشروط صياغة الوثائق القانونية بدءا بــ :

أ- الميراث:

هو ذلك الحق الذي يكون محله انتقال مال المورث إلى ورثته الأحياء، سواء كان ذلك المال عقارا أو منقول أو حقا من الحقوق القابلة التوريث، ومن اركانه المهمة وجود المورث وهو الشخص الذي تم نقل أمواله العقارية والمنقولة إلى الورثة بسبب وفاته،ووجود الوارث وهو الشخص الذي تنتقل اليه ملكية مورثه لسبب من أسباب الميراث والمتعلقة أساسا بالقرابة والزوجية، ووجود التركة أي ما يخلفه الميت وراءه من أموال وحقوق قابلة للانتقال بطريق الإرث[2].

---

[1] -Don Joseph Vallejo, mémoire sur l'état et la valeur des places d'Oran et de mers-el-kébir Ecrit dans les premiers jours de l'année 1734,**R**.**A**, volume 66,Alger,1925,p 353.

- ينظر كذلك دغموش كاميلية، مرجع سابق، ص71.

[2]- بن حموش مصطفى، فقه العمران الإسلامي، مرجع سابق، 97.

وظهر في الجزائر خلال العهد العثماني مؤسسة مكلفة بشؤون الأملاك العامة وأملاك الهالكين الذين ليس لهم ورثة حسب ما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية ، وتسمى مؤسسة بيت المال[1]، هذه الأخيرة أدت دورا هاما في إبراز الملامح الأساسية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وتتكفل بتسيير أمور التركات أو الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين وتضمن حصة الدولة منها حسب الأحكام الشرعية، وازدادت أهميتها بازدياد عدد ممتلكاتها، وتعرف في وثائق المحاكم الشرعية" بالأملاك العائدة لبيت المال" وتتمثل في الأراضي والبساتين والحوانيت[2].

أما وارداتها فترجع إلى ثلاث جهات:

*الملكيات التي هلك أصحابها في الحرب أو سقطوا في الأسر دون رجاء عودتهم مع انقطاع ورثتهم.

*الملكيات التي هلك أصحابها ولم يخلفوا ورثة من أهل العصبة، حيث يرجع نسبة منها أو كلها إلى الأمة التي يمثلها بيت المال حسب المذهب الحنفي.

*أملاك الأفراد التي صادرتها السلطة بحكم جناية قام بها المالك، وهي حالة موظفين سامين.[3]

ولكي تضمن مؤسسة المواريث مداخليها فقد كانت تجري مراقبة دائمة ومباشرة على عقارات المدينة، بالإضافة إلى سجلات أملاك الغائبين أو الأسرى، كانت تراقب المقابر من طرف فرقة خاصة

---

[1]- بن حموش مصطفى، المدينة والسلطة في الإسلام، نموذج الجزائر في العهد العثماني، الجزائر، وزارة الثقافة،2013، ص77.

[2] -صبرينة لنوار، آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد26، نيسان 2016، ص90.

[3] - مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة، مرجع سابق،ص77.

يتوزعون على البوابات ويرقبون مراسيم الجنائز،بالإضافة إلى فرق أخرى للبحث على أموال الأموات وأملاكهم–الكنوز– التي كان الأهالي غالبا ما يخفونها في حياتهم خوفا من المصادرة.[1]

وكان يشرف على هذه المؤسسة موظف سامي بالديوان الخاص يدعى بيت المالجي أو ناظر بيت المال يعين شخصيا من قبل الداي ويفوض على جميع الأمور المتعلقة بتنظيم الأملاك والتركات وحفظ الأموال، و مهمة المحافظة على المواريث المخزنية، حيث ذكر في وثائق المحاكم الشرعية بـ"حافظ المواريث المخزنية"[2]، وبيت المالجي يضع يده على كل المواريث التي لا وارث لها من قار ومنقول، ما عدا مواريث كبراء الدولة فهي ترجع للخزينة أصالة إن لم يكن لهم وراث[3]، كما يستولي على الودائع[4] التي مات أصاحبها ولم يترك وارث[5].

اذن تقاس قيمة الثروة والأملاك العقارية بمجموع الإرث أو التركة التي تركها المورث للورثة بعقد صحيح الى جانب مجموع أوقاف العائلة، أما أملاك المفقودين فتقوم هيئة بيت المالجي بإحصاء أولي عنهم لتمكين ورثتهم منها أو مصادرتها لانعدام روابط أصول الورثة بالموروث وفي هذه الحالة تضم إلى سجلات البايلك، ومثال ذلك فقدان الكثير من الجند الانكشارية في الحروب ضد الاسبان برا وبحرا

---

[1] – مصطفى بن حموش ،المرجع السابق، نفسه.

[2] – خليفة حماش ،الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، قسم التاريخ، إشراف فاطمة الزهراء قشي، 2006، ص813.

[3] – فونتير دي بارادي، مقتطفات من مذكرات فونتير دي برداي المتعلقة بهذا العصر، القسم الرابع، ضمن كتاب مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار، الحاج احمد الزهار، تقديم وتعليق، احمد توفيق المدني،دار البصائر، الجزائر2009،ص197.

[4] – يطلق عليها الودائع العمومية، كانت توضع في دكان يملكه وكيل أملاك المسجد، ويعتبر هذا الدكان حرماً مقدساً، لاتمتد إليه يد بسوء، وهو مخصص لوضع الودائع العمومية مثل اموال اليتامى والمسافرون وحتى الذين يخافون من اعتدات للصوص، توضع هذه الاموال أمانة عند الوكيل، وتكتب أسماءهم فوق الشيء الذي أودعوا فيه المال، نفس المصدر ،ص 201.

[5] – نفس المصدر،ص201.

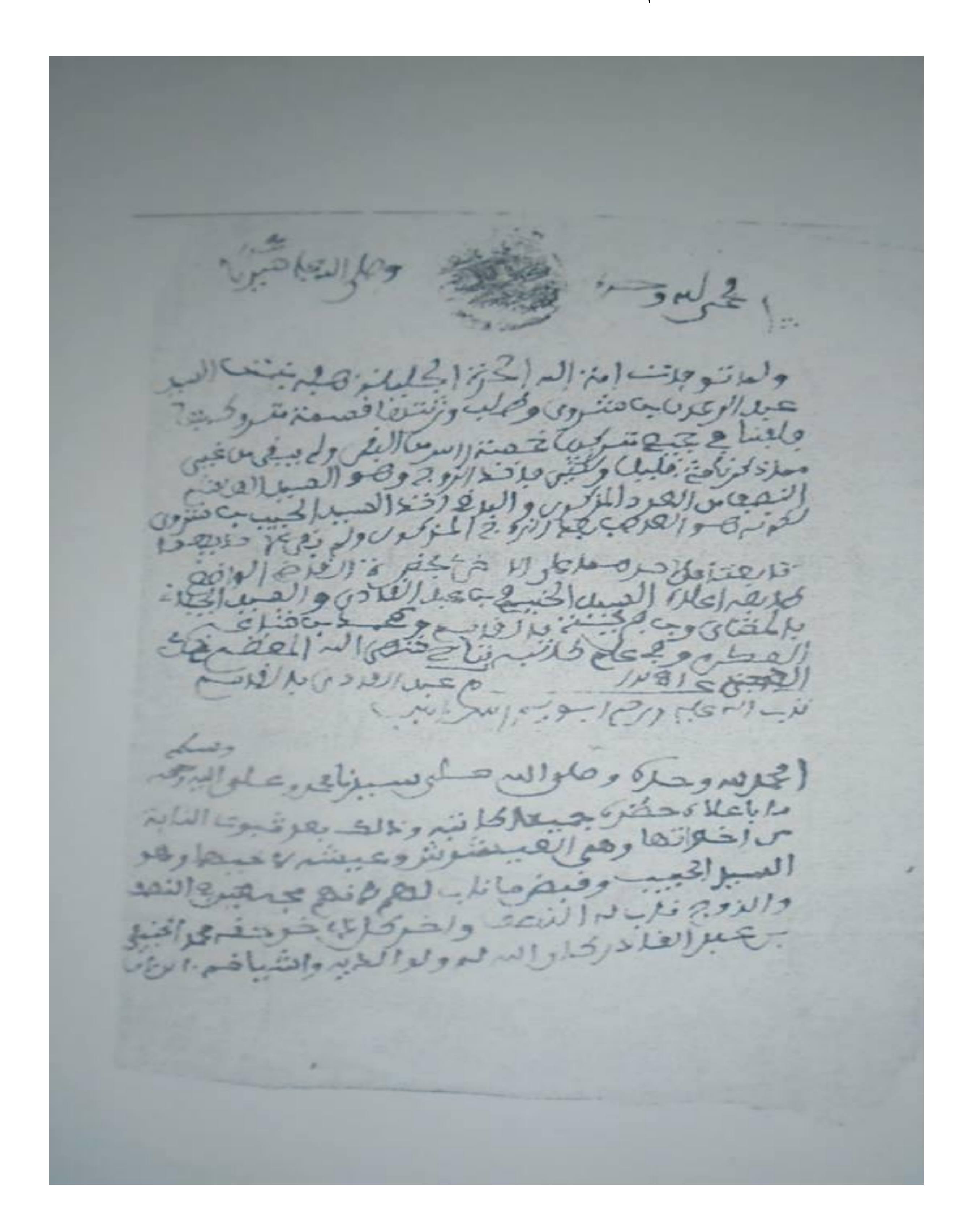
خاصة خلال تحرير مدينة وهران وما جاورها مما جعل أملاكهم تضم إلى التركات المفقودة لبيت المالجي، وصلت هذه الأملاك حسب الباحث مريوش أحمد مابين 100 دوبلة(8.33 ريال بوجو) الى2000 دوبلة(166.66 ريال بوجو)[1].

وتشير إحدى الوثائق الى انتقال الملكية عن طريق الميراث جاء فيها" ولما توفيت أمة الله الحرة الجليلة هبة بنت السيد عبد الرحمن بن شروفي وطلب ورثتها قسمة متروكتها ولقينا في جميع تركتها خمسة رأس من البقر ولم يبقى من غير ما ذكرنا في قليل و لكثير (كذا) فأخذ الزوج وهو السيد الهاشمي النصف من العدد المذكور والباقي أخذ السيد الحبيب بن شروفي لكونه هو العاصب بعد الزوج المذكور ولم بقي لأحديهما تابعة .... لأحدهما على الآخر بحضرة القاضي الواضع طابعه أعلاه السيد الحنيفي بن عبد القادر والسيد الجيلاني بالمختار وبن فريحة بالقاسم ومحمد بن شاعة المكرم وفي عام كاتبه بتاخ (كذا) شهر الله المعظم .... عام 1241 عبد القادر بالقاسم تاب الله عليه ورحم أبويه ءامين ءامين..." (الملحق رقم01) [2]، و نستنتج من هذا أن الميراث قد مثل مصدرا طبيعيا وأساسيا لانتقال الثروات العقارية.

1 –حسان كشرود، مرجع سابق،ص137.

2 – الوثيقة تصفية تركة، موجودة ب: خزانة السيد باهي قدور، معسكر – عوف –(دون رقم).

الملحق رقم 101[1]: تمثل انتقال الملكية عن طريق الميراث.



[1] - الوثيقة تصفية تركة، موجودة بـ: خزانة السيد باهي قدور، معسكر – عوف –(دون رقم)، مصدر سابق.

ب- معاملات البيع والشراء:

تحتل معاملات البيع[1] والشراء المتعّلقة بالممتلكات حيزا هاما من قضايا المحاكم الشرعية التي أضفى على عقودها المحررة بين المتبايعين صفة الشرعية، قضاة من المذهبين، والتي تضمنت أغلبها شكلاً واحدا و صيغةً واحدةً، تتضمن عقود البيع الصادرة عن المحكمتين المالكية والحنفية، مقومات وأركان تقوم عليها عملية البيع وهي :المتعاقدان والمعقود عليه (الثمن والمثمون) وصيغة البيع[2]، وبموجب هذا العقد تنتقل الملكية بين الافراد ومثال ذلك"...**وبسببه سلم البائعان المذكوران للمبتاعة المذكورة تملك الجنة المذكورة فتسلمتها منهما وتملكتها دونهما وحلت فيها محل المالك في أملاكهم...**"[3].

[1] – البيوع جمع بيع، وهو في لغة مصدر با ع الشيء إذا أخرجه عن ملكه أو أدخله فيه بعوض، فهو من أسماء الأضداد، فيطلق على الشراء كما يطلق على البيع، فيقال لفعل البائع بيع وشراء، وأما شرى فيستعمل أيضّا لغة في إدخال الشيء في الملك أو إخراجه عنه بعوض ، غير أن الأكثر استعمال "با ع" إذا أخرج، و" اشترى"إذا أدخل وهي أفصح، وعلى هذا اصطلح أغلب الفقهاء تقريبا للفهم، ينظر: أحمد إدريس عبده، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك مع مقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول المسائل وعيوبها، الجزائر، دار الهدى ، عين مليلة،2000، ص38.

[2] – صخرية بن قويدر، أسعار جّنات فحص مدينة الجزائر في القرن 18 – م 12 /ه من خلال سجلات المحاكم الشرعية أربعة فحوص نموذجا(بير الخادم، بير مراد رايس،بوزريعة، تلاوملي)، رسالة ماجستير، إشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر 02 ، قسم التاريخ،2011 – 2010 ص61. ، مرجع سابق،

[3] –يمثل عقد بيع موثق بتاريخ 1648، ويشير BENCHENEB أن هذه الوثيقة وجدت في المغرب ضمن مجموعة وثائق تخصص الملكية العقارية، ينظر:

-SAADEDDINE BENCHENEB, Un Acte de Vente dressé à ALger en 1648, R.A, n°89,1945, pp287-290.

وسوف نستخلص أركان البيع التي حملتها عقود البيع في بايلك الغرب من خلال هذين العقدين[1].

فالمتعاقدان هما الطرفان اللّذان تعاقدا على إنجاز عملية البيع، ونعني بهما" البائع" و"المبتاع"، ويلاحظ في العقود الخاصة بالبيع أنّها تبدأ بعبارة" اشترى على بركة الله تعالى وحسن عونه ممسكه السيد محمد ابن التهامي..." و هو **المبتاع** و احمد الملقب ب جلال ولد علي بن موسى هو **البائع**[2]، وفي العقد الثاني نجد تعدد الشركاء في عملية الشراء"... اشتراها السيد الحاج محمد بلعيد، وسي امعمر بن عيسى، وسيدي علي بن موسى، وجميع أولاد سيدي احمادوش، ومن تنسل منهم من الذكور دون الاناث،...،..."اما البائع لهم- كما ورد في النص- "...مولانا المؤيد السيد **باي محمد بن عثمان** المجاهد في سبيل الله..."[3].

أما **صيغة البيع** تعبر عن حدوث فعل البيع، وتكون في الأغلب" باع "بصيغة الماضي كدليل على حدوث الاتفاق ولزومه بين المتعاقدين وإرادتهما البيع، أي حصول الرضا والقبول بينهما[4]، مثل عبارة "...اشتراها السيد..." أو "...باع إليهم ذلك بيعا صحيحا..." .

---

[1] – النموذجان هما:الأول وثيقة عقد بيع ، موجودة ب: خزانة الشيخ محمد التهامي ، معسكر، تيغنيف، (بدون رقم)، تاريخها أواسط محرم سنة 1269هـ/ 1853م، والثاني: نسخة من سند البيع لسكان قبيلة سيدي حمادوش، معسكر، سنة 1185هـ/1771م، بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، الجزائر، المؤلفات للنشر والتوزيع،2013،ص94-95.

[2] – وثيقة عقد بيع ، مصدر سابق.

[3] –بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي، نفسه.

[4] – صخرية بن قويدر، مرجع سابق، ص64.

والمثمون والثمن" :الأرض هي المثمون، والشيء الذي تتضمن قيمته الثمن المتفق عليه في عقد البيع، ذُكر على سبيل المثال في عقد بيعٍ الموجود بحوزتنا(النموذج الاول)"...قطعة أرض تسمى بالتيرس... وهي معلومة الحدود مشهورة التسمية، يحدها من جهة اليمين بيت المال، والشرق ملك محمد ابن العربي ومن ناحية الظهرة والغرب الفرعة المخزنية...،...والقطعة المرسومة اشتراها الماسك بسهلها ووعرها وجميع منافعها ومرافقها وسائر حقوقها الداخلة فيها والخارجة عنها..."[1]، أما النموذج الثاني "...جميع الارض المنسوبة لبني عامر المعروفة بـ "المدوة" كقبة الولي الصالح سيدي احمادوش معلومة عند العام والخاص بما فيها المقبرة المنسوبة لبني عامر والحاسي اللي في وسط الطريق..."[2] .

أما **الثمن**، فهو المبلغ النقدي الذي يقابل قيمة المبيع، لأن الصفقة تقوم على أساس أخذ البائع الثمن والمبتاع ، فعلى سبيل المثال ،فقد ذكر صراحة في النموذج الأول كما يلي"... بثمن قدره وغايته **سبعين دورو مربع** قبضها أحمد المذكور بتمامها قبضا حيا و.... كاملة العدد راجحة الميزان بعد الرضى والتقليب بيعا صحيحا .... لا خيار فيه ولا قيد على السنّة في ذلك..."[3]، اما الوثيقة الثانية فقد انتهت بالعبارات التالية"... باع إليهم ذلك بيعا صحيحا **بأربعمائة ريالات** صرف الجزائر بعد ما قبضها السيد الباي المذكور قبضا وافيا، ودفعها في بيت مال المسلمين..."[4].

1 – وثيقة عقد بيع ،مصدر سابق.

2 – بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي، نفسه.

3 – وثيقة عقد بيع، المصدر نفسه.

4 – بن داهة ، نفسه.

يظهر أن الوثيقتين احترمتا الشريعة الإسلامية ، ومنحت للمالك الحرية التامة في جميع أنواع التصرف والاستعمال والاستغلال، طالما أنّها لا تعارض نصوصها ومقاصدها،"...تملك المشترِي بالمشتَّرَي فصار ملكاً من أملاكه مضى بذلك مولكّ (كذا) له مَحُوز...يتصرف فيه بأنواع التصرفات كلها..." .

ثم يتم انتقال الملكية، لكّنه لا يتم إلا بالتسليم والقبض، ويكون البائع في حالة الاستحقاق مسئولاً عن أي عيب في المبيع بقدر الثمن المدفوع، وهذا ما يسمّى مسؤولية عن الدرك أو التبعة فالدرك يعني اللحاق وهو اللَّحْق من التبعة، ومنه ضمان الدرك في عهدة البيع، بمعنى التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع أي ضمان الثمن عند الاستحقاق[1]، وقد أوضحت لنا عقود البيع قيد الدراسة ذلك "... **بيعا صحيحا** .... **لا خيار فيه ولا قيد على السنّة في ذلك والرجعي بالدرك من عيب أو استحقاق** ..." أما صورة انتقال الملكية فكما يلي**:"... فصار مُلكا من أملاكه**...".[2]، أي ان الأرض أصبحت بحوزته يتصرف فيه بكل أنواع التصرف المخّولة له.(الملحق رقم02)

[1] – صخرية بن قويدر، مرجع سابق،67.

[2] – وثيقة عقد بيع ، نفس المصدر.

الملحق رقم 02[1]: يمثل انتقال الملكية عن طريق البيع



[1] - وثيقة عقد بيع ،مصدر سابق.

وكان بيت المال لا يحتفظ بالأملاك العقارية التي تعود إليه بل يطرحها للبيع مباشرة بعد اجراء الفريضة والقسمة، وكان البراح يمشي في الأسواق والأماكن العامة ليعلن للأهالي عن الملكية المعروضة للبيع، ثم يخبر بيت المالجي عن أحسن ثمن مقترح[1]، ويمكن للدايات بيع أراضي البايلك[2] لبعض الموظفين السامين أو لجند الإنكشارية وللعائلات المرموقة من أعيان المدن التي ساهمت في مساعدة سلطة البايلك مع توثيقها و تسجيلها في المحاكم الشرعية ، لإثبات حق التمليك، و من صلاحياتهم كذلك بيع ملكيات الأراضي الزراعية لعروش القبائل الموالية لسلطتهم بوثائق مكتوبة ومشهرة[3] .

وكان النظام وراء بيع ممتلكات بعض القبائل العاصية ، مثل بيعه سنة 1817م، بعض أراضي قبائل **ريغة** إلى قبائل بني **مناد** و **بني مناصر**[4]، الأمر الذي يحول ملكية هذه الأراضي للقبيلتين السالفة الذكر، كما باع باي معسكر في 1801م غابة بني خنيس في ضواحي معسكر التي تغطي مساحة تقدر بـ:3698 هكتار إلى **قبيلة بني خنيس** وفق عقد مكتوب بمبلغ قدره 2.500 "Réaux" وبالتالي أصبحت هذه الغابة ملكا جماعيا لهذه القبيلة[5].

---

1 –مصطفى احمد بن حموش، المدينة والسلطة، مرجع سابق،78.

2 - pauyanne, La propriété Foncière en Algérie, Alger 1900, P. 34.

3 -حسان كشرود، مرجع سابق، ص32.

4- Despois (Jean), «La répartition de la population en Algérie», Annales.Économies, Sociétés, Civilisations. 15e année, № 5, 1960. p 925.

5 – بن داهة عدة، عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي(1830-1873)، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007،ص136.

ج – الهبة و الوقف والمعاوضة:

شكلت الهبات[1] مظهر من مظاهر التكافل الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري في تلك الفترة ، فكان الناس يقبلون على وهب جزء من ممتلكاتهم ابتغاء مرضاة الله، ورفع الغبن عن الموهوب له وفي هذا الاطار يؤكد المالكية أن الشخص إذا وهب هبة يقصد بها صلة رحم أو صدقة فإنه لا يجوز له التراجع عنها، أما اذا وهبها يريد بها الثواب فإنه بإمكانه التراجع عنها[2]، ولموضوع الهبة علاقة كبيرة بعقود المحاكم الشرعية خلال العهد العثماني، إذ نجد أن كثيرا من هذه العقود عبارة عن هبة أنجزت في إحدى المحكمتين المالكية أو الحنفية.

وكمثال على ذلك العقد الآتي: والذي جاء فيه أن المسماة عايشة بنت بلقاسم العمري من أولاد ناصر، حضرت إلى المحكمة الشرعية المالكية وأشهرت أمام الشيخ القاضي أنها وهبت لأولادها ابنها سي احمد وهم على التوالي :محمد، سعد، مبارك، رابح، جميع ما على ملكها من البقر وعددها خمس بقرات وثور ومقايزان(كذا)، ما عدا بقرة واحدة شارفة–أي كبيرة في السن –شهب اللون فقد أبقتها لكفنها كما وهبت لهم عشرين غنما وعشرين ريالا هبة تامة عامة، وقد قبل محمد – كبير في

[1] –الهبة: هي تمليك العين بلا عوض وتصح بإيجاب وقبول كوهبت ونحلت وأطعمتك، وهي لغة التفضيل على الغير بما ينفعه ولو غير مال ، واصطلاحا هي تمليك العين بلا عوض، **ينظر**:ابن نجيم، زين الدين بن ابراهيم بن محمد(ت 970هـ)، البحر الرّائق، شرح كنز الدّقائق (في فروع الحنفية) ،ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، الجزء السابع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997، ص483.

[2] –صرهودة يوسفي، النساء والملكية في مدينة قسنطينة أواخر الحكم العثماني1787–1837م، مجلة العلوم الانسانية ، قسنطينة، عدد 40، ديسمبر 2013، ص399.

السن–منها ذلك له ولإخوته، وقد صدر منها ذلك طوعا لا كرها، وهي في حالة صحية جيدة أهلة للتصرف[1].

رغم اننا لم نستطع تحديد الاطار الجغرافي للوثيقة ، ولكن حاولنا من خلالها توضيح أشكال الهبة في العهد العثماني، و نلاحظ في هذا العقد أن الجدة وهبت لأحفادها كل ما تملك، وهذا جائز عند جمهور العلماء خلاف ما ورد عن بعض محققي المذهب الحنفي الذين قالوا بعدم صحة هبة كل المال ولو في وجوه الخير، واعتبروا من يفعل ذلك سفيها يجب الحجر عليه[2].

وفي مثال آخر"... بعد وفات الصابرة إلى عفو الله وسعة رحمته أمة الله خديجة بنت السيد السنوسي بن الهاشمي ورثتها أمها أمة الله خيرة بنت السيد محمد بن السنوسي وبعدما تقرر لها إرثا وهو السدس من ابنتها المذكورة حيث كان وتعين من ساير أملاك أبيها المذكور أشهدت خيره المذكورة شهوده الموضوعة أسماؤهم وهم السيد المصطفى بن نعوم وأخوه السيد الهاشمي والسيد علي بن سي السنوسي بن عبد الله والسيد عبد القادر بن السنوسي البحري لقبه أنها وهبته للفقيه السيد محمد بن التهامي قاصدة بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الحميم وتلقاها الموهوب له بالقبول والحوز (كذا)

1 –عقد هبة منجز بالمحكمة المالكية ، مؤرخ بشهر ذي القعدة عام ثمانية وعشرين ومائتين والف، (1228هـ/1813م)، و .م .ش، مج 2316 و57، م .و. ج، نقلا عن نسخة مصورة ، **ينظر**: الأمير بوغداده، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني(القضاء أنموذجا)، شهادة ماجستير، إشراف احميده عميراوي، جامعة الامير عبد القادر، قسم التاريخ، قسنطينة، 2007-2008م ، ص 212.

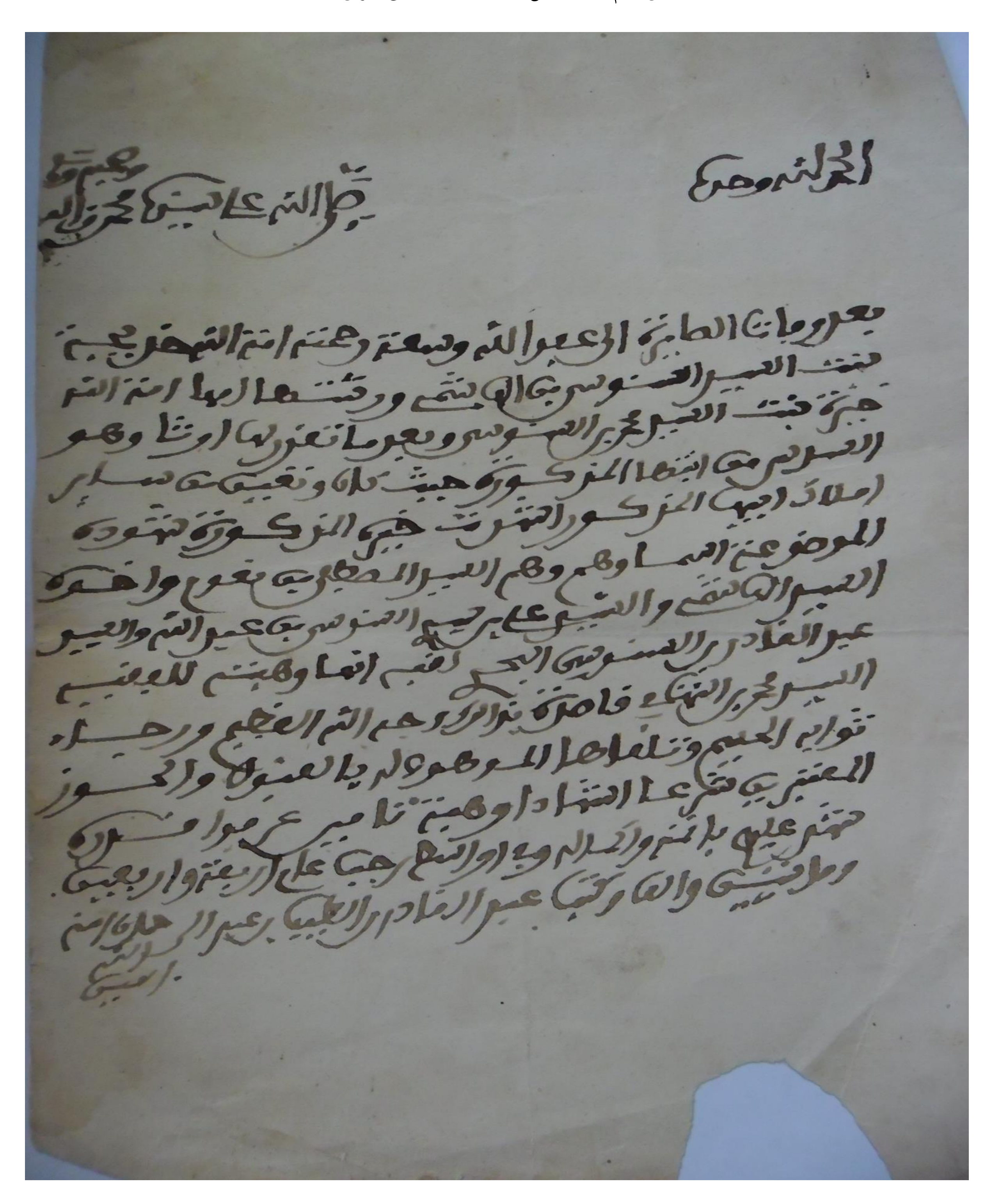
2 –ابن نجيم، مصدر سابق، ص489.

المعتبرين شرعا أشهادا وهبة تأمين عرفوا قدره شهد عليهم بأتمه وإكماله وفي أواسط رجب عام أربعة وأربعين ومائتين وألف وكتب عبد القادر بن الطيب بن عبد الرحمن أمنه الله آمين.[1](الملحق رقم03)

وما يلاحظ على هذه العقود أنها مستوفية لجميع شروط صحة الهبة [2]، وما يؤكد ذلك هو ما ورد في هذه العقود من ذكر لاسم الواهب ونسبه وحالته الصحية، وذكر اسم الموهوب له ونسبه، وعلاقته بالواهب وموافقته أو قبوله لهذه الهبة من الواهب، كما تذكر أيضا نوع الموهوب أو جنسه وقدره وعدده إن كان مما يقدر أو يحصى.

[1] – الوثيقة تعود الى مكتبة الشيخ التهامي، معسكر (بدون رقم)
[2] –الأمير بوغداده، مرجع سابق، ص159.

الملحق رقم03[1]: يمثل انتقال الملكية عن طريق الهبة.



الحمد لله وحده

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

بمعروفات الطالب الحاج عبد الله وسعدة وحفصة ابنة الشيخ محمد
بنت السيد السنوسي بن الهاشمي وقبضتها امها امنة الشيخ
خيرة بنت السيد محمد بن السنوسي ومعروفاتهن ارثا وهو
السدس مع ابنتها المذكورة حيث كانا وتعينت سائر
املاك ابيها المذكور التمست خيرة المذكورة شهود
الموضع عن اسمائهم وهم السيد المصطفى بن معمر واخوه
السيد [illegible] والشيخ عابد [illegible] السنوسي بن عبد الله والسيد
عبد القادر بن السنوسي [illegible] انها وهبته للعبد
السيد محمد بن [illegible] فاطمة [illegible] وجه الله العظيم ورجاء
ثوابه الجسيم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] رجب على اربعة واربعين
[illegible] وكتب عبد القادر [illegible] بن عبد [illegible]
[illegible]

---

[1] - الوثيقة تعود الى مكتبة الشيخ التهامي، معسكر (بدون رقم).

و الوقف عقد لعمل خيري ذي صبغة دينية، يقوم على توفر الواقف الذي له أهلية التبرع، فكما هو معروف أهلية التبرع بالحبس، يشترط فيها البلوغ **وصحة الملكية**، وأحقية التصرف فيها بما يملك من ذات أو منفعة، وعلى وجود الموقوف وهو المنفعة، التي تعرف على سبيل الحبس مع اشتراط صيغة الوقف، وهي الأسس والأركان[1]، وهذا ما يسمح لنا أن نصف الوقف بأنه ملكية انتفاع وليس امتلاك حيث أن الحبس ليس له سوى حق للتمتع بفوائد الحبس[2].

و منه ما هو وقف عام يعود أساسا على المصلحة العامة التي حبس من أجلها، ومنه ماهو وقف خاص لا يتحول صرف منفعته على المصلحة العامة التي حبس على أساسها إلا بعد انقراض العقب أو انقطاع نسل صاحب الحبس أي الواقف[3].

وظاهرة الوقف في المجتمع الجزائري كانت موجودة قبل مجيء الأتراك إلى الجزائر، واستحواذهم على مقاليد الحكم، وهذا ما دلت عليه المصادر التاريخية والوثائق الوقفية التي تعود إلى الحقبة الزمنية المتقدمة مثل الوثيقة التي تسجل أوقاف مسجد ومدرسة أبي مدين بتلمسان والتي يرجع تاريخها إلى عام 906هـ/1500م، والتي توزع أوقاف أبي مدين على النحو الآتي:09 بساتين،04 مزارع، قطعتا أرض، طاحونتان، وحمام واحد داخل تلمسان، ونصف الحمام القديم بالمنصورة، بالإضافة الى

[1] – الدين سعيدوني، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1984، ص149، ينظر:حنيفي هلايلي، دور الوقف في الحفاظ على الملكية العقارية والثروة نموذج مدينة الجزائر العثمانية، **مجلة أمل**، العدد35، ص103-113.

[2] –ناصر الدين سعيدوني، نفس المرجع، ص151.

[3] – نفس المرجع ، ص150.

نصف بستان وقطعة أرض للحراثة تقدر مساحتها بعشر زويجات(100 هكتار)، وقطعة أرض صالحة للزراعة تقدر مساحتها بعشرين زويجة(200هكتار)[1].

وقد ساعد انتشار الأوقاف وتكاثرها على أن تشمل مختلف أوجه الحياة، بحيث أصبحت تشتمل على الأملاك العقارية والأراضي الزراعية وتضم العديد من الدكاكين والفنادق وأفران الخبز والعيون والسوقي والحنايا والصهاريج، وافران معالجة الجير[2].

ولم يقتصر انتشار الاحباس في مدينة الجزائر وضواحيها بل شملت جهات البلاد الجزائرية مثل ومازونة وتلمسان ومعسكر ومليانة[3]، وتشير الوثائق المستخرجة من سجلات المحاكم الشرعية إلى العقارات الموقوفة والملاك المتعاقبين عليها، نأخذ مثلا أوقاف مليانة مثلا ففي حومة الحوكة وقفت دار بنت الحسن إبراهيم باي، خديجة بنت سالم آغا، الحاج محمد بن ابراهيم باي، القايد مصطفى بن أبي ريشة، عمر أغا الصبايحية[4].

كما ورد في تقرير مدير المالية **بلونديل blondel** المؤرخ في 30 نوفمبر 1842 أن عدد أوقاف عمالة وهران وصلت الى132 وقف موزعة كما بلي: 109 أوقاف مثمرة، و23 وقف

---

[1] -ناصر الدين سعيدوني، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني ، مرجع سابق ، ص152.

[2] -سفيان شبيرة، دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر،**مجلة علوم الإنسان**، العدد10 ، جوان 2014، ص218.

[3] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات وابحاث، مرجع سابق، ص154.

[4] -أ.و.ج، س.م، ش، ع.34، و.16.، ينظر ، ودان بوغفالة، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية ومليانة في العهد العثماني، مرجع سابق، ص181.

مخصصة لصالح العام[1]، وكانت عملية الوقف بمقتضى عقد شرعي، يحدد فيه صاحب الوقف أسماء المنتفعين منه، والجهات التي يعود إليها الوقف بعد انقراض المنتفعين من نسله، تعود موارد موقوفاته إلى الجهات التي ذكرها في عقده[2]، هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية الواقعية فإن العقد لم يكن دائما محل احترام، فقد يسئ الوكيل التصرف في الوقف، وأحيانا تتدخل السلطة فتحول فوائده إليها[3].

و لإظهار مدى مساهمة الوقف في انتقال الملكية نورد نماذج وقفية نحاول من خلال ما ورد فيها استخراج بعض النقاط التاريخية، بدءا بوقفية دار الباي الحاج عثمان بمعسكر .

* تفكيك نص الوقفية[4]:

– الحمد الله الذي وفق عباده لسلوك المتقين ودلهم لصالح– الأعمال التي ينتفع بها الإنسان والصلاة والسلام على– المبعوث بالمعجزات والآيات البينات صلى الله عليه وآله صلاة والسلام على– ....،....،أما بعد فإن السيد أزن محمد بولكباشي[با ع...] جميع الدار الكائنة على– ملكه بأم العساكر التي كان قد اشتراها من سهره الناسك الآمر– أمير الوقت مولانا الحاج عثمان باي كما هو

1 –موسى عشور، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الاوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص80.

2 -A. DEVOULX, Notes historiques sur les mosquée et autres édifices religieux d'Alger, in **R.A**, n°4 Alger, 1859-1860, p468.

3 –ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1500–1830، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج1، ص228.

4 – هذه الوقفية عبارة عن لوحة رخامية مكتوبة (الملحق 04)، مقاساتها:64سم×49سم، لونت خلفيتها باللون البني أما نصوص الكتابة فقد لونت باللون الذهبي، نفذت هذه الأخيرة بخط الثلث المغربي وبأسلوب النقش البارز، وقد وظف الفنان نصوص هذه الكتابة في اثنتي عشرة سطرا، وهذه الوقفية ليست مغروزة في مكانها الأصلي وإنما هي ملتصقة في الجدار الغربي لمسجد عين البيضاء(المبايعة) بمعسكر.

ينظر:يحياوي العمري، الكتابات الأثرية في الغرب الجزائري"دراسة تنميطية"، شهادة دكتوراه، تخصص علم الآثار الإسلامية ، إشراف عبد الكريم عزوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014–2015م، ص96–97.

ذكر الشراء بيده- مختوما بطابعه والتحبيس على عقد الذكور والإناث وما تناسلوا- وامتدت فروعهم على عقبهم وعقب عقبهم ومن مات عن غير عقب- رجع نصيبه إلى الباقين إلى النسل رجعت الدار المذكورة إلى مكة -والمدينة تحبيسا لا يبدل ولا يغير وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب -ينقلبون بتاريخ ربيع الأول عام أربعة وستين ومائة وألف -شهد بذلك سيدنا الحاج مصطفى بن بوشلاغم[1].

[1] - يحياوي العمري، المرجع السابق، ص96.

الملحق رقم 104[1]: يمثل مساهمة الوقف في انتقال الملكية



[1] - الوقفية عبارة عن لوحة رخامية مكتوبة، مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الوقفية أن مؤسس الدار هو الباي الحاج عثمان[1]، وتاريخ تأسيسها كان في حدود عام 1164هـ/1750م، والوَقف أو التحبيس في هذه الحالة يعني المنع، حيث يتم فيه الاحتفاظ بالشيء الموقوف، مع كفالة حق الانتفاع به لتحقيق أهداف خيرة، ونلاحظ انا الواقف قد يكون شخصية عامة او علمية، او من رجال الادارة العثمانية كالبايات او الدايات و في مثال آخر نجد:وقفية جامع حسن الباشا بوهران، بني هذا المسجد من طرف داي الجزائر حسان باشا ، بعد فتح وهران الثاني سنة 1207هـ/1792م،ومن خلال نص للوحة التذكارية المخلدّة له والموجودة بمتحف وهران،"...فقد وقف إلى جانب الجامع ، الحمام الذي بقربه من جهة الغرب والحانوتان اللتان عند حوانيت السيد الطاهر بن الحاج أحمد والحانوت التي بين حانوت سي علي بن عبد القادر، وحانوت سي عبد السلام والحانوت التي بين حانوت السيد الحاج المكي وحانوت السيد الطاهر بن حاج أحمد وحانوت آخر بين حانوت سي عثمان بن خده وحوانيت السيد المصطفى بن عبد الله بن دحو ، حانوتان فوق حوانيت السيد الطاهر المشرفي مع حانوتين بين أربع حوانيت الذمي ياه ولد

[1] –الباي الحاج عثمان ويقال له عصمان بن الحاج ابراهيم، صنفه الزياني في صف العشرين في ترتيب البايات الذين حكموا الاقليم الغربي، وقد عين هذا الاخير في المرة الاولى بايا على تلمسان، ولكن سرعان ما نقلب عليه أهلها رفقة الباي يوسف المسراتي، ثم أسند له في المرة الثانية حكم الايالة الغربية في أواسط محرم سنة 1160هـ/1747م/ وهو الذي مكر بأهل تلمسان مكرا بأهل تلمسان مكرا كبير ، وقتل منهم خلقا كثيرا، وذلك بسبب نصرتهم ووقوفهم في المرة الأولى إلى جانبي الباي يوسف المسراتي ، توفي بمعسكر بعد أن ملك تسعة أعوام.

ينظر: محمد بن يوسف الزياني، مصدر سابق، ص255–256، الأغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود ، الجزء الأول، ، ص284، مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تح وتق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1974 ، ص 20.

دواد...،...،..." ، قيدت هذه الاحباس في أواسط رمضان من سنة 1210هـ/1796م في ولاية المنصور أبي الحسن السيد حسن باشا أيده الله[1].

تظهِر لنا هذه الوقفيات مدى انتشار ظاهرة الوقف في بايلك الغرب، وهي على العموم ظاهرة دينية ، يمكن من خلالها قراءة الحياة الاقتصادية خاصة الحياة العقارية وفي هذا الصدد يرى الباحث فاروق ماردام باي(Bey_Farouk Mardam) أن عقود الوقف عموما هي وثائق تاريخية ، والوقف في حد ذاته هو ظاهرة اقتصادية و إجتماعية[2].

و المعاوضة: العوض هو البدل، وبدلُ الشيء غيره، واستبدل الشيء بغيره وبدله به أي أخذه مكانه ومعاوضة الأرض أو استبدالها معناه تغييرها بأرض غيرها أو بعّقار آخر كدار ونحوها، أو مجموعة عّقارات بنفس قيمتها[3]، **و نورد مثال على ذلك يخص مدينة مليانة فقد تم معاوضة وقف جنان بدار تقع قرب دار الباي الملاصقة لمسجد سيدي أحمد بن يوسف[4].**

---

[1] – مبروك مهيريس، المساجد العثمانية بوهران ومعسكر، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2009،ص 38.

[2] –ودان بوغفالة، الأوقاف بالناحية الوهرانية :أوقاف مليانة نموذجا، ضمن كتاب الوقف في الجزائر أثناء القرنين 12و13هـ/18و19م، معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه، أعمال ندوة الجزائر العلمية 29 و30 ماي 2001م، الاعمال الكاملة لناصر الدين سعيدوني، الجزائر ، البصائر للنشر والتوزيع، 2013، ص151.

[3] – صخرية بن قويدر، مرجع سابق، ص 59.

[4] -أ.و.ج، س.م.ش، ع34، ع164، ع165، نقلا عن : ودان بوغفالة، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدنتي المدية ومليانة، في العهد العثماني، الجزائر،مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص195.

د – مصادرة المتلكات:

كانت هي الأخرى مصدرا مهما في انتقال الملكية كما ساهمت في إثراء الخزينة، وهي سياسة كانت تتبع لحجز أموال الموظفين ويمكن اعتبارها أيضا نوعا من الجباية المخزنية، ذلك أن الداي أو الباي لم تكن لهما الوسائل الكافية لمراقبة ما يحصله القياد والجباة والشيوخ وغيرهم من عملية الجباية.

إذ كانت تعمد اليها الايالة في غالب الأحيان ولسبب من الأسباب كأن تعلن إحدى القبائل تمردها على السلطة، أو ترفض أن تدفع ما عليها من مستحقات تجاه الخزينة فتصادر أموالها وأملاكها من الأراضي والأغنام والأبقار والخيول والجمال[1]،فقد قامت السلطة العثمانية بمصادرة أراضي قبيلة أولاد قصير ثم أعيدت لها مقابل دفع ضريبة خاصة كثمن استئجار لأراضيهم، وقع ذلك في نهاية القرن 18م/11هـ بسبب مهاجمة هذه القبيلة خليفة باي الغرب إبراهيم لما كان متجها إلى الجزائر حاملا ضرائب البايلك فوعقبت هذه القبيلة بطردها من أرضيها التي أصبحت ملكا للبايلك في سنة 1187هـ/1774م.[2]

وكان العثمانيون يقومون بالاستيلاء على أجزاء من أراضي القبائل التي ترفض دفع المطالب المخزنية ويمنحونها للقبائل التي تتحمل إيجارها، أو تمنح لفائدة قبائل المخزن أو موظفي البايلك، وهذا ما نجده مثلا في أراضي سهل السمار بنواحي القلعة في مساحة تقدر بحوالي 2000 هكتار، والتي

[1] -Diego de haédo,op.cit, p32.

[2] – توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، مرجع سابق، ص80.

صادرها الباي محمد الكبير من قبيلة المحال العاصية بين واد هليل ومينة، بين سنتي 1210-1220هـ/1795-1805م.[1]

وبلغ الأمر حتى الموظفين السامين والبايات ونورد بعض النماذج في هذا الصدد، فبعد موت الباي محمد الكبير محرر مدينة وهران سنة 1792 من الأسبان، تولى إبنه الباي عثمان بن محمد الكبير ، الذي انحرف عن الجادّة وهو ما ذهب إليه **المزاري** واصفا اياه:" وهكذا بدأت سياسته في التدهور والتراجع، وبدأ ما شيده أبوه يتعرض للخراب"[2]، ويضف **مسلم بن عبد القادر الوهراني** على هذا بقوله:"...وانتقل باللهو والطرب متشبها ملوك بني العبّاس العرب... بعث إلى تونس رجلا يأتيه ببعض جواريها المغنيات، فأتاه بجاريتين مغنيتين متصدّرتين في الجمال والغناء، فتسلّى معهما أياما وليالي، إلى أن بلغ ذلك متولّي أمره بالجزائر،واستشاط من ذلك غضبا، فأمر بعزله، وكبس دوره، **وأخذ جميع ما في خزانته من الأموال والذخائر**..."[3].

وطالت المصادرة أيضا الباي عصمان الذي جمع ثروة ضخمة لكن لسوء حظه اكتنفتها المصادرة لظروف غامضة شملت سفينة تقل الأثاث والتحف والسلاح والهدايا وقافلة تضم تسعة وثلاثين جملا وثلاثين حصانا وستة وعشرين عبدا[4].

---

[1] - توفيق دحماني ، المرجع السابق ،ص81.

[2] -المزاري، مصدر سابق،ص299.

[3] -مسلم بن عبد القادر الوهراني، مصدر سابق ،ص65-66.

[4] - ورد ت هذه المصادرة في حوليات احد الخوجات الاتراك، وهو كاتب باي التيطري إبراهيم بورصالي، ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص112.

وتعرضت أملاك العلماء أيضا للمصادرة، فتذكر المصادر ما قام به الباي الحاج خليل الذي إظطهد العلماء خاصة المعادين للسلطة[1]، فقد غزى قرية الشيخ أبو ترفاس وأخذ زاويته بالعين الكبيرة نواحي ندرومة واعتدى عليها وفرق طلبته[2]، وهي نفس الزاوية التي خربها الباي محمد بن عثمان الرقيق (بوكابوس)، وهذا لكون الشيخ صهرا للدرقاوي[3].

وطالت المصادارت أملاك الثائرين على السلطة التركية، ففي رسالة مكتوبة من طرف الباي حسن آخر بايات وهران إلى قايد مليانة "علي" جاء فيها:"الحمد الله وصلى الله على سيدنا محمد واله المكرم ولدنا القايد علي قايد مليانة وفقه الله امين السلام عليكم ورحمة الله والبركته وبعد فالذي نبشركم به خير ان شاء الله تعلى هو اننا طحنا على محلة الظالم ابن التجيني[4] وأحزابه فقتلناه هو بنفسه وقتلنا خليفته وقطعنا رؤسهما معا وقتلنا جميع من كان معه بمحلته ولم يفلت احد منهم ما يزيد على ألف رأس **وسبينا جميع ما عنده من خيول وابل وبغال وحتى الاخبيا جميعا** والحمد الله على

---

[1] -Esterhazy.Wilson, de la domination turque dans la régence d'Alger,op.cit,p187.

[2] -عبد القادر الوهراني، مصدر سابق، ص22.

[3] - المزاري، مصدر سابق، ج1، ص287-288، الزياني، مصدر سابق، ص198.

[4] - التيجاني: **هو** أبو العباس أحمد التيجاني، ولد سنة 1150هـ/1738م بقرية عين ماضي حوالي 70 كلم شمال غرب الأغواط في جنوب جبل عمور، توفي في فاس يوم الخميس 17 شوال 1230 هـ/ 1815 م، و تعتبر الطريقة التجانية، التي أسسها أحمد التجاني من أهم الطرق، التي شدت انتباه الناس إليها لأنها كانت من بين الزوايا أو الطرق، التي ثارت في وجه الوجود العثماني، بدأت الطرقة التيجانية تنتشر بسرعة، ابتداء من سنة 1197 هـ/ 1783م، لتوسع أكثر ينظر:

- L. Arnoud: «**Histoire de L'Ouali sidi Ahmed et-Tijani**.», in, R.A., n 5 Alger, 1861, pp: 468-474.

هذه البشارة المباركة لقد هنينا العباد من ظلمه وفساده ها نحن بشرناكم والسلام بأمر السيد حسن باي وفقه الله أمين."[1]

نلاحظ من خلال هذه الرسالة بطش السلطات التركية وعدم تساهلها مع الثوار واغتنامها الفرصة لمصادرة أملاكهم وثرواتهم ولم يسلم من المصادرة حتى الأولاد والنساء، فقد فعلها الباي محمد الملقب بالمقلش(حكم مابين1220-1223 هـ/1805-1808م)، فإنه لما أتاه الخبر بتشتيت شمل الدّرقاوي، بعث بعثا إلى أم العساكر **ليأتوا بنساء الدّرقاوي وأولاده، وما ادّخره**...فقدموا بهم على الباي في وهران..."[2].

أما الرعية فقد تسلط أعوان الباي عليها وسلبوهم أموالهم ،في ذلك يقول المزاري في معرض حديثه عن الباي عثمان بن محمد بقوله"...**وصرف أمر رعيته إلى ما شاء من أرباب دولته، فانتفعوا نفعا كثيرا، ونالوا من الرعية مالا غزيرا**..."[3]، فالمسئولون وحكام الأقاليم يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب[4].

وفي هذا السياق تندرج غزوة محمد الكبير على جنوب معسكر على بعد 20كلم، وثم معاقبة 14أو 15 دوارا، وكانت نتائجها الحصول على غنائم تقدر بـ:67000 رأس من الاغنام

---

[1] -Auguste Mouliéras, "Texte arabe et traduction française d'une lettre écrite par HASEN, 33eme et dernier Bey d'Oran à ALI, Gaïd de Miliana" Bulletin de la Société de géographie et d' archéologie de la province d'Oran. 1893.pp 149-150.

[2] – مسلم بن عبد القادر الوهراني، مصدر سابق، ص77،78.

[3] – بن عودة المزاري، مصدر سابق، ج1، ص299-300.

[4] – وليام شالر،مصدر سابق، ص59.

والماعز، و5000 جمل و633 بغلا و 720 بقرة وثورا، ووقوع 60 شخصا في الاسر أغلبهم من النساء[1].

هذه التجاوزات وصلت الى حد خرق مبدء الحصانة إذ تعرض القناصل الى مضايقات والسجن أو مصادرة الممتلكات ومن أمثلة ذلك ما جاء في مذكرات شالر Shaler أن نائب القنصل الانجليزي في وهران قد اعتقل **واحتجزت ممتلكاته وأمتعته**، وذلك كرد فعل على رحيل قنصله وتورطه في إيواء بعض العناصر من القبائل.[2]

من خلال هذه النماذج التي اطلعنا عليها اعتمادا على المصادر المحلية يتبن لنا بأن الشريحة المالكة في المجتمع أنداك تعرضت دون استثناءات لمصادرات مجحفة، رغم محاولة حمدان خوجة التعاطف وتجاهل تصرفات الأتراك ضد كل من شق عصا الطاعة وأعلن العصيان بقوله"... لقد كان هؤلاء الأتراك على الأقل يوحدون مصالحهم بمصالح الأهالي **ويحترمون ملكياتهم** وعاداتهم وحتى تقاليدهم القديمة على الرغم من أنها مخـــــــالفة للصواب... "[3] ورأي آخر يدافع بشدة عن الأتراك، رغم أنهم غرب عن البلد إلا أنهم لم يكونوا مستعمرين"... لأنهم لم يملكوا أرضا، و لا ابعدوا مزارعا عن مزرعته ولم يكونوا محتلين..."[4].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص125.

[2] – ، وليام شالر، نفس المصدر ، ص109.

[3] – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، مصدر سابق، ص286.

[4] – الشريف الزهار ، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار ...، مصدر سابق، (المقدمة)، ص20.

وفي سياق الحديث عن المصادرة كإجراء إداري تعسفي نلاحظ أنها ساهمت في زيادة ثروة وأملاك البايات والقيادات بسيطرتهم على أجود الأراضي الصالحة للزراعة فأغلب أراضي البيايلك تكونت بفضل المصادرة، فالحجز كان يقع يوميا وبطريقة تعسفية،يزيد باستمرار من رقعة أملاك الدولة بحيث أصبحت واسعة جدا على حد تعبير شالر[1] وغالبا ما كانت تدبر المكائد للاستحواذ على أموال الأثرياء، و يذكر تيدنا شيئا من هذا القبيل"...وإذا وجد رجل عرف عنه أنه ثري في دوار ما، يعمل القاضي على تدبير له مكيدة ويستغل الفرصة بضربه بالعصا حتى يمنح له مبلغا من المال، وبعد ذلك يأتي إلى الباي ويقسم بينهما المبلغ...".

رغم أن تيدنا كان شاهد عيان على ما يحدث، ولكن يأخذ قوله محمل الشك لأنه ربما كان متحاملا على السلطة باعتبارها أفقدته حريته وكثير ما تكلم بأسلوب التهكم والسخرية.

استنتاج:

إن اختلاف المستويات المعيشية للمختلف الفئات الاجتماعية في بيايلك الغرب يعكس بالضرورة اختلاف المكانة الاجتماعية للإفراد وكذا طبيعة النشاطات الاقتصادية التي تمارسها كل فئة، فقد مرّ بايلك الغرب بظروف اقتصادية وعسكرية صعبة ساهمت في تباين مستويات المعيشة وسيطرة الأتراك والكراغلة والحضر على النشاط الاقتصادي نظرا لمداخيلهم الاقتصادية الكبيرة، نتيجة لما كانوا يملكونه من أملاك عقارية وإقطاعات، كالمنازل، والبنايات والمحلات داخل المدن، إضافة إلى

---

1 – حميدة عميراوي ، مذكرات تيدنا... ، مرجع سابق، ص50.

الاقطاعات من الأراضي الزراعية في احواز المدن وضواحيها، الأمر الذي مكّنهم من السيطرة على مناصب الحكم سواء الإدارية أو العسكرية.

كما تمكنت فئات المجتمع الأخرى من الصناع والحرفيين والتجار من الحفاظ على مستويات من الدخل جعلتها تحافظ على مكانتها الاجتماعية رغم تعرضها للمصادرة والتنكيل وثقل عبء الضرائب، في حين تمتع اليهود بمستوى معيشي عالي ، بسيطرتهم على التجارة الخارجية.

الفصل الثالث:

هيكلة ملكية الأراضي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني

المبحث الأول: إشكالية وجود نظام عقاري في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الثاني: مراحل تطور النظام العقاري في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الثالث: ملكيـــــات الأراضي ببايلك الغـــــــــرب

- أنواعها وطرق استغلالهـــــــــــا
- العوامل المؤثرة في ملكية الأرض

المبحث الرابع: الضرائب على الأراضي ببايلك الغـــــــرب

أ- أنواع الضرائب على الأراضي

ب- اثر الضرائب على الملكية العقارية

تمهيد:

اكتسبت الأرض أهمية كبرى في العهد العثماني ، لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي ، وارتباطها المباشر بالجهاز الضريبي، فالأغلبية الساحقة من سكان بايلك الغرب تعيش على استغلال الأرض خاصة سكان الأرياف، الذين يمارسون نشاطا فلاحيا رعويا، هذا ما جعل نوعية امتلاك الأرض وطريقة استغلالها يؤثر على الحياة الاقتصادية مباشرة، وسنحاول في هذا الفصل التعرف على إشكالية وجود نظام عقاري جزائري صرف خلال العهد العثماني ، والمراحل التي مرّ بها النظام العقاري في الجزائر خلال العهد العثماني، و واقع الملكية و حيازة الأرض من خلال تتبع أنواع الأراضي في بايلك الغرب والعوامل المتحكمة فيها.

و هل الأتراك ارتبطوا بالأرض مباشرة ؟ و استقدموا مشروعا نهضويا لخدمة الزراعة في الجزائر؟ أو مارسوا ضغوطا كبيرة على السكان خاصة في الريف من خلال الضرائب المختلفة وتجريد الحملات لتحصيلها، وعمليات المصادرة والترحيل الإجباري مما حال بين الفلاح وأرضه فأنغلق على نفسه في المناطق الجبلية كالونشريس، وانطوى على ممارسة الرعي المتنقل بالهضاب العليا وسهول وهران،فحدثت القطيعة بين الريف والمدينة قطيعة لم تستفد منها إلا فئات ثرية قليلة.

إذن هذه مجمل التساؤلات التي نحاول البحث عنها.

1- إشكالية وجود نظام عقاري في الجزائر خلال العهد العثماني:

لدارسة مسألة تطور النظام العقاري في الجزائر خلال العهد العثماني يجب وضعه ضمن إطار سيرورته التاريخية فحسب **الطاهر خلفون** فإن: "...النظام الدوميني الجزائري لن يكون له معنى إلا إذا وضعناه ضمن الظروف التاريخية لتكوُّنه، وهو ما يعطيه خصوصيته..."[1]، وتسليط الضوء على مختلف القراءات خاصة ما تعلق منها بمسألة الأرض، التي تعد بالنسبة للجزائريين هوية قبل أن تكون مردودا مادي، فهذه القناعة كانت القاسم المشترك بين كل الجزائريين، وعامل توحيد، ودافعا قويا لمحاربة كل من يحاول الاستيلاء على هذه الأرض[2]، وهذه الجدلية التاريخية تضعنا حتما أمام رأيين أو حلين لمعادلة واحدة أولها :

❖ **الرأي الأول:نظام عقاري معقد**

فيسعى مؤيده إلى القول أن النظام العقاري في الجزائر خلال الحقبة العثمانية كان معقدا، على رأسهم رواد المدرسة الاستعمارية، خاصة المهتمون بدراسة مسألة الملكية العقارية في الجزائر خلال العهد العثماني، فا **موريس بويان يقر بصعوبة هذه المسألة، بقوله (...هذه القوانين المختلفة**

[1] - Tahar Khalfoune, « L'Algérie : champ d'expérimentation favori de(s) théorie(s) du Domaine », colloque Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie/communication.php3?id_article=258. 11.59 2017/01/29

[2] – عميراوي احميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص112.

تتداخل وتتقاطع باستمرار، وهو ما نتج عنه صراع قوانين، تشكل دراستها أهمية بالنسبة للقانوني، ولكنها صعبة التطبيق في الواقع...)[1]، ولعل هذا الرأي سيستمر تأثيره حتى تحت الحكم الفرنسي، بل وحتى بعد نيل الاستقلال[2] ، وطابع التعقد يرده **الطاهر خلفون** إلى ذلك التداخل بين الحديث والقديم: قانون العادات(أملاك العرش)، الشريعة الاسلامية، (الأوقاف أو ممتلكات الأوقاف) ،القانون العثماني(أملاك البايلك) ، القانون الفرنسي(الدومين العام- الدومين الخاص- دومين الدولة)، القانون الاشتراكي(الدومين الاقتصادي)[3]، ويذهب الطاهر خلفون إلى ابعد من ذلك حيث يربط بعض أنواع الملكية بالعهد القرطاجي والروماني[4].

وقد رافق المشروع الاستيطاني الفرنسي تنظير حول موضوع الملكية العقارية في الجزائر،فظهرت كتابات وأبحاث في هذا السياق كنوع من التحضير القانوني لتسويغ مشاريع نزع الملكية، واتصفت بالغموض والتناقض، ففي رسالة بعث بها المارشال **بيجو** إلى الضابط **بيدو**BUDEAU بتاريخ 09 افريل 1946 ورد فيها أن " قبائل وأعراش بايلك قسنطينة لها الحق في خدمة الأرض واستغلالها

---

[1] -Maurice Pouyanne, La propriété foncière en Algérie, op.cit,p XII.

[2] – بن يوسف محمد الأمين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870م، رسالة ماجستير، إشراف موفقس محمد، جامعة وهران قسم التاريخ،2013-2014م، ص03.

[3] - Tahar Khalfoune, op. cit.

[4] – عُرِفتْ الجزائرُ منذ العهد الروماني بكونها بلدا زراعيا (مطمورة روما)،لتوسع أكثر في هذا الموضوع ينظر:محمد البشير شنيتي، الاحتلال الرّوماني لبلاد المغرب(سياسة الرومنة146ق.م/40م)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص99-116.

دون امتلاكها والتصرف فيها..."[1]،وقد ذهبت أغلب تلك التقارير الصادرة عن ضباط عسكريين إلى إنكار وجود الملكية الخاصة للأراضي في الجزائر خلال العهد العثماني[2]، وذهب **غاليسو** - GALSSOT إلى اعتبار أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بقي على حاله في الجزائر إلى أن جاءت الحملة الفرنسية، حيث ظلت تتحكم في هذا الوضع إقطاعية قيادية هي أرستقراطية ريفية[3].

وعلى هذا الأساس كان وصف **غاليسو** لنوع الإنتاج في الجزائر بالنمط الإقطاعي، وكانت البرجوازية فيه ضعيفة بالمقارنة مع ما كانت عليه في أوروبا[4]، في حين أعتبر **ماركس** النظام العقاري الذي ساد الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي مشابها للنظام العقاري الجرماني القائم على المزاوجة بين الملكية الأسرية بالريف والملكيات المتواجدة بأحواز المدينة، أي على الملكية الفردية [5].

---

[1] – فلة ، القشاعي المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني1771-1837م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر ، معهد التاريخ، السنة الجامعية 1989-1990م، ص95.

[2] – فلة ، القشاعي المولودة موساوي ، المرجع السابق، نفسه.

[3] - GALSSOT(R), L'Algérie pré- coloniale. in CERM.sur le féodalisme, Ed. sociales, paris,1971,pp147-181.

[4] – عميراوي احميدة، سلسلة محاضرات ، حصلت عليها منه شخصيا عن طريق الايميل .

[5] – كان ماركس قد اطلع على كتاب صديقه المؤرّخ الروسي **كوفاليفسكي**، عن نظام الملكية المشتركة وأسباب نشوئها وتطورها والنتائج الاجتماعية والسياسية المترتبة عن انهيارها، الصادر في موسكو عام 1879، والذي يحتوي على فصل كامل عن ملكية الأرض ونظام الزراعة في الجزائر. واقتبس ماركس فقرات وافية من هذا الكتاب، ليوظّفها في دراسة كان يزمع وضعها عن "تاريخ الملكية المشتركة" بعد عودته من الجزائر،والملكية المشتركة للأرض كنمط اقتصادي اجتماعي في الجزائر منذ مئات الأعوام، يتناقض إلى حدّ ما مع نظرية كارل ماركس خاصة في المراحل الخمس التي مرّت أو التي ستمّر بها البشرية بصورة حتمية، وهي المشاعية البدائية، أو الشيوعية الأوّلى، ثم العبودية فالإقطاع فالرأسمالية وأخيراً الاشتراكية، مقال على الشبكة الالكترونية:

- www.saadiyousif.com/new/index.php?option.2017/02/09،بتاريخ20.14: ساعة الارتباط

بينما أقرّتْ **فالنسي** وجود نمط "عتيق" (archaïque) في الجزائر قبل الاحتلال، باعتبار أن هذا النمط كان يقوم على أساس وحدة الدم واللغة والعادات والتقاليد، وتكون الأرضُ فيه ملكيةً جماعية وغيرَ مجزأة. ويقوم هذا النمط على أساس استغلال الإنسان للإنسان. وتوصلت فالنسي إلى هذه القناعة بعد أن رفضت أطروحة غاليسو[1] .

وذهب الأمر **بجغلول** إلى اعتبار أن ما كان سائدا في الجزائر من ملكيات أرض إنما هو النمط الآسيوي القائم على الاستغلال ذي الوجهين، للأرض وللإنسان، على أساس أنّ ملكيةَ الأرض كانت بيد الدولة التي كان لها حق جباية الضرائب وللفرد كان حق الانتفاع بالمردود فقط [2].

وأكد أصحاب هذا الرأي وعلى رأسهم **روبير أرغون**، أن الجزائر قبل 1830 لم يكن لها أية زراعة منتظمة أو أية شبكة من الطرقات، ولم يكن لها تبادل غير التبادل المشتت، أي وجود اقتصاد غير مهيكل، يوصلنا إلى فرضية وجود مجتمع بدائي[3]!!

ولكن هل فعلا أن النظام العقاري في الجزائر خلال العهد العثماني كان معقدا لهذه الدرجة التي تصورها الدارسون؟ فهذا الكلام وإن وجد ما يبرره في أرض الواقع من تصرفات الأتراك فإننا نجد من يعطي رأيا آخرا وهو:

---

[1] - عميراوي احميدة، سلسلة محاضرات، مرجع سابق.

[2] - عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر فيصل عباس، ط2، بيروت ، دار الحداثة، 1982، ص45.

[3] -محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، الجزائر، منشورات دحلب، 2007، ص25.

❖ الرأي الثاني :نظام عقاري بسيط ومتوازن

القائل بأن تنظيم الملكية العقارية بمجيء الأتراك إلى الجزائر لم يتأثر وتميز بالبساطة ،لان مسألة الملكية لم تكن في حسابات سلطة البايلك[1]، نظرا لاشتراكم في العامل العقائدي وإن كان هناك اختلاف طفيف في المصطلحات وبعض المفاهيم ذات الصلة بالعقار والمستلهمة من اللغة التركية[2] .

فالملكيات الزراعية ببلاد المغرب عامة تندرج ضمن الأحكام الإسلامية المتعلقة بتنظيم الأرض واستغلالها، والتي لم تخضع لتغييرات جذرية في العهد العثماني، إذ أبقى حكام الجزائر وتونس و طرابلس على الأوضاع السائدة ، ولم يحاولوا تغييرها إلا عند الضرورة فاقتصرت جهودهم على إخضاعها للمطالب المخزنية، مما أبقى على أصناف الملكيات على حالها شأنها في ذلك شأن أنواع الأراضي الزراعية بالإمبراطورية العثمانية[3].

---

[1] -Emest Mercier, La propriété fonciére,Op.cit,p10-14.

[2] -شربالي مواز، آليات تطهير الملكية العقارية الخاصة، رسالة ماجستير في القانون الخاص المعمق، إشراف كحلولة محمد، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (ب-د)،ص02.

[3] -ناصر الدين سعيدوني، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر-تونس- طرابلس الغرب) من القرن العاشر الى الرابع عشر الهجري/ ومن القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)،حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية- الحولية الحادية والثلاثون-1431هـ/2010م، ص09.

وقد تميز نظام الملكية المطبق في عهد العثمانيين بتكييف الإجراء والتقاليد المحلية مع الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية وعلى وجه الخصوص مع المذهب الحنفي، مما سهل للدولة الاستحواذ على أغلبية الأراضي التي صنفتها ضمن أراضي البايلك[1].

و لا نستبعد أن الأتراك ورثوا النمط العقاري الذي كان سائدا في الجزائر خلال الفترة الوسيطية ، فقد عرفت المغرب الأوسط في الفترة الوسيطية قيام عدة دول على ترابه ، فكانت الواحدة منها تقوم على أنقاض الأخرى، والعامل المشترك بين جميعها هو إتباع لنظام الشريعة الإسلامية في تنظيم الملكية العقارية، ولبعض الأعراف المحلية ولنظام الجماعة ، كما عرف النظام الإسلامي عملية مسح الأراضي والتي كانت تهدف في مجملها إلى تحصيل الجباية العقارية[2].

ويعتقد **وليم شالر** بوجود سجل عقاري دقيق يشمل جميع أراضي المملكة الخاضعة مباشرة للحكومة[3]، فقد كان فرسان المخزن الذين يستفدون من الأراضي يقيدون أسماؤهم في دفتر المشاتي[4]،

---

[1] – الطاهر ملاخسو،نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر2007،ص24.

[2] – بالرجوع إلى كتب التاريخ نجد وظيفة القاسم الذي يقوم بتوثيق العقارات وتحديدها و وظيفة الماسح ، عرفها القلقشندي بقوله:"الذي يتصدى لقياس أرض الزراعة وهو فاعل من مسح الأرض، تمسيحها مساحة إذا ذرعها"، ومن هذا التعريف يتضح أن المسح كان يشمل الأراضي الزراعية بغرض تنظيم مالية الدولة، وقد بادرت الدولة الموحدية لهذه العملية إذ قامت بضبط المساحة،و إعداد سجل المساحات والدخل المنتظم للضرائب، **ينظر**:القلقشندي، أبي العباس أحمد، صبح الأعشى، ج5، تق، فوزي محمد أمين، ، القاهرة، دار الكتب الخديوية، 2005، ص411، ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية،مرجع سابق، ص17.

[3] – وليم شارل، مصدر سابق، ص50.

[4] – ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص 545.

فخلال العهد العثماني كانت الملكية الجماعية هي الشائعة، وظلت قائمة رغم عمليات المصادرة التي مارسها البايلك، ذلك أنه لم يعمد إلى تفتيت تلك الملكيات، لان نية الاستيلاء على الأرض بهدف الاستيطان لم تكن واردة لدى الحكام الأتراك ، على عكس ما سيقع منذ بداية الاحتلال الفرنسي[1].

ولعل هذه القناعة هي التي دفعت نوشي Nouchi إلى اعتبار النظام العقاري في الجزائر هو السبب في وجود توازن بارع ساد بين الفرد والجماعة من جهة، وبين الإنسان والتقنيات من جهة أخرى، وبينهما والأرض من جهة ثالثة، وبينها وبين السلطة القائمة، وبقى هذا التوازن إلى أن جاءت الحملة الفرنسية بداية من 1830م، حيث حدث تحول كبير في المجتمع الجزائري[2].

فالنظام العثماني حافظ على الطابع الريفي للاقتصاد الجزائري وضمن توازنا اقتصاديا واجتماعيا في المجتمع، فلم تتعرض الأجهزة الاقتصادية للانهيار التام- رغم الركود الاقتصادي-، فالأتراك لم يكونوا "**...مستعمرين، لأنهم لم يملكوا أرضا ولا أبعدوا مزارعا عن مزرعته، ولم يكونوا محتلين لان جيشهم لم يكن ذا عدد يمكنهم أصلا من احتلال جزء من البلاد فضلا عن مجموعتها...**"[3].

---

[1] -كمال بن صحراوي،أوضاع الريف...، مرجع سابق ، ص125، ينظر :سماتي محفوظ ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، مرجع سابق،ص167-166.

[2] -Nouchi(A),Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu' à1919, paris 1961,p73.

[3] – الشريف الزهار، مصدر سابق، ص20 (مقدمة المحقق)، ينظر كذلك : كمال بن صحراوي، أوضاع الريف..، مرجع سابق، ص130.

فقد عرفت الزراعة ازدهارا ملحوظا خاصة مرحلة الباي لارباي وفترة الباشوات ، بعد فترة طويلة من الانهيار الاقتصادي، واستقرت الملكيات وكثر الإنتاج[1]، واهتم البايات كمحاولات فردية بإصلاح الزراعة وما تعلق بها مثل إنشاء محمد الكبير المطامير العامةفي كل جهة لخزن القمح الاحتياطي كل سنة[2] ، حتى يتقي أخطار الجدب والمجاعات[3]، وشجع إنتاج الحبوب[4]، واهتم الباي بوشلاغم بقنوات الري، ويؤكد **شالر** القنصل الأمريكي أن الفلاحة في الجزائر خلال العهد العثماني كانت مزدهرة، وفي رأيه أن هذه السهول تستطيع أن توفر الغذاء لعدد من السكان أكبر مما تستطيع أن تعوله أية بقعة مماثلة على وجه الأرض[5].

[1] -ناصر الدين سعيدوني، الملكية ،، دراسات في الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، الجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، طبعة ثانية معدلة ومنقحة 2013، ص36.

[2] - أشار الباحث بن صحراوي إلى وثيقة (ANOM,MI,66miom/36/2) في غاية الأهمية تعود إلى منتصف القرن 19م ، تحوي جردا هاما لمطامير الغرب الجزائري، حيث أوضحت أسماؤها أو اسماء الجهات التي كانت بها، وأعدادها والدواوير التي كانت تشرف عليها، وكميات القمح والشعير التي تحويها، ينظر: كمال بن صحراوي، أوضاع الريف...مرجع سابق، ص205.

[3] - مقصودة محمد، مرجع سابق، ص181.

[4] - يشير الباحث بن صحراوي انطلاقا من الوثائق(ANOM Série B-4B9/Sous-Série2B) التي تحمل معطيات حول تصدير كميات ضخمة من القمح من ميناء أرزيو نحو مرسيليا إلى انه بتاريخ 1795/02/28 م تم تصدير شحنة من القمح تقدر ب:7956 ميزورة لصالح الوكالة الإفريقية، وبتاريخ 1795/03/23 تم تصدير شحنة من القمح كذلك إلى نفس الجهة بقيمته 10740 ميزورة،ينظر: كمال بن صحرواي، نفس المرجع، ص203.

[5] -دادة محمد، الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية، عصور الجديدة، العدد7-8، خريف وشتاء 2012-2013م، ص153.

فالأرض الجزائرية في العهد العثماني لم تكن متوحشة أو بحاجة إلى عمل إنسان بشهادة الفرنسيون أنفسهم، فقد أكد النائب De Said قوله" **الجزائر كانت قبل اليوم محفوفة بالحدائق وبمساكن الاستجمام، وضواحيها بها مشاهد تشبه مشاهد مرسيليا، وقد زال كل هذا، فالحدائق أتلفت، والقنوات التي تجلب مياه السقي الضروري وقت الحر للزراعة حطمت وحولت..."[1]** .

انطلاقا مما سبق عرضه من أراء حول وضعية الأرض في الجزائر خلال العهد العثماني نستخلص بعض النقاط:

- إن وضعية الأراضي الزراعية في الجزائر خلال العهد العثماني، أصبحت تتصف بمظاهر الصراع الخفي، والاحتكاك المستمر بين أسلوبين من الإنتاج ونمطين من المعيشة مختلفين أحدهما يرتكز على الارتباط بالأرض وحيازتها ، والآخر يعزف عن خدمتها ويمتهن الرعي[2].

– والجدير بالملاحظة كذلك ، أن العثمانيين قد عملوا جاهدين على الاحتفاظ بالأوضاع السائدة فأبقوا في غالب الأحيان على ملاك الأراضي، وأقروا العشائر المتعاملة معهم على الأراضي التي استحوذوا عليها، بغية الحصول على تأييد شيوخ القبائل ومساندة رؤساء الزوايا لهم ، ولم يهتموا، بصفة خاصة، إلا بما تدره الأرض من إنتاج وما توفره من جبايات.[3]

[1] – دو صيدو عضو اللجنة التي شكلها الملك للقيام بدراسة المستعمرة الجديدة ميدانيا وجاءت هذه الشهادة سنة 1834م، ينظر كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص129 ،سماتي محفوظ ، مرجع سابق، ص32.

[2] – ناصر الدين سعيدوني :دراسات في الملكية...، مرجع سابق، ص27.

[3] – نفسه، ص28.

– إن التطور الذي انتهت إليه وضعية الأرض من ناحية الإنتاج، لم يكن نتيجة لسياسة معينة من قبل الحكام العثمانيين، وإنما كان نتيجة تحول بطيء فرضته الأحوال الاقتصادية، وساهمت فيه الأوضاع الاجتماعية وتسببت فيه حاجة الحكام إلى موارد البلاد، إثر تزايد الضغط الأوربي على السواحل، وانفتاح البلاد على التجارة الأوربية.[1]

2-مراحل تطور النظام العقاري في الجزائر خلال العهد العثماني:

مرّ هذا النظام بأربع مراحل متعاقبة، كل فترة تتميز عن الأخرى بأحداث كان لها تأثير على وضعية الأراضي و ما يتصل بها من إنتاج وضرائب.

أ– الفترة الأولى: تبدأ بالقرن السادس عشر ميلادي وتنتهي في النصف الأول من القرن السابع عشر، تميزت بتحسن الأحوال الاقتصادية واستقرار أوضاع الملكية، بعد انتهاء فترة الاضطراب والفوضى طيلة القرنين الرابع عشر و الخامس عشر، واستقرار الحكم المركزي على يد الحكام الأتراك وإبعاد الخطر المسيحي[2].

وقد ساعدت هذه الظروف على تخفيف الضغط المالي على الأرياف والسماح لرؤساء القبائل وشيوخ العشائر بالتصرف الفعلي في الأرض والانتفاع بما تنتجه من المحاصيل لوفرة الغنائم البحرية ولعدم حاجة الحكام إلى موارد دخل إضافية وهذا ما ساعد على استقرار الملكيات وازدهار الزراعة[3]،

---

[1] – دحماني توفيق، النظام الضريبي ببايلك الغرب...رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص94.

[2] –ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية ، نفسه، ص34.

[3] – ناصر الدين سعيدوني ،نفسه.

ولا يمكن تجاهل الحضور الأندلسي حيث ساهمت الجالية الأندلسية في إدخال أنواع جديدة من المزروعات واستخدام الوسائل وتطوير شبكة الري[1].

ب- الفترة الثانية: تبدأ مع النصف الثاني من القرن السابع عشر والربع الأول من القرن الثامن عشر وقد عرف النظام العقاري الجزائري كغيره من أنظمة الحكم خلال العهد العثماني ، منذ مستهل القرن الثامن عشر تحولا ملموسا بسبب:

* تقلص نشاط الجهاد البحرية ، فلم تعد غنائمه توفر لخزينة الدولة ما تحتاجه من مبالغ مالية، بسبب وضع البحرية الجزائرية من جهة ،والتغيرات التي عرفتها منطقة الحوض الغربي للمتوسط[2].

* اهتمام الأتراك المتزايد بالشؤون الداخلية للبلاد، وسعيهم المتواصل لبسط نفوذ البايلك على مناطق شاسعة ظلت ممتنعة عن الحكام الأتراك نظرا لبعدها عن مراكز الحاميات العسكرية.

* محاولة الدول الغربية فرض الهيمنة الاقتصادية بربط أسواق المغرب العربي بالسوق الرأسمالية الناشئة بأوروبا،بعقد المعاهدات والاتفاقيات التي تتيح لها احتكار تصدير المواد الأولية بواسطة التجار الأجانب والوسطاء اليهود.[3]

وعرفت هذه الفترة إهمال الزراعة بسبب كثرة المطالب المالية وثقل الجبايات على الأراضي الزراعية، فتحول قسم من السكان من الاشتغال بالفلاحة إلى مزاولة الرعي وفي بعض الأحيان أضطر

[1] – ناصر الدين سعيدوني ، الجالية الأندلسية بالجزائر،مساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي، مجلة أوراق، مدريد، العدد الرابع، 1981، ص111-124.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص250-251.

[3] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية ،نفسه، ص37.

المزارعون إلى الثورة على الحكام وتحولت الكثير من الأراضي المنتجة للحبوب إلى ملكيات البايلك أو مزارع مشاعة بين القبائل المخزنية.[1]

جـ – الفترة الثالثة:ساعد استقرار الحكم في الجزائر وظهور دايات أقوياء وأكفاء، على توسيع أراضي الدولة بمواطن العشائر التي تم إخضاعها، في الوقت الذي استقرت فيه أوضاع الملكيات المشاعة ، كان ذلك في منتصف القرن الثامن عشر[2].

د– الفترة الرابعة: اتصفت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر بسوء الأحوال الاقتصادية [3]، فكان لها انعكاس مباشر على وضعية الملكيات، فانكمشت الملكيات الخاصة لتتحول إلى أوقاف خيرية أو أهلية، وتقلصت الملكيات المشاعة بعد أن استحوذ الحكام وموظفو الدولة وشيوخ الزوايا وزعماء القبائل على مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت تستغل جماعيا من قبل أفراد القبائل الرعية أو المخزن،كما أصبحت المناطق شبه الجافة في حكم أراضي الموات بعد أن تناقص السكان وتوالت المجاعات والقحط[4] كما اشتدت حدة الأمراض، وعمت جميع أرجاء البلاد بين سنتي

---

[1] –ناصر الدين سعيدوني،، الملكية والجباية...، المرجع السابق، نفسه.

[2] – بن سليمان عبد النور، امتلاك الأراضي الفلاحية، و الرعوية في العرف الجزائري منطقة ترارا أنموذجا دراسة أنثروبولوجية ريفية ، رسالة دكتوراه،إشراف، محمد رمضان، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية ،2011-2012م ، ص17.

[3] – الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 144.

[4] –تعرضت الجزائر لسنوات للمجاعة نتيجة القحط الذي اضر بالزراعة في الأعوام التالية:1778-1779-1800-1807-1816-1819.

1804إلى1808 ويذكر أنه وقعت جائحة أو وباء سنة 1816 واستمرت حتى سنة 1822 حيث انتشرت في كل أرجاء إفريقيا الشمالية،كانت قاتلة،وبقيت خالدة في الذاكرة الشعبية للسكان[1].

وزادت مطالب الحكام للحصول على المزيد من الإنتاج الفلاحي لتغطية حاجة موظفي الدولة، ويمكن ذكر أسباب هذا التراجع في نقاط مهمة هي:

* سياسة الداي بابا حسان (1791-1798) و الداي مصطفى باشا(1798-1805)، اللذين انتهجا سياسة جديدة قوامها تصدير المزيد من المحاصيل الزراعية إلى الخارج عن طريق الشركات الأوروبية والمحتكرين اليهود[2].

*تصدير السماسرة اليهود لكميات هائلة من الحبوب والبلاد تتعرض للمجاعات،مما ساهم في الضغط على الأرياف وقلة الإنتاج وإهمال الزراعة وإعلان العصيان، فحدثت سلسلة من الثورات في جميع الجهات[3].

[1] -توفيق دحماني، الأوضاع الصحية والكوارث الطبيعية في الجزائر عشية الاحتلال،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس،العدد7، ديسمبر 2013،ص88.

[2] -ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية....، مرجع سابق، ص44.

[3] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية.... ،نفسه.

* تحول جزء كبير من السكان إلى الترحال هربا من الانتقام وتجنب بطش الحملات العسكرية ، ولم يعد الحكام يسيطرون إلا على سدس أراضي التل الخصبة[1]، ففرّ سكان مدينة تلمسان الى المغرب وحسب تعبير **الناصري**"...أوجلا أهل تلمسان عنها الى بلاد المغرب بسبب القحط، وكذا عرّبها، وأهل جبالها كلهم جلّوا عن أوطانهم..."[2].

وفي ظل هذه المعطيات تقلصت الأراضي الخصبة، وأصبح الإنتاج لا يغطي حتى متطلبات الأهالي عشية الاحتلال، وقد وصفها العنتري بوصف دقيق بقوله:"...**لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا... وكانت الحراثة زمن الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس...**"[3].

[1] –حنيفي هلايلي،ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري خلال عهد الدايات ، المجلة التاريخية المغاربية، السنة الحادية والثلاثون ، العدد115، ماي 2004، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، ص130.

[2] – الناصري، احمد بن خالد الناصري، الاستقصا، لإخبار دول المغرب الأقصى ، الدولة العلوية، ج8، تح و تع، جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1997، ص111.

[3] -العنتري، محمد الصالح، سنين القحط والمسغبة ببلدة قسنطينة، منشور تحت عنوان مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الجزائر، سلسلة ذخائر المغرب العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974،ص35.

3- ملكيات الأراضي ببايلك الغرب :

❖أنواعها وطرق استغلالها:

أ- **أراضي الدولة" البايلك"**:استحوذ عليها البايات عن طريق الشراء أو الحيازة في حالة الشغور أو انتفاء الورثة، أو عند ترحيل السكان عنها أو اضطرارهم لمغادرتها عند عجزهم عن لإيفاء بالتزاماتهم لدى البايلك، اغلبها خضعت للمصادرة أو وضع اليد عملا بالصلاحيات المخولة لهم باعتبارهم حكاما للأقاليم، وهذا ما سمح لهم بأن يحولوا جزءا من أراضي القبائل الخاضعة إلى ملكيات البايلك، عملا بالتقاليد العثمانية المعتمدة على العرف والمستندة إلى الشريعة الإسلامية[1]،

ويقول **بويان** (pouyanne) بهذا الصدد " **اعتمد البايلك طريقتين لتموين قطاعه من الأراضي، إما عن طريق المصادرات وإما عن طريق الحيازة، وذلك باعتماده على الحملات العسكرية في أغلب الأحيان..."**[2]،

[1] - التي تخول للحكام حق الاستحواذ على الأرض، وذلك باعتبار أن الباي ممثل الباشا وأحد عمال الباب العالي تعود إليه شرعية ملكية الأراضي، باعتباره حاكما إسلاميا وصاحب بيت المال عملا بالقاعدة الشرعية التي تقضي بأن ملكية الأرض تعود للخلافة الإسلامية عن طريق ممثلها الباي الذي أصبح بحق الوصي الذي يسيطر على نظام القوى المنتجة، **ينظر**: فلة قشاعي ، مرجع سابق، ص97.

[2] - Pouyanne, La propriété foncière, Op. Cit,p 30

- ينظر كذلك، محمد دادة، مرجع سابق، ص151.

وقدرها **وارنيي**[1] بـ :1.5 مليون هكتار[2]، أما مساحتها في بيايلك الغرب بـ:11250 هكتار يقع أغلبها في السهول القريبة من مدينة وهران وتقيم عليها الدواير والزمول، وكانت السلطة قد استعادتها بعد أن أخرجت منها القبائل المعادية لها كالأمحال، أو المتعاملة مع الاسبان كبني عامر وفليتة.[3]

وتختلف طرق الإنتاج من ملكية الى أخرى، فالدولة هي التي تشرف مباشرة على الاستغلال عن طريق نظام الخماسة الذي مكّن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج، بعد أن توفر له الأرض والمحراث والهائم والبذور[4].

وحسب تقرير **وارنيي**[5] يمكن تصنيف الأراضي البايلكية إلى عدة أنواع منها:جزء يسمى أراضي **العزل** وهي من أجود أنواع الأراضي ، وتعتبر ملكية غير متنازع فيها للبايلك والتي يقوم باستغلالها مباشرة أو إعطائها كهدية أو إقطاعات لكبار القادة أو إلى خدمه وإجرائه[6]، وقد

---

[1] – تقرير وارنيي أو فارنيي قدمه إلى الجمعية الوطنية الفرنسية بمناسبة مناقشة القانون العقاري سنة 1873 وسمي القانون بإسمه، صالح عباد، مرجع سابق،ص377.

[2] -ESTOUBLON et LEFEBURE, Code de l'Algérie annoté, Alger, Adolphe Jourdan,1896,T1(1830-1895), pp395-404.

[3] –ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص52، كمال صحرواي،أوضاع الريف...، مرجع سابق، ص141.

[4] – دادة محمد، مرجع سابق، ص151.

[5] – تقرير وارنيي أو فارنيي قدمه إلى الجمعية الوطنية الفرنسية بمناسبة مناقشة القانون العقاري سنة 1873 وسمي القانون بإسمه، صالح عباد، مرجع سابق،ص377.

[6] - Pouyanne(m),op.cit,222.

استفادت منها بعض القبائل المتحالفة والأسر الحضرية والكراغلة حيث تكلف هذه الأسر بعض القبائل بزراعتها، وانتشر هذا النوع عند فحوص المدن كمازونة ومستغانم أو على الطريق السلطاني ، كأراضي سيدي لعربي وأولاد خويدم وأولاد العباس[1] ،و أراضي **التويزة** وهي من الأراضي التي يطبق فيها عمل السخرة لفائدة الدولة أو كبار الموظفين[2]، أما الأراضي **المطامير** المخصصة لمطامير البايلك فتسمى المطمور، وتكون عليها حراسة.[3]

وكذلك **القوناق**[4] وهي الأراضي القريبة من طرق المواصلات الرئيسية، والتي كانت قد خصصت لقوات البايلك المرابطة عليها سواء النظامية أو غير النظامية، أما أراضي **الاكدال** أو **العزيب** ، فهي الأراضي مخصصة لحيوانات البايلك ويضف نفس التقرير أن أراضي المخزن التي تمنح لقبائل المخزن تندرج ضمن أراضي البايلك[5] ، والتي سوف نسلط عليها الضوء في العنصر الموالي.

---

[1] -Rinn(L), Le Royaume D' alger sous le dernier dey, Adolphe Jourdan, Alger, 1900,pp70-71.

[2] -كمال بن صحراوي، أوضاع الريف...، مرجع سابق، ص139.

[3] -حمدان خوجة، مصدر سابق، ص75.

[4]- عادة هي عبارة عن محطات مقامة عند نهاية كل مرحلة من مراحل الطرق لتكون مأوى ومكانا أمينا تحط به القوافل رحالها، وتستريح عنده فرق الاوجاق المتوجهة من الجزائر أو إليها من إحدى مراكز البايلك، والحاملة للضرائب السنوية والفصلية ، وقد تمركزت فيها قبائل المخزن لحراستها والمحافظة على هيبة الحكومة بها، ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية... مرجع سابق، ص268-269.

[5] -كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص140.

***أراضي المخزن**: هي ملكيات تابعة للبايلك منحت مقابل خدمات معيّنة لعشائر المخزن، فقد أوكل لفرسان المخزن مقابل استخلاص الضرائب والمشاركة في الحملات العسكرية والسهر على الأمن وإخماد تحركات جماعات الرعية، استغلال أراضي البايلك في الزراعة وتربية الماشية، و إسقاط المطالب المخزنية والاكتفاء في أغلب الأحيان بتقديم العشر والزكاة[1].

فاستقرت قبائل المخزن على اختلاف مواطنها وألقابها في أراضي البايلك، فمنهم من أقره الأتراك بالأراضي التي وجدوا عليها، ومنهم من أعطيت لها الأرض لتستقر فيها، ليؤلفوا جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية، وبمستهل القرن الثامن عشر زاد اهتمام الاتراك حكاما وجنودا بداخل البلاد نتيجة ضغوط خارجية واحتياجات مادية ملحة[2].

الأمر الذي استوجب تفعيل دور قبائل المخزن لتصبح الساعد الأيمن والوسيلة الفعالة لتدعيم السلطة التركية ، وقد انشغلت القبائل المخزنية غير المحاربة بالفلاحة وتربية الخيول، وعملت على تقديم العمال المساعدين كخامسين أو حراسا لمطامير ، كقبيلة أولاد صابر التي كلفت بتزويد السلطة بالخيول، و أولاد أحمد (عكرمة الشراقة) ، استقرت على الضفة اليسرى لشلف بالقرب من البحيرة المالحة[3] ،وحصلت قبائل الدواير والزمالة على امتيازات عقارية هامة[1].

---

[1] -فلة قشاعي ، مرجع سابق، ص101.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص98-100.

[3] -بلقاسم ليلى،المراكز الاستطانية وتطورها في منطقة غليزان1850-1900م، مرجع سابق، ص39.

واكتنف نظام الملكية الذي عرفته عشائر المخزن الغموض، فالأراضي التي كانت تستقر عليها عشائر المخزن وتباشر عليها نشاطها الزراعي، كانت لا تباع ولا تشترى، وذلك لكونها تابعة للدولة وداخلة ضمن أملاك البايلك، وربما هذا الأمر هو الذي يثير التساؤل؟ وبالتالي لم تكن تتمتع العشائر المخزنية بحقوق الملكية والمتعارف عليها[2].

فتقوم هذه العشائر باستغلال تلك الأراضي الزراعية مقابل تأدية خدمات معينة، وقد سمح هذا الوضع القانوني للبايلك أن يبقى مالكا للأرض، فله الحق في طرد تلك العشائر من الأراضي المستقرة عليها، أو تحويلها من مكان إلى آخر إذا اقتضى الأمر.[3]

أما طريقة استغلال هذه الأراضي فتتم كالتالي:

*تسليم البايلك للعشائر المخزنية عن طريق شيوخها وقادة فرسانها الأرض المخصصة لهم ، حيث يقومون بتوزيعها وفق إقطاعات محددة ومعينة لكل فرد من أفراد القبيلة أو العشيرة، على أن تبقى مساحات مخصصة للرعي، و تبقى الأرض داخل عشائر المخزن مشاعة بين أفرادها، وتعرف عادة باسم المشاتي- جمع مشتى- حيث يسجل اسم المنتفع في دفتر المشاتي من طرف أحد كتاب

---

[1] - عابد سلطانة، ، التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الامير عبد القادر (1832-1847)مقاربة مونوغرافية لمجتمع الخلافة الشرقية(آغاليك مجاهر، قايدة فليته، آغاليك الشرق أنموذجا)، رسالة دكتوراه، اشراف فغرور دحو، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار،السنة الجامعية 2010-2011 ، ص74.

[2] -ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص545.

[3] -ناصر الدين سعيدوني، ورقات ...، نفسه.

خزناجي البايلك، وفي حالة وفاة المكلف باستغلال الأرض، ينتقل حق الانتفاع واستغلال الأرض إلى أكبر الأبناء، نظير بقائه على تأدية مهامه العسكرية والحربية تجاه البايلك[1].

*التزام رجل المخزن بمهمته العسكرية والحربية أولا، ثم يمارس نشاطه الفلاحي والرعوي وفي غالب الأحيان يكتفي بالمحدود من الإنتاج الفلاحي[2]، لان المردود المالي الذي كان يتحصل عليه فرسان المخزن من قبائل الرعية يشكل دخلا محترما ودعما ماليا لا يمكن التقليل منه لا سيما في أواخر الفترة العثمانية[3] عندما أصبح للمجموعات المخزنية نفوذ خاص وتأثير ملموس على مناطق شاسعة من الايالة الجزائرية، كما هو الحال في الأراضي المعروفة باليعقوبية الواقعة جنوب معسكر، والممتدة حتى الشط الشرقي، حيث كانت قبائل الدواير والزمالة المستقرة في الجهات الشمالية، تمارس سلطة خاصة على قبائل الرعوية المقيمة في هذه الجهات، وتتقاضى منها رسوما مالية لا يصل منها الى يد البايلك سوى الجزء اليسير[4].

*شهد تقليد استغلال الأرض المخزنية تحولات عميقة أواخر العهد العثماني، فكثير من قبائل المخزن أصبحت تتملك الأراضي ، وذلك باستصدار عقود ملكية، بسبب تناقص موارد البايلك وحاجة

[1] - Bache(E.L), De la propriété arabe en Algérie avant 1830, in Revue algérienne et coloniale, T.III,1860, PP698-699.

[2] -سلطانة عابد، مرجع سابق، ص75.

[3] -ناصر الدين سعيدوني،دراسات وأبحاث...، مرجع سابق، ص106.

[4] - المرجع نفسه.

البايات لمبلغ مالية، فكانت هذه العقود تحمل طوابع أحد القضاة الكبار للحواضر الرئيسة كمازونة ومستغانم وتنس[1].

* شهد نمط التملك المتعلق بأراضي المخزن تغيرات حاسمة ساهمت في تبلور النظام العقاري في الجزائر أواخر العهد العثماني ، رغم أن الأستاذ سعيدوني يقلل من شأن هذا التحول إي لم يكن له شمول وتأثير ما يؤهله لان يصبح الصفة الغالبة على أراضي فرسان المخزن ، ولعل أهم تغير هو اكتساب عشائر المخزن صفة الإقطاعية التي ترتبط بكيفية استغلال الأرض وطريقة حيازتها[2].

ب- أراضي الخواص" المِلك": كان أصحابها يستغلونها مباشرة ، ولا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فريضتا العشر والزكاة، تتصف بعدم الاستقرار وبصغر المساحة، نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء، وتعرضها في كثير من الأحيان إلى المصادرة والحيازة من طرف الحكام[3] ، ويقدرها واربي ب: بثلاثة ملايين هكتار في الشمال[4]، كما توجد أراضي الملك في كل واحات الصحراء[5].

ولم تمنع الملكية الجماعية للأرض من وجود ملكية خاصة من داخل الإطار القبلي وبالضبط من داخل العائلة الموسعةla famille élargie خاصة في المناطق الجبلية كجبال الظهرة

[1] - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص547.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية... ، نفسه.

[3] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، مرجع سابق، ص79-80.

[4] - ESTOUBLON et LEFEBURE, Op. Cit 399-404.

[5]-Emile Larcher, Traité élémentaire de législation algérienne, Tome III, 2ème édition, Adolphe Jourdan, Alger, 1911 , p 7.

والونشريس الغربي وهي حيازات متوارثة عبر عدة أجيال[1]، وتتملكها في فحوص الحواضر والمدن العائلات المرابطية ، وأعيان الوسط الحضري[2]، حيث كان يستغلها سكان المدن، وموظفي البايلك، وهذا ما نجده في أحواز تلمسان ومعسكر ومستغانم ومازونة ووهران بعد استرجاعها[3].

مثال ذلك: ملكيات بايات الغرب بمسرغين والدار البيضاء الواقعة بالقرب من وهران[4]، وقد قام الداي حسان باشا بعد فتح وهران بمنح بعض القطع من أراضي سهل الوفرة في نواحي وهران إلى أبناء الباي محمد الكبير الذكور والاناث، وفي سنة 1236هـ/1820م ثم تقسيم هذه الأملاك بين الورثة[5].

ولقد توسعت هذه الأملاك أواخر العهد العثماني، وأصبحت تشمل جميع موظفي البايلك[6]،وكان هناك بعض المرابطين يتملكون مساحات شاسعة من الأراضي، مثلا في جنوب سهل غليزان هناك ثلاث مرابطين يستغلون 63 ألف هكتار موزعة كمايلي: 50 ألف هكتار لأحفاد

[1] –عابد سلطانة، مرجع سابق، ص69.

[2] –عابد سلطانة، نفسه.

[3] – دحماني توفيق، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري ، مرجع سابق، ص75.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، نفس المرجع، ص80.

[5] - Tinthoin(R),Colonisation et évolution des genres de vie dans la région Ouest d'Oran de 1830 à1885,L,fouque,Oran, 1947, pp89-90.

[6] - دحماني توفيق، نفسه.

سيدي بوعمران مرابط قبيلة هوارة، 08 ألاف هكتار إلى ورثة سيدي محمد بن قادر، و05 ألاف الى ورثة سيدي أحمد بن يوسف ، وهذه الملكيات مسجلة بتاريخ 1125هـ/1713م[1].

أما الحيازات الخاصة في جبال الظهرة خاصة بفحوص مازونة الخصبة ، كان يتملكها حضر مازونة بنسبة 24.5 %، والعائلات الارستقراطية كانت تملك مابين 20 و180 هكتار من الأراضي الخصبة، والقبائل المرابطية تتملك حوالي 2000 هكتار من أجود أراضي الظهرة والونشريس، ومن أشهر هذه العائلات نجد: أولاد سيدي هني، اولاد سيدي عمار، وعبد الصدوق بالظهرة، وعائلة الاغا سي الشاذلي، والاغا بلحاج بالونشريس[2].

وحاول المشرع الفرنسي القول أن الملكية الخاصة لم يكن لها وجود في الجزائر، من أجل أن يضم إلى أملاك الدومين أكبر قدر من الأراضي، وتؤكد نظرية ملكية الرقبة أن الملكية الخاصة لم تكن موجودة ، وان القبائل لم تكن تتمتع إلا بحق الانتفاع بالأراضي التي كانت تستعملها[3].

---

[1] -Tinthoin(R), La plaine de Relizane avant l'irrigation, in ,B.S.G.O,T 73, Oran, 1950, p100.

[2] – عابد سلطانة، المرجع السابق، ص70.

[3] – عدي الهواري، ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 ،تر جوزيف عبد الله، بيروت، دار الحداثة ، 1983م، ص19.

فحسب ديموت "Démontes" "" **فقد كان أصحاب الأرض يستغلونها مباشرة، وكان لهم حق في التصرف فيها، وذلك ببيعها أو نقلها للغير... أو إهدائها أو تركها للورثة"[1]"**

وينقسم هذا النوع من الملكية إلى **ملكية فردية** يستغلها أصحابها بصفة مباشرة، وتخضع لأحكام الوراثة والبيع والشراء والاستئجار[2]، وكمثال على ذلك الملكيات الواقعة بمنطقة طرارة شمال تلمسان والتي حافظت على إطارها التقليدي المعتمد على التنظيم القبلي والعادات المتوارثة[3]،يعمل بها الخماس مقابل خمس الإنتاج، والبحّار الذي يشق ارض البساتين ويفلحها و **ملكية عائلية** ، تسود المناطق الشمالية قرب مستغانم و مازونة و المناطق الجبلية بين تلمسان ومعسكر و غليزان ، حيث تعزل كل ملكية عن الأخرى بسياج يميزها، ويمنع الآخرين من الاعتداء عليها، و تتركب الأسرة المالكة من عدة أسر هي في الأصل أسرة الأب وأبنائه ، وقد جرت العادة على أن يخلف الولد الأكبر والده في قيادة العائلة التي تظل مرتبطة بالعشيرة، تخضع لنظامها العام وتقاسمها المياه وأراضي الرعي[4].

وعموما يتميز هذا النوع من الملكية بالتجزئة الكبيرة للاراضي، حيث يتم تقسيم الارض مباشرة بعد وفاة الشخص ، وقد نتج عن ذلك ظهور قطع أرضية صغيرة متناثرة ، لا تزيد مساحة

---

[1] -دادة محمد ، مرجع سابق، ص150.، ينظر:

- DEMONTES(V), l'Algérie économique,ALger,impr Algérienne,1923,T3,p231.

[2] -كمال بن صحراوي، أوضاع الريف...، ص132.

[3] – ناصر الدين سعيدوني،الملكية والجباية...، مرجع سابق، ص80.

[4] – كمال بن صحراوي، نفسه.

الواحدة منها عن هكتارين[1]، ولخضوع لحق الشفعة، فالأرض المعروضة للبيع لابد أن تعرض أولا على أعضاء القبيلة، فلا تباع الأرض لغريب[2].

جـ – أراضي المشاع" العرش" :

تعرف في بيايلك الغرب باسم **السبخة، و السبيقة** ، وتعني كلمة العرش القبيلة أو العشيرة وإقليمها في الوقت نفسه، تحوز القبيلة أو العشيرة الإقليم بشكل جماعي،وكل عائلة من عائلات العشيرة تزرع قطعة من أراضي الجماعة لا بصفتها مالكة لها بل بصفتها مستفيدة منها[3]، وتبقى هي صاحبة الحق عليها حتى تتركها أو تعيد العشيرة توزيع أراضيها على العائلات، والجماعية في حيازة الأرض لا تعني شيوع محصولها، فهذا الأخير يعود لمن حققه[4]، وفي حالة تغيب أحد الأفراد أو إهمال لحصته من الأرض المشاعة فإن أعيان الجماعة يتولون تسليم الأرض لمن يقوم بخدمتها وعادة ما يتولى شيخ الدوار أو الدشرة أو العشيرة تنفيذ ذلك[5]، ويشير **لينود** (Leynaud) **بأن" الذين قبلوا**

[1]-Emile Larcher, Op.cit, p 8.

[2]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص134.

[3] -صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي1514-1830، مرجع سابق، ص377.

[4] -صالح عباد، نفسه.

[5] – بن سليمان عبد النور، مرجع سابق، ص22.

بالأرض لا يمكنهم بأي حال من الأحوال أن يتمتعوا بأي عقد له صبغة التأجير او التبديل او الرهن، او غير ذلك يعطيهم حق الملكية..."[1].

هذا النوع من الأراضي يسود المناطق التي يستقر فيها البدو وشبه البدو، حيث يمارسون فيها الزراعة والرعي،[2]، خاصة السهول العليا، حيث يرتبط انتاج الحبوب بتربية الماشية والتنقل الجزئي للسكان مرتين أو ثلاث مرات في السنة بحثا عن الكلأ للماشية[3].

ونظرا للأوضاع الخاصة التي كانت عليها الأراضي المشاعة من حيث كونها ملكية جماعية مشتركة لأفراد القبيلة، فهي لا تقبل القسمة ولا تخضع لعمليات البيع والشراء والميراث، لهذا أطلق عليه **فارنيي** وصف" الشيوعية العربية"[4]، وكانت المنازعات في هذا النوع من الأراضي من اختصاص الجماعة أو موظفي البايلك وتصدر فيها أحكام عرفية محلية[5].

[1] –دادة محمد، مرجع سابق، ص149،ينظر :

- LAYNAUD(F),Notice sur la propriété fonciére en Algérie Alger, Civalt,1900,p17.

[2] –بن سليمان عبد النور، المرجع السابق، نفسه.

[3] – عدي الهواري، مرجع سابق، ص16 ، صالح عباد، نفسه.

[4] – صالح عباد، نفس المرجع، ص378.

[5] – بن سليمان عبد النور،نفس المرجع، ص23.

ظلّ هذا النوع من الأراضي موضعَ خلاف بين الدارسين، حيث نفى البعض وجودَه قبل الاحتلال وقالوا بأنه من صنع السياسة الفرنسية، ونذكر من الذين ذهبوا إلى هذا الرأي كلاً من بويان (Pouyanne) وروب (Robe) . في حين ذهبت وزارة الحربية الفرنسية إلى التأكيد على وجود هذا النوع من الملكية قبل مجيء الفرنسيين، وهذا الرأي الأخير أقرب إلى الواقع الاجتماعي الجزائري، وقد حدد **واربي** مساحة هذا النوع عام 1830 بحوالي خمسة ملايين هكتار ، أي 75% من مجموع الأراضي ، وأكدت اللجنة العليا على أن "أملاك العرش أو السابيقا Subega تعتبر العقارات ملكا للعاهل الذي يترك للقبيلة حق التمتع بها، وتستخدم القبيلة هذا الحق كما تشاء، ولكنها لا تستطيع بيع العقارات"، لقد اختلق الاستعمار هذا التعريف لأرض العرش ليمكن الدولة الاستعمارية من الاستئثار بأراضي القبائل[1].

ويوضح (**Larcher**) ذلك بقوله"يمكن القول بان نظرية أراضي العرش ليست من اختراع الإدارة، ولكن هذه الأخيرة هي التي عممتها كأداة قوية للتأثير على القبائل، وحتى كأداة لاغتصاب أملاكهم"[2].

أما طريقة الاستغلال فكل عائلة من عائلات العشيرة تزرع قطعة من أراضي الجماعة، لا بصفتها مالكة لها بل بصفتها مستفيدة منها ،مما سمح بانتشار الأعمال التضامنية بين عائلات العشيرة مثل التويزة[1]، و من أمثلة ذلك أراضي الشلف ومينا وفليتة ومجاهر وعكرمة[2].

---

[1] عدي الهواري، مرجع سابق، ص46.

[2] - Emile Larcher, Op.cit,p23.

د- أراضي الوقف: أدى طمع الحكام العثمانيين بأراضي الملك إلى لجوء أصحابها الى وضعها في مأمن عن المصادرة والحيازة وتحويلها إلى أوقاف[3]، و هي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية مثل فداء الأسرى المسلمين الذين يقعون في أيدي النصارى، وتقديم العون لابناء السبيل واليتامى والمرابطين والأشراف [4]، وهذا النوع من الأراضي كان منتشرا في بيايلك الغرب مثال ذلك الأراضي التي كانت موقوفة لعائلة أولاد سيدي بو عبد الله، وعائلة سي الشاذلي ببني مسلم، وعائلة سيدي بن شاعة في قايدة بني زروال بالظهرة، وعائلة سيدي الطاهر بن حواء بالمكاحلية ، وزواية سيدي محمد بن عودة التي كانت تحوز على 2000 هكتار من أجود الاراضي بحوض مينه[5].

وقد استمرت الاراضي الموقوفة في الانتشار والتوسع طيلة الفترة العثمانية، حتى أصبحت مع مطلع القرن الثامن عشر تستحوذ على مساحات شاسعة، وتشكل أحد أصناف الملكيات الزراعية

[1] -التويزة:هي المساهمة في عمل جماعي بدون أجر أو مقابل، لفائدة أحد أفراد الجماعة في موسم الحرث أو أوقات الحصاد، مما يسمح له بالحصول على إنتاج اقل تكلفة، ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، مرجع سابق، ص192.

[2] -سلطانة عابد، مرجع سابق، ص74.

[3] -دادة محمد، مرجع سابق، ص150.

[4] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر،نفس المرجع، ص64.

[5] --Rinn(L), Le Royaume D' alger sous le dernier dey,op.cit.p70.

الشاسعة التي لا يماثلها من حيث الأهمية والاتساع سوى ملكيات الدولة[1]، وقدرتها بعض الكتابات الفرنسية عند بداية الاحتلال بخمسة أعشار الأرض الجزائرية[2].

هـ – **أراضي الموات**: هي الأراضي التي تركت دون استغلال ولم تكن في حوزة أي مالك أو متصرف، أو التي كانت غير صالحة للفلاحة، وهي عادة تكون بعيدة عن العمارة وخالية من السكان، بحيث لا يملكها أحد أو ينتفع بها أي شخص [3]، وفق العبارة الفقهية" ما سلم عن الاختصاص وتملك بإحياء"[4]، وهي معطلة لعلة ما مثل عدم توفر المياه أو الأيدي العاملة أو لأنها أجمات، ويعتبرها الإمام مالك بأنها الأرض التي ليس لها مالك وليس فيها ماء أو عمارة[5].

ورغم إمكانية امتلاك أراضي الموات وسهولة الانتفاع بها حسب الأحكام الفقهية، فإن الجزائريين لم يكونوا يقبلون على استثمارها لا سيما أثناء فترات الاضطراب، التي ساعدت على تحويل مساحات شاسعة من الملكيات الخاصة والمشاعة الى أراضي موات[6] وقد ساهمت فترات الاضطراب

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر، نفس المرجع،67.

[2]-Emile Larcher, Op.cit, p17.

[3] – نفس المرجع، ص50.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، نفسه.

[5] –جودت عبد الكريم يوسف، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين(9–10م)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص17.

[6] –ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، مرجع سابق، ص86.

والفوضى التي عرفتها المنطقة الغربية أواخر العهد العثماني ، على تحويل مساحات شاسعة من الملكيات الخاصة والمشاعة إلى أراض موات، انعدمت فيها الزراعة وأصبحت مراعي طبيعية.[1]

وقدر الفرنسيون مساحة التل في الجزائر بحوالي 14.000.000 هكتار منها 9.000.000هكتار صالحة للزراعة لم يكن مستغلا منها عشية الاحتلال الفرنسي إلا 5.000.000هكتار، والبقية اي 4.000.000 هكتار عبارة عن أراضي ميتة.[2]

ان نظرة متفحصة لواقع الملكيات في بيايلك الغرب وطرق استغلالها قبل الاحتلال الفرنسي ، مع الاخد بعين الاعتبار الظروف والاحداث التي عاشها القطاع الوهراني يضعنا أمام مجموع ملاحظات هي:

- نلاحظ اختفاء الأراضي الخراجية خلال العهد العثماني، اذ أصبحت الأراضي موزعة بين البايلك والعرش والملك والوقف، وما تبقى منها هو الموات.

- غياب إحصائيات دقيقة عن مساحات الأراضي في الجزائر خلال العهد العثماني، وان وجدت فهي إحصائيات وردت بأقلام أجنبية كتبت بعد مرور سنوات من الاحتلال، لا تخلو من المبالغة أو التجاهل للخدمة المشروع الاستيطاني وقد شنّ هؤلاء الكتاب حملة شرسة لإثبات عدم وجود أملاك العرش ، بل ذهب **وراني** -على سبيل المثال- إلى ابعد من هذا حيث حملها مسؤولية تصحر الأراضي

[1] - نفس المرجع، ص51.

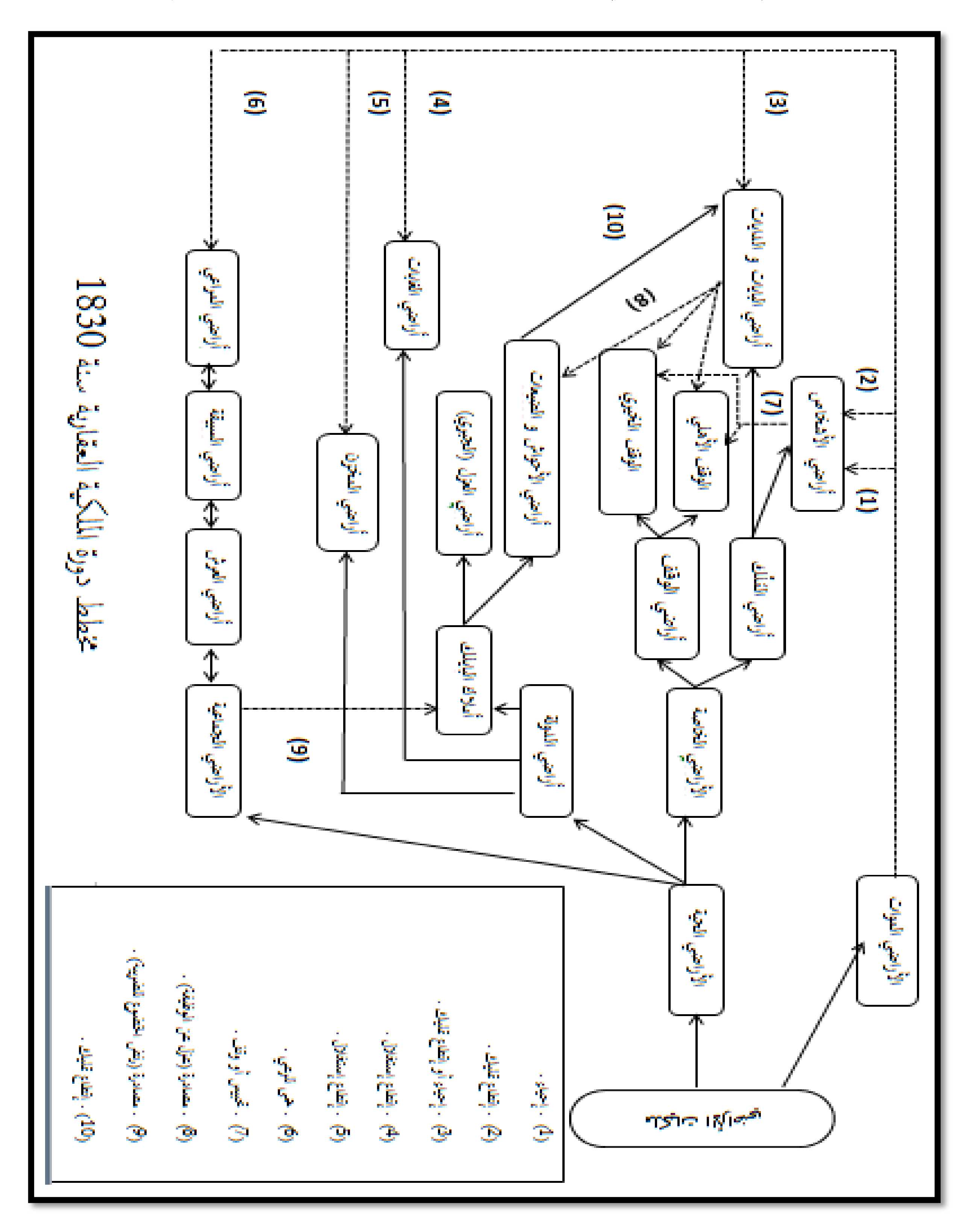
[2] -عيسى يزير، السياسية الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر1830-1914م،رسالة ماجستير، اشراف الغالي غربي،جامعة الجزائر، قسم التاريخ، السنة الجامعية2008-2009م ، ص14.

" فقد حلت في أراضي العرش الأشواك والمراعي والحقول النادرة التي تنتج الحبوب" في حين أهمل في تقريره الحديث عن أراضي الوقف رغم انتشارها بشكل كبير في الجزائر أواخر العهد العثماني.

-سمحت قساوة الظروف الطبيعية وتقلبات المناخ وضعف وسائل الإنتاج في الحفاظ على أنماط من الحيازة على رأسها أراضي العرش، فهذه الظروف القاسية تحدّ من المردود الزراعي، مما حتم تكتل وتضامن أفراد العائلة الموسعة ومن ورائها أفراد العشيرة، ولم يسمح بظهور الملكيات الخاصة التي تفصل بين ملكية الأرض ووسائل الإنتاج والعمل.

- من مميزات النظام العقاري خلال العهد العثماني هو ظهور تفاوت بين العائلات الكبيرة والصغيرة ومن ثم تفاوت بين القبائل(عملية ابتلاع).

ملحق رقم01: مخطط تقريبي لدورة الملكية العقارية بالجزائر أواخر العهد العثماني[1]



1-بن يوسف محمد الامين، مرجع سابق ، ص246.

❖ العوامل المؤثرة على ملكية الأرض:

أ-الطبيعية: زاد من مصاعب البلاد في هذه الفترة، تعاقب حدوث كوارث طبيعية على امتداد القرن الثامن عشر ميلادي، أدت إلى موت الآلاف وانتشار الفقر والبؤس،فقد تعرضت الجزائر لمجاعات مهلكة كتلك التي حدثت سنة 1798م التي قال فيها مسلم بن عبد القادر" مسبغة عظيمة، أهلكت فيها أمم كثيرة حتى أكلوا الميتة والدم ولحوم بعضهم بعضا"[1] ، هذه المجاعات أدت الى غلاء الأسعار وندرة المواد الغذائية،والمتضرر الأول هو الفلاح الذي يجبر في اغلب الأحوال على ترك الأرض ويميل إلى الزراعة المؤقتة، والرعي المتنقل لاسيما في المناطق التي ينعدم فيها الامن.

ويلخص لنا العنتري هذا الوضع المزري الذي آل اليه الفلاح الجزائري بصفة عامة ،فقد كان معرضا للحملات العسكرية ومهددا من قبائل المخزن بقوله"...أن أهل الأعراش قاموا على بعضهم بعضا بالنهب والفساد ومن أجل ذلك الاضطراب انعدمت الحراثة في تلك السنة ايضا في جهات كثيرة، (وتزامن ذلك مع وفاة عثمان باي سنة1219هـ/ 1804م) ، وانفقدت حبوب الزرع بقيام ذلك الهول و عزَّ إخراجها، وقل من يأتي بها للأسواق مخافة الطرقات وقتئذ."[2]

---

1 -مسلم بن عبد القادر الوهراني، خاتمة أنيس الغريب والمسافر، مصدر سابق، ص130.

2 -محمد الصالح العنتري، مصدر سابق، ص33.

وقد عرفت نهاية القرن الثامن عشر مجموعة من الزلازل ، على رأسها زلزال وهران ، الذي كان من الشدة بحيث أدى إلى وفاة أكثر من1000 شخص تحت الأنقاض ، وانقطاع المياه من العيون والينابيع، مما كان له الأثر في قبول الإسبان تسليم وهران للباي محمد بن عثمان الكبير[1].

وساعدت على ظهور الجراد ،الظروف المناخية السائدة بالجزائر والمرتبطة بالمناخ الصحراوي في الجنوب وتأثيره على مناطق الهضاب العليا الرعوية في الوسط ومناطق التل الزراعية الخصبة المحادية للبحر في الشمال، فكان زحفه متوقعا كل أربع أو خمس سنوات، وعندما يشتد الجفاف لفترة طويلة نسبيا وتعطل بعده الامطار المتأخرة بنسب كبيرة ، متسببة في حدوث فيضانات مفاجئة ، فإن ظهور الجراد بعد ذلك يكون شبه مؤكد ، واجتياحه للحقول أمر لا يمكن تجنبه[2].

وقد تعرضت المنطقة الغربية في عهد الباي عثمان لموجات من الجراد الذي أفسد الزروع والثمار[3]، تسبب في ندرة المواد الغذائية، وزيادة أسعارها، وعادت المجاعة إلى وهران في أيام الباي المقلش ، حيث يقول عنها المزاري:"...لا حادثة أشد في أيام الباي المقلش من الغلاء المفرط وفناء

[1] – أحمد بحري، حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية، دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، إشراف بن معمر محمد، جامعة وهران، قسم الحضارة،السنة الجامعية2012-2013، ص.

[2] – عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1830-1519م) دار السلطان -أنموذجا-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف دادة محمد، السنة الجامعية 2013-2014، ص58.

[3] –المزاري، مصدر السابق، ج1، ص301.

الناس..." [1]، و وصف مسلم بن عبد القادر هجوم الجراد في صائفة 1815 الذي حل بالجزائر بقوله:"...ظهر في أيام الباي علي المعروف بقار بغلي جراد كثير غير معهود أفسد ما وجد وعم البلاد شرقا وغربا، جوفا وقبلة ، حيث أنه أتى طائرا ثم غرس وأقام أياما في الأرض ثم خرج وأكل الزرع والأشجار والثمار..."[2].

ب- البشرية:

كان على رأس هذه العوامل طبيعة النظام التركي ذي الأصول الإقطاعية ، فقد أثر الإقطاع

الذي مارسه فرسان المخزن بشكل سلبي على الزراعة بالأرياف، فأصبحت المهام العسكرية لهؤلاء الفرسان تشكل عائقا أمام تطور الإنتاج و تحسين طرق استغلال الأرض، وتطور معرف الفلاح وتفتح مواهبه وخبراته[3]، ويبرز هذا التأثير السلبي على الفلاحة بالخصوص في السهول الوهرانية التي كانت78% من مساحتها مخصصة لعشائر المخزن، والتي ظلت تغطي أغلب جهاتها الحشائش البرية والاشجار غير المنتجة[4].

---

[1] - المصدر نفسه، ج1، ص327.

[2] - مسلم بن عبد القادر الوهراني، مصدر سابق، ص107.

[3] -ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية....، مرجع سابق، ص553.

[4] - المرجع نفسه.

فضلا على الأساليب العتيقة المستخدمة في الميدان الزراعي[1]،باستعمال الآلات البسيطة كالمحراث الخشبي والمنجل البسيط والالتجاء إلى رماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة[2]، فما يثير العجب حسب **لوسيت فالانسي** ، هو جمود أساليب الزراعة وأدواتها، حتى في الجهات التي يكون فيها شغل الأرض أكثر كثافة والعمل البشري أكثر دقة[3].

واحتكار الحكومة لهذه الأنشطة، والحيلولة دون نشوء بورجوازية وطنية تقوم بتنشيط الحياة الاقتصادية، والاستعاضة عنها بالتجار الأجانب بخاصة من اليهود والفرنسيين[4].

ثم يأتي بعد ذلك الوضع الصحي المتردي: لقد أجمعت الكتابات التاريخية أن الجزائر قد شهدت تدهورا اقتصاديا وتراجعا عمرانيا طيلة النصف الثاني من القرن السابع عشر (17 م)والنصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي، بعد ذلك ساءت الأوضاع الاقتصادية وأقفرت الأرياف والمدن من سكانها وتكاثرت الأعراض والأوبئة الفتاكة مما أثر سلبا على حالة السكان الصحية والمعشية وترك آثارا سيئة على أوضاعهم الاجتماعية[5].

---

[1] -سلطانة عابد، التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب ، مرجع سابق،75.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية ...المرجع سابق، ص89.

[3] -صالح عباد ، مرجع سابق، ص384.

[4] – غالي الغربي، ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر،مجلة الدراسات التاريخية، مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ، جامعة الجزائر، العدد العاشر،1997، ص57.

[5] - بن جبور محمد،الوضع الصحي بالجزائر في أواخر العهد العثماني، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس،العدد7، ديسمبر 2013،ص63-64.

فإبتداءا من أواخر القرن الثامن عشر، تراجع عدد سكان المدن وتناقص سكان الأرياف أدى هذا الوضع إلى تناقص عدد التجار وقدرة الحرفيين والصناع وانعدام الأيادي العاملة في ميدان الزراعة و تعود أسباب هذا التردي والتدهور الاجتماعي إلى انتقال العدوى وانتشار الأمراض من الأقطار المجاورة بسبب صلة الجزائر ببلدان البحر الأبيض المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقتها التجارية مع أوربا وارتباطها الروحي بالمشرق الإسلامي، وقد عد الطاعون من أخطر الأمراض التي عانى منها المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني[1].

و الملاحظ أن الأوبئة كانت تتكرر كل عشرة أعوام أو خمسة عشر عاما وأنها في بعض الأحيان استمرت لبضع سنوات كما حدث خال أعوام 1798 - 1784 كما مني القرن السابع عشر (17 م)بانتشار الأوبئة في مختلف جهات البلاد مدة حوالي 39 سنة[2].

أما القرن الثامن عشر (18 م)فقد ظهرت أثناءه الأوبئة من عام 1700 م حتى عام 1799، ولقد أشارت بعض المصادر الفرنسية إلى عدة أنواع من الأمراض التي كانت منتشرة في الأيالة، كان في مقدمتها الطاعون، الكوليرا، التيفوس، الجذري، السل، ولقد تأصلت هذه الأمراض نظرا لانتشار المستنقعات بالمدن وانعدام القواعد الصحية، خاصة النقص الكبير في العقاقير،

---

[1] - بن جبور محمد، المرجع السابق، نفسه.

[2] - المرجع نفسه.

فالطاعون وحده كان يؤدي إلى هلاك من 300 إلى 400 نسمة في اليوم، فمن عام 1740 م إلى عام 1743 م فتك بحوالي 10000 نسمة[1].

ولم تختلف الصورة كثيرا في بيايلك الغرب ، وفي كثير من الأحيان اقترنت المجاعات بالطواعين ، مثل ما حدث في الغرب الجزائري عام 1786م ، ويصف " استرهازي " ذلك العام بقوله:"... وقد سمّى العرب هذا العام بعام الشر ، فقد أهلكت المجاعة عددا كبيرا من الناس ، سواء من سكان المدن أو الأرياف...وبعد المجاعة جاء رفيقها الدائم ، وهو الطاعون ليضرب كل البلاد من الإسكندرية إلى المغرب..."[2]، ثم ضرب الطاعون وهران بعد فتحها1792م، فإضطر الباي الى الفرار الى خارجها ، فتوجه هو وأسرته الى مدرسة خنق النطاح[3].

وعموما فتك الطاعون بالمنطقة الغربية، فحصد عددا كبيرا من سكان معسكر وتلمسان وهذا ما لاحظه **الزياني**[4] المغربي أثناء مروره بالمدن الجزائرية في أواخر القرن12هـ /18م إذا قال : " ثم

[1] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، مرجع سابق، ص - ص 95 -98

[2] - M.Walsin . Esterhazy, De la domination turque, op.cit, p : 129.

[3] - عبد القادر بلغيث، الحياة السياسية والاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص121.

[4] - الزياني: هو أبو القاسم بن أحمد بن علي، رحالة وأديب ووزير مغربي، ولد بفاس سنة1734م وتعلم بها على أساتذتها أجلاء إلى سنة 1759م، عين كاتبا بالقصر الملكي، برهن على مهارته السياسية والإدارية، عين في سنة1786 على رأس سفارة إلى اسطنبول في عهد السلطان العثماني عبد الحميد (1789-1774م)،نزل الزياني بوهران ضيفا على الباي محمد الكبير ثم التحق بتلمسان، ثم قصد الجزائر، توفي في نوفمبر 1833م، **ينظر**: مولاي بالحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،ط2، 1981، ص20-21.

بعد إقامتنا بها (تلمسان)، سنة ونصفها، خرجنا منها إلى مدينة الجزائر، فرارا من الوباء الذي حل بها، وكان عاما في العمائر التي بينها وبين الجزائر، فما نزلنا منزلا إلا وجدنا أهله يدفنون موتاهم"[1].

أما آثار الطاعون ، فيذكر مسلم بن عبد القادر أنه تسبب في موت الكثير ، فقال" عاد في أيامه أي الباي عثمان الطاعون بهذا الوطن... ومات به الجل من الناس، والعلماء..."[2]، مما أثر سلبا على الأراضي الزراعية التي مات عنها أصحابها أو هجروها بسبب شدة الأمراض.

وقد انعكست الحياة السياسية للبيايلك الغرب أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بشكل مباشر على الأرض، فخلال الثورات ينصرف الناس عن خدمة الأرض، مما يؤدي إلى تضرر الزراعة ، وتحول كثير من الأراضي المنتجة للحبوب إلى ملكيات للبايليك ، أو مزارع مشاعة بين أفراد قبائل المخزن الداعمة للبايليك ضد الثائرين وقد يضطر السكان للجلاء عن أراضيهم ، وترك محاصيلهم طيلة المدة التي استمر خلالها الصراع بين البايليك والثائرين[3]، فكثرة الحروب خاصة ضد الثوار الدرقاويين والحصار الذي ضربه الثوار على المدينة، قد أثر كثيرا على الحالة المعيشية

[1] –ابو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برّاً وبحراً، حققه وعلق عليه عبد الكريم الفيلالي، دار النشر المعرفة ، الرباط، ط1، 1991، ص148.

[2] – مسلم بن عبد القادر، مصدر سابق، ص69.

[3] – احمد بحري ، حاضرة مازونة...، مرجع سابق، ص 158.

للسكان، فيذكر المزاري بأنه لما قدم الباي المقلش لوهران وجد الدرقاوي محاصرا من كل جهة، وكان الناس في ضيق شديد ، وانقطاع الاقوات، بإستيلاء العدو على ضواحيه"[1].

وتسببت الحملات العسكرية أيضا، التي كانت تنطلق من مراكز البايليك لجمع الضرائب وأخذ الخطيات المسلطة على المتمردين أو المتقاعسين، في إلحاق أضرار فادحة بأهالي الريف، وغالبا ما تستمر المحلة أو الفرقة العسكرية مدة طويلة، قد تصل إلى ستة أشهر تتجول أثناءها في الأرياف لجمع الضرائب ومعاقبة الممتنعين[2].

نستنتج مما سبق عرضه أن هذه العوامل مجتمعة سواء تعلق الأمر بالكوارث الطبيعية أو الأوضاع الصحية من أمراض وأوبئة، كان لها أثر عميق على الأراضي الفلاحية والنشاط الزراعي، فقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية بتقليص المساحات الزراعية وصعوبة مزاولة النشاط الفلاحي، ولم يمنع هذا السلطة العثمانية من تشديد قبضتها على السكان خاصة سكان الأرياف وتعسفها في تحصيل الجبايات ، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

---

[1] المزاري، المصدر السابق، ج1، ص340.

[2] – أحمد بحري، حاضرة مازونة، نفس المرجع السابق، ينظر: ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية العقارية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986، ص32.

4- الضرائب على الأراضي ببايلك الغرب:

تميزت الحالة الاقتصادية لبلاد الجزائر أواخر العهد العثماني بندرة مغانم البحر وشح مصادر الجهاد البحري وتناقص ثروات سكان المدن، في وقت تزايدت فيه مطالب الموظفين وأفراد الجيش والمتعاملين مع البايلك[1]، ولا سيما في نهاية القرن 18م/12هـ، والتي ستنعدم تماما سنة1818م/1231هـ، فلم تجد الدولة في تغطية مصاريفها سوى إتباع سياسة ضريبية محكمة، والتي كان العبء الأكبر في تغطيتها يقع على كاهل السكان[2]، خاصة مع ازدياد التحديات الداخلية والخارجية التي بدأت تعترض العثمانيين في الجزائر خاصة والبلاد العربية عامة ، فقد بدأت بوادر التوتر بينهم وبين الرعية تطفوا في الأفق، ولنا في الشعر الشعبي شواهد كثيرة تدل على حجم المعاناة من جراء الفساد والضغط اللذين كانا مسلطين على السكان من جراء فساد نظام العثمانيين:

عاتوا عتواً على الخلق وجاروا * فكانوا أكثر العباد وقاروا**

فرفع الكـل الأكف ودعـــــوا * بمـــا أجـــاب الله ورجوا**

[1] -فلة ، القشاعي المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني1771-1837م، مرجع سابق، ص92.

[2] - توفيق دحماني، الضرائب...، مرجع سابق، ص92.

أ- أنواع الضرائب على الأراضي:

الصنف الأول من مصادر الدخل يأتي أساسا من الإنتاج الفلاحي للريف، لهذا فالضرائب مرتبطة بوضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة، أو أملاك بايليك، أو أراضي عرش، أو مناطق مستعصية على نفوذ البايليك لصعوبة تضاريسها وبعدها عن المركز، وطبيعة سكانها الرحل وشبه الرحل[1].

و سكان بيايلك الغرب في الفترة التي سبقت تحرير وهران يشكلون قسمين: القسم الصغير تابع للإسبان، والقسم الأكبر تابع للعثمانيين، ولقد كان الأهالي المقيمون بنواحي وهران يدفعون ضرائبهم إلى الإسبان طيلة وجودهم في هذه المدينة[2]، ففي بداية الاحتلال الإسباني كان يقوم بمهمة الجباية اليهود[3]، وكان السكان الخاضعون للسلطة الإسبانية حوالي وهران، يدفعون كل سنة ضريبة إلزامية تدعى الرومية[4]، والغرامة[5] .

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سايق، ص87، ينظر: سعيدوني نصر الدين،الملكية والجباية في الجزائر...مرجع سابق، ص185.

[2] – توفيق دحماني، الضرائب، دكتوراه، ص76.

[3] – المشرفي،بهجة الناظر، مصدر سابق، ص35-36.

[4] –الرومية: وهي عبارة عن كمية من القمح تقدر باثنين من الدوبلات عن كل خيمة،ومقابل ذلك ينال الدوار الأمان لمدة سنة، ولم تكن هذه الضريبة محددة دائمًا وإنما كانت حسب كمية المحاصيل وكذلك بحسب عدد خيام الدوار أو القبيلة التي تزداد أو تنقص، ينظر : توفيق دحماني، مرجع سابق، ص76.

[5] – الغرامة: كانت القبائل الموالية للإسبان "المغاطيس" يبيعون القمح والشعير في وهران بالثمن الجاري لتزويد السكان، والجيش، وقد كان الإسبان يفرضون عليهم رسمًا يدعى"الثمن" ويسميه الأهالي غرامة، ينظر توفيق دحماني ، نفسه.

ويمكن إجمال الضرائب الزراعية في بايلك الغرب إلى أصناف هي:

❖ الضرائب الشرعية:

وهي تلك الجبايات التي تمس الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية بالريف وتخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، وتعود في أساسها حسب التقاليد والنظم التي عرفتها الجزائر في العصور الإسلامية إلى حصة بيت المال من الزروع والأنعام[1].

فأراضي الملكيات الخاصة الخاضعة لمراقبة البايليك الفعلية، تخضع عادة لضرائب الزكاة و العشور، يعتبران من الضرائب الشرعية المباشرة ،فالزكاة تؤخذ على رؤوس المواشي كل سنة، وهي رأس عن كل مائة من الغنم والماعز، ورأس من البقر إذا بلغ القطيع الثلاثين، وجملا واحد اذا وصل عددها الاربعين[2].

أما العشور فتخص المحاصيل الزراعية، بل الكمية الكبرى من الضرائب كانت ناتجة عنه ،كان يتم تحصيله بإقتطاع عشر[3]، وقد اعتمدت السكة في بيايلك الغرب، ليتم ضبط جميع مداخيل الدولة، ولتفادي الافراط في جمع المحصول، والسكة هي وحدة متقلبة بحسب طبيعة الارض، وتقدر فيما بين

[1] –ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، مرجع سابق، ص153.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق نفسه.

[3] –دحماني توفيق، النظام الضرائبي...، رسالة ماجستير،مرجع سابق، ص75.

12 و14 هكتار في السهول الخصبة وبين 08 و10 هكتار في النواحي الوعرة، لكن كانت تحدد عموما بـ 10هكتار[1].

وكان يستعمل لزراعة السكة حوالي 06 أحمال قمحا و04 أحمال من الشعير، اما مقدار ما يتم تحصيله من عشور هو صاع من القمح وصاع من الشعير وحمولة أو شبكة من التبن[2].

ويوضح حمدان خوجة ذلك بقوله:" **أنه فرض على كل محراث يجره ثوران، حمولة بعير من القمح وأخرى من الشعير وعندما يأتي السكان بمقادير رسومهم، فإن القابض يسلمهم مقابل ذلك وصلا**"[3].

❖ الضرائب المستحدثة:

هي ضرائب مستحقة على أراضي العرش والمناطق المستعصية على نفوذ البايلك مثل اللزمة والخطية والغرامة والمعونة .

*اللزمة: وهي ضريبة عينية ونقدية كانت تحصل بصفة منتظمة نسبيا، من القبائل النائية جنوب البياليك، أو من القبائل المقيمة في المناطق الجبلية الوعرة، أو من القبائل التي كانت تسكن في أقصى الحدود المغربية.

---

[1] – نفس المرجع.

[2] – توفيق دحماني، النظام الضريبي، مرجع سابق، ص76.

[3] –حمدان خوجة، مصدر سابق، ص144.

وعلى سبيل المثال كانت قبائل اليعقوبية في بايلك الغرب تدفع إلى الباي عن طريق الآغاوات، لزمة تتكون من العبيد من الجنسين، والصوف، والمواشي، والسجاد، والجلد الفيلالي المستعمل في السروج، والألجمة وغيره[1]، أما القبائل الصحراوية ببايلك الغرب (أولاد سيدي الشيخ، حميان، وقبائل جبل عمور) تدفع لزمة ثابتة، وبحسب ثراء كل قبيلة، كما كانت قبائل الأغواط تدفع لزمة، أو إتاوة منتظمة[2]، وتصف رحلة محمد الكبير، تفاصيل كثيرة عن هذه الضريبة[3]، كما كانت كل الأماكن التي توجد فيها معسكرات الجيش، تدفع لزمة لتموينه بالمواد الضرورية[4].

*الغرامة: تفرض على قبائل الرعية، بهدف تموين المحلة في الأرياف مثل : المواشي، والصوف، والزبدة، والعسل، والشمع والخيول، والبغال، والجمال، والأبقار، والعبيد بجنسيه وغيرها، وكانت تستخلص عينًا، وفي حالات نادرة تحصل نقدًا [5].

الى جانب ذلك هناك ضرائب ظرفية مثل ضريبة الخروف(الكبش)، الذي كانت تدفعه القبائل في الأعياد، والمواسم إلى شيوخها وقيادها، وإلى الباي الذي كان أيضا يقدمه ا، كهدية إلى

[1] –توفيق دحماني،الضرائب...، رسالة الدكتوراه،مرجع سابق، ص175-176.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – أحمد بن هطال التلمساني :مصدر سابق، ص52-65.

[4] - W. Esterhazy. Op.cit, pp: 269-278.

[5] - توفيق دحماني، المرجع نفسه.

الداي وكبار الموظف ين .وقد كانت كل قبيلة تدفع، وفقا لثرائها من المواشي، لكن عموما كانت تقدر بخروف واحد للقبائل.

وقد وجدنا في وثائق الفترة، أن هذه الضريبة كانت تدعى باسم "**باشكاش**" فمن خلال رسالة بعثها حسن باي وهران إلى إبراهيم وكيل الحرج في أوائل محرم سنة 1242 هـ/ 1826م، تفيد أنه أرسل إلى الداي باشكاش عاشوراء، وأنه أرسل إلى وكيل الحرج ولداره وأولاده أيضًا هذا الباشكاش[1].

وحتى نتمكن من التعرف على قيمة الضرائب الزراعية بمقاطعة الغرب، يجدر بنا مقاربتها بالمقاطعات الثلاث[2]:

المصدر المعتمد في تقدير الضرائب الزراعية للجزائر العثماني	المردود الضريبي لدار السلطان	المردود الضريبي لبايليك التيطري	المردود الضريبي لبايليك الشرق	المردود الضريبي لبايليك الغرب	نوع العملة
الدكتور شاو (Dr shaw)	12000	12000	80000 الى100000	40000الى50000	ريال بوجو
فانتور (Venture de PARADIS)	50000	67000	228000	273000	قرش قوي
شالر(W.Shaler)	16000	4000	6000	75000	دولار اسباني
الشريف الزهار	20000	80000	110000	110000	ريال

---

1 – أرشيف م .و. ج ، مجموعة 3206 ، ملف 01 ، رسالة 09 ، ورسالة أخرى في المجموعة 1903 ، رقم71

2 –اعتمدنا في وضع هذا الجدول على كتابات نصر الدين سعيدوني ، ينظر النظام المالي، مرجع سابق، و الملكية والجباية في الجزائر، نفس المرجع، ص–ص 183–185.

					بوجو
مذكرةعن الجزائر1830	86880	21720	325800	325800	فرنك
كلوزال(Clauzel)	100000	150000	406562	500000	فرنك
جانتي دوبوسي (Genty de Bussy)	130277	44932	148455	155432	ريال بوجو
ليكان(Liskenne)	287500	287000	575000	690000	فرنك
البارون جوشرو(Baron Juchereau)	94000	24000	220000	138000	فرنك
روزي(Rozet)	41021.3	/	778811	622402.5	فرنك
فال باريزو (Parisot Val)	225000	325000	550000	650000	فرنك
إستري(Estry)	125000	125000	300000	250000	فرنك

ملاحظات حول الضرائب الزراعية انطلاقا من الجدول:

-نلاحظ أن البايلك أو السلطة الحاكمة لم يكن يتدخل في تنظيم الانتاج، ولا في فرض أنماط محددة من الزراعات والصناعات على القبائل والسكان، بيد أنّ تدخله كان يحدث على مستوى اقتطاع جزء من المنتوج على شكل ضريبة كانت في أكثر الأحيان عينية[1].

– حسب ناصر الدين سعيدوني فإن نظام ضرائب الايالة ، يتصف بالواقعية ويتمثل ذلك في اختصاص كل منطقة بضريبة تتلائم وطبيعة تضاريسها وأحوالها المناخية فالصحراء تؤخذ منها المعونة والعسة، والهضاب العليا تفرض عليها الغرامة والمعونة، والتل تسود فيه ضريبة العشور، وبذلك

[1] – توفيق دحماني، النظام الضريبي....مرجع سابق، ص70.

اصبحت الضرائب أخف وطأة من الضرائب التي كان يفرضها مثلا البايات الحسينيون على الايالة التونسية[1].

❖ أساليب تحصيلها:

كانت عملية جباية هذه الضرائب تتم تحت الضغط والإرهاب في أغلب الأحيان فقد أورد ابن زرفة حادثة تاريخية تعرض من خلالها لتعسف بعض الحكام، وسوء استعمالهم لسلطتهم المخولة اليهم، فذكر إن القائد محمد بن عمر اتهم بعض رعية المرابطين بمسرغين ببعض التهم، لكي يأخذ منهم الخطية المخزنية، فقام الطلبة برفع شكوى ضده إلى الباي، وعندما تبين ظلم القائد، تم إرجاع المظالم إلى أصحابها[2].

و وصل الأمر بالحكام الأتراك إلى تبرير الضرائب المسلطة على السكان بتسويغ النص الفقهي من القرآن والسنة النبوية، فقد ركز بن زرفة في تأليفه "الاكتفاء في حكم جوائز الأمراء والخلفاء "على هذه النقطة، لكن عدم توفر المخطوط في حدّ ذاته تعذر استغلالنا له مباشرة واكتفينا بما جاء به (E.Mercier) ، الذي نشر هذا المخطوط وعلق عليه في مصنف مذكرات الجمعية الأثرية لمقاطعة قسنطينة (R.N.M.C) وحسبما جاء على لسان الناشر أنّ بن زرفة كتبه بطلب من الباي محمد الكبير وهذا قصد الرّد على من اتهمه بالتجاوزات في موضوع الضرائب وأهم فصوله هو الفصل الرابع، حيث يتحدث عن تقدير طبيعة موارد بيت المال وفيما ينفق هذا المال وحالة الأعراب في الريف وأراضيهم[3].

[1] -ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...مرجع سابق، ص118-119

[2] -ابن زرفة ، أبو محمد المصطفى، :الرحلة القمرية في السيرة المحمدية،مخ، م.م.و.ج، رقم ، 3322 ورقة 61، وجه..

[3] - رقية شارف، الواقع الاقتصادي للجزائر من خلال نماذج لمؤرخين جزائريين نهاية القرن12هـ/18م وبداية القرن13هـ/19م، مرجع سابق،58-59.

ويذكر بأنّ غنائم أن الحرب هي مورد لبيت المال، ونفهم ذلك مما ذكره بن زرفة بأنّ الأتراك طبقوا النظام الإسلامي على الأراضي، فالأراضي التي أخذت عنوة بالقوة تدفع ضريبة الجزية، أما الأراضي التي أخذت صلحا فلا تخضع للخراج بل تدفع الزكاة والعشر(العشور)، واستند في ذلك على الأحاديث النبوية وانطلق من منطق أنّ الجزية لا تفرض إلاّ على غير المسلم[1].

وكانت تجهيز الحملات العسكرية، لتأديب الثوار وإرغامهم على الدفع لدى أية بادرة مقاومة أو تهرب من دفع المبالغ المالية المستحقة عليهم، مما زاد في الهوة بين الطرفين[2]، فسكان الأرياف مطلبين بضريبة الضيافة أو مؤونة المحلة لتغطية نفقات فرق الانكشارية (المحلة) ،وجماعات فرق المخزن (الفرسان أو الصبائحية) ، التي تجوب الأرياف لاستخلاص الضرائب، أو إقرار الأمن أو قمع حركات التمرد[3].

ربما حضيت الرعية من تخفيف عبء الضرائب في بعض الحالات، وبيان هذا ما حدث مع الباي محمد بن عثمان في حربه لفتح وهران ، إذ يروي ابن سحنون الراشدي أنه حين قرر وضع الرباط حول وهران:"... نادى في رعيته من ارتحل إليه سقطت عنه المطالب المخزنية وبقي محترما موقرا..."[4]، و هذا استثناء ظرفي لتشجيع لشدّ رباط الجهاد وتحرير وهران، فإذا استثنينا فئة الأتراك

---

[1] -MERCIER (Ernest), La propriété indigène Maghreb, selon l'ouvrage dit : La règle des Princes des khalifes, fixant l'étendue de leurs pouvoirs légaux de Mohamed Moustapha ben Abdallah, in R.N.M.D.C, Recueil des notices et mémoires de la société archéologique du département de Constantine, vol 14éme série 32éme vol de la collection Alger, Paris, 1898, p 313.

[2] - غالي الغربي، ثورة ابن الشريف الدرقاوي، المرجع السابق، ص57.

[3] - سعيدوني نصر الدين،الملكية والجباية في الجزائر...مرجع سابق، ص.176

[4] - ابن سحنون الراشدي ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، 1973، ص198.

الحاكمين، وقبائل المخزن التي أعفيت من الضرائب لقاء خدماتها العسكرية المقدمة للبايليك؛ فإنّه لم يسلم من هذه الضرائب الكثيرة غيرُ فئة محظوظة قليلة العدد، هي فئة المرابطين من شيوخ زوايا، ورجال علم تصدّروا للإفتاء أو الإمامة والتعليم[1].

وللدلالة على هذا النوع من الاعفاءات؛ نورد ظهيرا وقّعه خليفة الباي الحاج أحمد، يعفي فيه الشيخ محمد بن المهدي[2]؛ إمام مسجد أبي ذلول بمازونة من مجموعة منها ؛ ونصه كالآتي: " الحمد لله، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم، يعلم الواقف على هذا الأمر الكريم، والخطاب الواضح الجسيم، النافذ أمره، العلي شأنه وقدره؛ من إخواننا الخلفوات لار، وأبنائنا القوّاد والعمّال، وساير المتصرّفين في الأحوال، خصوصا عمالة مازونة، سدّد الله الجميع،..، وأنّنا أنعمنا على ماسكه، العالم الأجلّ المرعي المبجّل ، الزّكّي الأفضل، السيّد محمد بن المهدي، نجل العالم الأوّاه، ...، ...، ...، السيّد محمد بن المهدي[2] – برّد الله ضريحه، وأسكنه من الجنان فسيحه– ، وجدّدنا له على ما بيده من تحرير لاغواتنا الذين قبلنا، وأوصينا له بحرمه واحترامه، ورعيه وإكرامه؛ **بحيث لا يطالبه أحد**

[1] –بحري أحمد ضرائب الجزائر العثمانية....مرجع سابق، ص9.

[2] – ينتمي الشيخ محمد بن المهدي إلى عائلة الكتروسي، التي احتكرت الريادة العلمية، ومعها منصبي الإمامة والإفتاء طيلة فترة الحكم العثماني تقريبا، واستفاد أبناؤها من عدد كبير من الظهائر، التي تعفيهم من الضرائب وتوصي باحترامهم وتقديرهم ؛ هم وعقبهم، ومن دار في فلكهم من الخدّام والخماميس وغيرهم .ينظر: بحري احمد، ضرائب الجزائر العثمانية...نفس مرجع ، ص20، ينظر كذلك: فوزية لزغم، التعريف بوثائق عائلة الكتروسي المازونية (الوثائق الخاصة بالعهد العثماني)، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد 10، السنة 2013، ص117.

من العشور والعشرات، ومبيت ومونة، وصخرة، وغير ذلك من التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية قلّت أم جلّت...،..."[1].

وغالبا ما نجد عبارات النهب والاستباحة تتكرر في عديد المناسبات ،في مذكرات الأجانب الذين ذكروا طرق تحصيل الجباية فهو **تيدنا** يعبر عن ذلك بقوله:"...وقد **نهبنا**14 أو 15 دوار...،رغم انها هذه هي الحقيقة..." وفي موضع اخر يقول"...**أبيحت** ملكا للفرقة...،....، **وأخذنا** ستين شخصا كذلك، أغلبهم من النساء...."[2].

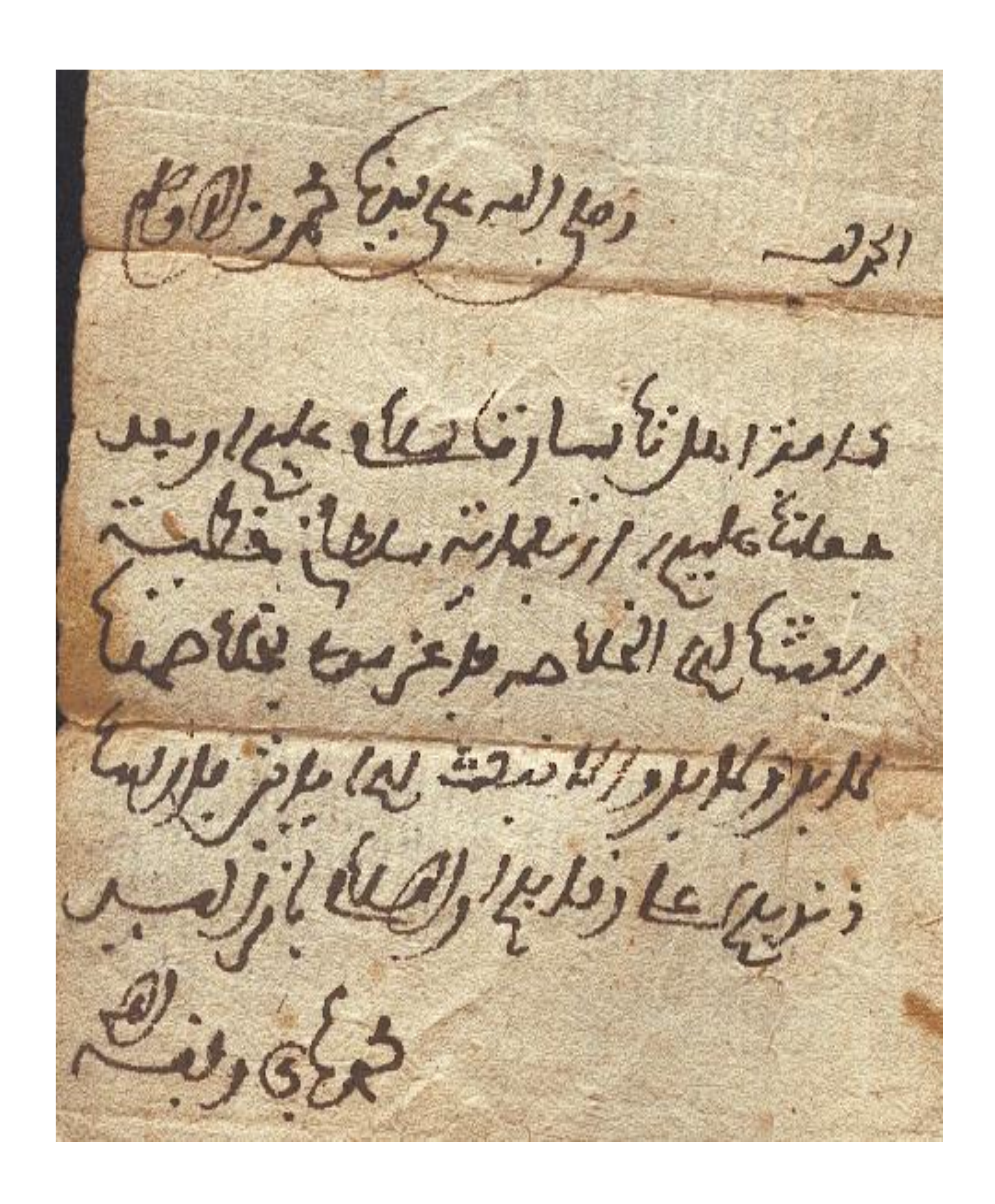
ولم تكن جباية الضرائب في الأرياف تجري بصورة اعتيادية، بل كانت تحت الضغط والإكراه في كثير من النواحي، فاتبعت السلطة أسلوب التهديد بالعقاب الجماعي ، مثال ذلك ما جاء في هذه الرسالة : " **عامة أهل تساريت، سلام عليكم وبعد، جعلنا عليكم أربع ماية[5] سلطاني خطية، وبعثنا لكم الخلاصة، فاعزموا بخلاصها لابد ولابد، وإلا نبعث لكم ماتين[6] فارسا، ذنوبكم على رقابكم والسلام . بأمر السيد محمد باي وفقه الله " [7] .(ملحق رقم02)**

---

[1] - بحري احمد، ضرائب الجزائر العثمانية... مرجع سابق، ص20.

[2] - عميرواي أحميدة، الجزائر في أدبيات الرحلة والاسر...، مرجع سابق، ص85.

الملحق رقم 102[1]: رسالة الباي محمد إلى سكان حي تساريت تحدد قيمة الخطية المفروضة عليهم.



[1]- الوثيقة ملك لعائلة الكتروسي، موجودة لدى جمعية الظهرة، مازونة.

نلاحظ من خلال فحوى هذه الرسالة أن السلطة عمدت إلى التوسّع في جلب الضرائب ، و يرى ناصر الدين سعيدوني أن الدولة أصبحت أداة استهلاك، تعيش على موارد البلاد، دون أن تسعى إلى تنميتها أو تطويرها، فكل ما تنتجه البلاد يُستهلك في دفع رواتب الموظفين والجند، أو يودع في خزائن الدولة، دون التفكير في تطوير وسائل الإنتاج، التي عرفت آنذاك نموا ملحوظا في الدول الأوربية[1].

فالدولة لم تترك مجالا يمكن أن يدرّ عليها أموالا، إلا واستخلصت منه الضرائب، ثم إنّ هذه الضرائب لم تكن توظّف إلا في تغطية مصاريف طبقة من طبقات المجتمع، وهي طبقة الجند[2] .

ب- اثر الضرائب على الملكية العقارية:

❖ الثورات الشعبية :

كانت نتيجة هذه السياسة المالية إحساس الفئات الاجتماعية المحرومة وعلى رأسها الفلاحون، بأن كل مجهوداتها أصبحت موجهة إلى خدمة الغير وتوفير الرفاهية للطبقة التركية دون التمتع بأية حقوق مقابل ذلك[3]، فقد نتج عن كثرة المطالب المالية ، والجبايات على الأراضي الزراعية،وتعدد المغارم، إهمال الزراعة،وتحول قسم من السكان من الاشتغال بالفلاحة،إلى مزاولة حرفة الرعي، وفي بعض الأحيان اضطر المزارعون إلى الثورة على الحكام وقد انعكس هذا الوضع على الحياة

[1] -ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص117.

[2] -احمد البحري، مرجع سابق، ص13.

[3] - غالي الغربي، ثورة ابن الشريف الدرقاوي، نفس المرجع، ص57.

السياسية[1]، وهذا الأمر؛ جعل ناصر الدين سعيدوني يعلِّق على النّظام الضريبي للأيالة بقوله: " يمتاز نظام ضرائب الأيالة بتعدّد مصادره، وتأثيره على النشاطات الاقتصادية المنتجة، فلم يفلت من هذا النظام الجبائي أيّ فرع من الإنتاج الفلاحي والصناعي والتجاري، ولا أيّة مادة قابلة للدفع"[2].

هذا النظام القائم على الظلم دفع إلى حركات العصيان والثورة والانتفاضات الشعبية، وسوف نأخد نموذج نستطيع بواسطته جسّ الغليان الشعبي ببايلك الغرب وهو:

***انتفاضة عبد القادر ابن الشريف** : نسبة إلى ابن الشريف الدرقاوي[3]، ذكره المزاري انه كان عالما متفننا في سائر العلوم، ورعا و زاهدا[4]، صدقه الناس، وقاموا بنصرته، فكثر أتباعه، خاصة القبائل الصحراوية، وزاد احترامهم له وتقديرهم له، وتوالت عليه الهدايا والهبات والعطايا والزيارات، وكثيرا ما كانوا يشكون اليه مظالم وجور العثمانيين، فكان يعدهم بالفرج القريب[5].

---

[1] –ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية، مرجع سابق، ص28-32، توفيق دحماني، نفس المرجع، ص94.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، ، النظام المالي ، مرجع سابق ،نفسه.

[3] –هو عبد القادر ابن الشريف الدرقاوي الفليتي، من بطن أولاد باليل المتفرعة عن قبيلة كسانة القاطنة على ضفاف وادي العبد في ضواحي سهل غريس، درس ابن الشريف بمسقط راسه بعدها التحق بزاوية القيطنة بعدما اخذ قسطا من علومها على يد مشائخها ، وعلمائها كالشيخ محي الدين ، وانتقل الى المغرب الاقصى فأخذ عن علماء فاس ، و أجيز من قبلهم، ثم التقى بالشيخ مولاي العربي الدرقاوي بزاوية "بوبريح" فاتبع طريقه وعينه هذا الاخير مقدما للطريقة الدرقاوية، ينظر: عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية...، مرجع سابق، ص131.

[4] –الاغا المزاري، مصدر سابق،ج1، ص81.

[5] – عقاد سعاد، نفس المرجع، ص132.

استطاع ابن الشريف الدرقاوي أن يجمع حوله قبائل الصحراء من بلاد الأحرار، فأحل دماء وأموال العثمانيين[1]،رافعا راية الحرب ضدهم ، فجمع الباي مصطفى جيوشه واتجه نحو الدرقاوي ، فالتقى الفريقان" بفرطاسة" سنة 1805م، واشتد القتال بينهم، فهزم الباي، وبقيت محلة الباي في يد الدرقاوي، "...فأمسى الباي في نكد، وأصبح الدرقاوي بأتباعه في رغد..."[2]، هاجم الدرقاوي الأتراك بوهران مناديا كل القبائل للوقوف معه ضدهم قائلا: "**إنا نزعنا عنكم ما كنتم فيه من الحقر والذلة والمسكنة، وأداء المغارم والجزية الثقيلة ، والمؤن الكثيرة الجليلة، الذي جميع ذلك هو حرام على ما انتظم بالدخول في سلك الإسلام، وقد قطعنا دابر الترك الظلام وأتباعهم الشّرار اللئام فالواجب عليكم مبايعتنا والاذعان لنا وطاعتنا.**"[3]، يظهر من خلال هذه العبارات أن الدرقاوي يشعر بنشوة الانتصار على الباي، وفي الوقت نفسه يفتح نافذة على الأوضاع المزرية وحالة البؤس والشقاء التي وصل إليها المجتمع في بيايلك الغرب، وقد جلب له ذلك مساندة ومؤازرة العديد من القبائل حتى المخزنية مثل الحشم والزمالة والدواير والغرابة.

---

[1] – الاغا المزاري، ج1،مصدر سابق، ص302.

[2] – الاغا المزاري، نفسه.

[3] – نفس المصدر، ص، 306.

أرهقت هذه الثورة بايات وهران، حيث استمرت حوالي عشر سنوات، ثم آل أمر الدرقاوي إلى التراجع ، بعد معارك عديدة ففر الى نواحي تلمسان، ثمَّ لحق بجبل يزناسن بالمغرب الأقصى، حيث توفي هناك[1].

رغم انتصارات السلطة الحاكمة، ولكن تبقى ثورة الدرقاوي انتفاضة شعبية بزعامة صوفية تركت عدة نتائج اهمها:

*إخلاء بعض القبائل الاراضيها بواسطة الإكراه ، بسبب دعمها لثورة ابن الشريف، حيث قام بايات وهران بطرد قبائل بني عامر إلى المغرب، ويصور لنا **مسلم ابن عبد القادر** ذلك بقوله:"... وتركت أوطانهم قفرة لا تلقى من سلكها أنيس ولا أنس إلا البوم والذئاب، أهلها دخلوا المغرب وفارقوها من غير خيار..."[2].

* افرزت هذه الانتفاضة عمق الخلاف بين الاتراك الحاكمين وبين السكان المحكومين، فالأتراك لم يسعوا في خدمة مصالح السكان، ولم يقدموا مشروعا نهضويا يهدفون من خلاله تغير الأوضاع الاقتصادية المزرية،بل أدت سياسة القمع والتنكيل إلى الهجرة الجماعية لبعض القبائل كهجرة بني عامر إلى المغرب الأقصى ، وذلك لوقوفها مع ابن الشريف، هذه الهجرات ساهمت في نقص الكثافة السكانية في الحواضر الكبرى مثل تلمسان، معسكر، ومازونة.

[1] –الشّقراني الرّاشدي أحمد بن عبد الرحمن، القول الأوسط في أخبار من حلَّ بالمغرب الأوسط، تح، ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت،1991، ص 26.

[2] – مسلم بن عبد القادر، مصدر سابق، ص93.

*ساهمت أيضا في تجدد الأطماع التوسعية للمغرب الأقصى في عهد السلطان المغربي" مولاي عبد الرحمن" بمهاجمة فجيج عام1805م و،على عهد الباي المقلش، وتمكن السلطان المغربي من انتزاع أراضي الجنوب الشرقي من القطاع الوهراني[1].

نستنتج مما سبق ان هذه الثورة التي وصل لهيبها حتى ضواحي دار السلطان مقر الحكومة المركزية، تفسر ذلك الحقد والعداء الذي خلقته تناقضات النظام العثماني في نفوس السكان تجاه الطبقة التركية المتسلطة، التي ذاقت شتى أنواع الاضطهاد والقهر والاستغلال، بفرض مختلف الضرائب وتجريد الحملات العسكرية على الريف الجزائري، لهذا وجد السكان في هذه الثورات متنفس لهم[2].

❖ **أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية:**

لقد أثرت السياسة الجبائية العثمانية على النشاط الاقتصادي عامة، والقطاع الفلاحي خاصة، بفعل اشتمالها على عدة مظالم؛ فكان من الممكن أن تزدهر الفلاحة ، لولا تلك السياسة الجبائية التي جعلت الفلاحين ينصرفون عن الفلاحة، ويفضلون تربية المواشي، إذ يستطيعون أن يفروا بها في وجه الجباة[3]، وعبر تيدنا عن جمال السهول بقوله"... شاهدت أجمل السهول من بين تلك التي رأيت من قبل، إذ عندما نقف في الوسط، يظهر لنا وكأننا موجودون في وسط البحر، **ولكن إنها لخسارة**، إذ لم

[1] –مسلم بن عبد القادر، مصدر سابق، ص55.

[2] – غالي الغربي، ثورة ابن الشريف الدرقاوي...، مرجع سابق، ص65.

[3] توفيق دحماني، الضرائب....، مرجع سابق، ص387.

نر ولو دوارا واحد، فكانت شاغرة من سكانها وغير مزروعة رغم الخصوبة التي تظهر منها..."، و أرد تيدنا أن يسأل عن السبب الذي جعل هذا البلد الجميل مهملا[1]، فلم تكن العوامل الطبيعية لوحدها سببا كافيا لتراجع إنتاج هذه الحقول، بل كان للإجراءات التي قام بها الجهاز الحاكم(الباي) ولتصرفات الموظفين القائمين عليه دخل في ذلك[2]، فقد تأثرت المواسم الفلاحية بأسلوب المصادرة والتغريم عن طريق شنّ حملات فصلية(المحلة) على القبائل الممتنعة أو المعادية[3]، فنلاحظ هنا تيدنا يتذمر ليس لحالة الأهالي، بل لان بعض الغارات كانت اقل اعتبارا حسبه، لأنها لا تدوم طويلا، وبالتالي لا تأتيه منفعة كبيرة منها[4]!!.

كما أن من الآثار الاقتصادية البارزة، هو أن ما كان يتم تحصيله من ضرائب مهمة، لم تكن تنفق في التخفيف من بؤس السكان، أو للتقليل من خطر الأوبئة أوالمجاعات الدورية، أو لشق الطرق ووضع قواعد لصناعة قومية، أو لتحسين الزراعة، أو لإعداد الجيوش لمقاومة الغزو والاحتلال الأوربي . وإنما كانت تنفق على حياة البذخ في قصور الباي والداي، وعلى الجيش وقواده، كما يذهب جزء مهم منه كهدايا للشركات اليهودية، ومختلف الوسطاء التجاريين[5].

---

[1] – عميراوي احميدة، الجزائر في أدبيات الرحلة....، مرجع سابق، ص86.

[2] –ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر...،مرجع سابق، ص105.

[3] –نفسه.

[4] – عميراوي احميدة، نفسه.

[5] – توفيق دحماني ، نفسه.

استنتاج:

عرف بايلك الغرب ظروف صعبة أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على غرار البليكات الثلاث، أثرت سلبا على الأرض الزراعية ، وفقد الفلاح الجزائري الرغبة في العمل ولم يجد حلّ آخر غير الثورة على الأتراك وهجرة الأرض قصرا في غالب الأحيان، وإختصر الوضع السائد بالجزائر ابن أبي الضياف بقوله:"...**أن أهل الجزائر وأعرابها وهم السواد الأعظم، سئموا سطوة جند الأتراك، وبلغ السيل الزبى، وزهدهم ذلك حتى الوطن**..."[1].

نستنتج أن واقع ملكية الأراضي في بايلك الغرب لم يختلف عن ماهو موجود في البايليكات الأخرى ، و ذلك الان الاتراك لم يسعوا الى تغير في هيكلة الأراضي بل حافظوا على الوضع السائد مدام يخدم مصالحهم خاصة ما تعلق منها بالجباية و الحصول على موارد إضافية كلما عجزت الخزينة عن تسديد ديونها.

ونستنتج ايضا أنا المصادر الاجنبية أو المحلية رغم مبالغة الأولى في تصوير وضع الجماعات الريفية ، الا أنها أعطت صورة تقريبية للحالة النفسية والخوف والتذمر الذي عاشه الفلاح الجزائري في تلك الفترة.

[1] – احمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الدار التونسية للنشر، 1971، ج2، ص217.

الفصل الرابع:
المنازعات حول ملكية الأراضي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني

المبحث الأول: طرق إثبات الملكية العقارية في العهد العثـــــــــماني

المبحث الثاني :بواعث المنـــــــــــازعات العقـــــارية

المبحث الثالث: ملامح الإقطاع ودوره في إثارة المنازعات ببايلك الغرب

المبحث الرابع: دور القبلية في الحفاظ على الأرض ومواقفها من المنازعات

المبحث الخامس:موقف السلطة العثمانية من هذه المنازعات

تمهيد:

تثبت بعض الوثائق التي لا تزال تحتفظ بها المكتبة الوطنية بالجزائر أن الجزائريين كانوا شديدي الحرص على العناية بوثائقهم والحفاظ عليها، فكانت سجلاتهم تتكون من ورق أملس ملائم للكتابة وشديد المقاومة، وتجلد بجلد فاخر ومنمق يعطيها منظرا جميلا ويحميها من مؤثرات العوامل الخارجية[1]، على الرغم من يد العبث التي ضربت رصيد الوثائق الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي.[2]

ونحاول في هذا الفصل تقصي طرق إثبات الملكية العقارية في العهد العثماني انطلاقا من بعض الوثائق الأرشيفية والمحلية خاصة، سواء في المكتبة الوطنية أو الأرشيف الوطني ، أو الوثائق التي بحوزة العائلات الكبرى في بايلك الغرب، كالعقود الرسمية او العرفية والعادات والأحكام القضائية لإثبات الملكية، فبواسطة هذه الوثائق ستتضح لنا جوانب كثيرة، وأمام ندرة العقود التي تعود إلى الحقبة العثمانية فإنه لامناص أمام الباحث من استقراء بعض القرائن التاريخية مثل العرائض واحتجاجات الجزائريين خلال العهد الاستعماري باعتبارها تحمل دلالات تاريخية تثبت وجود مثل هذه العقود وتحمل ضمنيا عبارات تدل على تملك الأفراد والجماعات للارض.

ثم نحاول تسليط الضوء على المنازعات حول الملكية في مجتمع بايلك الغرب انطلاقا من مناقشة ذلك التوازن الذي ساهمت القبيلة في وضع ركائزه بالحفاظ على الأرض، والتخفيف من

---

1 – خليفة حماش،كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني، بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية(4)،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة،2010،، ص08.

2 –نفس المرجع.

حدة النزاعات بين افراد العشيرة، وهل لنمط أسلوب الإنتاج الإقطاعي خاصة أواخر العهد العثماني دور في إثارة بذور الصراع داخل مجتمع بيايلك الغرب؟ وماهو موقف السلطة العثمانية من هذه النزاعات؟

1- طرق إثبات الملكية العقارية في العهد العثماني:

تعددت أشكال إثبات الملكية في الجزائر خلال العهد العثماني، سواء بواسطة عقود ملكية محددة من طرف كتاب لا يتمتعون بالصفة الرسمية، وكانت هذه العقود قليلة[1]، أو عقود موثقة بواسطة القضاة والشهود في المحكمتين المالكية والحنفية.

وفي حالة عدم توفرها فإن الشهرة تكفي للشهادة بالحيازة الطويلة للأرض ، ولا يمكن لأي أحد أن يشك في هذا الحق في الملكية، كما يمكن إثبات الملكية بواسطة رسم معالم حدودية بارزة للقطع الأرضية مثل إحاطتها بسياج[2] ، وسوف نتناول نماذج منها:

[1] -M. Laynaud, Notice sur la propriété foncière en Algérie, Girault, imprimeur- photo graveur, Alger, 1900, p 15.

[2] – صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)، أطروحة دكتوراه، إشراف علي آجقوا ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013-2014 ، ص17.

أ- عقود الملكية:

❖ مفهومها وشكلها:

العقد هو اتفاق بين طرفين له صيغة اللزوم، بحيث يتحمل كل منهما ما يترتب عليه من تبعات و هو ما يسمى في عصرنا بالمسؤولية العقدية، و للعقود عدة أصناف نذكر منها العقود المسماة و العقود غير المسماة.

فالأولى يقصد بها عادة ما هو معروف من المعاملات العادية كالإيجار و البيع و الهبة و التمليك و غيرها، أما الثانية فهي ما ينشأ من عقود لم تكن معروفة من قبل أو لم تصل إلى حد الشهرة[1].

كما تقسم العقود إلى ما هو عرفي و ماهو رسمي، فالأول يقوم على اشهاد أناس ثقات دون اللجوء إلى السلطات للتوثيق، بينما يعتمد الثاني على استصدار الوثائق من الجهـــــات المختصة[2]، و أصلها ملك، والمقصود منه حيازة الشخص للشيء، بحيث يخوّل له ذلك التصرف فيه تصرفا تاما، ويثبت لديه بحيازة أصل عقد التملك الذي يشترط فيه عنصر الاشهاد[3].

---

[1] - بن حموش مصطفى احمد، فقه العمران الإسلامي، مرجع سابق ، ص86.

[2] -بن حموش، نفسه.

[3] -حمصي لطيفة، المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر، 1122-1246هـ/1710-1830م (أنموذجا)، رسالة ماجستير، إشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر، 2011-2012م، ص31.

والمتطلع إلى عدد الوثائق الأرشيفية -خاصة ما تعلق منها بعقود التمليك - التي تتوفر حول الجزائر خلال العهد العثماني يدرك لا محالة أن ما هو موجود قليل جدا بالمقارنة لما يمكن تصوره يوميا من المعاملات بين الأفراد و واقع العقود في بايلك الغرب أصعب ، نظر لندرتها،ويمكن إرجاع ذلك إلى الأتي:

- اغلب المعاملات يتوقع أن تكون عرفية وغير مسماة، ولا يصل إلى المحكمة إلا القضايا التي حدثت فيها نزاعات[1]، فقد كانت مسألة توثيق العقود من بين أهم المسائل التي ارتكزت عليها الادراة الاستعمارية في تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم.

فرغم أن الشريعة الإسلامية حثت على الكتابة والتوثيق في البيوع، إلا أننا نلاحظ وجود تساهل كبير عند الجزائريين في هذه المسألة لاعتبارات العرف والتقاليد، خصوصا مع شيوع البيع بالمشافهة، وغياب الشهر العقاري ، ومسح الأراضي والعقارات.[2]

- ضياع الكثير من السجلات والأوراق الرسمية عقب الغزو الفرنسي، ويعبر عن ذلك **موريس بويان** وهو احد الدارسين المميزين لتاريخ الملكية العقارية في الجزائر بقوله:" **الفترة التي تلت الغزو هي بالأساس فترة فوضى بالتمام**"[3].

---

[1] - حمصي لطيفة المرجع السابق ، ص87.

[2] -بن يوسف محمد الأمين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص80.

[3] -Maurice Pouyanne,la propriété fanciére en Algérie,op.cit,p392.

ويكاد يكون هناك إجماع بين المؤرخين والدارسين لتاريخ الجزائر خصوصا فيما يتعلق بالمسألة العقارية، على أن السمة الغالبة على الفترة التي تلت سنة الاحتلال 1830 هي الفوضى ، وذلك بسبب الجهل التام لمستخدمي الإدارة الاستعمارية وخاصة موظفي الدومين بأحكام الشريعة الإسلامية[1].

ولتوضيح الرؤية أكثر ننقل هنا شهادة **بيليسيي دو رينو** حول الانقطاع الحاصل بين الإدارة العثمانية والفرنسية وضياع سجلات ودفاتر قيمة، حيث يقول:"...**لم يتم إصدار أي أمر للموظفين الأهليين، بحيث لم نصرح لهم لا بالمواصلة ولا بالإقالة، لقد تصرفنا وكأنهم غير موجودين...، وتم إخفاء السجلات والدفاتر الأكثر قيمة، ففي القصبة مثلا، وتحت أنظار السيد دينيي، رأيت جنودا يشعلون سجارتهم بالأوراق الحكومية المبعثرة هنا وهناك...**"[2].

إذن دمر الفرنسيون كل السجلات قبل الإطلاع عليها ، وفككوا كل الإدارات دون السؤال عن مدى أهميتها،وحتى العقود الخاصة بالملكيات أتلفت[3].

نلاحظ أن هذه الأسباب ساهمت في ضياع العديد من العقود والأوراق الرسمية ، التي بوجودها تساهم في إماطة الغموض عن بعض المسائل العقارية التي تخص الجزائر خلال العهد العثماني.

---

[1] – بن يوسف محمد الأمين، المرجع نفسه.

[2] -péllissier de Reynaud, Annales Algériennes, Nouvelle Ed, paris,j.Dumaine librairie éditeurs de l'Empreur,Alger ,Librairie Bastide,1854,T1,p74-75.

[3] –De tocqueville(A) ,Ecrits et Discoupolitiques, T3,édit,Gallimard,paris,1962,p169.

وتأخذ عقود التمليك حيزا كبيرا في المعاملات اليومية للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، وعقود التمليك تصنف إلى صنفين: تمليك الأعيان وتمليك المنافع ، وبدورهما فإن كلا الصنفين يمكن تقسيمهما إلى قسمين بعوض وبغير عوض ، فعقود تمليك الأعيان بعوض تتمثل في البيع، وبغير عوض مثل الهبة والصدقة، أما تمليك المنافع بعوض فمثل الإجازة ، ومن غير عوض مثل العارية[1].

والاكتتاب في العهد العثماني بين الطرفين ، لا يكون صحيحا ومعترف به قانونا إلا إذا كان تحريره على يد عدلين رسميين، فكل من القاضي الحنفي والمالكي لهما اثنى عشر عدلا، يحررون كل الكتائب في جميع المعاملات الخاصة ويمضي الوثيقة العدلان ويختمانها بختميهما، ثم يضع عليها القاضي الطابع الضابط[2].

أما عن **شكل العقود**، فمهما كان نوعها أو طبيعة فحواها، يجب أن يراع في كتابتها القواعد الشرعية و الدقة المتناهية، فالعبرة في العقود للمقاصد و المعاني لا للألفاظ و المباني، إذ يجب أن يكون المرسوم مما يقرأ خطه، و يكون وفقا لعادات الناس، و رسومهم، و يكون معنونا[3].

1 – بن حموش مصطفى احمد، فقه العمران الإسلامي، مرجع سابق، ص86.

2 – فونتير دي بارادي، مقتطفات من مذكرات فونتير دي بارادي المتعلقة بهذا العصر، القسم الرابع، مصدر سابق، ص199.

3 –علي حيدر، دُرَرُ الحُكَّامِ شرح مجلة الأحكام، تعر فهمي الحسيني، المجلد الأول، الرياض، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2003، ص21.

و المتعارف عليه أن يكتب الكتاب على ورق و يختم أعلاه و كل كتاب لا يكون على هذه الصورة، أي مكتوبا على ورق و مختوما لا يعد مرسوما أي عقدا صحيحا[1].

لذلك جاءت صياغة العقود صياغة محكمة و دقيقة ، والاختلاف بينها في أمرين :في البيانات الشخصية للمتعاملين و الشهود، و في نوعية العقد فصياغة عقود الملكية تختلف عن صياغة عقود البيع أو الإيجار أو القروض[2]، و الحقيقة أن في توثيق العقود منافع عديدة أهمها صيانة الأموال من ضياعها و قطع المنازعة بين المتعاملين و التحرز من العقود الفاسدة[3].

و من بين المعطيات الهامة التي نقلتها لنا عقود، العناية التامة بذكر اسم المالك، و التعرف على طبيعة العقارات التي يمتلكها الأفراد من خلال تحديد العقود لنوعية العقار المملوك، إضافة إلى إمكانية التعرف على موقع هذه العقارات داخل المدينة، و ذلك بذكر الموثقين لاسم الحي أو الجهة الموجود بها العقار، و أسماء بعض الملكيات المجاورة له من الدور و المحلات التجارية.

---

[1] –تشير الباحثة نجوى طوبال إلى وجود رسالتان مخطوطتان تعودان إلى القرن الثامن عشر ميلادي، بالمكتبة الوطنية الجزائرية – الحامة – الجزائر، فحواهما كيفية كتابة وتوثيق العقود الشرعية وهما:

– مجهول، رسالة في كيفية كتابة العقود الشرعية، تحت رقم3108 .

– بن هارون .صفة كتابة العقود و الوثائق الشرعية ، تحت رقم 3282 .

ينظر: نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700-1830م، من خلال سجلات المحاكم الشرعية، رسالة ماجستير، إشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر، قسم التاريخ،2004-2005، ص26.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – نجوى طوبال، نفسه.

و نسجل ذكر الموثقين في بعض الأحيان للاشخاص الذين تداولوا على ملكية العقار، و حتى على كيفية انتقاله إليهم بالإرث أو بالهبة أو بالشراء أو بالمعاوضة، و هذا بتوثيق بعض العبارات الدالة على ذلك ، ولا يصحّ عقد الملكية إلا بالتعريف بالشهود، فهم الذين يقرّون على صحة التصرفات و المعلومات المذكورة في العقد، هذه النقاط سوف يعالجها العنصر الموالي.

❖ قراءة نماذج من عقود الملكية ببايلك الغرب:

النماذج التي توفرت لنا رغم قلتها إلا أنها استوفت مجمل شروط صحة العقود ونبدأ من عقد بيع يحتوي على تفاصيل دقيقة عن المعالم الحدودية لملكية قبيلة سيدي حمادوش.

فقد اثبت أصحاب الأراضي ببايلك الغرب تملكهم لها بسندات رسمية ،كما هو الحال مع أرضي دوار سيدي أحمادوش (معسكر)، فقد رفعوا مذكرة احتجاجية جماعية إلى الإدارة الاستعمارية مذيلة بإمضاءاتهم وأسمائهم، مرفقة بسند ملكية يعود إلى العهد العثماني يثبت أحقيتهم في امتلاكها، وعلى أنهم اشتروها من الباي محمد بن عثمان الكبير في سنة 1185 هـ/1771 م[1] .

وقد ورد فيها صراحة أن الأرض التي صادرتها فرنسا قد «**اشتراها السيد الحاج محمد بلعيد، وسي امعمر بن عيسى، وسيدي علي بن موسى، وجميع أولاد سيدي احمادوش، ومن تنسل منهم من الذكور دون الإناث، من البائع لهم –كما ورد في النص– مولانا المؤيد السيد باي محمد**

[1] – بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر،1830-1962،الجزائر، المؤلفات للنشر والتوزيع،ط1، 2013، ص97 .

بن عثمان المجاهد في سبيل الله، جميع الأرض المنسوبة لبني عامر المعروفة بـ "المدوة" كقبة الولي الصالح سيدي احمادوش معلومة عند العام والخاص بما فيها المقبرة المنسوبة لبني عامر، والحاسي اللي في وسط الطريق...»[1] .

وتنتهي الوثيقة بالعبارات التالية «**باع إليهم ذلك بيعا صحيحا بأربعمائة ريالات صرف الجزائر بعد ما قبضها السيد الباي المذكور قبضا وافيا، ودفعها في بيت مال المسلمين، وبذلك صارت ملكا للمساكين...لا دخل لأحد فيها، بحضرة السيد التهامي بلمختار، والسيد الحاج الطاهر بن عبد القادر وباي شاوش أحمد بن خدة».**[2](الملحق رقم 01)

---

[1] - بن داهة عدة،نفسه.

[2] - نفس المرجع، ص95-96 .

الملحق رقم01 :عقد بيع يوضح ملكية قبيلة سيدي احمادوش[1].

[1]– المصدر: (C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25 (colonisation officielle)، هذه الوثيقة حصلت عليها عن طريق الأستاذ بن داهة.

نلاحظ من خلال عقد البيع أن الباي محمد بن عثمان هو الذي باع هذه الأراضي لقبيلة سيدي احمادوش، فقد أصبح البايات يسلمون تحت الحاجة وعند الضرورة بحق ملكية بعض عشائر

للأراضي التي كانت تقيم عليها وتتكفل بحراستها واستغلالها، فكانوا لا يتورعون في إصدار عقود تصبح بمقتضاها الأراضي لخاصة ملكا شخصيا لهؤلاء الأفراد[1].

أما النموذج الثاني فيخص أهل الذمة نورده في المثال الأتي:

استفاد اليهود من توثيق عقودهم ، وتشير وثائق الفترة إلى صفة الذمي أو الذميين غالبا إلى اليهود دون غيرهم من المسحيين الذين شاع تسميتهم بالنصارى، و الجدير بالذكر أن لجوء أهل الذمة إلى القضاة المسلمين من أجل توثيق عقودهم ، والنظر في دعواهم، موافق للشريعة الإسلامية، ذلك عملا بقوله تعالى: (**فَإِن جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**).[2]

بعد استقرار اليهود في مدينة وهران ، باع الباي محمد الكبير بعض الأراضي لطائفة اليهودية، كانت في بداية الأمر بدون وثائق إلى غاية سنة 1215هـ/1801م، حيث تم توثيق هذه الممتلكات، وتضمن محتوى العقد بيع الباي محمد بن عثمان قطعة أرض في شارع ارحى الريح، إلى غاية دار بونقاب، ثم ينزل إلى حديقة اليهود، ومن تحت قطعة الأرض يوجد واد، وتم البيع لممثلي الطائفة اليهودية وهم ولد يعقوب وهارون بن داود، وهذا الموضع كانت به بيوتا خشبية، خلفها

[1] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص547.

[2] -[المائدة :42]

الأسبان بحي رحى الريح في غرب المدينة،اشتروا هذه الارض بسعر 820 سلطاني جزائري مايعادل 8200 فرنك فرنسي بتاريخ شهرشوال1215هـ/ فبراير1801م[1].

هذه الإجراءات القانونية ساهمت فيها الأحوال السياسية والظروف العسكرية التي عرفتها الجزائر أواخر العهد العثماني، والمتميزة بانعدام الأمن وكثرة الثورات ، وتردي القدرة المالية للايالة منذ منتصف القرن الثامن عشر ميلادي[2].

ونظر لأهمية تلك العقود ولكونها إجراء قانونيا يسمح للحكام بتسلم مبالغ مالية ضخمة يزودون بها خزينة البايليك في وقت أصبحت فيه الموارد شحيحة والحاجة ماسة إلى كل دعم مالي، فان إصدار صكوك التملك كان محل عناية خاصة، بحيث كان يحمل عند إصداره طوابع أحد القضاة الكبار للحواضر الرئيسية كتلمسان ومعسكر ومازونة ووهران[3].

وقد حصلت بعض العائلات على صكوك تمليك مثل : ملاك الأراضي في كريستال شرق وهران يملكون عقود ملكية تعود إلى الباي محمد الكبير[4]، و قبائل الزمالة تملك عقود منذ 1801م

[1] –عبد القادر بلغيث،الحياة السياسية والاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني، مرجع سابق، ص114.
[2] – ناصر الدين سعيدوني،مرجع سابق ، ص546.
[3] – نفسه .
[4] – عيسى يزير،مرجع سابق ، ص60.

ومن بين الأسر لمالكة نجد: المخاطرية، الونازرة، اولاد بوعامر، الشوايلية، وتمتد هذه الاراضي من مسرغين مرورا عبر الأراضي المحاذية لسبخة وهران الى منطقة تليلات والمعروفة بإسم سهل ملاتة[1].

و أمام قلة العقود خاصة ببايلك الغرب، سواء بسجلات المحاكم الشرعية أو لدى بعض العائلات، حولنا استثمار بعض القرائن التاريخية مثل الظهائر ورسائل الاحتجاجات، لما تحمله هذه الوثائق من ذخيرة تاريخية-**مصادر دفينة**- تمكن الباحث من استخراج بعض العبارات الدالة على حق الجزائري في ملكية الأرض .

ب- الظهائر:

أقرت السلطة التركية للعائلات بأملاكها من خلال الظهائر ، و هي عبارة عن وثائق رسمية على شكل ظهائر صادرة عن البايات وبعض رجال الدولة، لصالح علماء بعض الأسر النافدة لتعينهم في مناصب الفتوى والقضاء، والإمامة، وكذا منحهم امتيازات مادية[2] مثل عائلة الكتروسي بمازونة.

حظيت هذه العائلة بتأييد ودعم كبير من طرف بايات الغرب ، وجاء في بعض الظهائر عبارة " **بحق العادة القديمة**"[3] ،من المحتمل أن ما تحمله الظهائر من امتيازات لصالح هذه الأسرة

---

1 - نفس المرجع ، ص61.

2 - الزغم فوزية، البيوتات والاسر العلمية... مرجع سابق، ص346.

3 -الظهير مؤرخ بسنة1100هـ/1688م، صادر عن باي الغرب علي باي التونسي، هذه الوثيقة ملك لعائلة الكتروسي بمكتبة جمعية الظهرة، مازونة ،(بدون رقم).

كانت لأسلافهم يثورتونها جيل بعد جيل، وللدلالة على ذلك نورد جزء من ظهير وقّعه خليفة الباي الحاج أحمد وموجه الشيخ محمد بن المهدي الكتروسي[1] إمام مسجد أبي ذلول بمازونة.

جاء فيه:"... **واننا أنعمنا على ماسكه، العالم الأجل المرعي المبجل،الزكي الأفضل، السيد محمد بن المهدي،...، وجدّدنا له على ما بيده...**" ، يحمل هذا الظهير العديد من القراءات التاريخية، نقتصر منها على ما يتعلق بموضوعنا، فقد أقرت السلطة التركية بأملاك عائلة الكتروسي، لان أصل الحيازة هو وضع اليد والتصرف في الشيء المحاز (الملحق رقم 02).

[1] -ينتمي الشيخ محمد بن المهدي إلى عائلة الكتروسي، التي احتكرت الريادة العلمية، ومعها منصبي الإمامة والإفتاء طيلة فترة الحكم العثماني تقريبا، واستفاد أبناؤها من عدد كبير من الظهائر، التي تعفيهم من الضرائب وتوصي باحترامهم وتقديرهم ؛ هم وعقبهم، ومن دار في فلكهم من الخدّام والخماميس وغيرهم ، ينظر: بحري احمد،ضرائب الجزائر العثمانية...مرجع سابق، ص20.

الملحق رقم02: صورة ظهير الباي أحمد للشيخ محمد بن المهدي الكتروسي .

جـ - المذكرات الاحتجاجية:

مجمل العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى الإدارة الاستعمارية منذ 1830 تحمل إشارات تاريخية توضح -بما لا مجال لشك- ان بعض الملاكيين الجزائريين يملكون عقود ملكية، ولعل الإلمام بمحتوى هذه العرائض يضعنا امام نظام عقاري جزائري صرف و ربما إشارة القنصل الأمريكي شالر إلى ذلك بقوله"... **وجود سجل عقاري دقيق يشمل جميع أراضي المملكة الخاضعة مباشرة للحكومة**[1]...." تجد ما يبررها، فقد تعالت أصوات الفلاحين الجزائريين بالتشكي والاستنكار على إغتصاب فرنسا للأراضي الجزائرية[2] .

وتعرض المحتجون في مذكراتهم إلى تبيان أنهم أصحاب الحق الشرعي، وقد كسبوا هذه الملكيات عن طريق البيع أو الإرث وحمّلوا ضمنينا الإدارة الاستعمارية مسؤولية فقدانهم لأملاكهم التي تعود إلى سالف أجدادهم.

مثل هذه العبارة التي وردت في احد النماذج التي سوف نتعرض لها لاحقا:"...**أن تبقى لنا على وجه الملكية كما كانت تحت أسلافنا الخالية ...**"[3].

هذه العبارة تحمل دلالة قانونية تدل على أحقية الجزائريين وشرعية ممتلكاتهم، وان هناك تجاوز خطير من طرف الإدارة الفرنسية وسوف نستشهد بنماذج وعينات من هذه الرسائل

---

[1] - وليم شارل، مصدر سابق، ص50.
[2] - بن داهة، مرجع سابق، ص74.
[3] - ودان بوغفالة، موقف قبيلة الجبلية من السياسة العقارية الفرنسية، مرجع سابق، ص144.

الاحتجاجية التي تعكس أحقية الجزائريين بهذه الأملاك ليس بغرض فضح المشروع الاستيطاني الفرنسي، ولكن لإثبات فرضية وجود نظام عقاري جزائري صرف خلال العهد العثماني.

فقد جاء في وثيقة محررة باللغة العربية ومؤرخة بتاريخ 30أوت 1898م وممضاة من طرف إحدى عشرة شخصية من سادة قوم قبيلة الجبلية، أولاد سيدي بن حليمة،دائرة فرندة ، عمالة وهران، إن الملكيات كانت موثقة بموجب عقود لدى القضاة وآلت إلى أصاحبها بطرق شرعية إما بالشراء أو الميراث.

فقد أوضح هؤلاء أحقيتهم في الملكية بقولهم"... **بلادنا الكاينة بمزارع عرشنا كانت تحت أيدينا ملكية نتصرف فيها بأنواع التصرف الجايزة شرعا، وجاريا عليها حكم القاضي في البيع والإرث من قديم زمان إلى ألان، و أرادوا الآن أن ينزعوا عليها حكم الملكية ويجعلونها سوابق، والآن سيدي طلبنا من سعادة دولتك العالية أن تبقى لنا على وجه الملكية كما كانت تحت أسلافنا الخالية ويجري عليها حكم البيع والارث... من لسان كبراء العرش المسطور الواضعون خطوط أيديهم أسفله والسلام"**[1].

نلاحظ أن هذه الملكيات الجماعية ساري عليها حكم الشريعة الاسلامية وهي موثقة بحكم القضاة الشرعيون.

[1] –ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص144.

وفي نموذج آخر نكتشف بعمق هذا النوع من التوثيق ، فقد رفع المدعو الحاج على بن شريط –من فرندة– إلى عامل عمالة وهران شكوى يقول فيها بكل صراحة وجرأة، أنه على الرغم من حيازته على سند ملكية رسمي يثبت أحقيته في ملكية أسلافه منذ عام 1881 والمتكونة من ثلاثة حصص أرضية تحت أرقام 71-72-73 ضمن قطعة "ج" كما حددتها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863) بدوار هوارات بفرندة إلاّ أن هذه الملكيات تحولت إلى أملاك الدولة (الدومين) لتشيد عليها بناءات سكنية، وينهي تشكيه متسائلا عن الطريقة التي تحصل بها الخواص على حيازات أرضية من ضمن ملكياته وبنو مساكنهم فوقها[1].

و العريضة الاحتجاجية التي تقدم بها المدعو بن نغماس أحمد بن محمد من عين تموشنت إلى الحاكم العام للجزائر يطالب فيها بأرض جدّه الولي الصالح سيدي محمد بن نغماس دفين «ريوسالادو» (المالح حاليا) غرب وهران، والمقدرة مساحتها بـ 32,5 هكتارا –حيث يوجد ضريحه– والتي استولى عليها أحد الكولون، وقد تضمنت العريضة معلومات بخصوص التحقيق الجزئي الذي خضعت له هذه الأرض سنة 1875، وتفاصيل دقيقة بأسماء الورثة من ذرية وأحفاد سيدي محمد بن نغماس، وتنتهي بطلب الإلتماس من الحاكم العام للجزائر فتح تحقيق ينصف الورثة ويمنحهم حقوقهم في الإرث[2].

[1] –عدة بن داهة، مرجع سابق، ص107.

[2] –عدة بن داهة، ، نفسه.

إن عدد هذه الاحتجاجات لا يوصف، فقد أثار هؤلاء مسألة تاريخية قانونية هامة ، تجعل الفلاح الجزائري أكثر إحساس بحقه المغتصب، و يمكن من خلالها إثبات وجود توثيق يحترم الشريعة الإسلامية والأعراف والعادات داخل المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني ، ويخلق توزان عقاري لا يمكن تجاهله نهيك عن كونها تمد الباحثين بمادة أولية وبمعلومات لا غنى عنها، ولامناص من تقديم نموذج من هذه الاحتجاجات، رفعها جماعيا أولاد سيدي احمادوش إلى الإدارة الاستعمارية مذيلة بإمضاءاتهم وأسمائهم.(ملحق رقم 03)

ملحق:رقم03: نسخة من الشكوى الجماعية لسكان سيدي احمادوش (معسكر)[1] .

والصلاة والسلام على رسول الله

الحمد لله

[illegible]

[1] - C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25 (colonisation officielle) ، نفس المصدر.

د- العقود العرفية والعادات:

تنتشر بصفة كثيرة في المناطق الجبلية، بسبب غياب التشريع مما أعطى مجالا للعرف[1] الاجتماعي لتنظيم وتسير المجال الزراعي والرعوي، حيث أصبح المعيار الأساسي الذي تستند اليه الفئات الاجتماعية القاطنة بالمناطق البعيدة عن السلطة العثمانية، ومع مرور الزمن وفي ظل غياب النظام القانوني بهذه المناطق انبثق عن العرف الاجتماعي مبدأ آخر يعرف بالشرعية العرفية[2].

ولم يقتصر العرف الشرعي على فكرة الاستغلال والانتفاع بالأراضي الجبلية بل تعدى ذلك حيث أصبح عند الأسر المزارعة كسند للملكية والحيازة وهذا ما يظهر جليا في بعض العبارات المتكررة مثل "**انها أرضي وأرض أجدادي**" هذه العبارة التي لا تسمح لأي طرف أجنبي عن المنطقة أن يقوم باستغلال القطع الأرضية أو الاستفادة من المنتوج الزراعي بها[3].

[1]- العرف أو العادة هي الطريقة التي اعتاد الناس عليها في أقوالهم وأعمالهم، في شؤون المعاملات والبناء وغيرها ، وهي في الغالب تختلف من بلد الى بلد بحسب معطيات المحيط من مناخ وجغرافيا وتاريخ تلك المجموعة البشرية، وقد اعتبره الفقهاء مصدرا للتشريع في غياب النصوص الجزئية ، ما لم يصادم المقاصد العامة للشريعة، **ينظر**: ابن حموش، فقه العمران، مرجع سابق، ص84.

[2] -بن سليمان عبد النور، مرجع سابق ، ص (أ)

[3] - بن سليمان عبد النور، المرجع السابق، ص (أ)

أو عبارة"**كانت تحت أسلافنا الخالية**"[1] اي أن الشخص ثوراتها أبا عن جد ،ومن العادات التي أستعملها سكان الريف الجزائري من القدم لفرض نمط الشرعية العرفية مصطلح" **بلادي**" **أو عبارة "بلادنا الكاينة بمزارع عرشنا"**[2] .

إن هذا المصطلح يشير إلى الملكية المطلقة على فضاء عقاري شاسع، و يدل كذلك على الانتماء القبلي والاثني ، ورابطة القرابة، وهو مرتبط بالأرض فبواسطته يتم تعين المساحة الارضية التي يملكها الشخص ، وبالتالي له أن يتصرف فيها كما يشاء، سواء بزرعها أو تأجيرها للغير[3].

وعبارة "**حقي**" التي تشير إلى ذلك الحق التقليدي والحق العرفي، وهذا الأخير متجدر في الوسط الاجتماعي الجزائري، فكل فرد من القبيلة أو العشيرة يتمتع بحقوقه على الفضاء العقاري ، سواء أكان فلاحي أو رعوي، كما تنتقل هذه الحقوق عن طريق الوراثة[4].

---

[1] – ودان بوغفالة، مرجع سابق،134-144.

[2] – ودان بوغفالة، موقف قبيلة الجبلية، نفسه

[3]– بن سليمان عبد النور، نفس المرجع، ص140.

[4] – نفس المرجع، ص141.

ومن العادات العرفية أن أرضَ القبيلة ، مرسومة بحدود عرفية هي موضعُ رضاء وقَبول من لدن معظم القبائل المجاورة[1]، فتكون حدود الأرض في العادة دقيقة و واضحة في كافة مناطق البايلك، ففي الجهات القريبة من المدن ترسم حدود المزارع بوضوح، ويحيط بها في أغلب الأحيان سور أو سياج من النباتات العالية، او نبات الهندي.

وحتى في ملكيات العرش ورغم طابعها الجماعي، وغياب الحدود بين الحقول الزراعية، فإن أجزاءها المعروفة بالمقاسم(مفردها مقسم) ، والتي تعود لكل أسرة يعرفها أفراد الجماعة بدقة.[2]

والمتعارف عند هذه القبائل أن هذه الملكية مشاعية غير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة أو المبادلة أو المصادرة، وليست ملكيةً خاصة، أي أن للفرد الحق في الانتفاع بها دون أن يملكها، وفي حالة الوفاة دون ترك وارث ذكرٍ تعود هذه الملكية إلى الجماعة للتصرف فيها[3].

وكانت بعض الأسر تنتفع بالآلاف من الهكتارات، وغالبا ما يحدث أن فردا من تلك القبيلة قد زرع أشجارا مثمرة على أرض عرش أخرى فتعتبر هذه الأشجار ملكا خاصا له من دون الأرض التي تعدّ – بحكم قانون الشيوع – قاعدة ميراث تمنع تجزئتها[4].

---

[1] – عميراوي احميدة، مجموع محاضرات حصلت عليها منه شخصيا عن طريق الايميل.

[2] –ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان)، اواخر العهد العثماني(1791-1830)، الجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة 2013، ص 246.

[3] – عميراوي احميدة، مرجع سابق.

[4] –عميراوي احميدة، نفسه.

هـ– الأحكام القضائية:

يتمثل القضاء في محكمتين، تمثّلان المذهبين المالكي والحنفي، ولكلّ منهما قاضٍ خاص يشارك في جلسات المجلس العلمي[1]، كان لكلّ محكمة متقاضيها، فكان الأتراك والكراغلة يتوجهون إلى المحكمة الحنفية، بينما يتوجه السكان المحليون من عرب وبربر إلى المحكمة المالكية .

ومن مزايا هذا النظام تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقريبها إلى العامة حيث يسمح بمعالجة القضايا اليومية مثل البيع والتحبيس والمواريث[2]، ونستشف ذلك جليا من بعض العبارات مثل:" ... **وجاريا عليها حكم القاضي في البيع والإرث من قديم زمان إلى الآن**..."[3].

ومن اختصاصات القاضي تحرير عقود الوقف والبيع والشراء ، والنزاعات المدنية فيما يخص تفسير العقود وتصفية التركة والنزاعات المتعلقة بإثبات حقوق الملكية[4]، وحسبما يظهر في نصوص عقود المحكمة الشرعية الخاصة بمدينة مليانة، كان قاضي مدينة الجزائر هو من يصادق على بعض عقود الوقف ويطبعها بخاتمه، وقد تمر هذه الرسوم " العقود" أيضا بين يدي المفتي هو الآخر ليعطي

---

1 – مصطفى بن حموش، **المرجع السابق**، ص 93 -94

2 –بن قويدر صخرية، أسعار جّنات فحص مدينة الجزائر في القرن 18 م 12 /هـ، مرجع سابق، ص52-53.

3 – ودان بوغفالة، موقف قبيلة الجبلية من السياسة العقارية الفرنسية، دراسة من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، مرجع سابق،ص134-144.

4 –ودان بوغفالة، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي...، مرجع سابق، ص111.

رأيه فيها، أما العقود الصادرة عن الأوطان والقبائل فلم تكن تحمل نفس القيمة أو الحجية التي تتمتع بها العقود والأحكام التي يراقبها قاضي المدينة و يسجلها ويصادق عليها[1].

وتميزت بعض القبائل البعيدة عن مركز الحكم بالاستقلالية القضائية ،حيث ارتكزت أحكامهم على أحكام الشريعة الإسلامية أحيانا ، وعلى التقاليد والأعراف في أحيان أخرى.[2]

فالقضاء في المناطق الريفية والجبلية الممتنعة عن سلطة الأتراك ، كان من اختصاص شيوخ القبائل والجماعة فهؤلاء الشيوخ الذين يستمدون شرعية سلطتهم من التعقل والحكمة والسلوك الحسن دينيا ودنيويا، ورضا الناس عنهم، مارسوا دور القاضي انطلاقا من موقعهم ومكانتهم الاجتماعية فكانوا يتنقلون إلى الأسواق الأسبوعية الواقعة تحت نطاق نفوذهم لتلقي الشكاوي والقضايا الخاصة والاحتجاجات للنظر والفصل فيها[3].

أما في الأيام التي لا يوجد بالمنطقة سوق الأسبوع كانوا يستقبلون الشكاوي والنزاعات في ديارهم، وغالبا ما يتم الفصل في هذه النزاعات والخلافات في حينها إذا كانت بسيطة، بينما تؤجل إلى وقت لاحق تلك الخلافات التي تبدو معقدة[4].

---

[1] – ودان بوغفالة ،المرجع السابق،115.

[2] – بوشنافي محمد، القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني(13-10هـ/16-19م)، أطروحة دكتوراه، إشراف بلقاسمي بوعلام، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، السنة الجامعية 2007-2008م،ص71.

–بوغداده الأمير،، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني(القضاء أنموذجا)، شهادة ماجستير، إشراف احميده عميراوي،
[3] جامعة الأمير عبد القادر، قسم التاريخ، قسنطينة، 2007-2008م، ص122.

– نفسه.[4]

والملاحظ أن شيوخ القبائل لا يتعدى نطاق سلطتهم حدود قبيلتهم، وهو ما يعني أن الفصل في النزاعات والخلافات من قبل هؤلاء يكون في إطار القبيلة ولا يتعداها إلى القبائل المجاورة[1] .

مما دفع بهذه القبائل إلى إيجاد وسيلة تتولى الفصل في النزاعات والخصومات التي تتعدى حدود القبيلة الواحدة، وتحدث بين قبيلة وأخرى، هذه الوسيلة تتمثل في إنشاء مجلس تكونه مجموعة من الرجال، يُختارون من بين العقلاء والمسنين من جميع القبائل ويطلق عليهم **اسم الجماعة،** التي تتولى الفصل في جميع النزاعات والخلافات التي تحدث بين مختلف القبائل،كما تتولى إبرام عقود النكاح وتقسيم التركات وفق قوانين تُعِدُّهَا خصيصا لذلك تعرف بالعوائد أو العوايد[2].

2- بواعث المنازعات العقارية:

أولت الشريعة الإسلامية عناية كبرى بالملكية، وحرمت الاعتداء عليها، وحثت على الأمانة والصدق في التعامل، وحضت على الوفاء بالعقود وذلك في قوله تعالى:(**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ**)[3]، كما اهتم الإسلام بالتوثيق في قوله تعالى:(**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ**) [4].

[1] - بوغداده الامير، المرجع السابق، ص123.

[2] - نفسه.

[3] - [المائدة:1]

[4] -[البقرة :282]

و أمرت هنا الآية الكريمة بكتابة الدين المؤجل إلى أجله، وان يقوم بالكتابة كاتب بالعدل، وان يكون أمينا عارف بالتوثيق وأمرت بالأشهاد على المبايعات، ومن ثم فإن نظام التسجيل هو نظام شرعي.

* مفهوم المنازعة:

– **المنازعة في اللغة:** نازعه منازعة ونزاعا جاذبه في الخصومة، والتنازع التخاصم، وتنازع القوم اختصموا، وبينهم نزعة أي خصومة في حق، فالمنازعة مجاذبة الحجج فيما يتنازع فيه الخصمان.[1]

–**المنازعة في الاصطلاح:** هي إقامة كل طرف من أطراف الخصومة الحجة على دعواه، ومجادلته بتلك الحجة ليثبت ما ادعاه[2].

وكان الفصل في النزاعات أواخر العهد العثماني بالجزائر، يقوم على أربع قواعد رئيسة وهي:

* نظرية المسؤولية التي تعتبر إحدى الوسائل القضائية للفصل في النزاعات ، إذ تستوجب تدخل السلطة في معاملات وتصرفات الجماعات عامة والأفراد خاصة، فعند إبرام عقد بين شخصين تنشأ بينهما المسؤولية العقدية التي هي ملزمة لكل من الطرفين.[3]

[1] –ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق،ج14،ص107-108.

[2] –عبد الباسط محمد خلف، وسائل انهاء المنازعات بين الافراد في الشريعة الاسلامية، دراسة فقهية مقارنة،ط1، دار الكتب المصرية،القاهرة،2008،،ص33-34.

[3] – بوغداده الأمير ، مرجع سابق، ص142.

*الوسيلة القضائية الثانية للفصل في النزاعات هي تدخل القاضي للضغط على الفرد حتى يتحمل كل ما ترتب من أضرار جاءت نتيجة تقصيره في تصرفاته[1].

*الوسيلة القضائية الثالثة هي مبدأ الولاية الخاصة، التي يتمتع من خلالها الفرد بالحرية المطلقة لاستغلال واستعمال ممتلكاته والتصرف فيها، وليس للقاضي الحق في أن يقيد حريته هذه إلا إذا ظهرت له مصلحة عامة وبينة أقوى من مصلحة الفرد الشخصية والفردية[2].

وهذه الولاية تمثل الجانب الفعلي والحقيقي لحق الملكية التي يجب على القاضي الحفاظ عليها في إطار حفظ المال والحرية كمقصد شرعي[3].

* أما الوسيلة القضائية الرابعة تتمثل في مبدأ دفع الضرر التي يلجأ إليها القاضي في بعض الأحيان وتستوجب عليه أحيانا أخرى أن يتدخل ليضع حدا لتصرفات الفرد أو الجماعة التي تضر وتخل بالحياة العامة[4].

وتجمع معظم المصادر على أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري أثناء العهد العثماني عرفت نشاطا حثيثا، برز في كثرة المعاملات التجارية، وقد ساهم القضاة في تنظيم هذا الحراك

---

[1] بوغداده الأمير ، المرجع السابق، نفسه

[2] - نفس المرجع ص143.

[3] - نفسه.

[4] – نفسه.

الاجتماعي والاقتصادي، غير أن ذلك النشاط لم يخلوا من مشاكل عرقلت سيره الحسن[1]، وخاصة من خلال ما كان ينشب من خلافات ونزاعات بين افراد المجتمع خاصة ما تعلق بالملكيات على رأسها الأرض.

فقد كانت الحياة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري تقوم على الأرض باستغلالها لنشاطين هما الزراعة وتربية المواشي. وهذا ما يفسر الصراعات وكثرة الحروب بين السكان حول موطن الكلأ والزراعة. مما أدى إلى نتائج هامة لصالح النظام العثماني والاستعمار "الفرنسي" فيما بعد[2].

وكان شيوخ بعض القبائل يتحاشون النزاعات والخلافات مع القبائل الأخرى ،مثلما هو الحال لشيوخ قبيلة الجبلية الذين فضلوا عدم مزاحمة باقي القبائل ومنافستهم على امتلاك السهول المسقية بمياه الأودية، لذلك انتشروا بعيدا في المساحات الفارغة القريبة من الجبال[3].

وسنحاول من خلال هذا العنصر إبراز الأسباب التي كانت تؤدي إلى الخلاف والنزاع داخل مجتمع بايلك الغرب خاصة ما تعلق بالملكية، ويأتي في مقدمة هذه البواعث قضايا تقسيم التركات وما ينجم عنها من مشاحنات وخلافات بين الورثة.

[1] - بوشنافي محمد، الخلافات والمنازعات في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني(13-10هـ/16-19م)،مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية،العدد الأول ، صيف2013، جامعة نواكشوط، ص72.

[2] - عميراوي أحميدة، سلسلة محاضرات، مرجع سابق .

[3] -ودان بوغفالة، موقف قبيلة الجبلية من السياسة العقارية الفرنسية، مرجع سابق، ص137.

أ- المنازعات حول الميراث :

لقد حدد علم الفرائض نصيب الأفراد في الميراث وتحديدا في قسمة التركات شرعا وهذا بمعية القضاء، ويشير حمدان خوجة أنه بمجرد حصول الوفاة يتوجه أهل الميت إلى بيت المالجي، لتقديم معلومات مفصلة عن ممتلكات وأسماء ورثته، حتى يتسنى تحديد حقوقهم ولو كانوا غائبين[1]، وبناء على ذلك يعين قاضي المواريث رفقة أحد المسؤولين السامين وكيلا ينوب على الورثة، كما يعين وصيا على الأطفال القصر إن وجدوا، ثم ينفد وصية الميت إن وجدت بعدما يوثقها ويتأكد من صحتها[2].

فكثيرا ما كان الإشكال يقع عندما يكون الأب قد أعطى لأحد أبنائه أو لزوجته (زوجة الأب) أو أبناء الزوجة الثانية مالا أو نحوه من الأملاك العينية التي تدخل في الإرث في حياته، فيطالب الورثة بإبطال ذلك بعد وفاته ورده إلى جملة الأملاك الموروثة[3] .

كما توضحه بعض الوثائق في المكتبة الوطنية واغلبها بتلمسان بين عامي 1202-1228هـ/1787-1813م، (المجموعة رقم 2316)، وهي عبارة عن شهادات بتقسيم تركات ، مثال ذلك وثيقة قضائية أوائل رمضان 1217هـ ، حول تقسيم تركة الشيخ محمد بن مزيان على ورثته، وكاتب الشهادة هو قاضي التركات بالمحروسة التلمسانية الحاج محمد، وحضر الكتابة عدل

1 – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص.96

2 –المصدر نفسه، ينظر كذلك : بوشنافي محمد، مرجع سابق، ص72.

3 – حمصي لطيفة، مرجع سابق، ص33-34.

القاضي محمد بن عمارة وعون القاضي محمد ، وجمع من أولاد سيدي الحاج، ودفع ثمن الكتابة خمسة وستون ريالا تلمسانيا[1].

ومن الحالات التي كانت تؤدي إلى وقوع خلافات بين الورثة، مطالبة زوجة المتوفي بحقها في الميراث إلى جانب مؤخر صداقها الذي تم الاتفاق عليه في عقد الزواج وفي هذه الحالة يلجأ الجميع الى القاضي ليمنح كل ذي حق حقه[2]، وهو ما توضحه الوثيقة القضائية المؤرخة بأواسط ربيع الأول 1217هـ، حيث تم تسوية نزاع بين زوجة وعائلة زوجها المتوفي، حول صداقها وتركة زوجها وأثاث البيت والفرس[3].

ب– المنازعات حول الأوقاف: تزخر وثائق المحاكم الشرعية بعدد معتبر من القضايا التي كان يعالجها القضاة في شأن الخلافات حول تسيير الأوقاف واستغلالها، فكانت النزاعات حول الوقف تحدث لأسباب مختلفة،وذلك كأن يطالب بعض الأفراد الذين حرموا من الوقف بالدخول في ذلك إلى جانب الأفراد الآخرين غير المحرومين ولكنهم كانوا يمنعون من جانب هؤلاء الأخيرين مما يؤدي إلى نشوب النزاع بين الجانبين[4]، أو في محاولة بعض الأشخاص إلغاء عقد الوقف وإرجاع العقار الموقوف ملكا كما كان في بداية أمره، وقد يكون الخلاف حول طبيعة العقار، اي هل هو محبس أم العكس[5].

[1] –حماش خليفة، كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، مرجع سابق، ص81.
[2] -بوشنافي محمد، الخلافات والمنازعات في المجتمع الجزائري مرجع سابق، ص73.
[3] – حماش خليفة ، نفس المرجع، ص80.
[4] –حماش خليفة، الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني،مرجع سابق،ص825.
[5] –بوشنافي محمد ،نفس المرجع، ص74.

ومن أمثلة هذا النوع من القضايا، قضية طرحت بقضاء مليانة في بداية القرن التاسع عشر ميلادي في نزاع الذي رُفع إليه من طرف ناظر أوقاف النبي صل الله عليه وسلم، ومنازعيه حاكم مليانة وزوج سيدة متوفاة كلالة[1]، فأما حاكم مليانة السيد محمد، فتقدم بصفته عاصبا ممثلا لبيت المال، وأما الزوج بن علي، فهو من تزوجت به السيدة "الزهرة" مالكة العقارين المتنازع عليهما بعد وفاة زوجها الاول الحاج بركان[2].

ولما انعقدت جلسة المحكمة "المجلس العلمي" بالمسجد الأعظم لمدينة مليانة تحت إشراف القاضي محمد البراشدي[3] ، طلب من أطراف النزاع الإدلاء بحجج ومستندات ما يدّعون حيث "...ادعى الزوج والعاصب المسطوران، أن العقارين ملك ولا شبهة للحبس فيهما، وادعى الناظر أنهما جميعا حبس..."[4]، وعندئذ استظهر الناظر صك الوقف، وبذلك ربح دعواه بسهولة.

وقضية أخرى تخص أسرة المشارف فقد كان لجدهم الحاج يوسف بن عيسى البوخليلي الشريف،مختط زاوية الكرط، ودفين قرية الكرط أحباسا، وقد ورد نص بذلك في مخطوط" تقييد في النسب المشرفي:" وله أرض محبسة على بنيه الذكور دون الإناث، تقسم عليهم قسم ترتب بشرط من

[1] – كلالة: الميت الذي لا ولد له ولا والد،– ((وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ)) سورة النساء، الاية12.

[2] –أ.وج، س.م.ش، ع.34، و.20، ينظر ودان بوغفالة، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي...، مرجع سابق، ص238.

[3] – هو ابو عبد الله السيد محمد البراشدي، امتهن القضاء في مدينة مليانة آواخر رجب 1227هـ/1812م، ينظر أ.و.ج، ع.34، و 02.

[4] –المصدر نفسه.

الواقف، **فاستولى عليها ظلمة الحشم**، فاستخلص بعضها بالفداء، ورجعت للأصل الأول حبسا، وأشار الى وقفيتها وحدودها الشيخ الكامل السيد عبد الله بن أحمد، وبيد أولاده وثائق على ذلك، وقد حضر الكرايشي بن أحمد أمزيان، ونازع الماسك في أرض تدعى أرض الخيل مدعيا ملكيتها، فثبت أنها من حبس الشيخ المذكور، واصطلح هو و الماسك السيد علي بن المشرف"[1] .

ج – المنازعات على ملكية الأرض:

طالما كانت الأرض سبب الخصومات بين الناس بسبب تداخل حدود أراضي الفلاحين، خاصة في فصل الخريف، وهو موسم الحرث والبذر، فقد ذكر ابن المفتي أنّ والده كانت ترد إليه أسئلة كثيرة ، ومن أماكن مختلفة، حيث كان الناس يتخاصمون على الأراضي لحرثها، فيلتجئون إلى المفتي لفك هذه الخصومات[2] وكذلك على مستوى الاسر، وذلك لأن الأسرة إذا كانت العلاقات بين أفرادها قوية فإن تلك العلاقات لم تكن تسمح بتصرف أي فرد منها في ملكية فرد آخر غيره خارج دائرة الأحكام الشرعية التي تبيح ذلك التصرف، وإن حدث ذلك فإنه يعتبر اعتداء على حق الملكية ويؤدي إلى حدوث نزاع بين الفرد المعتدي والفرد المعتدى على حقه[3].

[1] –أبو حامد المشرفي، تقييد في النسب المشرفي"، مخطوط ،ص،07، نقلا عن فوزية لزغم، مرجع سابق، ص655.

[2] – ابن المفتي(حسين بن رجب شاوش)، تقيدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها ،جمعها واعتنى بها فارس كعوان، ط1، 2009، ص36.

[3] – خليفة حماش، الاسرة ...، مرجع سابق، ص

و غالبا ما يكون سبب النزاعات داخل القبيلة صراعا حول قطعة من الإقليم، ولكن هذه النزاعات لا تكون دائمة بقدر ما يكون الإقليم واسعا ويكفي لإعالة جميع أعضاء القبيلة، وان حصل أن أصبح إقليم قبيلة ما ضيقا، تحاول هذه القبيلة ابتلاع قبائل مجاورة مما يؤدي إلى إزالة ضغوطات ضيق المجال[1]، أما داخل القبيلة فلا يكون الانتقال مصدرا للنزاعات، لان الأرض ملك للجماعة، ويكفي أن يكون المرء فردا في القبيلة حتى يكون من حقه التمتع بالأرض[2]، وكانت ظاهرة عدم استقرار الملكية ظاهرة عامة في الجزائر خلال العهد العثماني.

3- ملامح الإقطاع ودوره في إثارة المنازعات ببايلك الغرب:

يميل الكثير من الفرنسيين الذين اهتموا بتاريخ الجزائر خلال العثماني إلى اعتبار المجتمع الجزائري قبل الاستعمار ، مجتمعا إقطاعيا، واشهر هؤلاء "**شارل فيرو**" الذي ردد هذه العبارة عند تناوله لتاريخ الجزائر، وأشار إلى تمتع بعض القادة من الأهالي بسلطات مدنية واسعة[3] ،كما حاول "**لويس رين**" في دراسته التي انجزها تحت عنوان:**مملكة مدينة** الجزائر في عهد الداي الأخير (Le Royaume D' alger sous le dernier dey) أن يثبت من خلال التركيبة الطبقية الإقطاعية في الأرياف الجزائرية، أن قسم من سكان الأرياف" الرعية" يمارس عليها الاستغلال من طرف عشائر المخزن، وكذلك النبلاء أو الاجواد والمرابطين بحكم الامتيازات

[1] -عدي الهواري، مرجع سابق، ص16.

[2] – نفسه.

[3] -صالح عباد، مرجع سابق، ص380.

المرتبطة بالقيادة التي أدت إلى الفوارق الاجتماعية بل دهب إلى ابعد من ذلك حيث وصف المجتمع الجزائر في تلك الحقبة بعبارة **"أكلة ومأكولون"**[1]

وهو نفس الرأي الذي خلص إليه **"غاليسو"** في دراسته للمجتمع الجزائري بقوله أن هذا الأخير كان مجتمعا إقطاعيا قبل الاستعمار، وان الأرض باعتبارها الدعامة الأساسية للإنتاج ، هي بقبضة فئات ارستقراطية يرتبط أعضاؤها فيما بينهم بروابط شخصية ويشكلون الطبقات العليا للجهاز السياسي، وحسب غاليسو أن هؤلاء الارستقراطيون هم القادة المحليين، ورؤساء القبائل و الاجواد، إلى جانب ذلك هناك ارستقراطية ثانوية ممثلة في العائلات ذات النفود الديني وصوفي وتحوز الاحباس[2].

ويؤكد الباحث **محفوظ سماتي** أن هناك طبقة **برجوازية عقارية** مستقرة في المدينة ، تراقب الضواحي وجزءا كبيرا من زراعة الحبوب، وهم من الأتراك والكراغلة ورجال المخزن ، ومن السادة الذين ينتمون إلى السلطة ، ويملكون ثروات ضخمة، جمعوها من الانتاجات الزراعية ومن التجارة.

وفي خضم هذا الطرح يؤكد سماتي أن الاقتصاد الريفي ظل تابعا للمدينة، الأن المركز الحضري يملك إلى جانب القوة الردعية، أراضي شاسعة وسط القبائل[3].

1- Rinn (L), Le Royaume D' alger sous le dernier dey,R.A,n°41,pp124-128.

2- عباد صالح، مرجع سابق، ص380-382، ينظر حول الموضوع:

-GALSSOT(R), L'Algérie pré- coloniale op.cit ,pp147-181.

3 -محفوظ سماتي، الامة الجزائرية نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص44.

حاول بعض المفكرين الفرنسيين إلصاق الإقطاع بالجزائر خلال العهد العثماني ، لكن هذه الفرضية أو الأطروحة وجدت من يرفضها قطعا ، وعلى رأس هؤلاء "**كارل ماركس**"[1] الذي يؤكد أن أسس المجتمع الجزائري قبل الاستعمار الفرنسي، كانت تقوم على نمط الملكية العقارية (القبلية-المشاعية)، وان هذا النمط له حيوية كبيرة، وبتحويل الملكية العقارية في الجزائر إلى ملكية فردية، يتم تدمير هذا المجتمع بالذات[2].

لقيت أطروحة النمط الإقطاعي في الجزائر انتقادات حادة ، فقد سارت"**لوسيت فالانسي**" على نهج ماركس في رفضها لهذه الأطروحة بصفة جذرية، فهي تنفي سيطرة القياد وكبار الأسياد على فائض الإنتاج الفلاحي ، وعلى وسائل الإنتاج وحتى على ملكية الأرض[3]، فلا نجد في الجزائر التقسيم الاجتماعي الإقطاعي المتمثل في الحكام والمحاربين والكادحين بالوضوح الذي نجده في أوروبا الإقطاعية[4].

ولكن المتتبع لمراحل تطور نظام الملكية العقارية في الجزائر خلال العهد العثماني، يلمح بعض مظاهر الإقطاع خاصة أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وبداية القرن التاسع عشر ميلادي ، ونحن

---

1 – مقال على الشبكة الالكترونية يناقش أراء كارل ماركس حول الملكية في الجزائر :
www.saadiyousif.com/new/index.php?option ساعة الارتباط :20.14،بتاريخ2017/02/09.

2 –عباد صالح، نفس المرجع سابق.

3 –لوسيت فالنسي، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر1790-1830م، تر، الياس مرقص، بيروت، دار الحقيقة للطباعة والنشر، ط1، 1980، ص152-153.

4 –عباد صالح، نفس المرجع، ص383.

هنا لسنا بصدد مناقشة الإقطاع في الجزائر خلال العهد العثماني، فهذا الأخير يستطيع ان يكون بحثا أكاديميا معمقا، ولكن نحاول ربط هذه الظاهرة بحدة الصراع واحتدام النزاعات داخل مجتمع بيايلك الغرب حول الملكية.

فظاهرة الإقطاع الفلاحي انتشرت بين جند الانكشارية بفحوص وجنان المناطق الحضرية لما لها من آثار على وتيرة الاقتصاد والإنتاج، وفي تشكل البنية الاجتماعية نتيجة انتقال عدة تجمعات ريفية نحو المدن بحثا عن المنافع المادية والاجتماعية، و فضلت البورجوازية العسكرية فضاء الريف للاستثمار العقاري، بسبب تراجع نشاط القرصنة وقلة العوائد المالية[1]، فاجتذبت الأرض رؤوس الأموال فكان الاستثمار العقاري في العهد العثماني، يعتبر مظهرا من مظاهر ثراء الأفراد وصورة من صور رخاءهم[2].

كما نتج عن التطور الذي شهده نظام ملكية أراضي المخزن، أن تحولت مساحات شاسعة من أراضي البايلك المخصصة لفرسان المخزن إلى ملكيات خاصة، فتمكنت عائلات مخزنية من

1 – حسان كشرود، مرجع سابق، ص134.

2 – بن قويدر كريمة، مرجع سابق، ص97.

الاستحواذ على الجزء الأكبر من أراضي المشاتي التي كانت تعيش عليها[1]، ومارست عليها مقتضيات الملكية الفردية بأتم معنى الكلمة إرثا وبيعا وشراء[2].

وبهذا حسب **سعيدوني** اكتسبت عشائر المخزن صفة الإقطاع وكان لها تأثير ملموس على حياة جانب كبير من سكان الريف الجزائري قبل الاحتلال فرغم انه لم يكن لها حق ملكية الأراضي، ومع ذلك تعتبر بحكم العرف الإقطاعي صاحبة الارض الفعلية[3]، واصبحت علاقة فرسان المخزن بسكان الريف ، علاقة تقوم على الخوف والعداء والاحتقار المتبادل بين هذه التجمعات الإقطاعية وبقية السكان الخاضعين لها[4]، رغم أنها كانت تربطها بالسكان المحليين أواصر اللغة والاصل والعادات، فهي حسب تعبير "**إسترهازي**": **"قوة مأخودة من البلاد لحكم البلاد"**[5].

وعرف بايلك الغرب تشكل عائلات إقطاعية ،تابعة لسلطة الأتراك، وتتمتع بسلطة كاملة على إقطاعاتها، شرط الحفاظ على دفع الضريبة والمشاركة في المحلات التي تخرج لجمع الضريبة[6]، ومن بين هذه العائلات الحشم - سكان غريس وأجداد الامير عبد القادر_ وعائلات سيدي العربي

[1] - Bache(E.L), De la propriété arabe en Algérie avant 1830,op.cit, pp699.
- ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص547.

[2] -عباد صالح، مرجع سابق، ص387.
[3] - ناصر الدين سعيدوني، ورقات... نفسه.
[4] -ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية....، مرجع سابق، ص550.
[5] - M.Walsin . Esterhazy, De la domination turque, op.cit, p25.
[6] - احمد بحري، ضرائب الجزائر العثمانية من خلال بعض الظهائر المازونية، مرجع سابق، ص16.

سكان مينا ، ومديونة سكان الظهرة ، وبن قدور أولاد سيدي الشيخ ، الذين أعطونا صورة واضحة لهذا الشكل من الإقطاع .[1]

وهناك صنف آخر من الإقطاع ارتبط بالسادة والأشراف ذوي النسب الشريف والمكانة الدينية، والبعض الأخر يتمثل في تلك المشيخات الوراثية الحليفة للأتراك واشهر هذه الأسر في بيايلك الغرب عائلة الكتروسي كما يوضحه الظهير التالي:"... **كما أنّنا أنعمنا على كافة إخوانه السيد علي، والسيد أحمد، والسيد علي الصغير، وعلى أولادهم، وأولاد أولادهم، وعقبهم وعقب عقبهم، حيثما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام، وحرّرناهم من جميع التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية؛ بحيث لا يقاسون بما يقاس به غيرهم لا قليلا ولا كثيرا، إنعاما تاما شاملا عامّا؛ لهم ولكل ما تنسّل منهم...،...،...وبتاريخ أول ذي الحجة الحرام، كُتب بأمر السيد الحاج أحمد الخليفة وفّقه الله، عام 1215هـ**"[2].

ساهم الإقطاع الذي مارسته السلطة العثمانية باستخدام فرسان المخزن في تغير نظرة سكان الأرياف إلى الحكم العثماني بالجزائر وأصبحوا أكثر استعداد للثورة.

---

[1] –احمد بحري، نفس المرجع، ص16.

[2] –وتيقة ملك لاسرة الكتروسي، جمعية الظهرة (بدون رقم).

4- دور القبلية في الحفاظ على الأرض ومواقفها من المنازعات:

تملك القبيلة حق الانتفاع بالأرض، لكن دون التصرف فيها، وللقبيلة الحرية في طريقة استغلال هذه الأرض، وذلك حسب حاجة وضرورة المجموعة، وكانت القاعدة العامة تقريبا أن لكل فرد في القبيلة الحق في الانتفاع فرديا من مساحة من الارض، وذلك حسب حاجياته ومدى قدرته على الاستمرار في احيائها، والشيوع هنا يربط الشخص مع كل اعضاء القبيلة[1].

وتميز مجتمع بيايلك الغرب بانتشار الملكية الجماعية بشكل واسع مما أهل العائلة الموسعة، أو العرائش أن تكونا هما الكيان الاجتماعي الأمثل لاستغلال هذه المساحات [2]، فالعائلة الموسعة هي الوحدة القاعدية لاقتصاد المجتمع القبلي ،وهذا نظرا لان الأرض الفلاحية وقطعان الماشية ووسائل العمل هي ملكية عائلية.

وعليه فإن العائلة الموسعة كانت هي الإطار الضروري والمحدد لممارسة أي سلوك إنتاجي[3]، فلم يكن ممكنا القيام بزراعة الحبوب وبتربية الماشية بالحد الذي كانت تتيحه معارف ذلك العصر

---

[1] - صالح حيمر، المرجع السابق، ص19.

[2] -سلطانة عابد، التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب ...مرجع سابق،2011،ص69.

[3] – سلطانة عابد، نفسه، ينظر:

Mérad (Boudia), la formation sociale algérienne précoloniale,Enal,ALger 1981,pp17-18.

التقنية، إلا في إطار التنظيم القبائلي، القائم على الملكية الجماعية للأرض[1]، فالشعور القبلي كان أساس الهرم الاجتماعي للريف العشيرةُ أو القبيلة والأسرة.

فالقبيلة لم تكن تتكون من أفراد ينحدرون بالضرورة من جد واحد، على الرُّغم من أن الجد كان المرجعية بالنسبة لأفراد القبيلة . عن حقيقة أو عن وهم . فالقبيلة أو العشيرة غالبا ما تكونت من تجمعات ذات مصلحة مشتركة امتصت ذاتية الفرد بولائه لتلك القبيلة أو العشيرة[2]، ومن ثم ولمصلحته كان عليه أن يلتزم بضرورات أخلاقية ودينية واقتصادية مقابل حصوله على حماية وأمن ومورد رزق من الأرض.

وتكون الأرض هنا محل نشاط وقاعدة أساسية لتلك القبيلة أو العشيرة، مثلما للسلالة من أساس، وإن كان اسم الجد يُرفع كشعار لتعزيز الأبوة الذكورية، وللتخفيف من النزاعات داخل القبيلة ولتعاضد أفرادها في ضمير جمعي[3].

وقد حدث نوع من التلاحم، فالشعور القبلي نظرا لوعيه بمحدودية إمكاناته المادية فإن سلوكه الاقتصادي كان يتحرك وفق آلية التضامن القبلي، كأن يتقاسم أعضاء القبيلة أعباء الرعي، وتتقاسم أعباء السقي،كما يظهر هذا التقاسم للأعباء المادية في عملية التسوق، كما يتشارك أعضاء القبيلة في

[1] – عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960م ،مرجع سابق، ص18.

[2] – عدي الهواري،نفسه ، عميراوي احميدة، سلسلة محاضرات ، حصلت عليها منه شخصيا عن طريق الايميل .

[3] – عميراوي احميدة، نفس المرجع.

أعباء الدفاع عن شرفهم[1]، و مارس أعضاء القبيلة حق الشفعة للحفاظ على الملكية داخل العائلة الموسعة، الذي يعطي أعضاء الاسرة أو القبيلة حق الشراء، وهو بطريقة غير مباشرة يقصي كل غريب من هذه العملية ويتحكم بالتالي في انتقال الممتلكات بما يتوافق ومصلحة المجموعة العائلية، وحق الشفعة هنا يمثل مظهر من مظاهر التضامن العائلي[2].

وغالبا ما كانت القبائل ترضخ للمطالب المخزنية طواعية حماية الأرضيها، وهناك دلائل كثيرة على ذلك ،منها ما أورده حمدان خوجة قائلا :" **نظرا للأهمية التي يولونها للزراعة ولما يريدونه من حماية لغللهم وضمان لأملاكهم ؛ فإنّهم يدفعون طواعية ضريبة لرئيس الأيالة"** .[3]

ونستنتج مما سبق أن الارض كانت تعتبر شركة على مستوى العائلة الموسعة والقبيلة ، لا يجوز توزيعها أو تجزئتها إلا في الحالات الطارئة، لهذا يحيطها المجتمع القبلي بكل القيود العرفية كي لا تخرج ملكيتها عن المحيط العائلي والقبلي بشكل عام، وتؤكد الباحثة الفرنسية **جيرمان تيون** في كتابها المعنون بـ: Le Harem et les Cousins بأن ملكية الأرض تقع ضمن الثالوث المحرم الذي يقوم عليه التلاحم القبلي وهو ثالوث غير قابل للتجزئة أو التفكك أو التنازل، والثالوث في نظرها هو الأرض والدم و الشرف[4].

---

1 – سلطانة عابد، نفسه، ينظر:

- Pouyanne(m), la propriété foncière en Algérie, op.cit, p103.

2 –كمال بن صحراوي، اوضاع الريف...، مرجع سابق، ص134.

3 –حمدان خوجة، مصدر سابق، ص102.

4 – سلطانة عابد، مرجع سابق، ص67.

وفي المناطق التي يسودها الملك العائلي غالبا ما تواجه القبيلة قبيلة أخرى، باستعمال السلاح، فحسب حمدان خوجة ، السلاح مهم بالنسبة للقبائل بقوله:**"يرى هؤلاء السكان الرحل أن من الضرورة الملحة أن يكتسب المرء حصانا وبندقية وسيفا، والذي لا يملك هذه الأشياء يكون محتقرا ومنبوذا، لأنه كما يقولون، لا يقدم ضمانا سواء للقيام بواجباته أو الدفاع عن المجموعة"[1]**.

5- موقف السلطة العثمانية من هذه المنازعات:

استعملت الإدارة العثمانية في الجزائر سياسة فرق تسد، لضرب أية مصلحة بين القبائل، خاصة منها المتمردة والتي تشكل خطرا كبيرا على التواجد العثماني بالجزائر بما تمثله من قوة بشرية ومادية ليس في إمكان الأقلية العثمانية المبعثرة في أنحاء البلاد رده،كما استغل الأتراك القبائل لخدمة مصالحهم والحفاظ على وجودهم[2] .

وظهر هذا الأسلوب في إثارة الأحقاد والضغائن بين السكان ، وتعميق الهوة بين صفوفهم بدفع طرف ضد الآخر[3]، وعبر أحمد باي أحد رموز النظام العثماني في الشرق عن ذلك بقوله:

"...إن الحرب من عادة العرب، و إن الذي يريد أن يحكم ويسيطر عليهم، يتوجب عليه إبقاءها بينهم، وإثارة المشاحنات والمنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس..."[4]

---

1 - صالح عباد، مرجع سابق، ص383.

2 –حنيفي هلايلي، ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري خلال عهد الدايات، مرجع سابق ، ص125.

3 - Rinn (L), Le Royaume D' Alger sous le dernier dey, op.cit, p125-126.

4- Marcel,Emerit, Mémoires d'Ahmed Bey de Constantine, in, R.A,n° 93,1949, p88.

فبفضل القوات المخزن تمكن النظام العثماني من حماية نفسه من القبائل الجبلية والصحراوية، بل وبفضلها تمكن من الاستيلاء على أراض خصبة واسعة، ونتج عن هذه السياسة العثمانية القائمة على مبدأ حماية النظام بقبيلة ضد قبيلة بقاء قبائل كثيرة معزولة في مناطق جبلية وصحراوية؛ وغير مقبلة بشكل واسع على فلاحة الأرض وهو الأمر الذي كان له انعكاس سلبي على "المقاومة" الوطنية الجزائرية، وانعكاس إيجابي على التوسع الفرنسي بالمنطقة[1].

فكثير ما تسببت السلطة الحاكمة في إثارة بذور الفرقة بين الجماعات القبلية، فقد حدث أن أجبرت السلطة قبيلة **ريغة** في عهد الداي عمر (1815-1817م) ، التي كانت على خلاف معها في سنة 1817م[2]، على التحول إلى بيايلك الغرب وأسكنتها جهة أرزيو ليسمح لها مجدد بالعودة إلى موطنها، غير أنها فوجئت بأن النظام باع بعض أرضيها لبني مناد، وبني مناصر، وحوّل بعضها إلى ممتلكات البايليك وغازل قبائل الزمول ببعضها الأخر.[3]

---

[1] – عميراوي احميدة، نفس المرجع.

[2] –كانت قبائل ريغة تستقر بضواحي مليانة، وفي حالة حرب ضد الادارة العثمانية بسبب رفضها دفع الضرائب، وكانت قبائل ريغة تتردد على سوق مليانة الاسبوعية، بعد أن حصلت على الامان من الادارة، وفي يوم من أيام السوق، اعترض كراغلة مليانة سبيلها، فشنوا هجوما على قرى أهل ريغة، واحرقوا منازلهم وخيامهم، ثم منحت حق الامان وتم إنزال سكانها الى عين السلطان، فطلب منهم زرع الارض، وأن يصبحوا جزءا من المخزن ، إلا أن الادارة لم تلتزم بوعودها، إذ بعد يومين قررت طردهم من عين السلطان ونقلهم الى بيايلك الغرب.

ينظر:

- M.JULIENNE LES RIR'A DE LA SUBDIVISION DE MILIANA,R.A,N°10,1856,PP284-285.

[3] - Despois (Jean), «La répartition de la population en Algérie», Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 15e année, № 5, 1960. p 925.

فبعد خمسة عشر من النزوح عادت قبيلة ريغة إلى أرضيها، فاصطدمت بالأمر الواقع،ودخلت في صراع مع قبائل بني مناد وبني مناصر،وتم للجوء إلى المحاكم وقدمت قبيلة ريغة دلائل بأنهم اشتروا الأرض من الأتراك، وانتهى الامر بالتصالح[1].

و من الأسباب التي تثير الشحناء والنزاعات بين القبائل بعض التصرفات الهوجاء للسلطة التركية فهي تجامل قبائل على حساب قبائل أخرى فتصادر أملاك قبيلة وتعطيها لقبيلة أخرى حسب ما تقتضيه المصلحة، والنماذج التاريخية كثيرة توضح لنا ذلك ، فقد صادر الأتراك في الثلث الأول من القرن السادس عشر، أراضي قبيلة **لأمحال** بالسهول الخصبة الممتدة من البحر إلى سفوح الأطلس التلي، ومن وادي صالادو إلى نهري الشلف ومينا، بما في ذلك أراضي مدينتي آرزيو ومستغانم، وسمحت السلطة باستقرار مجموعات مخزنية في هذه الأراضي المصادرة[2].

كما أقدمت في نهاية القرن الثامن عشر على مصادرة عشائر **بني عامر وفليتة**_ بسبب مساندتهم للاسبان- وبذلك استطاع الباي مصطفى بوشلاغم توطين **الزمول والدوائر** في السهول القريبة من وهران، وبادر الباي محمد الكبير بإقرار هذه المجموعات بالجهات المحيطة بوهران عقب تحرير وهران 1792م.[3]

[1] - M.JULIENNE LES RIR'A DE LA SUBDIVISION DE MILIANA, op.cit,285.

[2] -ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، مرجع سابق، ص271.

[3] -المرجع نفسه.

ولقد ظهر مع هذا التحول أوضاعٌ اجتماعيةٌ جديدةٌ، كان من أبرزها شيوع فكرة الأحلاف العشائرية، والتي عرفت **بفكرة الصف**، واعتبرت وسيلة فعّالة لحماية القبيلة من أي اعتداء قد تتعرض له من القبائل المجاورة، خاصة وأن السلطات الحاكمة لم تكن لها مصلحة في حماية هذه القبائل وحفظ النظام، بل على العكس من ذلك؛ اتخذت الصراع العشائري والتنازع القبلي ذريعة للتدخل في الشؤون الخاصة لهذه القبائل، ومطية لبسط نفوذها على المناطق الخاضعة لهذه القبائل[1].

استنتاج:

– نستنتج من خلال بحثنا المتواصل عن الوثائق التي تخص الملكية العقارية ، أن هذه الوثائق تعرضت لتلف المقصود أحيانا خاصة من طرف الاستعمار الفرنسي، ونكتشف مدى أهمية الوثائق العقارية عند تقربنا من بعض العائلات ، ومدى حساسية الموضوع لان الأرض كانت ولا زالت تشكل بؤرة توتر بين العائلات والاعراش في الجزائر.

– كذلك نستنتج مما سبق عرضه أن الفرد الجزائري قل ارتباطه بالأرض خاصة في أواخر العهد العثماني، وأصبح موقفه سلبي من الحكام، وان معظم النزاعات حول الأرض خاصة كانت تغديها السلطة بزرع بدور الشقاق ، فالسلطة ادن كانت عامل تفريق وتشتيت للأهالي في الريف ، بمساعدة قبائل المخزن التي بتصرفاتها حالت دون قيام طبقة وطنية مرتبطة بالأرض.

1 -احمد بحري، ضرائب الجزائر العثمانية، ص17.

-إن تناول المنازعات العقارية في الجزائر خلال العهد العثماني انطلاقا من إشكالية مدى تحقيق السلطة التركية الموازنة بين مصلحتين متعارضتين، فمصلحة الأفراد تتجلى في انتفاعهم من الأرض الفلاحية وتحقيق أغراضهم المادية والمعاشية، ومصلحة السلطة الحاكمة التي تقوم الإدارة بحمايتها والسهر على عدم المساس بها عن طريق فرسان المخزن، القائمة على تحقيق اكبر قدر من الدخل خاصة أواخر العهد العثماني لتخفيف من حدة العجز المالي.

الفصل الخامس:

آليات انتقال أملاك بايلك الغرب إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية

المبحث الأول: الوضع العام في بايلك الغرب عشية الغزو الفرنســـــي

المبحث الثاني :المراكز الاستيطانية في القطاع الـــــــــــوهراني

المبحث الثالث: التشريعات العقارية وانتقال الملكية بالقطاع الوهراني1830-1873

المبحث الرابع: تفكيك ونـــــــــــــزع الملكية

المبحث الخامس: الحجز والمصـــــــــــادرة

المبحث السادس: انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري

تمهيد:

إن مصير الممتلكات ،وفي مقدمتهم **الأرض** ببايلك الغرب عشية الاحتلال الفرنسي يمثل موضوعا قائما بذاته ومعالجته تتطلب البحث في الأساليب العسكرية والتشريعية التي اتخذتها فرنسا لإيجاد المبررات والحجج لانتزاع أراضي الجزائريين وتمليكها للمعمرين، بغية الاستحواذ على اكبر قدر من الممتلكات تكريسا للاحتلال العسكري، ثم وضع اليد على أراضي الجزائريين و وصولا إلى ترسيم ذلك الاستيلاء بقوانين وتشريعات عقارية.

ونحاول في هذا الفصل البحث عن مصير الممتلكات بعمالة وهران منذ 1834/01/04 تاريخ السيطرة على وهران من قبل الجنرال دان ريمون(Damrémont)،وطرق استحواذ الفرنسيين عليها بتمكين العنصر الأوروبي منها، والتعرض لمجمل الاطروحات المشجعة للتوطين العنصر الدخيل ، ثم ترسانة التشريعات والقوانين المبررة لنزع ونقل الملكية العقارية في القطاع الوهراني إي الأساليب الرامية إلى تفكيك النظام العقاري الجزائري،والحجز والمصادرة التي طالت المجتمع الجزائري، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت جراء هذه السياسة المجحفة.

1- الوضع العام في بايلك الغرب عشية الغزو الفرنسي:

حسب تقرير الجنرال الفرنسي بوايي Boyer الذي تولى قيادة الحملة على وهران في سبتمبر 1831، ذكر بأن باي وهران، عندما سمع بخبر سقوط مدينة الجزائر، حاول جمع شيوخ قبائل الغرب، لكنهم رفضوا مساعدته، واتفقوا على الإذعان لفرنسا، ودفع الإتاوة لها بشرط عدم إخضاع وهران والمرسى الكبير لسلطتها[1]، ويذكر العربي المشرفي بأن الباي حسن حاول إقناع شيوخ وعلماء وهران للسعي لدى بواييBoyer لا قناعه ببقاء الباي تحت سيطرتهم، وتأدية ما كان يؤديه للداي حسين، وقد وصل هذا الاقتراح دان ريمون الذي كان في مدينة الجزائر، ولكن هذا الأخير، لم يتردد في بعث سفينتين حربيتين بقيادة ابنه لويس دان ريمون، فسلم الباي حسن وهران والمرسى الكبير، مقابل السماح له بأخذ ثرواته، ومغادرة المدينة[2].

ويذكر الحاج مصطفى بن التهامي أن كبار الغرب بياعو سلطان المغرب عقب الغزو الفرنسي لوهران بقوله"...**وكان عند دخول وهران أجمع عزم أهل وطننا أن يسندوا أمرهم إلى سلطان فاس...فكاتبوه مستنجدين به شاكين له ضرهم، وحلول النصارى بلدهم، و موافقة الباي حسن وبعض عماله على طاعة دولتهم، ودعاوى أعراب جميع عامة الجزائر في أبعاضهم وتخزيبهم، وكثرة**

---

[1] - محمد جبور، الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر1830-1847 من خلال وثائق الأرشيف المغربي، أطروحة دكتوراه، إشراف محمد موفقس، السنة الجامعية 2012-2013، قسم التاريخ، جامعة وهران،64.

[2] - محمد جبور، نفسه ص63، نقلا عن العربي المشرفي، طرس الأخبار بما جرى للمسلمين آخر القرن الثالث عشر مع الكفار، مخطوط بالمكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم1467، ص40 ، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900، الجزء الاول ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولى 1992، ص44-47.

الموت في كل قبيلة وعدم الأمن على المسافر ولو بنفسه، فضلا عن القوافل، إلى غير ذلك من أمر الفوضى والغوغاء..."[1].

لخص بن التهامي الوضع بدقة ببايلك الغرب ، فمع بداية الاحتلال الفرنسي عمت الفوضى إقليم وهران ، وانهارت السلطة المركزية، مخلفة فراغا سياسيا، حاول المغرب الأقصى استغلاله لصـــــالحه، فبايع سكان تلمسان السلطان مولاي عبد الرحمن، أما مؤسسة المخزن فانقسمت على نفسها وتجاذبتها عدة ولاءات (الولاء لسلطة المغرب ، الولاء للفرنسيين، الولاء للأمير عبد القادر)،أما الأعيان والأشراف ومرابطي القطاع الوهراني، فقد أجمعوا على مبايعة الأمير عبد القادر لقيادة الجهاد ضد الفرنسيين[2].

وسعت الإدارة الفرنسية إلى إنجاح مشروعها الاستيطاني في الجزائر بالعنف تارة والقانون تارة أخرى، رغم أن تعاقب الأحداث في وهران منذ سقوطها لم يسمح بالانشغال بطريقة جدية بالاستيطان[3].

[1] -الحاج مصطفى بن التهامي، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تح وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،طبعة خاصة،2009، ص126.

[2]-المزاري، مصدر سابق، ج 2 ، ص 89 – 88 .

[3] -صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري ، مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحث(PNR)، مختبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية، جامعة 08 ماي 1945، قسم التاريخ والآثار، قالمة، 2010،ص60.

وكان للاستيطان الفرنسي عدد من المسائل يتوقف عليها فشله أو نجاحه الأولى تتعلق بالأرض وطرق الحصول عليها من أجل كسب الشرعية في البقاء، والثانية خاصة بالهجرة الفرنسية والأوروبية إلى البلاد الجزائرية، وطرق دعمها وتفعيلها وكيفية توزيع المهاجرين الاوروبين على المناطق الجزائرية، والمسألة الثالثة ترتبط بكيفية تأمين حياة المستوطنين من غارات القبائل الجزائرية المقاومة والوسائل لتي يمكن اعتمادها في سبيل إقرار الهدوء والاستقرار بالجزائر.[1]

وسنحاول تسليط الضوء على المراكز الاستيطانية والعوامل المشجعة لها انطلاقا من تصريحات قادة ومنظري الاستعمار مركزين على عمالة وهران بقدر الإمكان.

2- المـــــــــراكز الاستيطانية في القطاع الـــــــــــــوهراني:

ارتبط الاستعمار الفرنسي مند الوهلة الأولى بسياسة الاحتلال الاستيطاني بالجزائر، مما يعني أن مسألة التعمير والاستيطان أساسية ضمن السياسة الاستعمارية، حتى يتحقق استقرارهم وبقاءهم المطلق، ومن الطبيعي أن الاستيطان لا يحدث إلا بتوفر عوامل تكون متكاملة مع بعضها البعض، وعلى رأس هذه العوامل نجد "**الأرض**" ووجوب حيازتها لكونها عنصر مادي يجب توفره في يد السلطة

[1] -بلبروات بن عتو، أطروحات قادة الاستيطان الفرنسيين بغرب الجزائر، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية،مختبر الجزائر والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ، سيدي بلعباس، العدد الأول جوان2015،ص369.

الفرنسية لتستطيع فتح الباب أمام **الهجرة الأوروبية**[1]، لتوطين عنصر جديد في الأرض الجزائرية ،وفي المقابل إقصاء العنصر البشري الأصلي.

وهنا نتساءل كيف استطاعت الإدارة الفرنسة تنظيم الاستيطان واستحداث المراكز الاستيطانية وتثبيت العنصر الدخيل وتمكينه من الأرض وسنسقط هذا التساؤل على مقاطعة وهران.

أظهر الكثير من الفرنسيين استعدادا كبيرا للهجرة إلى الجزائر والعيش فيها مباشرة بعد نجاح الحملة العسكرية الفرنسية، بل أن هذا الاستعداد تعدى حدود الفرنسيين وشمل استقدام العناصر الأوروبية إليها، وهذا ما أكد عليه الجنرال كلوزال[2] في مجمل تصريحاته.

فقد قال انه مقتنع أن إقليم مدينة الجزائر، الذي صار بأيدي فرنسا هو مستعمرة هامة، تعوض الفرنسيين لخسارتهم سان دومينيك[3]، و لتوسيع دائرة الاستعمار حسب كلوزيل يمكن منح الأراضي الأقرب فالأقرب التي تحيط بنا إلى الكالون بشرط المشاركة في الأعمال الدفاعية من اجل ردّ

[1] – حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري(1844–1870)، مرجع سابق، ص238.

[2] –الكونت برترون دي كلوزيل(1772–1842) عسكري وسياسي ورجل أعمال، خلف دي بورمون قائد حملة الاحتلال ،اصبح حاكما عاما للجزائر من أوت1835 إلى جانفي 1837، كان يملك مزرعة من اكبر المزارع لبابا علي قرب العاصمة، قسمت الى عدة قطع واحواش منها حوش شاوش وحوش بويعقون ، يضم في مجموعه 137 مجمع للزراعة ب4000 هكتار، بعد فشله في حملة قسنطينة 1837/02/12 عزل وعاد إلى باريس وبقي فيها إلى وفاته سنة 1842، **ينظر**: الصادق دهاش ، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007،ص105.

[3] – Bertrand, CLAUZEL, Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Commandement a Alger. A-j. denain ,Paris, 1831,P08.

غارات السكان المجاورين[1]، ثم صرح في 1835/08/19 وهو يخاطب الاوروبين الذين وصلوا إلى الجزائر:" **عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة التي هي تحت إمرتي ماهي إلا وسيلة ثانوية وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا الا بواسطة الهجرة الأوروبية**"[2]، تحيلنا هذه التصريحات على مستويات عدة من القراءة فأما المستوى **الأول** فهو:

- إن كلوزال حسب "شارل روبير اجرون"، يستحق لقب الاستيطاني العنيف [3]، لأنه وقف على واقع الجزائر بالدعاية لتشجيع الفرنسيين والأوربيين على الهجرة إلى الجزائر، فهبّ المغامرون من الفقراء، الذين يجهلون الكثير عن هذه الأرض الإفريقية، لكن الرغبة في الثراء وتحقيق أحلامهم، التي صورتها لهم الدعاية والإشهار الفرنسي دفعهم إلى ركوب غمار المغامرة لتحقيق فرص النجاح والثروة التي تنتظرهم على الضفة الأخرى والتي عجزوا عن تحقيقها في أوطانهم.[4]

أما الثاني: هذه التصريحات جعل الراغبين في الهجرة إلى الجزائر يتدفقون عليها فبعد الحملة بدأت المجموعات الأولى من المستوطنين تصل إلى ارض الجزائر على متن السفن الفرنسية المهيأة

---

[1] -CLAUZEL, op.cit., P09.

[2] -Camille Roussel, L'Algérie de 1830 à 1840, tome II, librairie Plon, Paris, 1887, p 4.

-نصر الدين بن داود، مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ، ص55.

[3] - نفسه، ص54.

[4] - بلقاسم ليلى، المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان 1850-1900، مرجع سابق،ص 52.

خصيصا لهذا الغرض، والى جانب الفرنسيين قدم كثير من الألمان والسويسريين والمالطيين[1]، فوصل عددهم الأوربيون في الجزائر سنة1832 إلى حوالي 5000 نسمة تقريبا، وفي سنة 1842م ارتفع العدد إلى 25 ألف، ليصل سنة 1846 إلى حدود 120 ألف أوروبي[2].

ويسمّى الكولون الأوائل بـ «كولون الحكومة» (Les Colons du gouvernement) لأن الحكومة الفرنسية هي التي تكفلت بهم: نقلتهم إلى الجزائر ووفرت لهم كل الحاجيات الضرورية التي تسمح لهم بالإقامة والاستقرار وبالتالي ممارسة النشاط الزراعي، بما في ذلك الجرايات اليومية إلى غاية اللحظة التي يمكنهم فيها إنتاج عملهم وضمان تموين أنفسهم بأنفسهم[3]، تم وضع كل مجموعة من الكولون الأوائل تحت إمرة رئيس مجموعة تكون له خبرة في شؤون الزراعة، يعينه المتصرف الإداري لمدة خمس سنوات لاعتبار الأفواج الأولى من المعمرين تجهل الزراعة؛ وكان هؤلاء الرؤساء يختارون من العسكريين الذين سبق لهم أن تولوا مهام زراعية في المستعمرات الفرنسية على الحدود النمساوية[4]، على أن يتولى أحد أعوان المصالح الإدارية زيارة المزارع والضيعات مرة كل خمسة عشرة يوما، يرفع عقبها تقريرا مفصلا لإدارة الاحتلال[5].

1 – نصر الدين بن داود، المرجع السابق ، ص55.

2 –ابراهيم لونيسي، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر– منطقة سيدي بلعباس نموذجا–، مجلة عصور، العدد6–7، جوان– ديسمبر 2005،ص64.

3 –عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض، ج1،مرجع سابق،ص47.

4 - Eugène BURET. Question d'Afrique, Paris 1842, p 13.

5 – عدة بن داهة، نفسه .

والحديث عن **القطاع الوهراني** خاصة في الفترة الممتدة من 1831-1833 لا يتعدى ثلاث مناطق ساحلية هي: **وهران** ، **ارزيو**، **مستغانم** التي احتلها الفرنسيون على التوالي1831و1833 مع استلام **دي ميشال** حكم مدينة وهران ستبدأ المواجهات العسكرية مع الأمير عبد القادر ثم التوقيع على "معاهدة دي ميشال" يوم 26 فبراير1834، وقد أشارت المادة الخامسة منها إلى اعتراف الأمير بسلطة فرنسا على المناطق السالفة الذكر[1].

وقد أعاقت ثورة الأمير التي دامت 17 سنة (1834-1847)، نوعا ما جهود الإدارة الفرنسية في توسيع دائرة الاستيطان في هذا القطاع ، ولكن هذا لم يمنع مزارعون فرنسيون من استغلال مساحة 2800 هكتار من الأراضي حول كل من مدينتي وهران ومستغانم[2]، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى 9072 هكتار من الأراضي التي يستغلها الاوروبيون في سنة1837، منها 157 هكتار حول وهران و438 هكتار حول مدينة مستغانم[3].

وأنشئ أول مخيم العسكري من طرف **تريزال** بوهران، في شهر مارس 1837 وذلك لحماية الدواير والزمالة وممتلكاتهم تنفيذا لاتفاق الكرمة جنوب السانية، والقاضي بالانضمام للقوات الفرنسية مقابل الحماية، وفي نفس السنة وبعد توقيع اتفاقية التافنة في 1837/05/30 بين الأمير والجنرال

---

[1] - عبود علي، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض.1830-1899 القطاع الوهراني أنموذجا، شهادة ماجستير،إشراف محمد موفقس ، جامعة وهران،2013-2014،ص50.

[2] - نفسه .

[3] -Dieuzed (V.A), Histoire de l'Algèrie 1830-1878,T2,édit.Heintz Cie, Oran,1882,pp.15-17.

بيجو أضاف هذا الأخير 06 فرق عسكرية وفرقة من **السباهي** الى المخيمين العسكريين في مسرغين ومنطقة بريدية، وفي نوفمبر من نفس السنة انشئت أول مستوطنة عسكرية في منطقة مسرغين، حيث استغل الضباط مساحة تقدر بـ25 هكتار[1].

ومع مجئ **بيجو**[2] سنة (فبراير1840- اكتوبر1847)للحكم في الجزائر تشتد الرغبة المطالبة بتشجيع الاستيطان، في سلسلة تصريحاته القوية ، فقد اقترح هذا الأخير في مذكراته بفكرة استحداث القرى المحصنة المأهولة بالمستوطنين العسكريين، الذين يصيرون عساكر فلاحين ، فهم يزاولون بقراهم الفلاحة ويحملون السلاح إذا اضطروا إلى دفع غزوات العرب الجزائريين العصاة، وبهذا يعطي بيجو نفسا جديدا للاستيطان الأوربي بالمنطقة[3].

يظهر أنا المارشال **بيجو** كان على إطلاع واسع بمعطيات المجتمع القبلي وسيرورة العمل الزراعي في الجزائر فقد صرح أمام أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية في عهد الملك لويس فليب قائلا:"**من اجل السيطرة على مجتمع محارب، يجب التعود على الأشغال الزراعية مثلما تفعل القبائل العربية، فهي تنتج وتدافع عن أرضها**"، ويسعى بيجو إلى إنشاء قرى عسكرية زراعية ،

---

[1] -عبود ،المرجع السابق ، ص52.

[2] - هو توماس روبار بيجو دولا بيكونري ، ولد في شهر أكتوبر 1784، ينحدر من أسرة ذات أصول ايرلندية ، درس التاريخ والجغرافيا ، التحق بالتكوين العسكري وانظم الى صفوف الحرس الإمبراطوري، أرسل الى الجزائر في 1836/06/06 في مهمة مزدوجة محاربة الامير عبد القادر وفرض السلم معه، تم في عهده انشاء العديد من المراكز الاستيطانية، توفي يوم1847/06/10م، **ينظر**: حسان احمد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية847-1900، رسالة ماجستير، إشراف موفقس محمد ، جامعة وهران،قسم التاريخ ، السنة الجامعية 2014-2015م ،ص24.

[3] - بلبروات عتو، مرجع سابق، ص370.

ولتحقيق ذلك يجب –حسب بيجو– جلب العساكر الأوربيون المسرحون بإغرائهم بالملكية والأجر والمواد الغذائية لمدة سنتين أو ثلاث[1] .

ويضيف بيجو قائلا:" **سوف لا تتحقق هذه العملية لوحدها ومن دون عراقيل وصعاب لان الأرض الجزائرية لها شعبها وأصحابها، وليست في حالتها الراهنة أرضا شديدة الخصوبة، سوف تتحقق هذه العملية في شكلها الميداني عندما تجد المحاولات الأولى الجرأة الكافية، قد تكلفنا مجهودات مضنية وكد وتعب لإصلاح الأرض وتخصيبها وشق القنوات وتحقيق أساليب السقي ، وأحيانا انتظار سنوات عدة كي تجني العائلة الفلاحية ما زرعته...**"[2].

نلاحظ أن بيجو يحاول من خلال هذا التصريح إلقاء العبء المادي على كاهل الدولة الفرنسية لإنجاح الاستيطان بشكل منظم وفعال في الجزائر بالنسبة له فإن الاحتلال يجب أن يتم على عاتق الدولة بالاستناد إلى "الجندي الفلاح" (le soldat paysan) [3] إي مزوجة البندقية بالمحراث.

---

[1] – بلبروات عتو، مرجع سابق، ص370.

[2] – عبد المجيد بوجلة، مصادرة الأرض وحركة الاستيطان دراسة في فكر الماريشال "بيجو"، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007،ص90.

[3] – بن داهة عدة، مرجع سابق، ص203.

و فكر «دي لاموريسيار[1]» في أن يطبق مشروعه الاستيطاني في إقليم وهران داخل المثلث المحصور بين وهران ومستغانم ومعسكر، وذلك بتوطين خمسة آلاف عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها بـ 80.000 هكتار، تسند فيها مهمة الاستيطان إلى رأسماليين يتحملون كل النفقات باستثناء الطرقات، والحصون، والمرافق العمومية، ومن بين المهام الموكلة إليهم: انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين عن طريق المقايضة، أو عن طريق شرائها منهم بأسعار زهيدة، أو طردهم منها بطريقة لا تثير إحساسهم بالطرد، خاصة وأن الكثافة السكانية تقل بهذا المثلث، وتحقيقا لهذا الغرض طلب «لاموريسيار» من الحكومة الفرنسية قروضا مالية لا تقل عن 200.000 فرنك لتثبيت 2332 عائلة أوروبية، ودعا الحكومة إلى تهيئة المواقع وتحديد الطرق والمساحات العمومية، وحفر الآبار وبناء الأحواض المائية والسدود لسقي الأراضي الزراعية[2]، والجدول التالي يوضح أولى الأراضي التي يمكن استيطانها حسب- دي لاموريسيار- في الغرب الجزائري[3]:

---

[1] - شريستوف ليس ليون لاموريسيار، ولد سنة1806 تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة سنة1829، شارك في حملة الجزائر1830، ترأس القسم العسكري لوهران 1840، شدد الضربات على قبيلة الحشم الموالية للأمير عبد القادر ، رتب عملية إنهاء الحرب مع الأمير عبد القادر، توفي سنة، 1865م، ينظر:حسان احمد، مرجع سابق، ص24.

[2] -عدة بن داهة، مرجع سابق ،ص48-49.

[3] - أنجزنا الجدول بناء على معلومات أوردها الباحث بلبروات عتو، مرجع سابق، ص375.

الأراضي	سيدي علي	الحسيان الطوال	تازوت	قوديل	قصيبة	ارزيو	بطيوة	تليلات	المجموع
عداد العائلات	170	200	70	140	72	200	100	50	1002عائلة مستوطنة أوروبية

نلاحظ مما سبق أن الفرنسيون ركزوا في تجربتهم الاستعمارية في الجزائر على توطيد الملكية الأرضية وتثبيتها، أي أنهم جعلوا من امتلاكهم للأرض قاعدة للاستيطان[1]، الأمر الذي أصر عليه **بيجو** في تصريحاته، ففي 23فيفري 1840 قال"**أن الغزو بدون استيطان سيكون عقيما**"[2] وتصريح يوم 1840/05/14 قائلا: "**اينما تتوفر المياه الصالحة والأراضي الخصبة يجب تركيز الكالون وتوزيع الأرض عليهم وجعلهم ملاكين دون محاولة للتعرف على أصحابها**"[3]، ونستنتج من خلال هذه التصريحات الشديدة اللهجة رغبة فرنسا في تثبيت نفسها في الجزائر عن طريق الاستيطان لان الاحتلال العسكري ما هو إلا مرحلة مؤقتة.

[1] -عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي(1830-1873)، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007،ص129.

[2] -حسان احمد، مرجع سابق،ص32.

[3] - Charles-Henri FAVROD, La révolution Algérienne, Paris 1959, p p 10-11.

وثم إنشاء مزارع عسكرية في منطقة مسرغين، وحول هذه المزارع وحول المراكز العسكرية الأبعد داخل العمالة، استقر المستوطنون، وتشكلت تجمعات سكانية "agglomérations " وبنيت منازل وانتهى الأمر بتشكيل قرى استيطانية، ففي 1845/12/13 كان يوجد في عمالة وهران 07 مراكز استيطانية وهي :

تيارت و بلعباس[1]،**السانية ومزغران (1844)، سيدي شامي وسانت دونيس بسيق، حيث** استفاد أنصار (اتحاد افريقيا الفلاحي)Union de l'Afrique Agricole في منطقة سيق من مساحات واسعة فاقت500 هكتار أين استوطنت345 عائلة من جنسيات ألمانية وسويسرية ومالطية[2]، وارزيو(1845).

[1] – أوكل مهمة إنشاء مركز استيطاني بها على الضفة اليمنى لوادي مكرة بمحاذاة قبة الولي الصالح سيدي بلعباس لفرق اللفيف الأجنبي سنة 1843، و قد دعم بيجو تعميرها بشق الطرقات واستصلاح الأراضي فارتفع عدد الوافدين إلى 1234 مهاجر، حيث وفرت لهم الأراضي الخصبة التي تم الاستيلاء عليها من قبائل بني عامر التي هاجرت إلى المغرب بعد حملها السلاح ضد الاستعمار الفرنسي،ثم تحول هذا المركز الى مستوطنة أوروبية بشكل رسمي،وفي سنة 1948 حاولت فرنسا التخلص كعادتها من المشاغبين والمغامريين عقب كل ثورة، فأخذ عدد المعمريين يتزايد حيث وصل عددهم الى 1234 نسمة سنة 1951ثم الى 1728 نسمة ، سنة 1952.

–**ينظر**:عبد المجيد بوجلة، ، مرجع سابق،ص 81، حسان احمد، مرجع سابق، ص32-33.

[2] – لونيسي ابراهيم، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر– منطقة سيدي بلعباس نموذجا، مرجع سابق،ص58.

وخلال الفترة التي امتدت بين 1841 و 1851 شهد النشاط الاستيطاني تطورا ملحوظا ويمكن للجدول الأتي أن يقدم صورة دقيقة عن المراكز الاستيطانية الناشئة أو الموسعة بعمالة وهران[1] خلال هذه الفترة.

اسم المركز	المساحة بالهكتار	تاريخ النشأة أوالتوسيع	اسم المركز	المساحة بالهكتار	تاريخ النشأة أوالتوسيع
مستغانم (الضاحية)	4.039	1841	سيق (الضاحية)	12.542	1845
معسكر (الضاحية)	5.109	1841	مرسى الكبير- سان أندري- سانت كلوتيد	-	-
تلمسان (الضاحية)	1.778	1842	سانت جيروم	1.244	1846
السانية (الضاحية)	635	1844	مزغران	1.310	1846

[1] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية، ج1، مرجع سابق، ص138-147.

سيدي الشامي (الضاحية)	886	1845	تافراوي –تليلات الهمول–	6.617	1846
مسرغين(الضاحية)	13.499	1845	/	/	/
أرزيو (الضاحية)	6.274	1845	سانت ليوني ومولاي مقهوم	1.639	1846
ستيدية	3.169	1846	–مانجان (البراية) مستوطنة زراعية	1.445	1848
نمور (الغزوات)	2.221	1846	ريفولي (حاسي مماش) – مستوطنة زراعية	1.600	1848
فالمي (الكرمة)	6.000	1848	–عين تادلس مستوطنة زراعية	1.900	1848
أركول (بئر الجير)	4.946	1848	–سوق الميتو مستوطنة زراعية	1.747	1848
سان كلو (قديل) مستوطنة زراعية–	4.686	1848	–أبو قير (مرسى) مستوطنة زراعية	1.330	1848

أركول (بئر الجير)	4.946	1848	—عين نويسى مستوطنة زراعية	1.980	1848
سان كلو (قديل) مستوطنة زراعية—	4.686	1848	تونين (خير الدين) مستوطنة زراعية—	1.022	1848
كليبر (سيدي بن مستوطنة —يبقى) زراعية	4.008	1848	—نيجريي مستوطنة زراعية	2.568	1849
—مفسوخ مستوطنة زراعية	1.326	1848	مستوطنة —برايا زراعية	2.332	1849
بور —سان لو —أوبول (بطيوة مرسى الحجاج) مستوطنة زراعية	1.550	1848	سيدي بلعباس (الضاحية)	8.204	1849
فلوريس (حسيان —الطوال) مستوطنة زراعية	1.426	1848	عين الترك	2.624	1850

حاسي بن عقبة مستوطنة زراعية—	3.557	1848	بوسفر	3.908	1850
سان لويس —(زهانة) مستوطمة زراعية	2.963	1848	منصورة	2.966	1850
حاسي بن فريحة مستوطنة زراعية—	5.570	1848	حناية	2.722	1851
—حاسي بو نيف مستوطنة زراعية	2.048	1848	بون دي شليف (سيدي بلعطار)	1.890	1851
—حاسي عامر مستوطنة زراعية	1.270	1848	عين سيدي الشريف	1.295	1851
سان اندري بمعسكر (خصيبية)	3.549	1850	عين تموشنت	1.159	1851
سان هيبوليت (المامونية)	555	1850	واد الحمّام	700	1851

صفصاف	1.283	1850	/	/	/

يظهر من خلال الجدول أن المنطقة شهدت تنامي الحركة الاستيطانية، ويعود هذا التطور الكبير إلى الديناميكية الكبيرة التي أضفتها حكومة الجمهورية الفرنسية على الحركة الاستيـــــــــطانية ، حيث صادق البرلمان الفرنسي على تخصيص مبلغ قدره50 مليون فرنك لإنشاء المستوطنات الزراعية في الجزائر وعلى الرغم من قلة الأراضي التي منحت لكل مستوطن والتي تتراوح بين 08و12 هكتار، ورغم الأمراض والأوبئة مثل وباء الكوليرا الذي أصاب المنطقة خلال 1848م، ورغم عدم أهلية المستوطنين الأوائل الذين تم جلبهم لاستيطان المنطقة، إلا أن المجهودات التي بذلتها الإدارة الاستعمارية لم تذهب سدى[1]، لان الادارة الاستعمارية استطاعت تحويل خط الهجرة من امريكا نحو الجزائر وذلك بتقديم مختلف الاغراءات على رأسها الارض فهي المادة الاولية لعملية الاستعمار[2]، وقد تأثرت الحركة الاستيطانية في عمالة وهران من 1861-1871م بثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1864م، والمجاعة سنة1867 والوباء الذي واكبها.

والجدول التالي يوضح لنا وتيرة المستوطنين على مستوى المقاطعات الثلاث لمدة ثماني عشرة سنة الأولى(1855-1837م)، الوحدة :نسمة.

[1] -صالح فركوس، مرجع سابق، ص61.

[2] - صالح حيمر، مرجع سابق، ص59.

السنة	1837	1838	1839	1844	1845	1846	1849	1853	1854	1855
مقاطعة الجزائر	9825	12008	14434	53140	66945	75057	57610	62440	67309	71288
مقاطعة وهران	3909	4699	5219	11427	5219	22586	32546	41464	45016	51393
مقاطعة قسنطينة	3015	3317	3470	10833	3470	11507	19551	20288	31062	32926

المرجع: صالح فركوس، مرجع سابق، ص82-83.

يبين الجدول جملة من الملاحظات :أولاها تظهر العلاقة الارتباطية بين العوامل الثلاثة، إذ كلما تم الاستحواذ على الأراضي ازداد الحراك الأوروبي وتوسع مراكز التعمير، كما تظهر معطيات الجدول ارتفاع في أعداد الوافدين بالنظر إلى الامتيازات التي كانت تقدمها الإدارة الاستعمارية لهم متجاهلة العنصر المحلي.

وقد لحظنا تطور وثيرة الاستيطان بشكل ينذر بالخطر ، كل هذا تحت حماية قانونية وتشريعية من المشرع الفرنسي والادراة الفرنسية التي عملت جاهدة على استقطاب المزيد من الكالون وإبعاد العنصر المحلي الى الداخل، و بعد تبيان تطور الحركة الاستيطانية بعمالة وهران وحاولنا من خلال الأرقام المبينة أعلاه مقارنة مقاطعة وهران بغيرها من المقاطعات الجزائرية، وقد اقتصر عملنا على

المحطات البارزة، نحاول الآن البحث في منظومة التشريعات التي مست الملكية العقارية وإجراءات الحجز والمصادرة الرامية إلى تفكيك النظام العقاري الجزائري.

3- التشريعات العقارية وانتقال الملكية بالقطاع الوهراني1830-1873:

وجدت الإدارة المنصبة في الجزائر بمختلف أجهزتها العسكرية والمدنية أراضي عديدة منها المستغلة وغير المستغلة، تخضع لنظام الشرع الإسلامي والعرف التقليدي[1]، و يوضح لنا الأستاذ "أجرون" كيفية اصطدام الإدارة الاستعمارية ذات الطابع الاستيطاني بقانون إسلامي تخضع له تلك الأراضي وعرف تقليدي يصعب عليها النفاذ إليهما[2].

فاستغلت نظرة الشرع الإسلامي للأرضي التي حددت نوعيتها على نوعين:

-أراضي حيّة مستغلة، فتلك أجّلتها إلى ظروف أخرى تكون أكثر مناسبة للبث فيها.

-أراضي ميتة ، غير مستغلة، قامت بالاستيلاء عليها،مستغلة القانون الإسلامي الذي يبيح إحياء أراض الموات وتصبح بذلك ملكا للذي يستغلها.[3]

---

[1] - بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914 دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني (عمالة وهران)،رسالة ماجستير، إشراف مهديد ابراهيم، جامعة وهران ، قسم التاريخ، 2007-2006، ص55.

[2] - نفس المرجع.

[3] - بليل، نفسه.

في هذا الصدد يقول الكاتب الفرنسي «أوجين بوري» (Eugène BURET) «كل خطوة كنا نخطوها في حملتنا على الجزائر كنا نعثر فيها على شهادات تدلنا على الازدهار الذي شهدته الزراعة في الجزائر قديما. وحيث ما حللنا سواء في الساحل أو في الداخل إلا ووجدنا أثارا للرومان، فكل من وادي الشلف، وسهل مينا وحمزة ومجانة يبرهن من خلال خصوبته وبشكل قطعي أن الجزائر كانت ولمدة قرون مستودعا للحبوب التي كانت تمد الإمبراطورية الرومانية...» وينهي قوله بأنه «قد أعيد اكتشاف إفريقيا الرومانية، ولم ينقصنا مستقبلا سوى احتلالها وتعميرها»[1].

ووضعت الإدارة الفرنسية خريطة الجزائر وقسمتها إلى شطرين، يحتوي الشطر الأول على منطقة السهول الخصبة، والشطر الثاني على الأراضي الجبلية في القبائل وجنوب الأطلس التلي والتي أخضعتها الإدارة الفرنسية إلى الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية لأنها تتطلب استثمار أكبر من جهة وتستغرق وقت طويل لاستغلالها من جهة أخرى[2].

و أصدر الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 1830/09/08 قرارا يحدد أملاك الدومين وحصرها في المادة الأولى:((**كل المساكن، المحلات، الدكاكين، الحدائق، الأراضي التي كانت سابقا تحت سلطة الداي، البايات والأتراك الذين غادروا التراب الجزائري، أو تلك التي وقفت على مكة أو المدينة تدخل في الدومين العام، وقد منحت مهلة ثلاثة أيام لكل الأشخاص الذين يحوزون هذه الأملاك**

[1] -Eugène BURET. Question d'Afrique, op . cit, p 243

[2] – الطاهر ملاخسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص29.

للتصريح بها وإلا تعرض أصحابها إلى غرامة مالية))[1]، يظهر من خلال هذا النص القانوني أن الإدارة الاستعمارية ارتكزت على مبدأ –حسب نظرها– أن الأرض في الدولة الإسلامية تعود ملكيتها للبيايلك، وبالتالي فالأرض الجزائرية التي كانت بيد السلطة الجزائرية تنتقل إلى يد الإدارة الفرنسية باعتبارها وريثة النظام الجزائري، لذلك فهي ترى في مصادرة الأملاك التي كانت بيد السلطة الجزائرية عملا مشروعا[2]، ثم أصدر الحاكم العام بتاريخ 1830/12/07 قرار منح للدومين العام كل المداخيل العائدة من المؤسسات المرتبطة بمكة والمدينة والمساجد، وكتب مارسي ارنست عن مصير الأوقاف" في الحقيقة حينما تم إلغاء الحبوس من طرف الدولة فإننا نكون قد مارسنا سرقة حقيقية بهذا الإجراء"[3].

وبعد سنة من الاحتلال أصدر العميد الرئيسي الفرنسي قرار يوجز فيه صحة المعاملات العرفية بين الاوروبين والفرنسيين والأهالي الجزائريين شريطة أن تحرر العقود بلغتين تقابل بعضها البعض، وجاء قانون فانتوز[4] بالجزائر 1842 ليؤكد رغبة الفرنسيين في كسب الرهان والاستيلاء على الأرض بشتى الوسائل، فقد تقرر بموجب هذا القانون، تعين ضباط من الجيش

---

[1] – الطاهر ملاخسو، المرجع السابق، نفسه.

[2] –صالح حيمر، مرجع سابق، ص32.

[3] – Ernest. MERCIER, **La Propriété Foncière Musulman en Algérie**,Im.A-Jourdan,Alger,1891 , P30.

[4] – ينحصر نطاق تطبيق هذا القانون بالتراب الفرنسي،ولم يصدر بعد بشأنه قرار لتطبيقه بالجزائر، وقد ناقشت الغرفة المدنية الفرنسية هذا التساؤل وأكدت بتاريخ 1842/05/09 عدم شرعية عمل هؤلاء الموثقين وهذا بالنظر الى قانون فانتوز الذي يحدد الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط لممارسة هذه المهنة، **ينظر**:طاهر ملاخسو، نفس مرجع ، ص30-31.

الفرنسي لممارسة مهنة التوثيق، وبموجب أمر ملكي مؤرخ في 1842/09/26 أصدر وزير الحربية قرار مؤرخ في 1842/09/30، يسمح به ممارسة مهنة التوثيق بالجزائر بتطبيق قانون فانتوز.[1]

وإرساء للاستيطان سنت إدارة الاحتلال تشريعات خاصة تسهل من خلالها للكولون عمليات الاستفادة من سكن عائلي ومن قطعة أرض زراعية، ومن ذلك نص القرار الذي أصدره بيجو الحاكم العام للجزائر في 18 أبريل1841 والمتضمن خمسة عشرة مادة تشرح بالتفصيل شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر، وكذلك الكيفية التي يتم بها إنشاء مراكز جديدة للاستيطان[2]، وهو قرار ينص في خطوطه العريضة على نظام الامتلاك عن طريق الامتياز على أن يستلم لكل مستفيد عقد ملكية مؤقت في انتظار حصوله على عقد نهائي للملكية عندما يستوفي كل الشروط.

ومما زاد من خطورة الوضع مطالبة الجزائريين بتقديم أوراق الملكية التي تثبت لهم هذا الحق، حيث أصدرت السلطات لفرنسية في أكتوبر 1844 قانونا خاصا بالأوقاف والممتلكات العقارية، واهم ماجاء فيه أن الأراضي غير المستغلة، والتي لا يثبت ملكيتها قانونا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية ، تصبح تابعة لأملاك الدولة

[1] – طاهر ملاخسو ،المرجع السابق ، ص31.

[2]- M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1er V,1830-1860, 3eme édit, Paris, Alger, 1867, p- p 226 à 228.

مما يخول لها حرية التصرف في هذه الأراضي، وهذا القانون لا يعترف بعقود الملكية المسجلة قبل 1830/07/05م، ويمنح للأهالي مدة ثلاثة اشهر لوضع مخططات مفصلة للأراضي التي هي في حوزتهم يبينون فيها موقعها ومساحتها، وينص هذا القانون على أن كل قطعة أرضية لا تخضع لهذه الإجراءات تعتبر أرضا مهملة بدون مالك[1].

لهذا القانون أبعاد خطيرة جدا فبواسطته استولت الإدارة الاستعمارية على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة لان معظم الأراضي كانت ملكيتها مشاعة[2] يديرها أصحابها بدون أوراق تثبت ملكيتهم لها، ومكنت المستوطنون من أراضي الجزائريين بكل سهولة.

و أصدر الحاكم العام للجزائر قرارا في 01 ديسمبر1840[3] تضمنت مادته الثانية حجز جميع الأراضي التابعة للجزائريين الذين ثبت تورطهم في أعمال عدائية ضد فرنسا وضد القبائل الخاضعة لها، وأيضا حجز أراضي وممتلكات الذين ساندوا المقاومة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تخلوا عن فرنسا بعد الالتحاق بالمقاومة.

[1] -عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 ،مرجع سابق ،ص61.،ينظر كذلك إبراهيم لونيسي، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص69.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص52-53.

[3] -Menerville, Op.cit, p ..612.

كما مس قرار الحجز الأراضي التي تخلى عنها أصحابها لمدة تزيد عن الثلاثة أشهر دون إذن من سلطات الاحتلال، وللعلم فإن أعمال الحجز والمصادرة قد امتدت إلى باقي الممتلكات كالمباني السكنية والمرافق التجارية ورؤوس الأموال والثروات الحيوانية[1]، ليزيد من خطورة الوضع في الجزائر.

وقد أدت حالة الفوضى العقارية التي تسببت فيها عمليات المضاربة، وصفقات البيع التي شابها الكثير من الغموض، وعودة العديد من المالكين القدامى للمطالبة بممتلكاتهم، أسباب جد مهمة، جعلت من الصعب على الادارة الاستعمارية أن تسمح بإستمرار هذه الاوضاع.

و بالتالي فقد سعت الى اصدار نص قانوني ينظم المسألة العقارية كما يهدف الى تصحيح وتسوية وضعية الملكية الناتجة عن ممارسات الماضي، و نفسر تطور اهتمامات السلطة الاستعمارية بملكية الأراضي بسبب حاجتها إلى أراضي جديدة لتلبية طلبات المستوطنين المتزايدة، من خلال التشريعات العقارية الصادرة فيما بين 1844 إلى1873 والتي تكفل السيطرة على المزيد من الأراضي والتحايل باسم القانون ، ونحاول قدر المستطاع حصر أهم ما جاء فيها خاصة ماتعلق بالأرض وطرق افتكاكها من أصحابها الشرعيين كالتالي:

❖ **أمرية 01 أكتوبر 1844**:

تعتبر أول نص قانوني حاولت من خلاله السلطات الاستعمارية تنظيم الملكية العقارية في الجزائر، تتألف من 115 مادة موزعة على خمسة فصول أساسية، نصت هذه الامرية على انه في

[1]-Menerville. Op.cit, pp 612-618.

خلال سنتين ابتداء من تاريخ صدور هذه الامرية يجب أن تسوى كل الوضعيات الناتجة عن المعاملات العقارية التي تمت منذ 1830 أو على الأقل تكون مودعة لدى المحاكم[1]، كما أقرت كذلك بأن المنازعات العقارية بين الأهالي والاوروبين ستسير بواسطة القانون الفرنسي، أما الفصل الرابع من الامرية (المواد من24 إلى 79) فقد تعلق بنزع الملكية من اجل المصلحة العامة ، ومن الحالات التي حددتها الامرية على سبيل الذكر إقامة المدن والقرى وبقية المراكز الخاصة بالاستيطان، إقامة المراكز الدفاعية، أما عن التعويضات المادية عن الأراضي المصادرة فلا تمنح إلا للأشخاص الذين يملكون سندات تثبت حقهم في الملكية، وكذلك نزع الملكية بسبب عدم الاستغلال التي تضمنها الفصل الخامس تحت عنوان الأراضي غير المستغلة[2]، فالأراضي المستريحة والمخصصة للرعي تدخل ضمن الأراضي غير المستغلة، ولم تسلم حتى المستنقعات والسبخات فاعتبرت أراضي شاغرة (المادة 109) فهذه الأراضي تضاف للدومين إي أملاك الدولة الفرنسية[3].

❖ أمرية 1845/10/31:

الخاصة بمصادرة أراضي القبائل الثائرة، فقد شكلت هذه الأخيرة قاعدة لسياسة الحجر طيلة ربع قرن، حيث استمر تنفيذها إلى غاية 1871م، ونصت المادة العاشرة منها على أن الحجر سينفذ على العقارات المنقولة وغير المنقولة للأهالي في حالة ارتكبوا أعمالا عدائية ضد القبائل الخاضعة

---

1 -Menerville ,Op.cit,.579.

2 –ابراهيم لونيسي،مرجع سابق،ص69.

3 -Charles Robert Augeron, Histoire de l'Algérie contemporaine, P.U.F, Paris , 1969, p 23.

للفرنسيين، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للعدو- للثوار الجزائريين- والذين تخلوا عن أملاكهم وأرضيهم والتحقوا بصفوف العدو[1]، يظهر جليا أن السلطات الفرنسية تسعى من خلال هذه الامرية قطع دابر الانتفاضة الشعبية المعادية للوجود الفرنسي، وإيجاد المبررات القانونية لسلب المزيد من الأراضي.

❖ أمرية 12 جويلية 1846:

انطلقت هذه الامرية من أن كل عقود الملكية الريفية ستخضع للفحص والمراقبة"Vérification"، بناء على قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية، أما الأراضي التي لم تقدم بشأنها سندات ملكية فستضم إلى أملاك الدولة، وتتم عملية إجراء التحقيق بعد ثلاث اشهر من صدور القرار الوزاري الذي يحدد المنطقة المعنية بالتحقيق، فإن كل مدعي ملكيته للأرض سواء من الأهالي أو الأوروبيين ، فهو مطالب بتقديم عقود ملكية لدى مدير المالية بالنسبة لدائرة الجزائر، ولدى قابض الدومين بالنسبة للمناطق الأخرى(المادة الثالثة)، وتؤول عملية فحص العقود إلى مجلس المنازعات، الذي يصرح بشرعية العقود التي تعود إلى ما قبل 1830، شريطة أن توضح هذه العقود وضعية العقود وضعية العقار من حيث مساحته وحدوده (المادة الثامنة)[2] ، وشمل الفحص والمراقبة في مقاطعة وهران الاراضي الواقعة ضمن محيط المدينة فقط ،على اعتبار ان بقية المناطق الاخرى في

[1] -Menerville,Op,cit,p 612

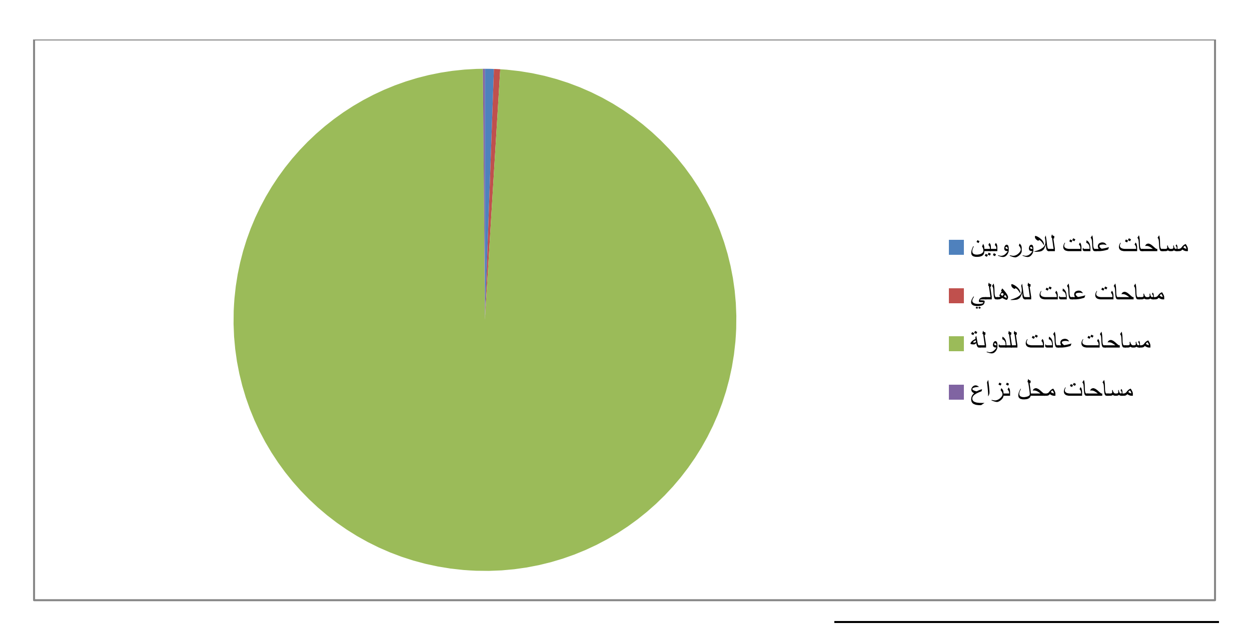
- ينظر كذلك: صالح حيمر، مرجع سابق، ص75.

[2]- Menerville ,Op,cit,p588.

المقاطعة كانت ضمن المنطقة العسكرية، وبالتالي فهي غير معنية بالتحقيق، وقد عالجت الادارة 113 طلب منها 54 قدم من طرف الاوروبين و59 من طرف الاهالي، وقدرت المساحة التي خضعت للتحقيق بـ:13.063 هكتار والجدول يوضح لنا نتائج تطبيق هاتين الامريتين في مقاطعة وهران:

الدوائر التي خضعت للتحقيق	مساحات عادت للاوروبين	مساحات عادت للأهالي	مساحات عادت للدولة	مساحات محل نزاع	المجموع
وهـــــــــران	5.326 هكتار	3.732هكتار	924هكتار	3.081هكتار	13.063هكتار

دائرة نسبية[1] تمثل نتائج تطبيق أمريتي 1844 و1846 الى غاية 31ديسمبر1849.



[1] صالح حيمر، ص90 نقلا عن: M. Laynaud, Op.cit, p 34

نخلص انطلاقا من الرسم البياني الى هذه الملاحظات:

-من الوهلة الأولى نلاحظ سيطرة الدومين على الحصة الكبيرة من حجم الأراضي حتى يتسنى له توفير الأراضي للمعمرين، ولتتمكن إدارة الاحتلال من مصادرة أراضي الأهالي ، فإنها وضعت عراقيل وصعوبات تحول دون حيازة الفلاحين الجزائريين على الوثائق اللازمة أمام الظروف التي أملتها الحرب والمطاردة بعد توقف مقاومة الأمير عبد القادر.

-نلاحظ كذلك بأن الامريتان (1846-1844) قد أرسيا قواعد الاحتلال العقاري على أوسع نطاق، بحيث يمكن اعتبارهما بداية للانطلاق الفعلي لتجسيد فكرة الاستيطان[1]، وفي الوقت ذاته تعكس حالة التذبذب والتضارب في القرارات التي تخص الملكية العقارية لذا المشرع الفرنسي قبل 1844 .

- ونلاحظ أن إجراءات التحقيق للتأكد من سندات الملكية التي بحوزة الجزائريين يعتبر اجراء تعجيزي، لان السلطات الفرنسية تدرك جيدا بأن الجزائريين جل معاملتهم تتم بطرق عرفية ، و أن حيازتهم للعقارات تتم بدون سندات ملكية لان الملكية كانت جماعية، ينتقل استغلالها عن طريق الإرث، الأمر الذي مكن الدومين من السيطرة على المزيد من الأراضي.

[1] عدة بن داهة ، مرجع سابق، 206-208.

❖ قانون 16جوان1851:

أكد في مادته العاشرة أن «الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم»[1] وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة الفرنسية، نافيا بذلك واقع هذه الثروة الطبيعية والاعراف السائدة في الجزائر، حرم الجزائريين من حق استغلال الموارد الغابية، ومنح هذا القانون صلاحيات واسعة المصلحة الغابات في ملاحقة ومتابعة كل عمل تعتبره اعتداء على الممتلكات الغابية للدولة[2].

سلّح القانون الغابي الرهيب الأعوان الغابيين بـ: 225 مادة تمنع جميعها الفلاحين الجزائريين من الخدمات التي كانت الغابة تقدمها لهم، ومكن السلطات العسكرية الفرنسية من فرض عقوبات جماعية على القبائل المجاورة للغابات التي تشتعل فيها النيران، وذلك لاعتبار إشعال النار في الغابة عملا عصيانيا[3]، الماريشال «بيليسيي»، على العكس من ذلك اتخذ قرارا مخالفا يوم24 جوان1861

1 - GIRAULD (Arthur), Principe de colonisation et de législation coloniale, Paris 1924,p24 , Voir aussi: E. SAUTAYRA. Législation Algérienne, Paris 1878 p541

2 – بوعلام بلقاسم، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007،31.

3 – عدة بن داهة ، مرجع سابق، ص213.

وأمر بفرض عقوبات صارمة تتمثل في غرامات مالية تتجاوز قيمة الزكاة بأربع مرات على القبائل التي ثبت تورطها في إشعال النيران بالغابات أو عدم التدخل لإطفائها[1].

والامر الخطير هو اصدار السلطات مرسوما بتاريخ 02فبراير1870 تمنح بموجبه للشركات كل الاراضي التي مستها الحرائق دون مقابل، وتسمح لها بشراء الاراضي التي سلمت من النيران بأثمان منخفظة جدا، هذا ما دفع بأصحاب الشركات تعمد حرق المزيد من الاراضي الغابية قصد الاستفاذة من هذه الامتيازات[2].

مس القانون الغابي **غابة بني خنيس** بجبال بني شقران –شمال معسكر- التي تغطي مساحتها 3.698هكتار، ونظرا لما تشكله الأراضي الغابية لقبيلة بني خنيس من خطر على أمن الفرنسيين في ضواحي مدينة معسكر فإن الحاكم العام –الفرنسي- للجزائر قد اقترح إخضاع 2.040هكتار من أراضي الغابة لقانون 16 جوان1851[3].

نستنتج أن هذا القانون ماهو إلا ذريعة للاستحواذ على اكبر قدر من الأراضي لصالح الشركات الاستثمارية.

---

[1]- Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France, T1, Paris: P.U.F, 1968,p108.

-ينظر : بلقاسمي بوعلام، مرجع سابق، ص32.

[2] – نفسه.

[3] - MENERVILLE. Op.cit, p 232.

- ينظر: بن داهة عدة، مرجع سابق، ص214.

❖ **القرار المشيخي22 أفريل 1863**(consulte Sénatus) :

يعتبر هذا القرار منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الجزائري؛ فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة[1].

يرمي هذا القرار إلى إنشاء الملكية الفردية، وزعم هذا المرسوم الاعتراف للقبائل بحقوقها حول ملكية القطعة الاراضية التي تحت حوزتها، رافق تطبيق القرار المشيخي عمليات حجز ومصادرة منها على سبيل المثال، 108هكتار في دائرة مستغانم، وحجز قطع أرضية متفاوتة المساحة في 24 قبيلة من دائرة تلمسان؛ أما أكبر عملية حجز للأراضي الزراعية خلال عام 1863 فقد شهدتها كل من دائرة معسكر وسعيدة ووهران وسيدي بلعباس[2].

وأصبح كل دوار يعرف حدود وامتداد أراضيه، ومثال على ذلك: 284 قبيلة محاذية للمراكز الاستعمارية أو الغابات، أو للسكك الحديدية عرفت حدودها ومنها في دائرة معسكر قبيلة أولاد إبراهيم، أولاد عوف، أولاد خالد، عويسات، أولاد منصور، أولاد فارس، عكرمة، أهل غريس الغرابة،

---

[1] – بن داهة عدة ، مرجع سابق، ص216.

[2]- Mahfoud KADDACHE, et Djilali Sari, L’Algérie dans l’histoire, T 05, Alger: O.PU, E.N.A.L, 1989, p 49.

أولاد الحمام التحتاني،بني نسيغ التي تحتل موقعا وسطا بين البرجية غربا وحجاجة وسجرارة جنوبا وأولاد سعيد والمحمدية من الجنوب والغرب، وهي التي قسمت أراضيها إلى دوارين هما الفراقيق وبني نسيغ المسمى بني مروان.

وبعد هذه الإجراءات لم يبق على السلطة الاستعمارية سوى تحديد الملكيات الفردية ضمن الملكيات العامة داخل كل دوار[1].

هذا القرار قد فتت القبائل وحدّ من تأثير زعمائها وأرسى قاعدة للقطيعة مع النظام العقاري السائد في الجزائر، فكيف لا! وهو الذي أفقد الجماعة الممثلة للقبيلة جميع صلاحياتها التي أصبحت من نصيب إدارة الاحتلال، والخطر هنا يكمن في تحول سلطة الجماعة التي لم يعد من حقها النظر في المنازعات بين أفراد القبيلة وتسويتها[2].

ومن بين القبائل التي خضعت للإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي الصادر في22أفريل1863 وذلك وفق ما نصت عليه الترتيبات الإدارية العامة الصادرة في 23ماي1863 نذكر على سبيل المثال 48 قبيلة منها 17 قبيلة في إقليم وهران كما هو مبين في الجدول أسفله.

القبائل	الدائرة
أولاد براهيم.	سيدي بلعباس

[1] -بن داهة عدة، مرجع سابق، ص219.

[2] - نفسه .

أولاد معالف–غوفيرات–أولاد فافة– أولاد سيدي عبد الله– شرفة العمادية–أولاد بوكامل–الشلافة–الجبالة–المكاحلية.	مستغانم
الغرابة.	وهران
أولاد سعيد–أولاد سيدي دحو–الفراقيق.	معسكر
أولاد ميمون–بني وزان– أولاد علا.	تلمسان

المرجع: بن داهة عدة، مرجع سابق، ص224.

❖ قانون 26 جويلية 1873(قانون فارني):

بناء على تقرير تقدم به "فارني" (Warnier) ممثل الجزائر في الجزائر في الجمعية العامة تم التصويت على قانون 1873/07/26 المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية وأفراد العشيرة، وإنشاء الملكية الفردية، يهدف هذا القانون أساسا إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والاعراش، بحيث لم يعد هناك ملاك للارض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك، وانما ملاك عقاريون لا غير[1].

وبعد هذا سُلمت عقود ملكية خاصة للأهالي، إلاّ أن هذه العقود لم تضع حدًّا للملكية الجماعية، وإنما حدّدت حصص الأفراد المستحقين ضمن هذه الملكية ومعنى هذا أن فارني أقر

[1]– صالح فركوس، مرجع سابق، ص147.

بوجوب الملكية الخاصة والفردية ضمن أراضي العرش وأراضي الملك على حد سواء لأنه في نظر القبيلة حسب اعتقاده فإن لكل فرد حق حصري في أراضي الملك أو العرش[1].

ويهدف إلى حصر القبائل الجزائرية في مناطق معينة، التي أصبحت تسمى فيما بعد" الدواوير " ، وكان لها تأثيرا ثنائي يتمثل الأول في القضاء على الحقوق المكتسبة سابقا بإعادة توزيع الأراضي من جديد بين الدوار والبلدية والدولة،والثاني يتمثل في محاولة إيجاد آلية عرض جميع أراضي الجزائريين المتبقية في السوق الفرنسية للعقار[2].

استنتاج: استطاعت الإدارة الفرنسية ضخ المزيد من التشريعات الردعية ولإلزامية ، وحاولنا الإلمام ببعضها وتوقفنا عند 1873م بغرض إظهار عينات فقط توضح لنا مدى خطورة النص القانوني الذي

ساهم في بسط سيطرة الكولون على الأراضي الجزائرية، وخلق الظروف الملائمة للاستيطان، ومثلت أخطر سلاح لاعتبار النص القانوني يطبق بقوة السلاح، كما أنها لم تنصف الجزائريين، ولم تكترث لحماية ملكياتهم الزراعية لأنها كانت تهدف إلى تجريد الفلاح الجزائري وتوزيع أرضه على الكولون الذين تم استقدامهم من فرنسا وأوروبا.

1 – بن داهة عدة، مرجع سابق، ص231.

2 – بليل محمد، مرجع سابق، ص135.

و ضمان السيطرة للعنصر الفرنسي الأوروبي في امتلاك الأرض والحد من إمكانية الجزائريين في الحصول على عقود ملكية، وكذلك تحرير عملية تسويق الأراضي مما ساهم في تفكيك ونزع الملكية والحجز والمصادرة التي سوف نعالجها بعد حين.

4- تفكيك ونزع الملكية:

منذ الأيام الأولى للاحتلال انكشفت النوايا العدوانية للإدارة الاستعمارية الفرنسية وضرب ببنود معاهدة الاستسلام عرض الحائط خاصة ما تعلق بالممتلكات"...ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من ديانتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم ، إن القائد العام يتعهد بشرفه على احترام ذلك..."[1]، ونستشف ذلك من سلسلة القرارات الصادرة بدء من 08سبتمبر 1830[2]، فقد شهدت الملكية العقارية عقب الاحتلال فوضى عارمة خاصة بعد سقوط مدينة الجزائر، كان سببها الرئيسي سقوط حكومة الداي واستباحة الجيش الفرنسي للملكيات العقارية المبنية والزراعية[3]، فنزع الملكية من يد الأهالي هو الشرط الأساسي الذي لامناص منه لاستيطان الفرنسيين[4]، وأضاف احد

[1] -Camille Rousset, la conquête d'Alger, Paris1878,p218.

[2] -تضمن قرار 1830/09/08م مجموعة من الإجراءات التطبيقية منها: المادة الثانية التي نصت على أن كل الأشخاص من مختلف الأمم سواء كانوا مالكين أو مستأجرين للأملاك المذكورة سابقا هم ملزمون وفي أجل أقصاه ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ إعلان هذا القرار بتقديم تصريح يتضمن طبيعة ووضعية ومساحة الأملاك التي ينتفعون بها أو يسيرونها، وكذا كشف للمداخيل أو الكراء بالإضافة إلى تاريخ آخر دفع، وان هذا التصريح سيدون في دفاتر مفتوحة لهذا الغرض على مستوى مصالح البلدية (مادته الثالثة)، ينظر: صالح حيمر، مرجع سابق، ص،32 ينظر كذلك:

- Bulletin officiel de l'Algérie,1830-1834.p10.

[3] – عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر1830- 1914 ، مرجع سابق، ص42.

[4] -فرحات عباس، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، الجزائر، منشورات (ANEP)،2005، ص75.

المتحمسين الاستعمار قوله:"ليس لدينا الوقت الحديث عن الحقوق..نزع الملكية من الجزائريين هو الشرط الأول، الشرط الذي لا يمكن تجنبه من أجل استيلاء الفرنسيين على الأرض"[1].

فبدخول القوات الفرنسية إلى مدينة الجزائر، ثم طرد الموظفين من أصول تركية، ولم يتم فعل أي شيء فيما يخص الاحتفاظ بالدفاتر والأرشيف الخاص بالإدارة الجزائرية، لذلك وجدت الإدارة الاستعمارية صعوبة في التعرف على الأملاك التي كانت بيد السلطة الجزائرية، فلجأت إلى بعض الجزائريين قصد الحصول على بعض المعلومات بشأن العقارات التي لم يصرح بها، وذلك بإغرائهم بالأموال، حيث نصت المادة الخامسة من القرار (قرار1830/09/08) على أن كل شخص يدلي للحكومة الفرنسية بتواجد عقار غير مصرح به له الحق في نصف قيمة الغرامة التي يتعرض لها الشخص الذي امتنع عن التصريح، أما حصيلة هذه الغرامات فتدفع إلى خزينة المقتصد العام للجيش الفرنسي[2].

وتمت أولى محاولات الاستيلاء على الممتلكات الجزائرية مع بداية الاحتلال ، و ينوه **حمدان خوجة** بذلك باعتباره شاهد عيان غداة الاحتلال قائلا: "**لقد حصل الأوروبيون في الجزائر، على الملكيات بشروط كلها لصالحهم، إنهم كانوا يستطعون الامتلاك بواسطة الربع الدائم أو بأثمان زهيدة جدا، وهذه الطريقة للحصول على الأملاك قد استوردت حديثا لبلادنا، ولا يسمح بها**

[1] – صالح حيمر، مرجع سابق، ص59.

[2] –صالح حيمر، نفس المرجع، ص34.

قانوننا الإسلامي..."[1]، لقد عبر حمدان خوجة عن مصير الممتلكات الجزائرية، في السنوات الأولى للاحتلال، فقد أحدث المالكون الأوروبيون خسائر كثيرة بالممتلكات، عن طريق الهدم بحثا عن أشياء ثمينة يمكن بيعها، وبذلك ضاعت حقوق المالكين القدماء،أمام تحايل السماسرة من اليهود في معظم عقود البيع، فأغلبها كان يتنافى مع القوانين الإسلامية[2].

و انتزع **كلوزال** بموجب قراري09/08و1830/12/07أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد، وأملاك الأوقاف المخصص ريعها لمكة والمدينة، وكذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد، و اعترفت اللجنة الإفريقية في تقريرها في فبراير 1833بالأعمال القمعية للجيش الفرنسي بقولها" **لقد جمعنا إلى جانب الأملاك العامة ممتلكات المؤسسات الدينية ، فحجزنا ممتلكات طبقة من السكان وعدناهم بالاحترام، وبدأنا نشاطنا بالقوة عن طريق الاغتصاب فاستولينا على الممتلكات الخاصة دون تعويضها**"[3].

ان نزع الممتلكات من اصاحبها كان يجري وفق تنظير قانوني وفلسفي خطير فقد عبر عن ذلك«راوسات بوبلون» (Raousset BOUBLON) الذي خلص إلى القول أن تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم هو الشرط الأول والحتمي لاستئثار الفرنسيين بالأرض[4].

---

[1] –حمدان خوجة، المرآة، مصدر سابق، ص263.

[2] – حمدان خوجة ، المصدر السابق، ص263-264.

[3] – عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1873-1830)، مرجع سابق، ص131.

[4] –Charles-Henri FAVROD. Op.Cit, p 23.

ومن النماذج التي كانت ضحية لهذه التنظيرات القانونية نجد: قبيلة عكرمة الغرابة الواقعة في قسم مستغانم على ضفاف وادي يلل ، فقد تم تحديد أراضيها المقدرة بـ 8.025 هكتار والتي اقتطعت منها مساحة تقدر بـ 1.200 هكتار من أجود أراضيها لإنشاء مركز يلل الاستيطاني،[1].

5- الحجز والمصادرة: كان الحجز والمصادرة أداة فعالة من أدوات الإدارة الاستعمارية في الجزائر للضرب بقوة على أيدي القبائل الثائرة أو المساندة للمقاومات الشعبية حيث استغلّ من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي كعقوبة قمعية وتعسفية في آن واحد، لتحقيق غاية مزدوجة تتمثل في قمع التمردات تحت طائلة تحقيق الأمن بالمستعمرة، وفي نفس الوقت اتخاذ الحجز والمصادرة كمبرر للحصول على مزيد من الأراضي الضرورية لتقديمها لمشاريع الاستيطان[2].

صنفت إدارة الاحتلال عقوبة الحجز والمصادرة إلى نوعين اثنين هما، الحجز الفردي والجماعي، والنوع الثاني يعد الأخطر والأكثر ضررا بالنسبة لمصالح وحياة القبائل الجزائرية، لشساعة مساحة الأراضي التي يغطيها، كما أنه يصعب التمييز خلاله بين القبائل المذنبة والغير مذنبة، هذه الأخيرة التي يشملها الحجز أيضا بحكم وجود أراضيها ضمن ما يعرف بالملكية المشتركة[3]، ويتم إعلان الحجز كإجراء قانوني من طرف الحاكم العام، ولا يكون من أوله ضم الأملاك المحجوزة إلى أملاك الدولة، حيث يمكن للجزائريين أن يطالبوا بإرجاعها في خلال عام بطلب يقدمونه إلى مدير المالية في الجزائر،

---

[1] -عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، مرجع سابق ، ص336.

[2] -عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914(دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، رسالة دكتوراه، إشراف صالح لميش، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، السنة الجامعية، 2014-2015، ص62.

[3] - عثمان زقب، نفسه.

ليثبتوا فيه عدم تورطهم في أعمال مضادة للاحتلال ، وبعد انتهاء عام من إعلان الحجز يتم ضمها نهائيا إلى أملاك الدولة في حالة عدم تلبية طلبهم[1]، وشمل الحجز والمصادرة أملاك الأتراك والكراغلة والتي تعتبر أملاك خاصة، وأصدر **بارتوزينBartzain** في 10 جوان 1831 نص على الخصوص بأنه:" **موضوع تحت الحجر كل الأملاك البايليكية السابقة**"، ونلاحظ إن السلطات الفرنسية لم تذخر جهدا لسيطرة على الأراضي الجزائرية بأي شكل من الأشكال، فقد أضحى التوسع العسكري ملاصقا للاستيلاء والحجز والمصادرة[2]، ففي إطار الاستيطان الرسمي صادر الجيش حوالي33650 هكتار في القطاع الوهراني[3].

ومع اشتداد ثورة الأمير عبد القادر خاصة بعد نقض الاستعمار الفرنسي لمعاهدة دي ميشال منذ 1839، وامتداد الثورة إلى متيجة وضواحي مدينة الجزائر، في هذه الظروف لجأت السلطات الاستعمارية إلى سلاحها الأمثل وهو تطبيق الحجز، حيث تمت مصادرة أراضي القاطنين في محيط معسكر في قطر يمتد على 2.5كلم ، بقرار 30 ماي و23 جوان 1841 و بموجب قراري 14 فبراير و04 ماي 1842 صادرت الادارة الاستعمارية أراضي القبائل التي ساندت مقاومة الامير عبد القادر في تلمسان(سيدي بومدين وعين الحوت)[4]،ومن نتائج هذه القرارات المجحفة فقدت قبائل بني عامر لأكثر من نصف أراضيها، فقبيلة أولاد ابراهيم مثلا كانت تملك 76.683 هكتار سنة

---

[1] – يزير عيسى، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، مرجع سابق، ص 42.

[2] – – يزير عيسى ،نفسه.

[3] –حسان احمد، مرجع سابق، ص32.

[4] – عيسى يزير، مرجع سابق، ص67.

1845م، لم يبقى لها سنة 1849 سوى 4.609هكتار، وبهذا تكون هذه القبيلة قد ضيعت في مدة أربع سنوات فقط حوالي 72.074 هكتار من أراضيها أي بنسبة 60% بمعدل 18.018 هكتار للسنة الواحدة.[1]

6- انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري:

أ- الاجتماعية: خلفت السياسة العقارية آثارا وخيمة جدا على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، ونحاول بقدر الإمكان اختصار هذه الآثار خاصة ماتعلق منها بالفرد الجزائري حتى لا نخرج عن مرمى البحث وعلى رأس هذه النتائج نجد:

❖ **تفكك البنية القبلية وهجرة الأرض:**

شكلت الأرض جوهر الصراع بين الجزائريين والكالون منذ الوهلة الأولى، فقد عملت فرنسا على فرنسة الأرض الجزائرية قبل فرنسة الفرد الجزائري ولو نظريا، مما يعني أن المشروع الفرنسي كان لا يهمه الفرد الجزائري بقدر ما يريد الاستيلاء على أرض الجزائر الغنية بثرواتها[2]، وفي هذا الصدد كتب أحد الكتاب الفرنسيين حيث قال:"**في الحقيقة أنه في الكثير من الحالات كنا نتجاهل الجانب الأهلي في مشاريعنا الاستيطانية، كنا نفكر وكأنه لا وجود للعرب إطلاقا...كنا نفكر وكأن**

[1] - الصادق دهاش، الملكية الخاصة و تأثيرها على الجزائريين خلال القرن 19م، مرجع سابق ، ص112.
[2]- نفس المرجع، ص114.

الأرض شاغرة تماما ، وهي تحت تصرفنا"[1]، اذن نلاحظ ان الفرد الجزائري كان خارج أجندة المشرع الفرنسي ،

ووقع ضحية تلاعب الإدارة الفرنسية الاستعمارية من جهة، ونهم الوافدين والمضاربين وأصحاب المشاريع الرأسمالية ، وللأسف الشديد حتى القياد والمكاتب العربية، ففقد الأرض، تارة بحجة المنفعة العامة، أو الاستيلاء عليها عنوة تحت ذريعة العقاب الجماعي بسبب المشاركة في الانتفاضات أو حرق الغابات، أو التجميع الذي أخذ أبعادا خطيرة على عدد من القبائل ثم حصرها في أكثر من 667 دوار، أدت إلى تغيير البنية الاجتماعية للجزائريين الذين صنفهم الاحتلال تحت مسمى" الأهالي ومن ثم تجريدهم من أراضيهم[2].

فقد أيقن الفرنسيون منذ البداية إلى أن "**الأرض**" عنصر مهم، فهي مصدر العيش والاستقرار، ومصدر النفوذ والمكانة المادية والسياسية، كما أنها رمز الهوية والانتماء الوطني، وعليه فإن الاحتلال الاستيطاني لا يكمن فقط في سلب السيادة بإسقاط نظام الحكم وانتصاب الجيش المحتل بل في تحقيق المضمون الاقتصادي والمورد المالي للدولة الأم-فرنسا[3]- و الواضح مما سبق عرضه سابقا أن الاستيطان كان يهدف إلى خلق مجتمع أوروبي جديد في الجزائر يعيش جنبا إلى جنب مع المجتمع

[1] -صالح حيمر،ص66 ، جاءت هذه المقولة في كتاب:la politique indigéne de bugeaud ، للمؤلف: Roger Germain

[2] - عبود علي ، مرجع سابق،102.

[3] -حباش فاطمة، مرجع سابق، ص239.

المحلي، تأطره نظم وتسيره تشريعات كلونيالية، تخدم مصالح المستوطن وتعمل على تغيير أنماط الحياة الريفية المحلية[1].

ووفقا لهذه الرؤية تم تنظيم السكان عبر دواوير بعد تفكيك القبائل وتأسيس الملكية الفردية للأرض، والدوار بحسب هذا المنطق ماهو إلا مكان محصور يشد الخناق على الأفراد الذين يعشون في إطاره قصرا[2]، إذن فرض على الفرد الجزائري الاقامات المحصورة و تنظيما حياتيا لم يكن متعود عليه، فتنقلاته مراقبة وفق مسارات محدودة، نتج عن ذلك تقلص نشاطاته التي أصبحت لا تتعدى مواقع محددة، ولم يعد بإمكان الريفي توفير في محيطه التقليدي المجالات المناسبة لأداء نشاطاته، ولا لتنظيم مأواه لأغراض التخزين ضمانا للأمن غدائه ، وهذا عكس ما كان سائد في مرحلة ما قبل الاستعمار، وقد مست هذه الوضعية حياة الرحل في مناطق السهوب والهضاب بشكل خاص[3].

ونتيجة للمصادرة والحجز، وتحرير عملية تسويق الأراضي، إضافة إلى الكوارث الطبيعية (الجفاف – الفيضانات – الجراد...) وتعدد الضرائب التي بلغت خمسة عشرة نوعا من الضريبة يؤديها الفلاح الجزائري لإدارة الاحتلال، انتهى الأمر بالجزائريين المرتبطة حياتهم بالأرض إلى التحول إلى أجراء وخماسين[4] ومن ثم وجد المعمرون أنفسهم يمتلكون أخصب وأجود الأراضي الزراعية التي

[1] – عثمان فكار، الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري، مقاربة سوسيوتاريخية،مجلة جامعة دمشق، المجلد29 العدد3و4، 2013، ص596.

[2] – عثمان فكار ، المرجع السابق، ص596.

[3] – نفسه.

[4] –عدة بن داهة، مرجع سابق، ص304.

تحوّل ملاكوها الحقيقيون طوع تصرفات الكولون؛ وهكذا ساهمت هذه القوانين الجائرة في انهيار نظام القبائل، فكانت بمثابة الضربة القاصمة التي كسرت شوكتها وتحالفها، كما أنها لعبت دورا حاسما في تعطيل أو توقيف مسارا الحركات العصيانية للقبائل وتمرداتها ضد الاحتلال، فلم تعد للقبيلة وظيفتها السابقة.

فبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حققت بعدا سياسيا عن طريق سدّها للطريق في وجه الطبقة القديمة المسيطرة –أي تحول سلطة الجماعة في النظر إلى المنازعات وتسويتها إلى سلطات الاحتلال– وبعدا اجتماعيا، إذ بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع أفراد القبيلة زالت الروابط بين هذه الأخيرة وتفككت أواصرها، وتحوّل الملاكون للأراضي إلى عبيد وأقنان عند الملاكين الجدد[1]. كما أنه في مقابل اضمحلال العائلات الريفية الكبرى نشأت أرستقراطية محلية أدمجتها فرنسا في العلاقات السياسية بتحويل وجهتها نحو الدولة الاستعمارية، وتولّد عن تحطيم الوحدة القبلية أو العشائرية حرمان السكان من المساعدات التي كانوا يتلقونها مجانا من أرصدة العشائر الاحتياطية للحبوب والبذور في حالة حدوث مجاعات[2].

[1] –عدة بن داهة، ص307–308 ينظر :

- Jean Paul SARTRE. «Le colonialisme est un Système», in comité d'action des intellectuels contre la poursuite de la guerre en Afrique du nord, guerre d'Algie et colonisation, Paris , XIII 1956, p63.

[2] – محفوظ سماتي، مرجع سابق،153.

ب– الاقتصادية: عملت القوانين العقارية على زعزعة حياة المسلمين بشكل خطير حيث نتج عنها آثار متلاحقة أدت إلى تفكيك النسيج الاجتماعي القبلي، وحاول الأوروبيون النفاد إلى عمق أراضي الجزائريين من خلال عملية الاستيطان والتوسع في نظرنا من خلال إستلاء الإدارة الاستعمارية على ملايين هكتارات الجزائريين

بتأثير من القوانين العقارية السابقة الذكر، وتدعيم تطبيقاتها عليهم بتشريعات أخرى قضائية وتأديبية لتكتمل عملية المصادرة الشاملة التي ترتب عنها انعكاسات سلبية على الجزائريين[1]، ولم تتوقف أطماع الدولة الفرنسية عند حدود الأراضي التي استولت عليها وحولتها إلى استغلاليات زراعية ذات منفعة وقدرة إنتاجية مرتفعة، بل شرعت في وضع مخطط لإنتاج زراعي جديد يتماشى والتوجه الاقتصادي الرأسمالي الجديد الذي يهدف إلى التصدير الخارجي وتحقيق الربح المالي الكبير وبالتالي تحويل نمط الإنتاج:

- **من نظام إنتاج زراعي تقليدي إلى نظام إنتاج رأسمالي:**

إن التأثير الحقيقي الذي كانت تسعى فرنسا لتجسيده بين الفلاحين الجزائريين هو حملهم على القناعة بالمزروعات الصناعية الاستعمارية وتقويض تقاليدهم الفلاحية، فادخل المستوطنون الأوروبيون أنواعا جديدة من المزروعات كالقطن والدخان والحبوب من أهمها " القمح اللين" الذي يطلق عليه اسم قمح الكالون، وتم استيراده من منطقة ميدي"MIDI"، وقد أعطى هذا النوع من الحبوب بعد

[1] – بليل محمد ، مرجع سابق، ص135.

زراعته إنتاجا جيدا كما ونوعا و الإحصائيات التالية من منطقة بلعباس توضح لنا مردود الإنتاج(1858-1856).

السنة	المساحة المزروعة	محصول الغلة	مردودية الهكتار الواحد
1856	2309	1168	12.30
1857	2516	1264	07.80
1858	2840	1120	9.00

الوحدة: هكتار، المرجع:حسان احمد، مرجع سابق، ص62-63.

كما انتهجت فرنسا سياسة زراعية قائمة على اعتماد بعض المزروعات على حساب الزراعة المعاشية القائمة على الحبوب، مما أدى الى تخريب القطاع الزراعي التقليدي ، حيث سادت زراعة الكروم [1]والحمضيات والزيتون، الى جانب بعض المحاصيل الصناعية كالتبغ والقطن والكتان والخروع[2]، حيث حققت زراعة الكروم والتي لقيت اهتماما من طرف الكالون والجدول التوضحي التالي يبين لنا المساحات المخصصة للكالون ولزراعة الكروم في غليزان سنة 1893م:

المنطقة	غليزان	المطمر	يلل	زمورة	عين كرمان	عمي موسى	سيدي المحمد بن علي
المساحة	13.059	1.901	161.787	174.080	3.401	1.423	2.745

-محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص159.[1]

[2] - ليلى بلقاسم، مرجع سابق، ص79.

المخصصة للزراعة							
المساحة المخصصة لزراعة الكروم	250	53	225	110	50	25	300

الوحدة: هكتار ، المرجع: بلقاسم ليلى ، مرجع سابق، ص80.

يبين لنا الجدول النمط الاستغلالي للأراضي الزراعية في منطقة غليزان، ويلخص لنا مقدار الزيادة في المساحة المزروعة كروما وكذلك كمية الإنتاج، و نلاحظ استيلاء الكولون على مساحات واسعة من الأراضي وزرعها كروما لغرض تحقيق المزيد من الأرباح، وقد ساعدتهم على ذلك ملاءمة التربة والمناخ لهذا النوع من الإنتاج، واستخدام الوسائل الحديثة وقد اهتم الفلاحون الأوروبيون بتكثيف زراعة الكروم الخاصة بالخمور الحمراء، والخمور البيضاء التي تزيد درجة حموضتها عن 15°، لأنها كانت تسوق في أوروبا خاصة في بلجيكا ، سويسرا، المانيا[1].

و اهتم الوافدون الأوائل من الكولون على أرض الجزائر ببعض الزراعات المدارية، وابتداء من عام 1854 أجريت تجارب حول بعض النباتات الزيتية مثل الخروع ، الجلجلان، الفول السوداني ، عباد الشمس ، الكتان ، الخردل الأبيض ،وبعد ثلاث سنوات من التجارب أعطى الخروع إنتاجا

[1] - حسان احمد ، مرجع سابق، ص70.

يقدر بـ 32 قنطار في الهكتار الواحد مع احتواء لمادة زيتية تقدر بـ 58%، وأعطى الخردل الأبيض مردودا يقدر بـ 11 قنطار في الهكتار الواحد مع احتواء مادة زيتية تقدر بـ 35% [1].

أما زراعة التبغ فقد شهدتها معظم المراكز الاستيطانية في غرب البلاد مثل: عين تموشنت، سيدي الشامي، مسرغين، وريعة، عين نويسي، تلمسان[2].

وإن كانت هذه الدّراسة ضرورية لمعرفة التغييرات التي أحدثتها سيطرة السلطات الاستعمارية على **الأرض** منذ أن وطأت أقدامها الجزائر، فإنه نظرا لشمولية الموضوع وتعدّد جوانبه وقع الاقتصار فيها بالتركيز على ضرب أمثلة لبعض المحاصيل الزراعية النقدية خاصة ،توضح لنا المضامين السياسية والاقتصادية والإستراتيجية للاستحواذ الكالون على الأراضي الزراعية.

❖ تقهقر الحياة الرعوية:

كان النشاط الاقتصادي بالجهة الغربية قبل الاحتلال الفرنسي ، يعتمد بشكل كبير على تربية المواشي، لكنه شهد تراجع بعد 1830 ومرد ذلك إلى:

– مصادرة الأراضي وتوسيع المساحات المزروعة على حساب الأراضي الرعوية، وغلق العديد من مداخل الغابات التي تعود السكان على اتخاذها مناطق للرعي[1]، مما اثر سلبا على الثروة الحيوانية وهذا مؤشر خطير للفقر.

---

[1] – بن داهة عدة، مرجع سابق، ص142.

[2] – بن داهة عدة، نفسه، 143.

وقد نبه **كوبي** "Couput "مدير المصلحة الرعوية سنة 1898 على الخطورة المتمثلة في تناقص عدد قطعان الأغنام، وعلق على ذلك وعلل هذا النقص بتراجع مضامير الرعي بسبب تشكيل لملكيات الفردية بجنوب المنطقة التلية، بالإضافة إلى الحظر الذي ضرب على الغابات، كما اكد الجنرال جونار"Jonnart " في مراسلة إلى وزير الداخلية أن تراجع قطعان الأغنام يعود سببه إلى كثافة تصدير هذه الأخيرة نحو فرنسا والى الشحن المبالغ فيه من النعاج التي اقترب أوان حملها[2].

❖ **سيطرة الكالون على الزراعة وتحول الفلاح الجزائري إلى أجير في أرضه:**

منذ بداية الاحتلال اتضح أن ثقافتين مختلفتين ميزتا الحياة العامة في الجزائر، أدتا الى تطبيق نمطين فلاحيين في الجزائر، الاول ألتزم به المسلمون الجزائريون والثاني جاء به الاوروبيون[3]، وفي رأي **مولار غيسلان**"chislaine Mollard " إن الجزائري كان محكوما الى الثقافة الاسلامية التي تفرض عليه التزام القناعة وبالتالي الاكتفاء الذاتي في الانتاج الفلاحي وفي مقدمته الحبوب، زيادة على هذا فإن حوالي 30% من الجزائريين لا يفلح كل منهم أكثر من 10 هكتارات[4]، ويربط **غيسلان** التحولات التي حدثت بالجزائر عقب الاحتلال بالهجرة الاوروبية وظهور القرى الزراعية التي

---

1 -حسان احمد، مرجع سابق، ص75.

2 - حسان احمد، المرجع السابق، نفسه.

3 -عميراوي احميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1954-1830م)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر 2007 ، ص40-41.

4 - chislaine Mollard, L'évolution de la culture et de la production du BLé en Algérie de 1830 à1939,Larose, paris,pp31-34.

استحدثها الكالون وعموما هذا الرأي مبالغ فيه فصاحبه قد تجاهل انا الجزائر طالما زودت فرنسا بالحبوب في أزماتها المتلاحقة .

وحتى تتأكد من استمرار الحياة الاقتصادية في الضيعات التي أنشأها الكولون طلبت سلطات الاحتلال من رؤساء البلديات ومن المتصرفين الإداريين أن يبعثوا لها على جناح السرعة بتفاصيل مدعمة بالإحصائيات عن استعمالات الأراضي الزراعية المستغلة، على أن تتضمن الأجوبة معلومات عن المساحات المزروعة وعن الحيوانات والعتاد الفلاحي، وإليكم فيما يلي نموذج من التقرير الذي تقدم به المتصرف الإداري التابع لبلدية تيارت (Prévost Paradol) في معطيات الجدول الأتي[1]:

المساحة المزروعة		**الحيوانات**		**المعدات والمرافق (العدد)**	
الحبوب	1.703 هكتار	الثيران	**10 رؤوس**	المحارث	154 وحدة
الكروم	4.700 هكتار	الأغنام والماعز	270 رأس	الأدوات الاخرى	95 وحدة
البستنة	09,80 هكتار	الخيول والبغال	178 رأس	المرافق	49 وحدة

[1] -بن داهة عدة، مرجع سابق،99.

وورد في كتاب (Du gouvernement arabe) للمؤلف CH.Richard قوله"إن الفلاحة هي أولى مصالح الدولة، بل ينبغي القول أنها أولى مصالح الإنسانية، والأرض الإفريقية (القطر الجزائري) تفسح المجال للزراعة الحرة، لانها تحظى بهذا الامتياز(خصوبة الأرض)، فضلا عن ثروات تلك الارض وما تكتنزه من خيرات...إذن فهدفنا الأسمى هو استغلالها عن طريق العرب...وذلك بتعليمهم استخدام وسائلنا الفلاحية..."[1]، من خلال قراءة تحليلية لهذا النص نستنتج ان الهدف هو استغلال الفلاح الجزائري بتمكينه من وسائل الفلاحة ولكن ليس بهدف خدمة أرضه بل أراضي الكالون شريطة أن يكون المردود لصالح الاستعمار .

استنتاج:

نستخلص مما سبق أن فرنسا استغلت نقاط ضعف نظام الملكية العقارية الذي كان متبعا في الجزائر،ومن خلال مجموع القوانين التي سنّها المشرع الفرنسي استطاعت اختراق نظام الملكية الجماعية الذي كان سائدا في الجزائر، ونتيجة ذلك ثم تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم وتوزيعها على الفرنسيين، وقد تأثرت الجزائر عامة وعمالة وهران خاصة بهذه الإجراءات ، لأنها كانت منطقة استقطاب الكولون بحكم طابعها الزراعي الرعوي.

[1] -صالح فركوس، مرجع سابق، ص244.

كما استغلت الإدارة الاستعمارية نظرة الشرع الإســــــلامي خاصة ما تعلق بتصنيف الأراضي(الأراضي الموات والأراضي التي يتم إحياؤها)، والتي يعطي الحق لصاحبها بامتلاكها وتوارث ملكيتها بالانتفاع وأن الحاكم في بلاد الإسلام هو من يتصرف في وضعية تلك الأراضي سواء بتوزيعها أو نزعها ممن لم يستغلها وبالتالي أصبح هذا الحق بيد الإدارة الفرنسية[1].

ومن الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية ايضا، الوضعية المزرية التي اضحت عليها القبائل "المحصورة"، فقد فقدت أراضيها، ثرواتها ووحدتها الاجتماعية ، بحيث أصبحت متناحرة فيما بينها ومع القبائل المجاورة ،ويقول في هذا الصدد القائد "لاباسي" بعد عودته لمنطقة الشلف1853 مايلي:" افضل قبيلة بـ: اورليان فيل هي أولاد قصير ، التي كان فيها في عهدي14000 فردا، وتملك عددا معتبرا من القطعان ، الخيول، والزراعات الغنية، قد تراجعت بمقدار النصف وتحطمت، لقد تحطمت وانهارت بالكلية...".[2]

وكان من نتائج الاستيطان و ترسانة التشريعات العقارية ، تجريد الأهالي من أراضيهم، وإحلال عناصر أجنبية، فترك الناس أراضيهم قهرا وظلما أو مقابل دراهم بخسة ، فانكمشت المساحات الزراعية المخصصة للفلاحين الجزائريين فكان مآلهم الفقر والأوبئة والمجاعات والهجرة سواء الداخلية نحو المناطق الجبلية او الخارجية نحو المغرب أو فرنسا.

[1] - De baudicours(L), La colonisation de L'ALgèrie, ses élèments,èdit challamel, paris,1856,pp486-492.

[2] -بن يوسف محمد الامين ، مرجع سابق، ص107.

الخاتمة

بعد معالجتنا لهذا الموضوع خلصنا إلى جملة من النتائج هي:

- تميزت الحالة الاقتصادية للجزائر أواخر العهد العثماني بندرة مغانم البحر وشح مصادر الجهاد البحري ، وتناقص ثروات سكان المدن، في وقت تزايدت فيه مطالب الموظفين وأفراد الجيش والمتعاملين مع البايلك، ولاسيما في الثلاثين سنة التي سبقت الاحتلال، وهذا ما جعل مصادر الدخل من الضرائب على الأرض بالأرياف تشكل المورد الأساسي لخزينة بايلك الغرب.
- انطلاقا من الوثائق الأرشيفية والمحلية تمكنا من التعرف على الفئات المالكة ببايلك الغرب، ومدى مساهمة السلطة العثمانية في زيادة ثرواتها، فالمصادر تشير الى وجود العديد من الملاك خلال العهد العثماني منهم من كان موجودا قبل العثمانيين وحافظ على ثرواته ومستواه المادي، ومنهم من استفاد من الوجود العثماني فتقرب من السلطة واستطاع تكوين ثروة هامة، في حين بقيت الفئة المحرومة مهمشة، ولم تسلم الطبقة الثرية من المصادرة والتغريم .
- تعود أصول الطبقة الثرية في بايلك الغرب إلى أصول مختلفة فبعضها ينتمي إلى السكان المحلين من عرب وبربر ، وبعضها من الجالية الأندلسية ، وبعضها الأخر من الأتراك والكراغلة، وكل هؤلاء ساهموا في تنشيط الحياة العقارية ، لأنهم اقبلوا على شراء الأراضي الزراعية، ونشير في هذا الصدد إلى أن بعض الفئات المالكة استغلت النفوذ الديني والمرابطي للحصول على مكتسبات مادية من السلطة العثمانية.

- ويجدر التنبيه إلى أن فئة الدخلاء خاصة الجالية اليهودية استطاعت الاستحواذ على مقاليد التجارة في بايلك الغرب ،وتكوين ثروة مالية معتبرة.
- نلاحظ أن العلاقة الحسنة مع السلطة أكسبت العائلات الكبرى ببايلك الغرب حضوة إلى درجة أن الجاه والنفود يجعل السلطة تسعى للتقرب منهم، سعيا لكسبهم إلى جانبها مثل أسرة الكتروسي بمازونة، التي منحت اقطاعات وإعفاءات ضريبية وحصرت الوظائف الدينية فيها.
- كذلك قدمت لنا الوثائق المحلية خاصة سندات البيع ، معلومات هامة عن أسعار الأراضي ببايلك الغرب والعملات المتداولة أواخر العهد العثماني، و تمكنا من خلالها فهم جوانب من النشاط الاقتصادي في بايلك الغرب.
- نلاحظ مدى احترام الشريعة الإسلامية في اكتتاب عقود البيع والهبة والوقف والمعاوضة ، فصياغة العقود مستوفية جميع الشروط التي نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
- يظهر من خلال قرأتنا في المصادر التاريخية اقبال فئة الأثرياء، ورجال السلطة على شراء الأراضي، بهدف استغلالها والاستفادة منها من خلال استثمار أموالهم فيها، خاصة وأن أراضي الجهة الغربية تميزت بخصائص طبيعية هامة مثل توفر المياه واعتدال المناخ وخصوبة التربة.
- عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نظاما عقاريا متوازنا غير معقد يستند على أحكام الشريعة الإسلامية والأعراف والعادات المحلية، فقد ارتبط النظام العقاري الجزائري في تلك الحقبة

بخصوصية المجتمع الجزائري ، وارتكز على دعامات أساسها القبيلة والتعلق بالأرض، هذه الأخيرة كانت نواة تجتمع حولها القبيلة.

- لعبت القبيلة دورا أساسيا في الحفاظ على الأرض من الضياع لما تمثله من قداسة وشعور بالانتماء، فخضوع القبيلة للسلطة العثمانية سواء في ظل قبائل المخزن أو الرعية أو حتى في حالة التمرد وإعلان العصيان ، كان حسب نظرنا مجرد وسيلة للحفاظ على الأرض بالدرجة الأولى.
- يظهر لنا في بايلك الغرب تزايد الأملاك الوقفية أواخر العهد العثماني، باعتبارها مظهرا روحيا وتعبيرا اجتماعيا ،وكذلك للحفاظ على الممتلكات من المصادرة ، بسبب طمع الإدارة العثمانية في أراضي الملك، و اتساع اراضي البايلك نتيجة كثرة المصادرات وانتشار ظاهرة الخماسة و أعمال السخرة بشكل واسع.
- عانت الأرض في بايلك الغرب من الإهمال، بسبب تخلي السلطة عن مسؤوليتها في دعم الفلاح الجزائري بوسائل الإنتاج، و تركه تحت رحمة الظروف الطبيعية من جفاف وفيضانات وموجات الجراد، وقساوة الظروف البشرية مثل الحروب والثورات ، وانتقام السلطة ،كل ذلك أثر سلبا على الأرض الزراعية ، وساعد في هجرة الفلاح لأرضه قسرا.
- رغم شساعة الحقول وخصوبة التربة ببايلك الغرب، إلا أن السلطة العثمانية كانت تلجأ إلى استيراد كميات ضخمة من الحبوب ، خاصة زمن المجاعات، ويعود ذلك إلى قلة اهتمام السلطة الحاكمة بالأرض وغياب مشاريع من شأنها تطوير الزراعة ودعم الفلاح بالبذور.

- في حين اعتبرت الأرض الجزائرية وعاء للفعل الجبائي، فقد تميز النظام الضريبي ببايلك الغرب خلال العهد العثماني بالتوزيع غير العادل ، فبينما سكان الأرياف ملزمين بدفع كميات كبيرة من المطالب المخزنية إلى جانب التسخيرات مثل التويزة، كان سكان المدن لا يساهمون الا بالجزء البسيط من الضرائب والرسوم، وقد أوجد هذا النظام تذمرا، وكان سببا وراء الثورات خاصة أواخر العهد العثماني.
- اتضح ايضا من خلال البحث أن سكان بايلك الغرب كانوا يعيشون حياة اجتماعية متكاملة ، تميزت بانتشار مظاهر التآزر والتكافل بينهم خاصة سكان الارياف (التعاون في وسائل الإنتاج وخدمة الأرض، وشراء البذور ، وعمليات الحصاد وجني المحصول... الى آخر ذلك من مظاهر التكافل والتعاون، ومساعدة الفقراء والمساكين من خلال تحبيس ملكيتهم لفائدة فعل الخير والخدمة العامة).
- ومن مظاهر الاحتكاك بين الأفراد وجود نزاعات حول الأملاك العقارية ، على رأسها الأرض، وأحيان يكون النزاع مع السلطة كما حدث مع قبائل ريغة، واستطاعت المحكمتان الحنفية والمالكية في غالب الأحيان فك النزاعات بين المدّعين والبحث عن ملابسات قضاياهم وسماع الشهود والتدقيق في مختلف الأدلة لإنهاء الخصام.
- وتجدر الإشارة إلى أن السلطة العثمانية لعبت دورا مميزا في إثارة بذور الفرقة والتناحر بين القبائل وغذّت روح الصراعات بين الأفراد ، فهي من يستولي على أجود الأراضي ويعطيها

لمن يخدم مصالحها ، وتطرد من تشاء من القبائل، وهي من ساهم في تبلور الفكر الاقطاعي بخلق عائلات أرستقراطية تستحوذ على النفود الروحي والمادي.

- حاولت القبيلة التخفيف من حدة الصراعات بين الأفراد بمنح كل فرد من العشيرة قطعة أرض ومساعدته بوسائل الإنتاج والعمل الجماعي، وحل المشاكل داخل مجالس القبيلة.
- عقب الاحتلال الفرنسي الذي كان هدفه الأساسي من احتلال للجزائر ضم ممتلكات جديدة إلى الإمبراطورية الفرنسية، قامت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عامة بما فيها الغرب الجزائري على احتلال الأرض أولا ثم توطينها بالاوروبين للمحافظة على مكتسبات الاحتلال وضمان البقاء.
- يظهر جليا أن فرنسا أدركت أهمية الأرض في حياة الجزائري ومدى ارتباطها بقوته اليومي، فسعت جاهدة لمصادرتها بدء بأراضي البايلك، ثم نزعت الحصانة عن الأملاك الوقفية، وبالتالي السماح للمستوطنين الأوروبيين بامتلاكها، وسنت سلسلة من القوانين العقارية طيلة قرن من الزمن لسلب المزيد من الأراضي، وتميزت السياسة العقارية الفرنسية بوضوح الرؤية وان تعددت الطرق،فالهدف إفراغ الأرض الجزائرية من سكانها و توطين شعب دخيل، وطرد السكان الأصليين إلى الأراضي القاحلة والجبال، ففرنسا بهذه الخطوات الجريئة ضربت الفرد الجزائري في الصميم بنزع الأرض التي تعتبر عصب النشاط الاقتصادي لديه.
- وهكذا تعرضت أملاك الجزائريين للسلب والاغتصاب من طرف المعمريين الذين أصبحوا يوجّهون السياسة العقارية في الجزائر مند قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة 1871م.

- حطمت فرنسا خلال العقود الأولى للاحتلال البنية الاجتماعية و ضربت ذلك التوازن الاجتماعي والاقتصادي في الصميم، بترسانة القوانيين العقارية ، ولعل أخطر تلك القوانين هو قانون سيناتوس كونسيلت1863م وهذا بالنظر إلى النتائج الخطيرة التي ترتبت عنه من تفتيت أراضي العرش وتحطيم النسيج الاجتماعي القائم على أساس القبيلة.

وصفوة القول، بعد دراستنا لهذا البحث، ومن خلال مراحله تبين جليا أن الأرض لعبت دورا محوريا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائر خلال العهد العثماني وساهمت في تماسكه وتضامنه باعتبارها النواة التي كانت تجمع أفراده.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة التي تكبدت عناء القراءة والتصحيح

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن الإمام نافع.

1- المصادر غير المطبوعة:

أ- الوثائق:

1-مركز الأرشيف الوطني الجزائري ،بيير خادم، الجزائر العاصمة.

- سجلات المحاكم الشرعية:

* ع164، ع165 ، ع 16. ع20، ع.34، ع02.

- سلسلة بيت البايلك:

* علبة 280،رقم السجل 376، السنة 1220-1223هـ/1809-1812م

2- أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية:

*المجموعة 1903 ،رسالة رقم71 .

*مجموعة 3206 ، ملف 01 ، رسالة 09 .

*مجموعة 2316 و57، عقد هبة بالمحكمة المالكية، (1228هـ/1813م).

3- وثائق تخص أسرة الكتروسي، بمكتبة جمعية الظهرة، مازونة.(غير مرقمة)

* ظهير الباي أحمد للشيخ محمد بن المهدي الكتروسي ،1215هـ/1800م.

* **رسالة** الباي محمد إلى سكان حي تساريت تحدد قيمة الخطية المفروضة عليهم(بدون تاريخ).

* الظهير مؤرخ بسنة1100هـ/1688م، صادر عن باي الغرب علي باي التونسي.

4-وثائق الأستاذ بن عدة داهة:

المصدر: (C.A.O.M. G.G.A. Carton 5 L/25 (colonisation officielle)

*نسخة من الشكوى الجماعية لسكان سيدي احمادوش (معسكر) .

*نسخة من سند البيع لسكان قبيلة سيدي حمادوش، معسكر، سنة 1185هـ/1771م .

5- وثائق الأستاذ كمال بن صحراوي:

* وثيقة (ANOM,MI,66miom/36/2) تعود إلى منتصف القرن 19م ، تحوي جردا هاما لمطامير الغرب الجزائري.

* وثيقة (ANOM Série B-4B9/Sous-Série2B) التي تحمل معطيات حول تصدير كميات ضخمة من القمح من ميناء أرزيو نحو مرسيليا سنة1795م.

* مخطوط يمثل كشف حول قبائل مقاطعة وهران بتاريخ 30 /1833/04م ، صادر عن وزارة الحربية تحت عنوان: G .Latareau, Notice Sur les tribus de la Provence d' Oran, Ministère de la Guerre,1H225

5- خزانة الشيخ محمد التهامي معسكر تغنيف:

*وثيقة عقد بيع ، (بدون رقم)، تاريخها أواسط محرم (1269هـ/1853م).

6- خزانة السيد باهي قدور معسكر عوف:

*عقد هبة منجز بالمحكمة المالكية ، مؤرخ بشهر ذي القعدة (1228هـ/1813م)،

* وثيقة تصفية تركة، 1241هـ/1826م ، (دون رقم).

7-وقفية عبارة عن لوحة رخامية مكتوبة : مقاساتها:64سم×49سم، ملتصقة في الجدار الغربي لمسجد عين البيضاء(المبايعة) بمعسكر.

ب - المصادر المخطوطة:

1- أبو حامد المشرفي، ياقوتة النسب الوهاجة، نقلت هذه النسخة من أصل مصور عن النسخة الأصلية، الموجودة بمكتبة الرباط الدولية تحت رقم 2163، منسوخة بتاريخ 15 شوال 1381هـ/28 مارس 1962م، وناقله هو السيد الحاج المهري بن ابي عبد الله، (المخطوط نسخة شخصية) .

2- ا بن زرفة أبو محمد المصطفى بن عبد الله بن عبد الرحمن :(الرحلة القمرية في السيرة المحمدية)، م.م.و.ج، رقم3322 .

2- المصادر المطبوعـــة باللغة العربية:

3- الجزائري (محمد ابن ميمون)، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، (ط2)، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1981.

4- الغريسي (الطيب بن مختار) ، كتاب القول الأعم في بيان أنساب قبائل الحشم ، ضمن كتاب مجموع النسب والحسب والتاريخ والأدب في أربعة كتب اللهاشمي بن بكار، تلمسان، مطبعة ابن خلدون(ط1)،1961.

5- الناصري (محمد أبو راس المعسكري)، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق وضبط وتعليق محمد بن عبد الكريم الجزائري، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب،1990.

6- بن أبي الضياف احمد ، إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، (ط2)، الجزائر، ، ج2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الدار التونسية للنشر، 1971 .

7- ابن المفتي (حسين بن رجب شاوش)، تقيدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها ،جمعها واعتنى بها فارس كعوان، (ط1)، 2009.

8- ابن خلدون (أبو زكريا يحي) ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد،ج1، الجزائر ، مطبعة بيير فونطانا الشرقية،1903 .

9- ابن نجيم (زين الدين بن إبراهيم،ت970ه) ، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان،وضع حواشيه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1، 1999.

10- الإدريسي(ابي عبد الله محمد)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الاول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2006م.

11- البكري (أبو عبد الله)، كتاب المسالك والممالك، الدار العربية للكتاب، بيت الحكمة، قرطاج، ج2، 1992.

12- التلمساني (بن هطال احمد)، رحلة محمد الكبير الى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب،(ب،د).

13- الحسن بن محمد الوزان الفاسي(ليون الافريقي)، وصف إفريقيا، ج1، ترجمة، محمد حجي، محمد الأخضر،ط2، دار الغرب الاسلامي ، لبنان،1983.

14 -الحميري (محمد بن عبد المنعم) ، الروض المعطار في خبر الأقطار،،ج1، تحقيق احسان عباس، بيروت،مكتبة لبنان،1984.

15- الراشدي (أحمد ابن سحنون) ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، 1973.

16- الرباطي(محمد بن عبد السلام الضعيف)، تاريخ الضعيف" تاريخ الدولة السعيدة"،تحقيق وتعليق وتقديم،احمد العماري،الرباط، دار المأثورات أكدال، (ط1) ، 1986.

17- الزياني (ابو القاسم) ، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برّاً وبحراً، حققه وعلق عليه عبد الكريم الفيلالي، دار النشر المعرفة ، الرباط، (ط1) ، 1991.

18- الشّقراني (أحمد بن عبد الرحمن الرّاشدي)، القول الأوسط في أخبار من حلّ بالمغرب الأوسط، تح، ناصر الدين سعيدوني، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1991.

19- القرافي (أحمد بن إدريس)، الفروق في أنواء البروق وأنوار الفروق، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط1)،1998.

20- القلقشندي، (أبي العباس أحمد)، صبح الأعشى، تقديم، فوزي محمد أمين، ج5، القاهرة، دار الكتب الخديوية، 2005.

21- المزاري (بن عودة) ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1 ،ج2، تحقيق ودراسة يحى بوعزيز، لبنان، دار الغرب الاسلامي،(ط1)، 1990.

22- المشرفي (عبد القادر) ، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الاعراب كبني عامر، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم،(د-ت)، (بدون دار نشر).

23- بن التهامي (الحاج مصطفى) ، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تحقيق وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،طبعة خاصة،2009.

24- بن عبد القادر (مسلم الوهراني) ، خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، (د.ط)، سلسلة ذخائر المغرب العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

25- تشرشل (شارل هنري) ، حياة الأمير عبد القادر،ترجمة وتقديم وتعليق، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، دار الرائد، عالم المعرفة،طبعة خاصة،2009 .

26- خوجة (حمدان بن عثمان)، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري ، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ،النشر والإشهار،2005.

27- دى ارمبورو (يوسف) ، وهران والغرب الجزائري في القرن 18م"حسب تقرير ارمبورو" تق وتر محمد القورصو، ميكال دي ايبالزا ، الجزائر ، المكتبة الوطنية،1978.

28- دي بارادي (فونتير)، مقتطفات من مذكرات فونتير دي برداي المتعلقة بهذا العصر، القسم الرابع، ضمن كتاب مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار، الحاج احمد الزهار، تقديم وتعليق، احمد توفيق المدني،دار البصائر، الجزائر2009.

29- شالر (واليام)، مذكرات وليام شالر،قنصل الولايات المتحدة بالجزائر(1816-1824)، تقديم وتعليق وتحقيق،إسماعيل العربي، الجزائر ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

30- كاثكارت (جيمس ليندر)، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب،ترجمة و تعليق و تقديم إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1982.

31- كربخال (مارمول)، افريقيا، ج2، تر محمد حجي وآخرون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، مطابع المعارف الجديدة ، 1989.

32- مالتسان (هاينريش فون) ، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ج1، ترجمة، أبو العيد دودو، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1976.

33-ابن حوقل (النصيبي ابو القاسم)، صورة الارض ،ج1، بيروت ،دار صادر ، ط2،(د-ت).

34-ابن نجيم (زين الدين بن ابراهيم ،ت 970هـ)، البحر الرّائق، شرح كنز الدّقائق (في فروع الحنفية) ،ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، الجزء السابع، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط1) ، 1997.

35-الزهار أحمد، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، تقديم، احمد توفيق المدني، الجزائر، دار البصائر ،2009.

36-الزياني (ابو القاسم)، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برّاً وبحراً، حققه وعلق عليه، عبد الكريم الفيلالي، دار النشر المعرفة ، الرباط، (ط1) ، 1991.

37-الزياني(محمد بن يوسف) ، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران ،تقديم وتعليق البوعبدلي المهدي،الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1978.

38-العنتري(محمد الصالح)، سنين القحط والمسغبة ببلدة قسنطينة، منشور تحت عنوان مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الجزائر، سلسلة ذخائر المغرب العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

39-المكناسي(محمد بن عثمان)، الإكسير في فكاك الأسير، تحقيق محمد الفاسي، مطبعة أكدال، الرباط، 1965م.

40-الناصري(الشيخ ابو العباس احمد بن خالد)، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج8 ،تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956.

41-سبنسر (وليم)، الجزائر في عهد رياس البحر،تعريب وتقديم، زبادية عبد القادر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1980.

42-لوسيت فالنسي، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر1790-1830م، ترجمة، الياس مرقص، بيروت، دار الحقيقة للطباعة والنشر، (ط1) ، 1980.

43-هابنسترايت،رحلة العالم الألماني ج.أو. هاينسترايت الى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/1732م)، ترجمة، و تقديم، وتعليق، ناصر الدين سعيدوني، تونس، دار الغرب الإسلامي،(ب،د).

(ثالثا)- المراجع المطبوعة باللغة العربية:

1- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900، الجزء الأول ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولى، 1992و ط1998.

2- المنور مريوش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: العملة، الأسعار و المداخيل،ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر،2009.

3- بلقاسم بوعلام ، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

4- بن حموش مصطفى أحمد ، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956-1246ه/1549-1830م) من واقع الأوامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعية، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 2000.

5- ــــــــــــــ، المدينة والسلطة في الإسلام، نموذج الجزائر في العهد العثماني، الجزائر، وزارة الثقافة، ،2013.

6- بن داهة عدة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي(1830-1873)، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

7- ــــــــــــــ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، الجزائر، المؤلفات للنشر والتوزيع،2013.

8- بوجلة عبد المجيد ، مصادرة الأرض وحركة الاستيطان دراسة في فكر الماريشال "بيجو"، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

9- حنفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني،ط1، الجزائر، دار الهدى،2007.

10- خليفة حماش،كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني، بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية(4)،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة،2010.

11- سماتي محفوظ ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمةمحمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، الجزائر، منشورات دحلب،2007.

12- شلبي محمد مصطفى، المدخل في الفقه الإسلامي، تعريفه وتاريخه ومذاهبه، ، نظرية الملكية والعقد بيروت،لدار الجامعية، ط1985،10 .
13- عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر،2005.
14- عبد الباسط محمد خلف، وسائل انهاء المنازعات بين الافراد في الشريعة الاسلامية، دراسة فقهية مقارنة،ط1، دار الكتب المصرية،القاهرة،2008.

15 - عبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفاسي، معجم الشيوخ المسمى رياض الجنة أو المدهش،ج1، صححه وخرج حواشيه وعلق عليه، عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.

16- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر فيصل عباس، ط2، بيروت ، دار الحداثة، 1982.

17- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960م، تر جوزيف عبد الله،ط1، بيروت، دار الحداثة ، 1983.
18- غطاس عائشة ، النظم الإدارية المركزية ببايليك الغرب، ضمن كتاب الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسستها ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007لإسلامي،ط1، 1992.

19- محمد البشير شنيتي، الاحتلال الرّوماني لبلاد المغرب(سياسة الرومنة146ق.م/40م)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985.
20- ملاخسو الطاهر ، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

21- مولاي بالحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،ط2، 1981.

22- نصر الدين بن داود، مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

23- يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ ، الجزائر، دار البصائر ، 2009.

24-أحمد إدريس عبده، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك مع مقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول المسائل وعيوبها، الجزائر، دار الهدى ، عين مليلة،2000.

25-احمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (ب،د).

26-الصادق دهاش ، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

27-المنور مريوش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: العملة، الأسعار و المداخيل،ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر،2009.

28-جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين(10-9م)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

29-صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري ، مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحث(PNR)، مختبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية، جامعة 08 ماي 1945، قسم التاريخ والآثار، قالمة، 2010.

30-عباس فرحات،ليل الاستعمار، نقله الى العربية ابو بكر رحال، الجزائر، منشورات (A.N.E.P)،.2005.

31-عبد الحق شرف، العربي بن عبد القادر بن علي المشرفي - حياته وآثاره- ت 1895، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011.
32-عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام،ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.
33-عبيد بوداود، معسكر وأحوازها في العصر الوسيط من خلال المصادر الجغرافية العربية، ضمن كتاب معسكر، المجتمع والتاريخ، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية،جامعة معسكر الجزائر ، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر 2014.
34- عدلي أمير خالد، اكتساب الملكية العقارية بالحيازة في الفقه الإسلامي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2003.
35- علي حيدر، دُرَرُ الحُكَّامِ شرح مجلة الأحكام، تعر فهمي الحسيني، المجلد الأول، الرياض، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2003.

36-عميراوي احميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر 2007.
37-ـــــــــــــــ ، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 .

38-ـــــــــــــــ ، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني(مذكرات تيدنا أنموذجا)، دار الهدى، الجزائر،2003.

39-مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3،مكتبة النهضة، الجزائر، (ب،د).

40-مبروك مهيريس، المساجد العثمانية بوهران ومعسكر، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2009.

41- موسى عشور، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الاوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

42- ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ ، العهد العثماني ، ج4، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

43- ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية العقارية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986.

44- ـــــــــــــــــ، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1979.

45- ـــــــــــــــــ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان)، أواخر العهد العثماني(1830-1791)، الجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة 2013.

46- ـــــــــــــــــ، الملكية والجباية في الجزائر اثناء العهد العثماني، الجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، طبعة ثانية معدلة ومنقحة 2013.

47- ـــــــــــــــــ ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

48- ـــــــــــــــــ ، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ط،2000 .

49-ودان بوغفالة، الأوقاف بالناحية الوهرانية :أوقاف مليانة نموذجا، ضمن كتاب الوقف في الجزائر أثناء القرنين 12و13هـ/18و19م، معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه، أعمال ندوة الجزائر العلمية 29 و30 ماي 2001م، الأعمال الكاملة لناصر الدين سعيدوني، الجزائر ، البصائر للنشر والتوزيع، 2013.

50- ــــــــــــــــــــــ ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدنتي المدية ومليانة، في العهد العثماني، الجزائر،مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009.

المقالات والدراسات باللغة العربية:

1- أحمد بحري، ضرائب الجزائر العثمانية من خلال بعض الظهائر المازونية، المجلة الجزائرية للمخطوطات الصادرة عن مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية في شمال إفريقيا، جامعة وهران، العدد10، جوان 2013،ص،ص09-20.

2- بلبروات بن عتو ، المهاجرون والمهجّرون إلى الجزائر العثمانية بين الانعزال والاندماج الاجتماعي،مجلة المواقف للدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد الرابع، ديسمبر 2009،"الهجرة والمواطنة"، منشورات جامعة معسكر،ص،ص55-70.

3- بلبروات بن عتو، أطروحات قادة الاستيطان الفرنسيين بغرب الجزائر، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية،مختبر الجزائر والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ، سيدي بلعباس، العدد الأول جوان2015،ص،ص369-380.

4- بلبروات بن عتو، الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته 1766-1791م، مجلة عصور، عدد6-7، جوان- دسمبر2005، مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، قسم التاريخ وعلم الاثار ، جامعة وهران،ص،ص80-98.

5- بن جبور محمد،الوضع الصحي بالجزائر في أواخر العهد العثماني، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس،العدد7، دسمبر 2013،ص،ص63-71.

6- حنيفي هلايلي، دور الوقف في الحفاظ على الملكية العقارية والثروة نموذج مدينة الجزائر العثمانية، **مجلة أمل**، العدد35، السنة السادسة عشر، 2009، الدار البيضاء، ص،ص103-113.

7- خروبي فتيحة، بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني وتطوره فيما بين1563-1792م،مجلة المرآة للدراسات المغاربية، العدد الأول، جانفي2014، يصدرها مختبر الدراسات المغاربية،النخب وبناء الدولة الوطنية، جامعة وهران،ص،ص190-208.

8-دادة محمد، الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية، عصور الجديدة،يصدرها مختبر البحث التاريخي تاريخ الجزائر، جامعة وهران، العدد7-8، خريف وشتاء 2012-2013م،ص،ص148-158.

9- رقية شارف، الواقع الاقتصادي للجزائر من خلال نماذج لمؤرخين جزائريين نهاية القرن12هـ/18م وبداية القرن13هـ/19م، مجلة العلوم الانسانية، مجلد "ب"،عدد41، جوان2014، جامعة قسنطينة 01،ص-ص 53-62.

10- سفيان شبيرة، دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر،مجلة علوم الإنسان، العدد10، جوان 2014، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة،ص، ص213-232.

11 - صبرينة لنوار، آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد26، نيسان 2016، ص، ص 89-97.

12- عثمان فكار، الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري، مقاربة سوسيوتاريخية،مجلة جامعة دمشق، المجلد29 العدد3و4، 2013، ص،ص587-610.

13- فوزية لزغم، التعريف بوثائق عائلة الكتروسي المازونية (الوثائق الخاصة بالعهد العثماني)، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد 10، السنة 2013،ص-ص117-132.

14- كمال فيلالي، البايلك نظام حكم في الجزائر العثمانية، مجلة الهجرة والرحلة، عدد خاص، مخبر الدراسات السوسيوتاريخية حول حركات الهجرة، جامعة قسنطينة، ص،ص15-39.

15- وادن بوغفالة، موقف قبيلة الجبلية من السياسة العقارية الفرنسية ، دراسة من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد الأول/جانفي-ديسمبر2007،ص ، ص135-144.

16-ابراهيم لونيسي، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر- منطقة سيدي بلعباس نموذجا-، مجلة عصور، العدد6-7، جوان- ديسمبر 2005،ص،ص64- 79.

17-بوشنافي محمد، الخلافات والمنازعات في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني(10-13هـ/16-19م)،مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية،العدد الأول ، صيف2013، جامعة نواكشوط، ص،ص72-79.

18-توفيق دحماني، الأوضاع الصحية والكوارث الطبيعية في الجزائر عشية الاحتلال،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس،العدد7، دسمبر 2013،ص،ص85-96.

19- حنيفي هلايلي، ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري خلال عهد الدايات، المجلة التاريخية المغاربية، السنة الحادية والثلاثون ، العدد115، ماي 2004، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، ص،ص123-130.

20-صرهودة يوسفي، النساء و الملكية في مدينة قسنطينة أواخر الحكم العثماني، مجلة العلوم الإنسانية، عدد - 40 ديسمبر2013 ،ص،ص379-416.

21-غالي الغربي، ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر،مجلة الدراسات التاريخية، مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ، جامعة الجزائر، العدد العاشر، ص،ص53-71.

22-ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر-تونس- طرابلس الغرب) من القرن العاشر الى الرابع عشر الهجري/ ومن القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)،حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية- الحولية الحادية والثلاثون- 1431هـ/2010م.

23- ــــــــــــــــــــــ، صفحات من ماضي الجزائر المجيد ، البحرية الجزائرية، ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، العدد العاشر، 1997،ص،ص23-51.

24_ــــــــــــــــــــــ ، الجالية الأندلسية بالجزائر،مساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي، مجلة أوراق، مدريد، العدد الرابع، 1981، ص،ص111-124.

مقالات على الشبكة العنكبوتية:

25- زبيري حسين، ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر (1880-1956)، www.univ- chlef.dz/eds/wp-content/uploads/.../article-14-N2.

ساعة الارتباط بالشبكة:10.02 ، بتاريخ2017/02/02.

26- مقال حول رحلة ماركس إلى الجزائر،www.saadiyousif.com/new/index.php?option

ساعة الارتباط :20.14،بتاريخ2017/02/09.

المحاضرات:

1-عميراوي أحميدة، سلسلة محاضرات حول تاريخ الجزائر في العصر الحديث ، حصلت عليها منه شخصيا عن طريق الايميل .

الاطروحات الجامعية:

1- الواليش فتيحة،الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستر في التاريخ الحديث، إشراف بلحميسي مولاي،جامعة الجزائر،1993-1994م.

2- بحري أحمد ، حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية ، أطروحة دكتوراه ، إشراف بن معمر محمد، جامعة وهران ،السنة الجامعية، 2012-2013.

3- ارزقي شوتيام ، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني1519-1830م،أطروحة دكتوراه ، إشراف عمار بن خروف ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2005 -2006.

4- العباسي محمد،الإفتاء في الجزائر العثمانية، أطروحة دكتوراه، إشراف سلطاني الجيلالي، جامعة وهران، 2013، ص149.

5- القشاعي فلة المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني1771-1837م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر ، معهد التاريخ، السنة الجامعية 1989-1990م.

6- بلغيث عبد القادر ، الحياة السياسية والاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني، رسالة ماجستير، اشراف أحمد الحمدي، جامعة وهران ، قسم الحضارة، السنة الجامعية 2013-2014.

7- بلقاسم ليلى المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان1850-1900م، رسالة ماجستير، إشراف موفقس محمد، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2012-2013.

8- بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914 دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني (عمالة وهران)، رسالة ماجستير، اشراف مهديد ابراهيم،جامعة وهران ،2006-2007.

9- بن خروف عمار ، العلاقات بين الجزائر والمغرب623-1069هـ/1517-1659م، رسالة ماجستير،إشراف ليلى الصباغ، جامعة دمشق، كلية الاداب ، قسم التاريخ،1983.

10- بن سليمان عبد النور، امتلاك الأراضي الفلاحية، و الرعوية في العرف الجزائري منطقة ترارا أنموذجا دراسة أنثروبولوجية ريفية ، رسالة دكتوراه،إشراف، محمد رمضان، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية ،2011-2012م.

11- بن صحراوي كمال ، أوضاع الريف في بيايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، في التاريخ الحديث ،إشراف دحو فغرور، قسم التاريخ ، جامعة وهران،2012 -2013م، ص63.

12- بن قويدر صخرية،أسعار جنّات فحص مدينة الجزائر في القرن 18م/12هـ من خلال سجلات المحاكم الشرعية أربعة فحوص نموذجا(بير الخادم، بير مراد رايس،بوزريعة، تلاوملي)، رسالة ماجستير، اشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر02، قسم التاريخ، 2010-2011.

13- بوغداده الأمير ، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني(القضاء أنموذجا)، شهادة ماجستير، إشراف احميده عميراوي، جامعة الامير عبد القادر، قسم التاريخ، قسنطينة، 2007-2008م.

14- جبور محمد ، الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر1830-1847 من خلال وثائق الأرشيف المغربي، أطروحة دكتوراه، إشراف محمد موفقس، قسم التاريخ، جامعة وهران السنة الجامعية 2012-2013.

15- حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري(1844-1870)، تيارت، سعيدة، جيرفيل، البيض. نماذجا، اطروحة دكتوراه، اشراف بن نعمية عبد المجيد،جامعة وهران،السنة الجامعية 2013-2014م.

16- حماش خليفة ،الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، قسم التاريخ، إشراف فاطمة الزهراء قشي، 2006.

17- زقب عثمان ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914(دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، رسالة دكتوراه، إشراف صالح لميش، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، السنة الجامعية، 2014-2015.

18- شدري معمر رشيدة، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات(1671-1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف فلة موساوي قشاعي، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2005-2006.

19- صغيري سفيان ،العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر1671-1830، مذكرة ماجستير، إشراف حسينة حماميد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-118،2012.

20- طوبال نجوى ، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700-1830م، من خلال سجلات المحاكم الشرعية، رسالة ماجستير، اشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر، قسم التاريخ،2004-2005.

21- عباسي غنية ، مدينة مازونة وناحيتها في العصر الوسيط- دراسة مونوغرافية- رسالة ماجستير، اشراف علاوة عمارة، جامعة الامير عبد القادر،قسنطينة، قسم التاريخ،2011-2012.

22- عبود علي، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض.1830-1899 القطاع الوهراني أنموذجا، شهادة ماجستير،إشراف محمد موفقس ، جامعة وهران،2013-2014.

23- عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830م) دار السلطان -أنموذجا-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف دادة محمد، السنة الجامعية 2013-2014.

24- كشرود حسان ،رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659-1830م، شهادة ماجستير ، إشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2007-2008.

25- لزغم فوزية، البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي 925-1246هـ/1520-1830م، أطروحة دكتوراه، إشراف محمد بن معمر، جامعة وهران ، 2013-2014، ص649.

26- يزير عيسى، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، رسالة ماجستير، إشراف الغالي الغربي، جامعة الجزائر، قسم تاريخ، السنة الجامعية2008-2009.

27-بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الاجنبية بالجزائر العثمانية من1564 الى 1830م، أطروحة دكتوراه،اشراف فغرور دحو، جامعة وهران ، قسم التاريخ وعلم الاثار،2010-2011م.

28-بن يوسف محمد الأمين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، رسالة ماجستير، إشراف، محمد موفقس، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2014-2015.

29-حسان احمد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية847-1900، ، رسالة ماجستير،إشراف موفقس محمد ، جامعة وهران،قسم التاريخ ، السنة الجامعية 2014-2015م.

30- حمصي لطيفة، المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الاعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م (أنموذجا)، رسالة ماجستير، إشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر، 2011-2012م.

31- دحماني توفيق ، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف عمر بن خروف، جامعة الجزائر،2003-2004.

32-دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر 1792-1865م، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، إشراف عمار بن خروف، جامعة الجزائر، قسم التاريخ،2007-2008.

33-دغموش كاميلية، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية (1509-1792م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، اشراف محمد دادة، السنة الجامعية 2013-2014م.

34-سلطانة عابد، الرسائل العربية بأرشيف وزارة الحربية الفرنسية، دراسة لعينة من رسائل المخزن، الكراغلة وزعماء القبائل بإقليم وهران 1830-1843م، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2003.

35-سلطانة عابد، التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الامير عبد القادر (1832-1847)مقاربة مونوغرافية لمجتمع الخلافة الشرقية(آغاليك مجاهر، قايدة فليته، آغاليك الشرق أنموذجا)، رسالة دكتوراه، إشراف فغرور دحو، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الاثار،السنة الجامعية 2010- 2011.

36-شربالي مواز، آليات تطهير الملكية العقارية الخاصة، رسالة ماجستير ،في القانون الخاص المعمق،إشراف كحلولة محمد، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (ب-د).

37-صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)، أطروحة دكتوراه، إشراف علي آجقوا ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013-2014.

38-مقصودة محمد، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني، 1519-1830، شهادة ماجستير، إشراف محمد دادة، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014.

39-يحياوي العمري، الكتابات الأثرية في الغرب الجزائري"دراسة تنميطية"، شهادة دكتوراه، تخصص علم الآثار الإسلامية ، إشراف عبد الكريم عزوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015م.

القواميس والمعاجم:

1- احمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، الجزء الثالث، مصر، ط3، 1981.

2- الحموي ،شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله ، معجم البلدان، دار صادر ودار بيروت، ج5، 1984.
3- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار الكتاب، القاهرة، ط2، 1972.
4- الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، باب الكاف، فصل الميم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط6 ،1998.
5- عبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفاسي، معجم الشيوخ المسمى رياض الجنة أو المدهش،ج1، صححه وخرج حواشيه وعلق عليه، عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.
6-ابن منظور، لسان العرب ، اعتناء وتصحيح امين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، الجزء الاول، بيروت، دار الكتب العلمية ط1، 1993، و ط3، ج13، بيروت، دار احياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، 1999.

(ثالثا)- المصادر باللغة الاجنبية:

1-Bertrand, CLAUZEL, Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes son Commandement a Alger. A-j. denain ,Paris, 1831.

2- De baudicours(L), La colonisation de L'ALgèrie, ses élèments,èdit challamel, paris,1856.

3 -De tocqueville(A) ,Ecrits et Discoupolitiques, T3,édit,Gallimard,paris,1962.

4- Dieuzed(V.A), Histoire de l'Algèrie 1830-1878,T2,édit.Heintz Cie, Oran,1882

5- E. SAUTAYRA. Législation Algérienne, Paris 1878

6- Ernest. MERCIER, La Propriété Foncionnére Musulman en Algérie,Im.A-Jourdan,Alger1891.

7- Esterhazy (Louis-Joseph-Ferdinand Walsin), Notice historique sur le maghzen d'Oran, Oran, Typographie de Berrier, 1849.

8- ————————, De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, librairie de Charles Gosseline , Paris , 1840

9- Eugène BURET. Question d'Afrique, Paris 1842.

10- M.EISENBETH: Les Juifs en Algérie, esquisse historique, depuis les origines jusqu' à nos jours, inst de l'Encyclopédie coloniale et maritime, Paris1930,p15.

11- M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1er V,1830-1860, 3eme édit, Paris, Alger, 1867

12- Tinthoin(R),Colonisation et évolution des genres de vie dans la région Ouest d'Oran de 1830 à1885,L,fouque,Oran, 1947.

13- VENTURE DE PARADIS: Tunis et Alger au XVIIIe siècle, Mémoires et observations rassemblés et présentés par joseph Cuoq, Edit. Sindbad, paris,1983

14-Aramburu Den-Joseph De, Oran et L ouest Algérien au18 Siécle,Présentation et traduction de korso et Epalza,Alger,B. N.1978.

15-Bulletin officiel de l'Algérie,1830-1834

16-Camille Roussel, L'Algérie de 1830 à 1840, tome II, librairie Plon, Paris, 1887.

17-Camille Rousset, la conquête d'Alger, Paris1878

18-Emile Larcher, Traité élémentaire de législation algérienne, Tome III, 2ème édition, Adolphe Jourdan, Alger, 1911 , p 7.

19-F.DE HAEDO : Histoire des rois d'Alger,Trad. De l'espagnol par H.Delmas de Grammont,éd.Grand Alger Livres, ALger, 1881et 2004.

20-M.Emerit , A-propos des rapports Franco Marocains de 1845 à1849,paris

21-Maurice Pouyanne, La propriété foncière en Algérie, Typographie Adolphe Jourdan,1900.

22-Nouchi(A),Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu' à1919, paris, 1961.

23-Rinn(L), Le Royaume D' alger sous le dernier dey,Adolphe jourdan, alger, 1900.

24-El Korso (Mohamed) et Epalza(Mikel de), Oran et l'ouest Algérien au 18 siècle d'après le rapport Aramburu , Alger , 1978 .

25 - GIRAULD (Arthur), Principe de colonisation et de législation coloniale, Paris 1924

المراجع بالفرنسية:

1- Jean Paul SARTRE. «Le colonialisme est un Système», in comité d'action des intellectuels contre la poursuite de la guerre en Afrique du nord, guerre d'Alger et colonisation, Paris , XIII 1956.

2- Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France, T1, Paris: P.U.F, 1968.

3-————————, Histoire de l'Algérie contemporaine, P.U.F, Paris , 1969.

4- Charles-Henri FAVROD. La révolution Algérienne, Paris 1959.

5- chislaine Mollard, L'évolution de la culture et la production du BLé en Algérie de 1830 à1939,Larose, paris

6- Mérad (Boudia), la formation sociale algérienne précoloniale, Enal, Alger 1981.

7- M.EISENBETH: Les Juifs en Algérie, esquisse historique, depuis les origines jusqu' à nos jours, inst de l'Encyclopédie coloniale et maritime, Paris1930.

8-J.A.VALLIERE, Observations sur le Royaume d'Alger, détails historiques, Présenté par L.CHAILLOU sous le titre: Alger aux XVIIIe siècle ,IPC, France1979.

9-Boyer(p),Beys et beyliks, essai sur les origines de l'administration provinciale dans la régence d'alger,1965.

10-BURET (Eugène). Question d’Afrique, Paris 1842.

11-charles tapie; La conquete D'Oran par Les Espagnolsem 1732, imprimerie Emille ollet, Oran,1923.

12-De baudicours(L), La colonisation de L'Algérie, ses élèments,èdit challamel, paris,1856.

13-Malki Nordine , Razzia , Butin et Esclavage dans l'Oranie du 16 eme siecle d'apres le manuscrit de Diego Suarez , ed: Dar el Gharb , Oran , 2003.

14-Ruff, Paul. La domination espagnole à Oran sous le gouvernement du Comte d’Alcaudete (1534-1558). Editions Bouchène, 1998.

15-Y. Loukil , Mazouna ancienne capitale du Dahra Alger : imprimerie algérienne , 1912.

16- GALSSOT(R), L'Algérie pré- coloniale. in CERM.sur le féodalisme, Ed. sociales, paris,1971.

المقالات بالفرنسية:

1- A. DEVOULX, Notes historiques sur les mosquée et autres édifices religieux d'Alger, in R.A, n°4 Alger, 1859-1860.

2- Baccera(F) et Penarauda(J), Oran Sous Les Espagnols Traduction de Rapports Officiels Espagnols Sur La prise de Mers-El-Kebir en 1505 , R.A , n°13,1869.

3- Bache(E.L), De la propriété arabe en Algérie avant 1830, in Revue algérienne et coloniale, T.III,1860.

4- CASENAVE (j), Contribution à l'histoire du vieil Oran ,mémoire sur l'état et la valeur des places d'Oran et de mers-el-kébir Ecrit dans les premiers jours de l'année 1734, in R-A. N°66.

5- Despois (Jean), «La répartition de la population en Algérie», Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 15e année, № 5, 1960.

6-Don José VALLEJO, Contribution à l'histoire du vieil Oran, R-A n°.66.1925.

7 -Emerit,(m), les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du xlx siècle, in Annales économies, sociétés, civilisations, N1,Année1966.

8- L. Arnoud: «Histoire de L'Ouali sidi Ahmed et-Tijani.», in, R.A., n° 5 Alger, 1861.

9- M.JULIENNE LES RIR’A DE LA SUBDIVISION DE MILIANA,R.A,N°10,1856.

10- Marcel,Emerit, Mémoires d'Ahmed Bey de Constantine, in, R.A,n° 93,1949.

11- péllissier de Reynaud, Annales Algériennes, Nouvelle Ed, paris,j.Dumaine librairie éditeurs de l'Empreur,Alger ,Librairie Bastide, T1, 1854.

12- Rinn (L), Le Royaume D' alger sous le dernier dey,R.A,n°41,1897.

13- Tahar Khalfoune, « L’Algérie : champ d’expérimentation favori de(s) théorie(s) du Domaine », colloque Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l’histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie/communication.php3?id_article=258. 11.59 2017/01/29

14-A. BERBRUGGER: Conquête d'Oran, in,R.A. n°10,ALger1866.

15-A. DEVOULX, Notes historiques sur les mosquée et autres édifices religieux d'Alger, in R.A, n°4 Alger, 1859-1860.

16-Auguste Mouliéras, "Texte arabe et traduction française d'une lettre écrite par HASEN, 33eme et dernier Bey d'Oran à ALI, Gaïd de

Miliana" Bulletin de la Société de géographie et d' archéologie de la province d'Oran. 1893.

17-Auguste Mouliéras, "Texte arabe et traduction française d'une lettre écrite par HASEN, 33eme et dernier Bey d'Oran à ALI, Gaïd de Miliana" Bulletin de la Société de géographie et d' archéologie de la province d'Oran. 1893.

18-Boyer,Pierre,Le probléme koulougli,dans la Régence d'Alger,in R.O.M.M, n°08, special,Aix-en-Provence,1970.

19-CASENAVE (j), Contribution à l'histoire du vieil Oran, R-A n°.66.1925.

20-DARMON: Origine et constitution de la communauté Israélite à Tlemcen, in R.A n°14,ALger1870.

21-Don Joseph Vallejo, mémoire sur l'état et la valeur des places d'Oran et de mers-el-kébir Ecrit dans les premiers jours de l'année 1734,R.A, volume 66,Alger,1925.

22-Emerit(M), les tribus prévilégiées en Algérie dans la premiére moitie du XIXe siécle. in A.E.S.C.n°01 jan.fev,paris,1966.

23-Georges YVER, Si Hamdan Ben Othman Khodja,in R.A, n°57,1913.

24-J.M.Venture de paradis, Alger au XVIII siècle, In R A ,n°40 1896.

25-L. Féraud, lettre arabes de l'époque de l'occupation Espagnole en Algérie, in R.A 1873,N°17

26-Lespinasse, Notice sur le Hachem de Mascara, in R.A,1877,T21,Alger.

27-M.GORGUOS, Notice sur le Bey d'Oran, Mohammed EL Kebir,in R.A, n°1,ALger, 1856.

28-MERCIER (Ernest), La propriété indigène Maghreb, selon l'ouvrage dit : La règle des Princes des khalifes, fixant l'étendue de leurs pouvoirs légaux de Mohamed Moustapha ben Abdallah, in R.N.M.D.C, Recueil des notices et mémoires de la société archéologique du département de Constantine, vol 14éme série 32éme vol de la collection Alger, Paris, 1898.

29-Ministère de la Guerre, du gouvernement et de l'administration de tribus arabes, In .T.S.F.F.T (1846-1847),Paris 1851.

30-Revue Africaine,n°43,1899.

31-SAADEDDINE BENCHENEB, Un Acte de Vente dressé à ALger en 1648, R.A, n°89,1945.

32-Terki Hassaine, Ismet. "Oran au xviiie siècle: du désarroi à la clairvoyance politique de l'Espagne." Insaniyat, Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales ,2004.

33-Tinthoin(R), La plaine de Relizane avant l'irrigation, in ,B.S.G.O,T 73, Oran, 1950.

34-VENTURE DE PARADIS, , Alger au XVIII siècle, In R A ,n°40 1896 .

35-Venture De Paradis, Alger au 18é siècle, Présentation de fagan (E.),in.R.A.n°39,annèe1895.

فهرست الموضوعات

الفصل الثاني: الملكية في بايلك الغرب، مفهومها وطرق اكتسابها

الفصل الثالث: هيكلة ملكية الأراضي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني

الفصل الرابع: المنازعات حول ملكية الأراضي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني

الفصل الخامس: آليات انتقال أملاك بايلك الغرب إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية

الملخص

اكتست ملكية الأرض أهمية كبيرة في الجزائر خلال العهد العثماني ، خاصة مع مطلع القرن الثامن عشر ميلادي، فقد تميز هذا القرن بأحداث كثيرة أثرت على الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر عامة والجهة الغربية خاصة ، فعلى المستوى السياسي كانت هناك حروب ومواجهات عسكرية مع أوروبا، كانت أشدّها الحرب مع اسبانيا، التي كبّدت الجزائر خسائر جسيمة في الأرواح والعتاد، وأثقلت كاهلها كثرة المصاريف والإنفاق على عدد الجيوش زد على ذلك حدوث كوارث طبيعية على امتداد القرن الثامن عشر ميلادي، و تراجع العائدات البحرية ،نتيجة ضعف الأسطول البحري الذي كان يعد العمود الفقري للحياة الاقتصادية، وحدوث أزمة اقتصادية في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر بسبب تقلص موارد الجهاد البحري من الإتاوات والغنائم التي كانت تذر أرباحا على الخزينة العامة .و أضحت مسألة ملكية الأراضي وأنواعها وأوضاعها في الجزائر أواخر العهد العثماني حقلا مفصلا للباحثين في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، لكون القضايا التي تطرحها والإشكاليات التي تثيرها تحدد للباحثين المؤشرات الصحيحة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال العهد العثماني.

الكلمات المفتاحية:

العهد العثماني؛ الجهاد البحري؛ ملكية الأرض؛ بايلك الغرب؛ القطاع الوهراني؛ الإقطاع؛ القبيلة؛ الفرد الجزائري؛ الأرياف؛ الضرائب.

نوقشت يوم 13 نوفمبر 2017